سياسة الرعاية الاجتماعية

الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الفتاح ناجي

أستاذ التنمية والتخطيط

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

الناشر

دار السحاب للنشر والتوزيع

٨ش محمد السادات - النزهة الجديدة - القاهرة

ت ٢٦٢٠٢١٨٩ - ٠١٢٧١٨٨٧٦٩

سياسة الرعاية الاجتماعية

الأستاذ الدكتور
أحمد عبد الفتاح ناجي
أستاذ التنمية والتخطيط
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة الفيوم

الناشر
دار السحاب للنشر والتوزيع
٨ ش محمد السادات – النزهة الجديدة – القاهرة
ت ٢٦٢٠٢١٨٩ – ٠١٢٧١٨٨٧٦٩

٢٠٠٨ م

رقم الإيداع

٢٠٠٦/٢٤٢٢٩

الترقيم الدولي

I.S.B.N.

977-04-5115-01

مطبعة العمرانية للاوفست

الجيزة : المنيب ٣٣٧٥٦٢٩٩


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

السياسة الاجتماعية أمرٌ اجتماعيٌ تفرضه المسئولية القومية في المجتمعات النامية، لذلك يسعى دائماً المشتغلون بالسياسة الاجتماعية إلى تقديم رؤية شمولية لفهم مشاكل التخلف، والنمو، وتأثيرها على أشكال الحياة الاجتماعية سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي، ومن ثم سوف تظل السياسة الاجتماعية -دوماً- محور اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية، رغم دعاوي بعض الباحثين بأن ذلك الاهتمام يقتصر على النخبة أو الصفوة، إلا أن ثمة حاجة مُلحة للأخصائيين الاجتماعيين للمعرفة بالسياسة أثناء ممارستهم المهنية، ولذلك تحتل تلك المعرفة مكان الصدارة في مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية في بلدان العالم النامي بصفة خاصة.

ولهذا يدور هذا الكتاب حول سياسة الرعاية الاجتماعية مشتملاً على ثلاث أبواب رئيسية، يتناول **الباب الأول** السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية من خلال ثلاثة فصول تُناقش بعض القضايا والمشكلات المرتبطة أو المتعلقة بتعريف، أو تحديد السياسة الاجتماعية وأهدافها، وأهم ركائزها والعلاقة بينها وبين السياسة الاقتصادية، كما تناول هذا الباب أيضاً اهتمامات السياسة الاجتماعية وعناصرها وأهميتها، وأدوار ممارس السياسة الاجتماعية، والسياسة الاجتماعية والتنمية الريفية، وكذلك دوافع الاهتمام بالسياسات الاجتماعية في سياق التنمية ووظائفها، ثم يتناول هذا الباب أيضاً السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، والخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية، والعلاقة بين ممارسة الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية والأخلاقيات

المهنية للخدمة الاجتماعية وممارسة السياسة الاجتماعية، وكذلك أهمية دراسة مادة السياسة الاجتماعية لطلاب الخدمة الاجتماعية.

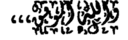
كما يتناول **الباب الثاني** الأطر الفكرية المستخدمة في دراسة وتفسير وتحليل وتطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية والآثار المترتبة عليها، حيث تشتمل الأطر الفكرية المستخدمة في دراسة سياسة الرعاية الاجتماعية على: (المنظور المؤسسي- المنظور السياسي التحليلي- المنظور السياسي) ويتناول أيضاً المداخل الأيديولوجية المفسرة لسياسات الرعاية الاجتماعية والتى تشتمل على (الأيديولوجيا المحافظة -الاشتراكية – الليبرالية- النيوليبرالية- المحافظة الجديدة- اليمين الجديدة- العمل الجديد) وكذلك تيارات ونزعات أخرى لم تصمد طويلاً.

ومن ثم نتعرف على توجهات تلك الأيديولوجيات نحو أنماط سياسات الرعاية الاجتماعية بصورتها التقليدية وتفسيراتها لتلك السياسيات، ولعل الغاية من هذا الكم من التفسيرات هو التوصل لفهم وتعريف لمعنى ومغزى السياسة الاجتماعية وسنصل في النهاية إلى أن السياسة الاجتماعية هي مرادف موضوعي للإنفاق الحكومي على الأولويات العامة، كما سنصل أيضاً إلى أن الدور الحكومي يأتي في المرتبة الأولى من حيث تحقيق الرعاية الاجتماعية أو صياغة سياسات اجتماعية جادة، لكن هذا الدور ليس وحيداً فهناك أدوار أخرى مماثلة فهناك القطاع الخاص والتطوعي وقطاع الحركات الاجتماعية المتواجدة في كافة أرجاء المجتمع الحديث، وهناك أيضاً الشبكات الاجتماعية، ولكن ستبقى الحكومة أيضاً هي أهم تلك العناصر أو الأطراف المنوط بها هذه العملية وبصفة خاصة في الدول النامية، كذلك يشتمل هذا الباب أيضاً على الأطراف أو العناصر الفاعلة في صنع وصياغة سياسة الرعاية الاجتماعية ونماذج صنعها، مراحل صنع السياسة الاجتماعية

والمؤسسات المعنية بذلك، ومصادر التأثير على عملية صنع السياسة الاجتماعية، وأخيراً تطبيق السياسة الاجتماعية والقضايا المرتبطة بها، وآثار تلك السياسة، وأساليب وطرق تحليلها، والأخصائيون الاجتماعيون وممارسة تحليل السياسة.

وجاء **الباب الأخير** ليناقش بعض القضايا الخاصة بالسياسة الاجتماعية مشتملاً على السياسة الاجتماعية في مجال المعاقين، في مجال رعاية المسنين ثم الرعاية الاجتماعية للفقراء.

والله نسأل أن تكون هذه المحاولة لتوضيح العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية مفيدة لدارس وممارس الخدمة الاجتماعية في ظل الظروف المجتمعية المتغيرة، من أجل الإسهام بجدية في النهوض ببلدنا الحبيب مصر.



المؤلف

د./ أحمد عبد الفتاح ناجي

٢٠٠٨

الباب الأول

السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية

الفصل الأول: السياسة الاجتماعية – المفهوم- الأهداف- الركائز

الفصل الثاني: السياسة الاجتماعية في محيط الخدمة الاجتماعية.

الفصل الثالث: الخدمة الاجتماعية وممارسة السياسة الاجتماعية.

الفصل الأول

السياسة الاجتماعية

المفهوم - الأهداف- الركائز

- مقدمة.
- مفهوم السياسة الاجتماعية.
- أهداف السياسة الاجتماعية.
- العلاقة بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية.
- ركائز السياسة الاجتماعية.

الفصل الأول

السياسة الاجتماعية

المفهوم – الأهداف- الركائز

مقدمة:

إن السياسة الاجتماعية، أمر اجتماعي تفرضه المسئولية القومية في المجتمعات النامية، لذلك يسعى المشتغلون بالسياسة الاجتماعية دائماً، إلى تقديم رؤية شمولية لفهم مشاكل التخلف والنمو وتأثيرها على أشكال الحياة الاجتماعية سواء على مستواها الفردي أو المجتمعي.

ولمزيد من الإيضاح حول محتوى السياسة الاجتماعية يتناول الفصل مفهوم السياسة الاجتماعية وأهدافها وأهم ركائزها، كما يهتم هذا الفصل بالسياسية الاجتماعية كسياسة حكومية، مع ما يتعلق بهذا الموضوع من قضايا عديدة منها، هل من ضرورة لتضييق التعريف الخاص بالرعاية الاجتماعية بحيث نحصرها فقط في تحقيق الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية، أم يفترض أن نتوسع في تعريف السياسة الاجتماعية بحيث تنطبق على فكرة التغلب على اللامساواة بين الناس فيما يتصل بخدمات الرعاية الاجتماعية. مثلاً، هل ننظر للتعليم العالي على أنه أحد مفردات السياسة الاجتماعية بالمجتمع؟ وهل تتضمن الغايات النهائية للسياسة الاجتماعية أهدافاً اقتصادية؟ من القضايا الأخرى المثارة، هل من معنى للتقيد الحرفي بمفهوم السياسة الاجتماعية بحيث لا نملك منها فراراً خاصة وأننا نرى اليوم جملة من

السياسات التى تحارب الفقر والعوز بالمجتمع لكنها لا تصنف ضمن السياسات الاجتماعية التقليدية. مثلاً السياسات الحضرية الموجهة للتعامل مع المناطق المحرومة من الخدمات المختلفة. لذا يمكن القول بأن الثبات أو التصلب تجاه تصنيف أو عناوين محددة تعمل السياسات الاجتماعية من خلالها أو بها، أضحى أمراً مستهجناً وغير مرغوب فيه، وأنه من المفضل البحث عن صيغة للسياسات الاجتماعية تتسم بالمرونة والقدرة على استيعاب المتغيرات والمستجدات البيئية والاجتماعية الجارية لذلك نحن نعني هنا بدراسة فكرة تقييم أو قياس الآثار الناتجة عن السياسة الاجتماعية للحكم على مدى قدرتها على التعامل مع المشكلات الحقيقية التى تعبر عن رغبات أو حاجات غير مشبعة للناس.

ويمكن ملاحظة أن السياسة الاجتماعية تأتي في ثلاث صور:

١- **التنظيم:** مثال، وضع ضوابط أو قيود لخدمات الرعاية الاجتماعية ضماناً لوصول كافة الأفراد المحتاجين لهذه الخدمات.

٢- **الضرائب:** مثل إعفاء بعض الشرائح الفقيرة من الضرائب والرسوم تجنيباً لهم من زيادة المعاناة بسبب الفقر بينهم، والإعفاء هنا طبقاً لمقياس متوسط الدخل.

٣- **تخصيص الخدمات الاجتماعية في صورتين:**

- منافع أو مزايا عينية "ملابس، غذاء..".
- نقدية، في صورة أموال تخصص شهرياً للفرد المحتاج[١].

أولاً: مفهوم السياسة الاجتماعية:

ارتبط مفهوم السياسة الاجتماعية، ببرامج الرعاية الاجتماعيـــة التى توجه للفقراء والمحرومين والمعاقين وغير القادرين على التوافــق مع الأوضاع والنظم الاقتصادية.

إلا أن هذا التناول لمفهوم السياسة الاجتماعية يجعلها تقتــصر على جانب واحد من جوانبها المتعددة، لذا ينظر في الآونـــة الأخيــرة للسياسة الاجتماعية على أنها شتى البرامج والخدمات التى تقــدم فـــي المجالات المختلفة التعليمية والصحية والثقافيـــة ..... ســـواء مقدمـــة للأفراد والجماعات أو المجتمعات التى هي في ظروف صعبة أو مقدمة عموماً لكافة أفراد المجتمع بصرف النظر عن ظــروفهم وأوضـــاعهم المجتمعية وذلك كنوع من مسئولية الدولة تجاه أفرادها.

وفيما يلي تناول لبعض مفاهيم السياسة الاجتماعية العربيـــة والأجنبية.

١- المفاهيم العربية للسياسة الاجتماعية:

اهتم كاتبو السياسة الاجتماعية بتحديد المفهوم تحديداً دقيقاً فمنهم من ركز على السياسة من حيث مصادرها ومنهم من اهتم بالسياسة في ضوء الفئة المستهدفة من خدماتها وبرامجها، ومنهم من ركـــز علـــى السياسة الاجتماعية في ضوء أيديولوجية المجتمع ومن أشهر المفـــاهيم العربية في السياسة الاجتماعية ما يلي:

تعريف عبد المنعم شوقي:

ويعرف السياسة بأنها القواعد والاتجاهات العامة المستمدة من فلسفة الإصلاح في المجتمع والتى يجب مراعاتها عند اختيار ميادين العمل والفئات والمشكلات وكذلك أسلوب العمل أثناء العمل الاجتماعي.

تعريف الفاروق إبراهيم:

يقصد بالسياسة ذلك التفكير المنظم الذي يوجه سلوك أو تصرفات أو برامج منظمة نحو أهداف استراتيجية معينة، وهي إطار افتراضي يوضع نتيجة لتطور تفكير علمي خلاق، منظم، تدعمه بيانات وإحصاءات، وحقائق للارتقاء بالمجتمع من حالة إلى حالة أفضل في مدة ممتدة وطويلة لضمان الاستقرار، وكذلك تحوى السبل والطرق التى سيسلكها المجتمع في صورة خطوط عريضة للوصول إلى الحل الأفضل.

تعريف أحمد كمال أحمد:

السياسة الاجتماعية هي مجموعة القرارات الصادرة من السلطات العامة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية، والاتجاهات الملزمة، وأسلوب العمل، وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عدداً من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة.

تعريف عبد العزيز مختار:

محصلة التفكير المنظم الذي يستند إلى أيديولوجية المجتمع ويسعى إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل، وتوضيح مجالات خدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية كما يوضح ويحدد هذا التفكير المنظم الاتجاهات العامة التى تحكم جهود التخطيط لخدمات وبرامج ومشروعات الرعاية.

تعريف ماهر أبو المعاطي:

أنها مجموعة من المبادئ المرشدة أو التى ينبغي أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات في شتى مجالات النشاط القومي، مثل الشئون الخارجية، علاقات العمل، الإنتاج الزراعي أو ما شابه ذلك، أو باعتبارها خلاصة عدة سياسات فرعية للعديد من جماعات المصالح متضمنة أهدافاً يسعى المجتمع لتحقيقها من خلال تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها والآليات والأساليب التى تتبع لتحقيق أهدافها.

تعريف عبد الحليم رضا عبد العال:

السياسة الاجتماعية هي مكون أساسي من السياسة العامة للمجتمع، تمارس استخدام المتألف لها في العرف السياسي وتهدف إلى تحقيق قدر متزايد من العدالة الاجتماعية وذلك عن طريق توفير خدمات متنوعة ومتكاملة لأفراد المجتمع ككل وللفئات الأكثر احتياجاً على وجه الخصوص، وهي بذلك تعمل على تشكيل المجتمع بما يضمن صالح أفراده وصالحه ككل.

تعريف يحي حسن درويش وآخرين:

أنها "نتائج التفكير المنظم الـذي يوجـه الخطـط والبـرامج الاجتماعية، فآليات تتبع من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها.

وتعرف السياسة الاجتماعية: بأنها أنشطة ومبادئ المجتمع التى ترسم الطريق الذي يسلكه وتنظم العلاقات بين الأفـراد والجماعـات والمجتمعات والمؤسسات الاجتماعية.

وهي نتاج الفكر المنظم الـذي يوجـه التخطـيط والبـرامج الاجتماعية، وتتبع السياسة الاجتماعية من أيدلوجية المجتمع للتعبير عن أهدافه البعيدة، ووضع مجالات البرامج والخطط الاجتماعيـة وتحديـد الاتجاهات العامة لتنظيمها وتؤثر السياسة على العلاقـات الاجتماعيـة للأفراد وعلى علاقاتهم بالمجتمع.

والسياسة الاجتماعيـة: هي صمام الأمان الذي يقـي الفئـات الضعيفة من الارتجال والعشوائية في رعايتها وتضمن لهـذه الفئـات الرعاية أياً كانت المتغيرات فهي الدستور المكتوب والواجـب التنفيـذ ليمثل مظلة اجتماعية بكافة أشكال الرعاية الاجتماعية من تأمين وصحة وتعليم وإسكان وخدمات اجتماعية.

٣- التعاريف الأجنبية:

ارتبط مفهوم السياسة الاجتماعية بالمفهوم البريطاني للـسياسة على يد العالم "ريتشارد تتمس" حيث تضمن إطاراً واسعاً من القـضايا

الاجتماعية التى تهتم بالعلاقات بين الأفـــراد والجماعـــات والمجتمـــع الأكبر، فهي تسهم من ذلك المنظور في تحديد المكانـــات الاجتماعيـــة والأدوار الاجتماعية وتتحكم في توزيع الموارد بين أفـــراد المجتمـــع، وانتقل هذا المفهوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتى اعتمدت فـــي معظم مفاهيمها على التناول البريطاني للمصطلح وفي الصفحات القليلة القادمة سوف نقدم أشـــهر المفـــاهيم والتعريفـــات الأجنبيـــة للـــسياسة الاجتماعية.

أ - تعريف تتمس Titmuss

يرى (تتمس) أن السياسة الاجتماعية للمجتمـــع هـــي خطـــة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقـــف، وتقـــدير المـــستقبل، وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة، أو التحكم في مواقف معينـــة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع.

ويرى (تتمس) وفقاً لهذا التحديد لمفهوم السياسة الاجتماعية أنها خطة ناتجة عن عمليات تخطيطية أمكن بها تحديد الأهـــداف ودراســـة إمكانية المجتمع وظروفه.

ب - تعريف شتلاند Schottland

مجموعة المسارات التى تحدد الجهود والأنشطة القائمـــة بـــين الناس بعضهم ببعض، وهي التـــى تحـــدد العلاقـــة بـــين المـــواطنين والحكومة، وتتضمن التشريعات القانونية والقرارات المتعلقة بعلاقـــات سكان المجتمع.

ج- تعريف دائرة معارف الخدمة الاجتماعية:

السياسة الاجتماعية هي مجموعة المبادئ والعمليات التى توجه وترشد تدابير مجموعة الأفعال التى تنظم العلاقات المختلفة بين الأفراد والجماعات في المجتمع. وهي تمثل نمطاً من أنماط التدخل في حياة المجتمع إنها بمثابة التدخل في النظم الاجتماعية والعلاقات وتوزيع الموارد في المجتمع والمعتقدات والتقاليد والثقافة.

د- تعريف رونالد دير Ronled Dear

السياسة هي فعل تقوم به الحكومة وهي بمثابة الطريقة التى تتعامل بها مع المشكلات، ثم هي النتيجة النهائية للاختبارات التى يصل إليها المشرعون والتنفيذيون والمنظمات الحاكمة، وهي بهذا نتيجة لمناقشات طويلة وتعكس كل من التفضيلات القيمية والطموحات.

هـ - تعريف تاونسيد Townsed

يحددها تاونسيد على أنها مجموعة أساليب التدخل التى يجب أن تتبناها التنظيمات المهنية والتطوعية والجماعات السياسية لتحقيق أغراض وغايات اجتماعية من شأنها الوصول إلى المساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومراعاة توزيع الثروة وتأمين الدخل بما يؤدي إلى مواجهة الحاجات وتحقيق المساواة في المجتمع.

وقد عرف مارشال السياسة الاجتماعية على أنها:

ليست مصطلحاً تكنيكياً فنياً له معنى محدد بل هو يشير إلى السياسة التى تضعها الحكومة بالنسبة للأفعال والبرامج والمشروعات التى لها تأثير مباشر على رفاهية المواطنين وذلك بإمدادهم بالخدمات

أو الدخل والمحور الأساسي لها يتركز في الضمان الاجتماعي والمساعدات العامة أو القومية والخدمات الصحية والإسكان والتعليم وخدمات الرعاية الاجتماعية.

بينما يرى ريتشارد تيتمسي:

إن السياسة الاجتماعية خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف، وتقدير المستقبل، وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة او التحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع.

ويرى ألفرد كان أن السياسة الاجتماعية هي:

مبادئ وإجراءات ترشيد أسلوب العمل بالنسبة للأفراد أو المؤسسات في المجتمع فهي تنظم العمل ومن خلالها يتأسس النسق الاجتماعي كأسلوب للعمل متفق عليه.

كما أن هناك بعض التعريفات الأجنبية الأخرى وهي:

- أن السياسة الاجتماعية لا تتعلق فقط بما تقوم به الدولة على المستوى الاجتماعي بل تتضمن كل الجهود والقدرات المبذولة للوصول لإشباع فعلي لاحتياجات الناس من الخدمات والسلع المختلفة.
- ثمة سياسات أخرى قد لا نطلق عليها مسمى سياسات اجتماعية ومع هذا تتضمن طرح أو تقديم صور وأشكال رعاية مختلفة للناس.
- أن السياسة العامة يجب أن ينظر لها من منظور شامل، بموجبه تعد السياسات الاجتماعية جزءاً منها.

ونظراً لأن تركيزنا الأساسي بهذا الفصل ينصب على السياسات الاجتماعية فلن ننساق وراء الدعاوي القائلة بأن السياسة الاجتماعية هي فقط كل الجهد الحكومي المبذول من جانب الدولة في تحقيق الرعاية، أو الرفاهة الاجتماعية للفرد. ولعل الأمر يستدعى ضرورة التركيز على أن ظهور الدولة المعاصرة أو الحديثة كان رهناً بتنفيذ سياسات عامة محددة مثل الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، ومن ثم كانت السياسات الاجتماعية أبعد ما تكون عن بال مخططي فكرة الدولة الحديثة، إذ كانت السياسة الاجتماعية وقتها حكراً على قطاعات المجتمع المختلفة من دينية أو مدنية.

خلاصة القول:

ينظر للسياسة الاجتماعية على أنها موضوعات أمبيريقية على درجة عالية من الحرفية، لا يمكن فهمها إلا في ضوء السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي والفلسفي الطويل التى مرت به المجتمعات الإنسانية ومن ثم، فالمؤكد أن السياسات الاجتماعية وليدة المناخ او البيئة الاجتماعية ومن ثم فمن المستحيل تشابه سياسات اجتماعية لبلدين اثنين أو تطبيق نجاحات تمت على سياسات اجتماعية ببلد ما على أخرى وإن جاورتها جغرافياً أو تماثلت معها اقتصادياً.

ومن خلال العرض السابق يمكن تحديد مفهوم إجرائي للسياسة الاجتماعية وفقاً الآتي:

- **هي مجموعة القواعد والاتجاهات والإجراءات المصدق عليها من الحكومة.**

- توضع بناءً على قيم وأخلاقيات المجتمع، ومستندة إلى القواعد العامة في الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية.
- تتضمن أهدافاً استراتيجية وأخرى نوعية.
- تترجم تلك الأهداف إلى برامج ومشروعات في شتى مجالات الحياة التعليمية والصحية والثقافية.
- تهتم بشيء من الخصوصية ببعض الفئات ذات الظروف الخاصة مثل الفقراء، المرأة، الطفل.
- لتحقيق غايات عامة مثل المساواة وتكافؤ الفرص.

ثانياً: أهداف السياسة الاجتماعية:

إن السياسة الاجتماعية تهتم بتحقيق الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى والتى تمثل آمال وغايات ونتائج يكون من المطلوب الوصول إليها وتحقيقها على المدى البعيد بهدف زيادة معدل رفاهية المجتمع.

ويعد تحديد الأهداف بعيدة المدى عنصراً جوهرياً في السياسة الاجتماعية، فهذه الأهداف هي التى تحدد بدورها إطارات العمل أمام المخططين وهي التى تؤدي إلى ترجمة السياسة الاجتماعية إلى جهود وبرامج.

ويسهم تحديد الأهداف بعيدة المدى للسياسة الاجتماعية، في تحديد وصياغة الأهداف القريبة ويمكن من خلال تحقيقها مجتمعة تحقيق الأهداف الاستراتيجية التى يسعى المجتمع لتحقيقها.

وتتحدد الأهداف الاستراتيجية للسياسة الاجتماعية في الأهداف التالية:

١- تحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

٢- توفير خطة التأمينات لكل أفراد المجتمع ضد البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والكوارث.

٣- توفير مسكن صحي مناسب لكل أسرة.

٤- توفير فرص التعليم الأساسي لكل المواطنين.

٥- توفير الرعاية الصحية "الوقائية- التأهيلية- العلاجية" المناسبة لكل مواطن.

٦- تحقيق مبدأ التكافؤ للفرص، والعدالة السياسية والاجتماعية والعدالة في توزيع الحقوق والأعباء والتضحيات بين كافة المواطنين وأن يكون المواطنون أمام القانون سواء.

٧- حق كل مواطن في التعبير عن رأيه بحرية في إطار القانون ووفق ما ينص عليه الدستور وتحقيق مبدأ سيادة القانون على جميع المواطنين.

٨- حق كل مواطن في الحصول على عمل مناسب وضمان حد أدنى من الأجور يتناسب مع مستويات المعيشة، وأسعار السلع.

٩- توفير كافة أساليب الرعاية للطفولة بوصفها صانعة المستقبل وتوفير فرص التنشئة الاجتماعية السليمة لأطفالنا وتحديد دور الأسرة، ودور المدرسة، ودور النظام الديني، وأجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري، والنادي أو مركز الشباب، والتنظيمات السياسية كل فيما يخصه في هذا المجال.

١٠- توفير كافة الرعاية الكاملة والمناسبة للشباب بوصفهم نصف الحاضر، وكل المستقبل وتوجيه البرامج والمشروعات المناسبة واللازمة لشباب الفلاحين وشباب العمال وشباب الجامعات.

وحتى يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية فإن لابد وأن يتوافر فيها:

أ – أن تكون أهدافاً عملية يمكن الوصول إليها وليست مجرد أمان لا يمكن تحقيقها أو خيالات ليس لها أساس من الواقع.

ب – ألا تتعارض مع أهداف المجتمع أو تتنافي مع القيم والتقاليد السائدة فيه.

ج– أن تكون أهدافاً واقعية تتناسب مع موارد وإمكانيات المجتمع.

د– أن تكون قابلة للقياس مع تفادي الأهداف الوصفية غير المحددة.

ويضع "ماهر أبو المعاطي" الأهداف الاستراتيجية للسياسة الاجتماعية وفق الأهداف التالية:

١– تعد السياسة الاجتماعية أداة الحكومات لتنفيذ مجموعة من البرامج والنظم التى تهدف إلى تقديم المساعدات للمواطنين في مجال الإسكان، الصحة، التعليم، المساعدات العامة، والتأمينات الاجتماعية، وتوفير الأمن والسلام الاجتماعي داخل المجتمع في إطار وضع خطط مستقبلية ذات صبغة وقائية تعمل على وقاية أفراد المجتمع على المدى البعيد، وبرامج علاجية فورية لمن هم في حاجة ماسة إليها، أو خدمات ذات طبيعة تنموية طبقاً لاحتياجات ومشكلات المجتمع.

٢– تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع وتوزيع الثروات بما يحقق الحياة الكريمة للفرد وضمان حقوق المرأة دون تمييز في الجنس أو اللون، والقضاء على البطالة، وتقديم الخدمات التى من شأنها القضاء على المشكلات الاجتماعية

خاصة تلك التي تصاحب موضـوعات العدالـة الاجتماعيـة والتفرقة العنصرية وتوفير فرص العمل وإيجاد برامج التأهيل لأفراد المجتمع ككل والأكثر احتياجاً على وجه الخصوص.

٣- تدعيم مبادئ المشاركة الشعبية، والقيم العامة، وروح المواطنة وبناء الإنسان، ورفع الروح المعنوية، وتشجيع المواطنين على المشاركة في اتخاذ القرار، ودعـم بعـض القـيم الأساسـية كالاعتماد على النفس وعدم الاتكالية والجديـة فـي مواجهـة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومواجهة الأزمات خاصـة في الدول النامية كأساس لمواجهة التكتلات العالمية وعولمـة الشركات الكبرى والعولمة والخصخصة.

٤- إزالة التفاوت الاجتماعي بين طبقات المجتمع بوصفها أساسـاً لتنظيم العلاقات الاجتماعية، وتوزيع الخدمات العامة وتوزيـع الموارد والإمكانات، والقوة بين مختلف جماعات المجتمع على أساس أن السياسة الاجتماعية تتبلور من خلال علاقات القـوى في المجتمع، وتسعى إلى تنظيم العلاقـات الاجتماعيـة بـين الأفراد والجماعات بما يحقق الأهداف المبتغاة وصـولاً إلـى العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الخدمات.

٥- تعد السياسة ضرورة اجتماعية تفرضها المسئولية المجتمعيـة لتقديم رؤية شمولية لفهم مشكلات المجتمع، وتأثيرهـا علـى أنماط الحياة الاجتماعية، والعمل على مواجهتها والحـد مـن تأثيرها، وتوفير مستوى معيشي مناسب كحد أدنى لكافة أفراد المجتمع، وتحقيق رفاهية المواطنين من خلال التدخل المباشر

فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية، والمساعدات العامة والضمان الاجتماعي أو تدخلها في سياسات الإسكان والتعليم والصحة لإشباع احتياجات الأفراد عن طريق توزيع الدخل والخدمات وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

٦- تحقيق الرفاهية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع من خلال توفير الخدمات العامة التى تقابل احتياجات أفراد المجتمع، بهدف توفير الخدمات على مستوى المجتمع ككل من خلال التشريعات المختلفة التى تحارب الأمراض والانحرافات الاجتماعية مثل المخدرات، وغسيل الأموال والتلوث الثقافي والفكري باعتبار أنها توفر مبادئ مجتمعية توجه أساليب التدخل لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات والنظم الاجتماعية حيث يتم تحقيقها عن طريق خطط وبرامج لرعاية المنحرفين والإصلاح الاجتماعي والرعاية الاجتماعية.

٧- تحقيق أقصى مستويات التعاون بين كافة أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية، والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة حيث تعمل هذه الأجهزة جميعها في إطار محدد وهو إطار السياسة الاجتماعية، كما تحقق نوعاً من التوازن والتكامل بين المستوى القومي والإقليمي والمحلي بالنسبة لخطط وبرامج ومشروعات التنمية الشاملة في المجتمع، وتحسين ظروفه العامة. والنهوض بحياته الاجتماعية، وتقليل الانحراف، والتفكك الاجتماعي قدر الإمكان، وإزالة أسباب اختلال الأداء الاجتماعي للأفراد والذي يتسبب عن عوامل اجتماعية خارجية

عن نطاق تمكن وإرادة الأفراد وتشكيل المجتمع بما يخدم صالح أفراده وصالحه ككل

٨- تحقيق التنمية البشرية وإعداد الإنسان وتأهيله وتدريبه وتزويده بالقدرات والمعارف والمهارات اللازمة لمشاركته بفاعلية، وتوفير الروافد التى تجعله عاملاً منتجاً وتحقيق الهوية الثقافية للمواطنين وترسيخ القيم والعادات التى تحقق الاستقرار الاجتماعي وتقوية الضبط الاجتماعي بالمجتمع.

ونستخلص مما سبق أن السياسة الاجتماعية تركز بشكل أساسي على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والتنمية البشرية، وتقليل التفاوتات مما يحقق غاية أسمى وهي الرفاهية الاجتماعية.

ثالثاً: العلاقة بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية:

ومن التفسيرات التى تقدمها الماركسية لنشأة أو لتفسير وجود السياسات الاجتماعية بالبلدان الرأسمالية عامة أنها تمثل محاولة من صناع السياسة لتجميل وجه الرأسمالية والتخفيف من قسوتها واستغلالها المقيت لكافة الأشكال والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها أي هذه السياسات الاجتماعية تمثل وسيلة كافية وجيدة للتغلب على نقاط الضعف الخطيرة التى تواجه النظام الرأسمالي عامة وتهدد بتقويض أركانه.

ولذلك يرى بعض "الماركسيين" في السياسات الاجتماعية وتحديداً بدولة الرفاهة أداة ثورية كبيرة استطاعت أن تُقيل الرأسمالية من كبوتها وأن تعيد لها نضارتها وحيويتها ومنعها من الاندثار. لذا يؤكد هؤلاء على أن السياسات الاجتماعية هي تطبيق غير مباشر

لسياسات اقتصادية أهم وأكبر على المستوى القومي، **باختصار يمكن رؤية العلاقة بين السياسيتين الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالي:**

- أن المحددات الرئيسية للرعاية، اقتصادية في المقام الأول.
- أن الدور الحكومي في توجيه أو صياغة السياسات الاجتماعية إنما يأتي ترجمة أمينة لغايات أو لاستراتيجيات اقتصادية على المستوى الكلي.
- ان السياسات الاجتماعية تتشكل في ضوء نظرتنا للقضايا والمشكلات الاقتصادية القائمة أي أنها رد فعل طبيعي لسياسات اقتصادية حالية. لذلك ولكي نتفهم جيداً السياسات الاجتماعية لأي بلد يجب علينا بداهة وبداية التعرف عن قرب على العلاقات والسياسات الاقتصادية القائمة بهذا البلد.

وللدلالة على ما سبق، نسوق للقارئ بعض علامات الاستفهام اللازمة للتعرف عن قرب على طبيعة هذه العلاقة بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية:

- هل سياسات الضمان الاجتماعي توزيعية بطبيعتها؟
- هل يمكن مقارنة هذه السياسات التوزيعية بقرينتها الاقتصادية؟ وهل تملك السياسات الاجتماعية تأثيراً قوياً فعلاً على قضايا مثل البطالة والمفاوضة حول مستويات الأجور ... إلخ؟
- كيف يمكن للسياسات الاجتماعية وبخاصة الضمان الاجتماعي التأثير على سوق العمل؟
- هل لسياسات الإسكان تأثير فعلي على سوق الإسكان؟

ونذكر القارئ مرة أخرى بضرورة التعرف عن قرب على الكثير من السياسات والأدوات الاقتصادية المستخدمة على المستويين الجزئي والكلي، إذا ما أردنا معرفة قوية بالسياسات الاجتماعية الموجودة فعلاً بالمجتمع، وللتذكرة نكرر بأن السياسات الاجتماعية هذه هي رد فعل مواز لسياسات اقتصادية قائمة ومن ثم فالرابطة قوية وقائمة ومستمرة.

فالموارد التى تعتمد عليها السياسات الاجتماعية مردها أو تقييمها اقتصادي أولاً وأخيراً، مرة أخرى لفهم السياسة الاجتماعية يجب فهم وتدبر القوى والعناصر الاقتصادية الفاعلة المؤثرة بقوة على الاقتصاد والمجتمع على السواء.

وكما ذكرنا سابقاً فإن الدولة رغم أهميتها وقوتها إلا أنها ليست الأداة أو الوسيلة الوحيدة المختصة بصياغة السياسات الاجتماعية بأي بلد ما، فهناك أطراف وقوى أخرى اقتصادية أو مجتمعية تؤدي موازية سواء أكانت أدواراً موازية لدور الدولة أو أقل منها.

رابعاً: ركائز السياسة الاجتماعية:

ترتكز السياسة الاجتماعية على دعائم ثابتة ومعروفة وهي تمثل الأسس أو القواعد التى تقوم عليها تلك السياسة، وتستمد منها كيانها وتتحدد في الركائز الآتية:

١- الشرائع السماوية:

تعد الشرائع السماوية من أهم ركائز السياسة الاجتماعية وهي الأساس الذي تدور حوله الركائز الأخرى، ولقد نص الدستور في مادته

الثانية على أن "الإسلام هو دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع".

ولذلك فإن القيم والاتجاهات والمبادئ والأحكام النابعة من الأديان السماوية في حد ذاتها ليست مجموعة العبادات والشعائر فقط، بل أنها تتجاوز تلك الشعائر التى تنظم علاقة الإنسان بالآخرين وعلاقة الإنسان بالحياة الاجتماعية ككل لأن الدين لا ينفصل عن الحياة، بل شرعة الله عز وجل ليعمر الإنسان الكون وسخر له الطبيعة بكل ما فيها ولم يترك الدين الإسلامي المتكامل شيئاً إلا أحصاه.

وتتحدد أهم مضامين السياسة الاجتماعية في ضوء الشريعة الإسلامية في العناصر الآتية:

١- يتمثل في الإسلام التنظيم الاجتماعي المتكامل للمجتمع ففيه نجد تحديداً واضحاً لعلاقة الناس وتفاعلاتهم بل وتنميط العلاقات الاجتماعية حتى قبل أن تأخذ هذه المصطلحات شكلها العلمي في القرون التالية لظهور الإسلام- فالدين يدعو إلى نبذ الاستغلال وإقامة العدالة في المجتمع وحث الناس على التعاون والتماسك الاجتماعي.

٢- حددت قواعد الشرائع السماوية أحكام تنظيمية للعلاقات الاجتماعية الإنسانية وأهم ما فيها واجبات الدولة نحو مواطنيها وواجبات المواطن نحو مجتمعه كما نظمت المعاملات الإنسانية.

٣- يمد الإسلام السياسة الاجتماعية بالقواعد والاتجاهات فهو يكرم الإنسان ويدعو إلى مساعدة الضعفاء "الرعاية الاجتماعية

للفئات الخاصة" كما يتضمن الكثير من قواعد التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي.

٤- يركز الدين الإسلامي على مفاهيم الرعاية الاجتماعية ويحدد اتجاهات السياسة الاجتماعية بوصفها من مسئولية الدولة وتنظيم الإحسان وبيت المال وفعل الخير والزكاة باعتبار أنها مصادر تمويل الرعاية الاجتماعية للإنفاق منها على المحتاجين والضعفاء وإذا كانت السياسية الاجتماعية المعاصرة تؤرخ بجهود وتنظيم الإحسان في جمعيات التنظيم وصناديق التمويل المشترك والتشريعات الاجتماعية التى ظهرت في المجتمعات الغربية خاصة في انجلترا وأمريكا- فإننا نكتفي فقط بالإشارة إلى جهود الإسلام لتنظيم الرعاية الاجتماعية للفقراء والمحتاجين حيث عرفت المجتمعات الإسلامية الأولى نظم بيت المال والخراج وجمع أموال الزكاة "وفي أموالهم حق للسائل والمحروم" ومراجعة السيرة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم تقدم كثير من التحديات العلمية للسياسة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي وتأثر هذه السياسة بالشريعة الإسلامية.

ونستخلص مما سبق أن أهم أهداف وسمات السياسة الاجتماعية في ضوء التشريع الإسلامي في الآتي:

١- سياسة يتم التوصل إليها على أساس من الشورى والتعاون في الإسلام.

٢- توضع وتصاغ وفق أحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق أهـداف المجتمع.

٣- سياسة متكاملة متوازنة من إشباع الاحتياجات الروحيـة إلـى الاحتياجات المادية وغير المادية.

٤- تهتم بالبعد العقائدي بوصفه مؤثراً على كل الأبعاد الأخرى.

٥- سياسة تحقق العدالة بين الناس وتؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص.

٢- مواثيق العمل الوطني والمواثيق الدولية:

تتفق غالبية وجهات النظر على أن المواثيق القومية تمثل ركيزة مهمة من ركائز السياسة الاجتماعية، وتتمثل هذه المواثيق في: ميثـاق العمل الوطني، برامج الأحزاب.

وتصدر هذه المواثيق أو أوراق العمل الـوطني لكـي تحـدد للسياسة الاجتماعية أهدافها البعيدة واتجاهاتها المختلفة بل أنها تتـضمن في نصوصها أهداف السياسة العامة والسياسة الاجتماعية للمجتمع.

وتتضمن مواثيق العمل الوطني اتجاهات عامة تساعدنا علـى تحديد نقطة البداية وعلى اختيار الطريق والزمان والمكـان وأسـلوب العمل.

كما ترسم المواثيق وأوراق العمل الدولية الخطط الأساسية لكل الدول والتى على أساسها تتحدد سياساتها الاجتماعية بـل وفـي كافـة المجالات.

ومن أمثلة تلك المواثيق العالمية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨.
- وثيقة الأمم المتحدة لحقوق المسنين ١٩٩٥.

- اتفاقيات حقوق الطفل.
- توصيات مؤتمر السكان والبيئة والتنمية.
- مؤتمر قمة الأرض ٢٠٠٢.

وغيرها من المواثيق سواء على المستوى الوطني أو العالمي التى تعد موجهات للسياسة الاجتماعية.

٣- الدستور:

الدستور كلمة فارسية الأصل، دخلت اللغة العربية عن طريق اللغة التركية وهي تعني القاعدة أو القانون.

ويعد الدستور وثيقة تنظيم العلاقات بين الحاكم والمحكومين وهو أساس النظام الاجتماعي والسياسي في الدولة، وهو مجموعة القواعد القانونية الملزمة لكل من الحكومة ونظام الحكم والتى تنظم العلاقة بين النظام الحاكم والمواطنين ويعد ركيزة مهممة من ركائز السياسة الاجتماعية.

ولقد تضمن الدستور المصري الصادر عام ١٩٨١ عدة أبواب، أهمها الباب الثاني والثالث من زاوية الرعاية الاجتماعية:

الباب الثاني:

مادة (٦): "التضامن الاجتماعي أساس المجتمع المصري" ليس هناك كافل ومكفول فجميع المواطنين متعاونون متضامنون مسئولون عن مصير واحد".

مادة (٧): الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية.

مادة (٨): تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المصريين أي رعاية صحية، حق تعليم، حق تأمينات اجتماعية، مساواة الرجل والمرأة، رعاية طفولة وشباب وأسرة وشيخوخة، حد أدنى للأجور، حقوق انتخابات.

الباب الثالث: عن الحقوق والواجبات:

مادة (٣٨): التعليم حق للمصريين جميعاً تكفل الدولة المدارس.

مادة (٤٠): تكفل الدولة للمصريين معاملة عادلة حسب ما يؤدونه من أعمال بتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور والتأمين الاجتماعي والصحي وضد البطالة الرعاية الصحية.

الواجبات:

مادة (٤٣): الدفاع عن الوطن واجب مقدس ... التجنيد إجباري.

مادة (٤٤): أداء الضريبة والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون.

أنواع الدساتير:

أ – مدونة مكتوبة أو دساتير غير مكتوبة: وعليه فلكل دولة دستورها من الناحية الموضوعية حتى ولو لم يكن قائماً من الناحية الشكلية، فانجلترا مثلاً لها دستور ولو أنه غير مكتوب والنوع الثاني يصدر في شكل وثيقة رسمية أو أكثر مثل الدستور المصري الذي صدر في ١٩٨١.

ب – دساتير عامة ودساتير مرنة: فالدستور المرن هو الذي يمكن تعديله بقانون تقرره الهيئة التشريعية أو الهيئة التنفيذية في الدولة دون الحاجة إلى إجراءات خاصة، أما الدستور الجامد فإن تعديله يتطلب

إجراءات كاستفتاء الشعب أو اجتماع مجلس البرلمان أو اشتراط أغلبية خاصة كأغلبية الثلثين أو الثلاث .

٣- التشريعات والقوانين:

مما لاشك فيه، أن عملية سن القوانين تشكل قاعدة فعالة لتعضد العمل الاجتماعي. وتعد هذه العملية من العمليات الدقيقة والمعقدة. فهذه العملية تتطلب قدراً كبيراً من المهارة وخبرة عملية لدى المتخصص في وضع هذه القوانين، ومن المعروف أن عملية التصديق على أي قانون قد تأخذ إجراءات معقدة: فلابد أن يمر هذا القانون على المجالس التشريعية في الدولة، ولهذا قد يحدث أن تعارض هذه القوانين، أو على الأقل تعدل من قبل الأحزاب المعارضة أو من ممثلي الحكومة، أو الجماعات الضاغطة أو من أصحاب الشأن. كل هذا يتطلب أن يكون واضعوا القانون على خبرة كافية بهذه الإجراءات وهذه الاتجاهات المتضاربة. ومن ناحية أخرى. فبالإضافة إلى وجود خبير قانوني من أجل الإعداد للتصديق على أي قانون مقدم لمجلس تشريعي فهناك متطلبات أخرى مثل الفهم الدقيق للنظم والإجراءات البرلمانية، فهم الأدوار التى يؤديها أعضاء المجلس في تشكيل تشريع أو قانون جديد، وظيفة نظام الحزب حيث يمارس نشاطه القوي المتمثل في المجالس التشريعية الأخرى، سلطات رئيس الوزراء، الرئيس والحكومة، النظام الانتخابي، الجماعة الضاغطة التى تؤثر في نجاح أو فشل أي تشريع، العلاقة بين المجالس التشريعية والهيئات التنفيذية والخدمات العامة، وأخيراً المحاكم في مقابل سلطة المجالس السياسية والتنفيذية.

ونظراً لتعدد حاجات ومتطلبات المجتمعات النامية، فإن التشريع الاجتماعي فيها يتطلب أكثر من توفير إطار تشريعي ليعطي الخدمات الاجتماعية المتعددة ومن ناحية أخرى، فإن هذا التشريع الاجتماعي يجب أن يحمل في طياته تحديداً للاتجاهات التقليدية والممارسات الثابتة في سلوك الأسرة وشئون المجتمع المحلي، ولعل من أهم ما يساعد على تسهيل فاعلية أي تشريع جديد في المجتمعات النامية، هو قدرة السياسيين والمشرعين البرلمانيين والإداريين في التنسيق بين خبراتهم المهنية ومنظوراتهم الاجتماعية في تصميماتهم لمشروعات التنمية الاجتماعية.

ولكي تحقق التشريعات الاجتماعية العدالة الاجتماعية بين المواطنين ينبغي على القائمين بتنفيذ القوانين والتشريعات المساواة بين كافة الفئات فالكل أمام القانون سواء لا فرق بين حاكم ومحكوم ورئيس ومرؤوس وغني وفقير.... وبذلك ينسجم أو يتوافق الدستور مع التشريعات والقوانين ومع الشريعة الإسلامية التى هي المصدر الأول للتشريع روحاً ونصاً وبذلك فقط يمكن تحقيق التشريعات التى تسهم في رسم السياسة الاجتماعية.

مصادر الفصل

١- عبد المنعم شوقي: **مناهج الرعاية الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي**، (القاهرة، مطبوعات وزارة الشئون الاجتماعية، ١٩٦٥).

٢- الفاروق إبراهيم يوسف: **التخطيط الاجتماعي**، (القاهرة، مؤسسة يوم المستشفيات، ١٩٨٥).

٣- أحمد كمال أحمد: **السياسة الاجتماعية**، (القاهرة، المطبعة الحديثة، ١٩٧٠).

٤- عبد العزيز عبد الله مختار: **السياسة الاجتماعية المعاصرة من وجهة نظر إسلامية**، (القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩١).

٥- ماهر أبو المعاطي علي: **السياسة الاجتماعية: أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية**، (القاهرة، زهراء الشرق، ٢٠٠٣).

٦- عبد الحليم رضا عبد العال: **السياسة الاجتماعية: أيدلوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية**، (القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩).

٧- عبد العزيز عبد الله مختار، رياض أمين حمزاوي: **الاتجاهات المعاصرة في التخطيط لمهنة الخدمة الاجتماعية**، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٥).

٨- محمد أحمد بيومي: **علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩).
٩- محمد حسين إسماعيل: **التخطيط الاجتماعية والسياسة الاجتماعية**، (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان- د.ن، ١٩٨٦).
١٠- أحمد شفيق السكري: **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠).
١١- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، (لبنان، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٣).
١٢- يحي حسن درويش وآخرون: **السياسة الاجتماعية**،(القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة ط١، ١٩٦٢).
١٣- محمد محمود مهدلي: **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١)

الفصل الثاني

السياسة الاجتماعية في محيط الخدمة الاجتماعية

*- مفهوم السياسة الاجتماعية

*- السياسة الاجتماعية أهتماماتها - عناصرها - أهميتها

*- عناصر السياسة الاجتماعية

*- أدوار ممارس السياسة الاجتماعية

*- السياسة الاجتماعية والتنمية المحلية الريفية

*- دوافع الاهتمام بالسياسات الاجتماعية في سياق التنمية

*- وظائف السياسة الاجتماعية في سياق التنمية

السياسة في محيط الخدمة الاجتماعية

الطبيعة - المحتوى - المبادئ - والأهداف

مقدمة:

لا شك أن دراسة عملية السياسة قد تطورت في العقدين الماضيين بصورة كبيرة ، فخلال تلك الآونة ظهرت دراسات وتحليلات سياسية عديدة وعميقة . تناولت عملية صناعة السياسة وأهدافها [١]، وستظل السياسة والسياسة الاجتماعية بصفة خاصة دوماً محور اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية ، رغم دعاوى البعض بأن ذلك الاهتمام يقتصر فقط علي النخبة أو الصفوة ، إلا أنه وبحق ثمة حاجة ملحة للأخصائيين الاجتماعيين للمعرفة بالسياسة أثناء ممارستهم المهنية ، كما أن تلك المعارف من الأهمية بمكان أن تتبوأ مركز الصدارة في مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية .[٢]

٣ - السياسة الاجتماعية

عندما نتحدث عن السياسة في محيط الخدمة الاجتماعية ، فإننا نقصد السياسة الاجتماعية ، ومع ذلك فالسياسة الاجتماعية (وهي كلمة غامضة بوصفها مفهوماً) مهمة جداً لممارس الخدمة الاجتماعية ، ومع ذلك فهناك أنواع متباينة من السياسيات – ليس مجال هذه الدراسة استعراضها – حيث يري " بيرس Pierce "و " تروبمان_Tropman" أنه من الأهمية بمكان الربط بين السياسة وعملية ممارستها ، خاصة من جانب القائمين علي مهنة الخدمة الاجتماعية ، وهناك تعريفات عديدة للسياسة الاجتماعية نذكر منها الآتي :

١ – ما ذكره "موريس Morris " في كتابه الشهير "نطاق السياسة الاجتماعية والسياسة العامة ، علي أنها مجموعة من التدابير والإجراءات الحكومية ، أو مجموعة المبادئ والإجراءات التي تسترشد بها في تحقيق أهداف محددة ، أو التي قد تتبعها للتدخل في التعامل مع بعض الأنساق العشوائية " .

ويلاحظ علي هذا التعريف أنه يربط بين السياسة الاجتماعية وبين عشوائية بعض الأنساق الاجتماعية ، ويعيب البعض علي هذا التعريف بأنه يدور حول بعض الأنساق الاجتماعية الشاذة .(٣)

٢ – يري "كاهن khan ، وبريجمور Prigmore وأثيرتون " أن السياسة الاجتماعية يمكن أن تري علي أنها محاولة من جانب الحكومة لتأمين الحد الأدنى من حياة المواطنين في مجالات مثل التأمين الاجتماعي ، والمساعدة العامة ، الرعاية الصحية ، الصحة العقلية ، التعليم ، الإسكان والخدمات الاجتماعية الشخصية . (٤)

*– **ويلاحظ** أن هذا التعريف قد أوضح مجالات السياسة الاجتماعية ، وجعلها محاولة من جانب الحكومة لتأمين الحد الأدنى من حياة المواطنين ، ويؤخذ عليه إغفال دور هؤلاء المواطنين في صنع تلك السياسة .

٣ – وتعرف السياسة الاجتماعية بأنها "عملية توجيه حكومي لمواجهة وحل المشكلات والقضايا المجتمعية الموجودة والتي تدور غالبا حول العدالة الاجتماعية وحقوق وواجبات الإفراد والتزاماتهم . (٥)

*- ويتضح من هذا التعريف مسئولية الحكومة عن وضع السياسة ، والغرض منها وهو مواجهة وحل المشكلات والقضايا المجتمعية الموجودة في المجتمع والتي تدور حولها السياسة .

٤ -ويري "<u>ميري لوك</u> **<u>Mary Looke</u>** " أن السياسية الاجتماعية تدور حول دراسة توزيع الرعاية والرفاهية داخل المجتمعات ، كما تركز علي الأساليب التي تواجه بها المجتمعات المختلفة الاحتياجات الأساسية لسكانها ، **ولتحقيق ذلك فإنها تتبع المبادئ الآتية :**

أ- الربط الدقيق بين التحليل النظري والبحث الأمبريقي .

ب-تحديد وفهم الأوضاع المختلفة للقيم المجتمعية السائدة .

ج- أن يكتسب الدارسون لها المهارات والقدرات التي تمكنهم من أن يصبحوا مواطنين صالحين علي دراية ووعي ، قادرين علي المشاركة بشكل فعال في العملية السياسية .

د - الاعتماد في دراسة وتحليل السياسيات الاجتماعية علي التوجهات الفكرية والمنظورات الخاصة بالعلوم الاجتماعية المختلفة .

هـ - أن تركز السياسية الاجتماعية علي الأساليب التي توفر بها المجتمعات ما يلزم لإشباع الاحتياجات الاجتماعية للأفراد من خلال البناءات والأنساق الخاصة بالتوزيع وإعادة التوزيع ، والتشريع ، والتموين ، والتمكين .

و - أن تركز السياسة الاجتماعية بشكل جوهري علي الجوانب الضرورية للوجود الإنساني مثل الاقتصاد والمجتمع والسياسة . [٦]

وتختلف الرؤى حول مفهوم السياسية الاجتماعية ، ونأخذ هنا بوجهة النظر التي ترى السياسة الاجتماعية على أنها "القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة لتفاعل القوي الاجتماعية في المجتمع لتحقيق أهداف استراتيجية ، متضمنة مجالات وخطط برامج الرعاية والتنمية ، وأسلوب العمل لتحقيق الأهداف في ضوء أيديولوجية المجتمع على أساس من الواقع المتاح ، وصولاً إلي معدل مرغوب من الرفاهية لأفراد المجتمع ".

ومن خلال هذا التعريف والتعاريف السابقة يتضح أن :

أ – السياسة الاجتماعية كجزء من السياسة العامة في المجتمع تصدر عن هيئات لها هذه الصلاحيات .

ب– السياسة الاجتماعية هي محصلة لتفاعل القوي الاجتماعية في المجتمع ، الحكومية ، والأهلية من حيث صياغتها وتنفيذها .

ج – يتم بمقتضي صياغة السياسة تحديد الوسائل والغايات والبرامج والنظم الموجهة للوصول إلي المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة وتأمين الدخل ، بما يؤدي إلي تحقيق المساواة في المجتمع .

د– تنبع السياسة الاجتماعية من الثقافة السائدة في المجتمع وترتبط بالأيديولوجية والاتجاهات السائدة فيه ، في إطار مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تميز المجتمع عن غيره من المجتمعات .

هـ - يجب أن تتضمن السياسة الاجتماعية الأهداف القريبة والبعيدة علي أساس من الواقع المتاح ، وصولاً إلي معدل مرغوب فيه من الرفاهية لأفراد المجتمع . (٧)

٣ - السياسة الاجتماعية اهتماماتها - عناصرها - أهميتها

يعد مفهوم السياسة الاجتماعية - كما سبق أن أوضحنا - مفهوما واسعاً للغاية حيث يغطي جوانب عده من قضية الخدمات التي توفرها الحكومة ، ويتكلف الوصول لأهداف ومقاصد السياسة الاجتماعية جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة ويدعم ذلك التشريعات الخاصة بالتعليم ، الصحة ، الأمن العام ، حقوق الأفراد وقضايا أخري ، كما تتضمن الموضوعات التي عادة ما ترتبط بالسياسيات الاجتماعية : التعليم ، الرعاية الصحية ، والإسكان ، تنمية المجتمع المحلي ، توزيع الدخول ، التوظيف ، الرعاية الاجتماعية .

وتشمل الاهتمامات الرئيسية للسياسة الاجتماعية علي الآتي : (٨)

أ -توفير الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية

فمن ضمن المهام الأساسية الملقاة علي عاتق الحكومة التأكيد علي توفير بنية تحتية وخدمات اجتماعية فعالة وعلي درجة من الكفاءة ، ويراعي فيها المساواة ، ومتمشية مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع المحلي ، وتساعد في بناء المجتمعات المحلية القوية ، و من أمثلتها : مراكز رعاية الطفل ، المحاكم ، المستشفيات ، وخدمات الصحة العامة والتعليم ، والدولة ليست وحدها التي توفر البنية التحتية الاجتماعية فقد يكون دورها تسهيل أو تيسير

توفير الخدمات التي يقدمها المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص .

ب – بناء الشراكة بين الحكومة والمجتمع المحلي

ومن ثم ، لزاماً علي الحكومة ، أن تعمل مع أو أن تقيم شراكة مع الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية لتكوين مستقبل يتمتع فيه الأفراد بمستوي معيشي وحياه آمنة أفضل ، ولذلك يجب علي الحكومة الاشتراك في تنمية السياسات الاجتماعية ، مع توفير فرص حقيقية لمشاركة كل قطاعات المجتمع المحلي ، فقد يبعد المستفيدين من الخدمات عن المشاركة في عمليات اتخاذ القرار وذلك بسبب غياب الفرص الحقيقة لذلك ، وقد يرجع غياب هذه الفرص للفقر ، أو لصغر أو لكبر السن ، أو الإعاقة الجسدية والأنواع الأخرى من الإعاقة أو العزلة الاجتماعية والجغرافية .

ج– بناء طاقة المجتمع المحلي

تنظر الحكومة لمشاركة منظمات المجتمع المحلي علي أنها قوالب مهمة لبناء المجتمعات المحلية ، ومن أجل مواجهة التحديات تدعم الحكومة عملية تنمية مهارات وموارد ومسئوليات المجتمع المحلي .ويجب أن تكون الحكومة علي دراية كافية بأن هناك بعض الجماعات داخل المجتمع ممر يجدون صعوبة أكبر من غيرهم في المشاركة في عملية وضع أو صنع السياسيات ،ولذا يجب علي واضعي السياسيات ومسئوليها أن يضعوا في الحسبان مشاركة هذه الجماعات والتشاور مع ممثليهم بشكل مناسب حول

القضايا و الموضوعات التي تؤثر عليهم ، وينبغي إدراجها في السياسة الموضوعة .

ويعد ذلك وسيلة من وسائل الحكومة لتحقيق أهداف سياستها الاجتماعية وتشمل الجماعات الأساسية التي تحدثنا عنها علي :

*- سكان الريف الأصليين .

*- ذوي الاحتياجات الخاصة .

*- النساء.

*- الأطفال و الشباب .

*- كبار السن

*- الأفراد الذين يعيشون في مناطق غير مميزة اجتماعياً ، أو بعيدة ، أو داخل المجتمعات الريفية.

د – تعزيز الميزانية

وكغيرها من الأنشطة التي تقوم بها الحكومة ، تحتاج الحكومة لمبادرات للسياسات الاجتماعية تتسم بالحاجة إلي تعزيزها من خلال بنود ثابتة في الميزانية ، بمعني أن تكلفة تلك المبادرات يجب تحقيقها في ضوء الميزانية الطبيعية دون اللجوء للتمويل الخارجي عن طريق القروض .

هـ- العدالة الاجتماعية

ولمساعدة مسئولي السياسيات الاجتماعية علي تحليل القضايا المتعلقة بها ، يوجد هناك أربعة مبادئ للعدالة الاجتماعية وهي :

١ – الحقوق: حيث تؤدي الدولة دوراً في حماية حقوق الأفــراد وتــوعيتهم بواجباتهم الاجتماعية.

٢ – المساواة : ينبغي تحقيق المساواة في مشاركة الأفراد والجماعات ممــن لهم اهتمامات بالقضايا الخاصة بالسياسيات واتخاذ القرارات .

٣ – المشاركة : بوصفها أحد الأجزاء المهمة لتحقيق العدالة الاجتماعيــة ، وينبغي توفير الفرص الكاملة للمشاركة في أمور المجتمع وفي صــنع القرارات مع الحكومة في كل ما يتعلق بشئون المجتمع .

٤ – ينبغي إعطاء كل الفرص للأفــراد فــي الحــصول علــي الخــدمات الاجتماعية ، كما ينبغي أن يزيد اشتراك المجتمع المحلي من اســتجابة الدولة لاحتياجات وتوقعات المجتمع المحلي ، ويعد انفتاح الحكومة علي الشعب والمشورة من التطبيقات الأساسية والعمليــة لمبــادئ العدالــة الاجتماعية في السياسة العامة .

أسس أو عناصر السياسة الاجتماعية

وبصفه عامة ... فإن السياسية الاجتماعية تتضمن ثلاثة أسس أو عناصر أساسية وهي:

أ – إجراءات جمعية في مضمونها ، تركز علي الموارد في صورة جمعية ، وكيفية مواجهة حاجات معينة .

ب – تركز السياسية الاجتماعية علي العلاقات الاجتماعية سواء في تناولها أو في العمل علي تغييرها ...(هي دليل للعمل) ، وأن المجتمع هــو محور السياسة الاجتماعية (أفراداً وجماعات) .

ج – علي المستوي التاريخي ... فإن السياسة الاجتماعية تهتم بالعدالة ، والمساواة ، وإعادة توزيع الموارد ، كما تهتم بالمساوئ والعيوب التي يعاني منها قلة أو ، شرائح سكانية معينة .

أدوار ممارس السياسة الاجتماعية

حدد "دلهي **Dluhy** " ثلاثة أدوار عند ممارسة السياسة وهي :

١ – الدور الفني : ويسمي بالدور التحليلي ، ويتعلق ببحث وصياغة السياسة من خلال وثائقها بما في ذلك تحديد خيارات السياسة .

٢ –الدور البرجماتي (العملي) : ويبحث في عملية صياغة أو وضع السياسة ، والتيقن من أن الخطوات اللازمة لإعداد السياسة قد اتخذت .

٣ – الدور الدرامي والذي سمي بدور المدافعة أو الدور النشط : وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية محددة . ويستطيع من يمارس السياسة أن يقوم ببعض أو كل هذه الأدوار .[٩]

أهمية تحديد السياسة الاجتماعية ويمكن إجمالها في الآتي :

١ – توضح مجالات العمل واتجاهاته وأسلوبه بين القائمين علي أمور التخطيط والتنفيذ في ضوء تحديدها للأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى التي يسعى المجتمع لتحقيقها .

٢ – تمثل مستوي من التنسيق الفكري والذهني بين مختلف البرامج والجهود الاجتماعية بالرغم من اختلاف الأجهزة القائمة علي تنفيذها ، كما تضع أساساً لعلاقات هذه الأجهزة والبرامج .

٣ – تعمل علي تعاون المخططين في تحديد الأولويات عند وضع الخطط الاجتماعية للتنفيذ كما أنها توضح الأسس التقويمية للبرامج والخطط .

٤ -تعطي المعاني الإنسانية للجهود التنفيذية ، حيث تربط بين الفلسفة والمبادئ الأخلاقية والقيم وبين تلك الجهود القائمة علي أسس علمية .

٥ - من خلالها يمكن تحقيق أمثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها ، أو المطلوب توافرها أو تنميتها في المجتمع .

٦- تسهم في تنظيم العلاقات المتبادلة بين الأنساق القائمة في المجتمع .

٧ -تسهم في عملية توزيع الموارد وفي تشكيل نوعية الحياة أو مستوي المعيشة في المجتمع .

٨ -من خلالها يمكن إشباع أقصي قدر من احتياجات المجتمع وتحقيق النمو المستمر اجتماعياً واقتصادياً . (١٠)

٤ - السياسة الاجتماعية والتنمية المحلية الريفية

عادة ما تتميز المجتمعات الريفية بالعزلة النسبية ، والرجعية والتخلف والاعتماد علي الذات ، وغالبا ما تملك هوية قوية وكثافة سكانية محدودة متكيفة مع الظروف المناخية والأوضاع الاقتصادية ، معتمدة علي قدر ضئيل من الصناعة ، وفرص ضعيفة للتوظيف ، وتمتاز بحساسية عالية للتغيرات في الخدمات والبنية التحتية التي توفرها الحكومة ، ومن ثم ، ينبغي أن توضع هذه السمات في الحسبان عند وضع سياسيات اجتماعية تنموية تؤثر علي المجتمعات الريفية (١١) ، ولكن كيف يمكن استثمار تلك السياسيات لتدعيم القدرات والإمكانيات الاجتماعية لصالح التنمية في الريف؟ دون أن تخل هذه العملية بالقيم الاجتماعية والأهداف الاجتماعية التي يسعى صانعوا السياسيات إلي تحقيقها ؟ وللإجابة علي هذا التساؤل ، ويتفق

الباحث في الرأي المنادي "بإعادة التفكير في السياسيات الاجتماعية بعيداً عن مفهومها التقليدي علي أنها "أحد شبكات الأمان والحماية " ، لأنه لا يلقي سوي فشل في السياسيات وكوارث في التنمية ، بل يجب النظر إليها بوصفها تشمل جميع الشئون المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وبوصفها أداةً رئيسية تعمل في قارب واحد مع السياسيات الاقتصادية وذلك لتحقيق التنمية المستدامة التي تحقق المساواة والتكافؤ بين أبناء الريف . (١٢)

ومن ثم ، تعد الحكومة ملتزمة بالتأكد من أن المجتمعات المحلية، بما فيها المجتمعات الريفية والمناطق النائية ، قد توافرت لها نفس الخدمات التي يتم توفيرها في المراكز الحضرية ، وتوجد هناك خمس مبادئ أساسية ينبغي علي الحكومة تضمينها في كل سياساتها التنموية الموجهة للريف ، وهذه المبادئ هي :

١ – **المشاركة** : فالمجتمعات المحلية الريفية لها الحق في المشاركة فيما يخصها من قرارات ، ولذا يجب علي الحكومة أن تجري مشاورات مناسبة فيما يتعلق بكل القرارات الخاصة بالسياسيات المرتبطة بالريف.

٢ – **المرونة** : حيث ينبغي عدم النظر للمجتمع الريفي علي أنه كيان منفصل عن باقي المجتمع ، ولذا ينبغي أن توفر الحكومة طرق ووسائل جديدة ومبتكرة لتوصيل الخدمات للمناطق التي تتميز بظروف واحتياجات خاصة .

٣ – **الاعتماد علي الذات** : في حين تحتفظ الحكومة بحقها في تحديد اتجاه السياسيات ، ينبغي تمكين المجتمعات الريفية من ممارسة بعض

التفضيل للاختيارات المتاحة ، وأن تكون مسئولة عن رسم مستقبلها الخاص بها.

٤ – **الوعي بأهمية المجتمعات الريفية** : حيث ينبغي أن تتأكد الحكومة من أن، السياسات الموضوعة تهتم بالأهمية الاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المحلية الريفية ، أن تقدر آثار المشروعات والبرامج والقرارات والسياسات علي المجتمعات الريفية .

٥ – **التنسيق** : حيث ينبغي علي الحكومة أن تنسق أنشطتها في المجتمعات الريفية لتحقيق نتائج فعالة ومناسبة علي المستوي المحلي .

وهذه المبادئ يجب أن تراعي في جميع دوائر سياسة التنمية خصوصاً الوضع في الحسبان تأثيراتها علي المجتمعات الريفية . [١٣]

دوافع الاهتمام بالسياسيات الاجتماعية في سياق التنمية

هناك عدد من العوامل التي ساعدت علي بعث الاهتمام بالسياسيات الاجتماعية في سياق التنمية وهذه العوامل

١ –إعادة اكتشاف الفقر في مجال السياسيات القومية والدولية .

٢ –عودة الاهتمام باقتصاد التنمية وظهور ما يطلق عليه (نظريات التنمية الجديدة) والتي تري أن التنمية الاجتماعية تحتوي علي أدوات حيوية ومهمة للتنمية الاقتصادية .

٣ – الاهتمام بالمساواة الاجتماعية بوصفها أداة لتدعيم التنمية ، وبوصفها أيضا غاية في حد ذاتها .

٤ –الاهتمام بالأمن الاجتماعي (الضمان الاجتماعي ، التأمين الاجتماعي) في ضوء التغيرات الاقتصادية السريعة لاقتصاد الدول في ظل العولمة ، وإمكانية تأثر فئات كبيرة من الناس بذلك .

٥ –إن مشاركة فئات اجتماعية مختلفة في سوق العمل أمرٌ لا يعتمد علي منحه أو موهبة بيولوجية ، وإنما علي قدرة وملكة تبلورت اجتماعيا لدى الشخص نابعة من الاستثمار المتزن لرأس المال البشرى والإجراءات المؤسسية .

٦- الدروس الماضية المستفاد والتي تؤكد على أهمية السياسات الاجتماعية في الدول التي تتجه للصناعة. (١٤)

وظائف السياسية الاجتماعية في سياق التنمية

تتعدد الوظائف التي تحققها السياسة الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع ويمكن تحديدها في الوظائف التالية :

١ – **الوظيفة التنموية** : فهي تعطي مكانه متميزة لدور الإنسان في التنمية وتنطوي هذه الوظيفة علي دعم وتقوية الأسرة ، وضمان إعداد المواطنين إعداداً طيبا يتلائم مع أدوارهم وإسهامهم في التنمية (خاصة الأطفال والشباب والنساء) ، وتقوم هي بدور دافع نحو التعاون والمشاركة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما تتجه الوظيفة التنموية نحو الأبعاد الثقافية والاجتماعية لرفع مستواها لدي المواطنين .

٢ –**الوظيفة الوقائية** : وهي هنا تتجه نحو الفئات التي يمكن أن تكون عرضه للتأثير السلبي في المستقبل المنظور من عملية التنمية ، وما

يصاحبها من تصنيع وتحضر وهجرة وتغير قيمي ، أي أنها تستبق حدوث تداعيات سلبية وتعد للتعامل معها سلفاً وليس بعد وقوعها .

٣ – **الوظيفة العلاجية** : وهي تتجه بصفة خاصة إلـــي بعـــض الفئــات المحرومة ، والتي أطلق عليها فيما بعد الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وكبار السن ومن لا مأوي لهم ، ويدخل فـــي إطـــار هـــذه الوظيفة دعم الخدمات الصحية ، والتعليمية ، وتوفير المأوي ، ورفع مستوي الخدمات العامة الأخرى التي يحتاجون إليها .

٤ –**الوظيفة الاندماجية** : عدتها منظمة الأمم المتحدة نقلة أساســية فـــي سياسة الرفاهية ، والتي تتطلب إعادة توجيـــه المـــوارد والبـــرامج والأشخاص بحيث يتحقق الدمج والتكامل لجميع قطاعات المجتمع في التنمية القومية الشاملة .[١٥]

وعلي أية حال :

إن إحدى سمات عملية السياسة هي ما يطلق عليها "ما وراء السياسة أو **Mata Policy** " ويقصد بها أن عملية السياسة توجه دائماً نحو إعادة النظر في وظائف هذه العملية لتحقيق نتائج محددة ، وبذلك فإن الـــسياسة كعملية تغير من نفسها باستمرار ولا ترتبط بغايات ثابتة صلبة[١٦].



1- Alex Marsh and David Mullins : **Housing and Public Policy Citizenship Chaice and Cantral** (Philodelphia : Opn University Press 1998) P . 7 .

2- John E- Tropman : **Policy Analysis** : Methods and Techniques , in Ann Minahan , Editars - in Chief , Encyclopedia of Social Work , Vol . 2 , NASW, 1986 , P P 268- 269 .

3- John E- Tropman : Op . Cit P . 270

4- Susan D . Einbinder : **Policy Anaysis**, in : Richord L . Edwards , Editor - in - Chief , Encyclopedia of Social Work , 19 Th Edition , Vol .3, NASW Press , 1995 , P. 1849

5- William G . Brueggemann : **The Practlice of Macro Social Work** , - U . S . A) : Brooks , Cole , 2001) P 0 349

6- Mary Locke : **Social Policy Statement Southampton**: S W A Pitsn Faculty of Social Sciences , University of Southampton 16 Sept,2002 . P.1.

٧- ماهر أبو المعاطي علي : **التخطيط الاجتماعي ونمـوذج الـسياسة الاجتماعية في المجتمع المصري** ، مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع ، الفيوم ، ١٩٩٩ ص ص ٣١٠ – ٣١١ .

8- Department of The Premier and Cabinet : **Coverning Queensland** : The Queensl and Policy Hand Book (Australia Queensland , 2001) P .1 .

9- John E- Tropman : **Op . Cit** P . P 270 – 271 .

١٠- ماهر أبو المعاطي علي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣١٢ - ٣١٣

11- Department of The Premier and Cabinet : **Op, Cit** P.1

12 – Thandika Mkandawire : **Social Policy in a development Context Geneva** : U N R J S E Research , Publication News & Views , 1 Jun 2001 P . 1 .

13- Department of The Premier and Cabinet : **Op. Cit** P 2

14- Thandika Mkandawire : **Op . Cit** ., PP . 1 - 2 .

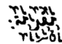
١٥- ماهر أبو المعاطي علي : **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٣١٣ - ٣١٤ .

16- Alex Marsh and David Mullins: **Op Cit** , P . 12

الفصل الثالث

الخدمة الاجتماعية وممارسة السياسة الاجتماعية

- مقدمة.
- السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق.
- الخدمة الاجتماعية وتنمية وتطوير السياسة الاجتماعية.
- العلاقة بين ممارسة الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية.
- الأخلاقيات المهنية للخدمة الاجتماعية وممارسة السياسة الاجتماعية.
- أدوار ومهارات ممارس السياسة الاجتماعية.
- أهمية دراسة مادة السياسة الاجتماعية لطلاب الخدمة الاجتماعية.
  * طبيعة ومحتوى المادة.
  * ما يجب معرفته وفهمه من خلال المادة
  * المهارات المتعلقة بمادة السياسات الاجتماعية.
  * المهارات والقدرات الخاصة بالمادة ذاتها.



طبقاً للنظريات الموجودة تعد السياسة الاجتماعية مجالاً وعملية إجرائية، كمجال، تركز السياسة الاجتماعية على الاهتمامات والتنمية الخاصة بالمجتمع كله وعلى المعايير والمقاييس التي تساعد الأفراد بما في ذلك الفقراء وغيرهم مما لا حول لهم ولا قوة، أما بوصفها عملية إجرائية تشمل السياسة الاجتماعية على سلسلة من الخطوات المرتبطة بعضها ببعض حيث أنها تتكون من إجراءات منظمة وجزئية (بارت لت، ١٩٨٥م) تلك الإجراءات قد تم تصميمها ووضعها لصياغة وتنفيذ السياسات بهدف حل المشكلات الاجتماعية.

فإن قضية الجوع توضح الطبيعة الثنائية المزدوجة للسياسة الاجتماعية بوصفها مجالاً وعملية إجرائية، فقد يعلل المتخصصون الدوليون والمسئولين وجود الجوع بأنه يرجع إلى الطرق الرديئة المتبعة في إنتاج وتوزيع الطعام بل وإلى السياسات التجارية غير الموجهه توجيهاً صحيحاً، الصرف الصحى الردئ، الطرق، المدارس، الرعاية الصحية، كل هذه الظروف الاجتماعية تلقى الضوء على مجال السياسة الاجتماعية وكيفية قياس المشاكل المتعلقة بهذا المجال ومن أجل القضاء على الجوع، يتطلب الأمر أكثر من مجرد فهم طبيعة المشكلة أو تقديم معونات من المساعدات الإنسانية والخدمات الاجتماعية المباشرة، فبدلاً من ذلك يرى الأخصائيون الاجتماعيون أنه من الضرورى لتنمية وتنفيذ سياسات للقضاء على الجوع، من أجل تحقيق الأهداف القريبة والبعيدة، خلاصة القول من المطلوب أيضاً وجود عملية دراسة وحل المشكلات

وهكذا يقترح العلماء أن السياسة الاجتماعية هى الطريقة لحل المشكلات الخاصة بالخدمة الاجتماعية وذلك اعتماداً على أسس منظمة ومعرفة جيدة ومهارات الممارسة والتطبيق، أى أن الأخصائيين الاجتماعيين بحاجة إلى طرق السياسة الاجتماعية في المواقف الخاصة بالممارسات المهنية أى في الحياة العملية.

أولاً: السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق:-

إن مجال السياسة الاجتماعية والعملية الإجرائية المرتبطة بها بالإضافة إلى الأدوات التكنولوجية الفعالة، كل العناصر السابقة تركز على الجوانب النظرية والمهارات التطبيقية، يقوم الأخصائيون الاجتماعيون بتخطيط الأنشطة الخاصة بالسياسة الاجتماعية من خلال المشروعات التي تهدف إلى تغيير العمل الاجتماعي بغرض تحسين وإصلاح الأحوال الاجتماعية كما أنهم يقوموا بدورهم في الإرشاد والتوجيه فيما يتعلق بتنفيذ مشروعات السياسة الاجتماعية، ويتضح أن المناهج الحديثة الخاصة بالخدمة الاجتماعية وطرق التطبيق ليست فقط تصف اتجاهات الرعاية الاجتماعية والبرامج الخاصة بمجال السياسة الاجتماعية بل أنها أيضاً تصف كيفية تحليل السياسات الاجتماعية بأسلوب منظم وتحديد السياسات البديلة وتصميم وتنفيذ برامج الخدمات الاجتماعية، ففي مجال الرعاية الصحية على سبيل المثال نجد أن الأخصائيين الاجتماعيين الذين يؤيدون التغير الاجتماعي وإصلاح الرعاية الصحية يحللون ويقررون أى السياسات أكثر فاعلية.

كما يتوفر أيضاً بتصميم الخطط والبرامج ووضع الخطوط الإرشادية لتنفيذ السياسة الصحية المختارة.

وهكذا نجد أن محتوى السياسة الاجتماعية الخاصة بممارسة الخدمة الاجتماعية قد تم تحويلها من اتجاهات تاريخية وصفية لا تحتوى على ممارسات وتطبيقات واقعية إلى طريقة فرضية خاصة بحل المشكلات وتنفيذ الأنشطة التطبيقية من أجل تحقيق تطوير في السياسة الاجتماعية.

وخلاصة القول: إن مساعدة الأفراد في صياغة وتنفيذ السياسة الاجتماعية هو الأساس لتحقيق التنمية والتطوير في السياسة الاجتماعية.

ثانياً: الخدمة الاجتماعية وتنمية تطوير السياسة الاجتماعية:

رغم أن الخدمة الاجتماعية تهتم في الأساس بسياسة الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية إلا أن حتى الثمانينات من القرن الماضى بدأت نظرية السياسة الاجتماعية وتطبيقاتها في التبلور فخلال هذه الفترة تأثرت السياسة الاجتماعية الخاصة بالرعاية الاجتماعية بالتطورات التكنولوجية التي طرأت على مجال تنمية السياسة والتي تم تطبيقها بنجاح على قطاعات ووظائف مجتمعية متعددة بما في ذلك السياسة الاقتصادية، سياسة الدفاع، السياسة البيئية، السياسة الخارجية، عملية صنع القرار العام، كما تطورت عملية صياغة وتنفيذ السياسة العامة تطوراً تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية فتحولت إلى نشاط منظم على مستوى القطاعين الخاص والعام.

وتعتمد عملية استثمار بلايين الدولارات الموجودة في الصناديق النقدية العامة، على عملية صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات التي وضعها بهدف تعليل وتبرير الأموال التي يتم انفاقها محلياً ودولياً بواسطة

المنظمات العالمية والحكومية وتعد السياسة الاجتماعية (أى السياسة التي يتم تطبيقها على القطاعات الاجتماعية في المجتمع) زائر جديد على المجتمعات الحديثة التي تستخدم صياغة وتطبيق السياسة كطريقة وأداة للحكومة والقطاع الخاص لعملية اتخاذ القرار.

وقد بدأت الخدمة الاجتماعية مع العلوم الأخرى فبدأت تتحد مع نظرية السياسة الاجتماعية والتكنولوجيا والتطبيقية والاستفادة من ذلك في ممارسة الخدمة الاجتماعية في الثمانينات، وهكذا تم تطوير ووضع نظريات السياسة الاجتماعية ومهارات تطبيقية خاصة بممارسة الخدمة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بهذا الموضوع، تقدم السياسة الاجتماعية الخاصة بتطبيقات الرعاية الاجتماعية، للأخصائيين الاجتماعيين بما في ذلك العاملين في الخدمات المباشرة ومنظمات المجتمع وإدارة وتخطيط وتنفيذ وتنظيم المجتمع، تقدم لهم نظرية وطرق بحث تطبيقية من أجل تطوير وتنمية وتغيير السياسات الاجتماعية، ويقوم أخصائيوا التخطيط وواضعوا السياسة الاجتماعية الخاصة بالخدمة الاجتماعية بصياغة الأنشطة والسياسات الاجتماعية والبرامج والمشروعات التي تهدف إلى تغيير وإصلاح المجتمع. كما يقوموا أيضاً بتوجيه عملية التنفيذ والتطبيق.

ويتضح أن الهدف من هذه الأنشطة والمشروعات هو حل وتسوية المشكلات المجتمعية والمشكلات الخاصة بالمجتمع المحلى والهيئات، تلك المشكلات التي تؤثر على سلوك الأفراد وأسرهم. كما

تهدف هذه الأنشطة أيضاً إلى تحسين وتنمية الموارد الموجودة بالمجتمع وتطوير الخدمات الاجتماعية.

ويمكننا ملاحظة الدور الكبير الذي تؤديه سياسات الرعاية الاجتماعية في إثراء أو أحياء المجتمعات الحديثة وفي تحقيق أو ترسيخ فكرة العدالة الاجتماعية كما تفيد الأخصائي الاجتماعي في تحقيق الآتي:-

- تحليل تأثير سياسات الرعاية الاجتماعية الحالية على العملاء والمنظمات.
- فهم التغيرات السياسية الجارية بالمجتمع.
- العلم والمعرفة بطرق المدافعة السياسية والقانونية.
- المشاركة الجدية بالعمليات السياسية بالمجتمع.

كما أن ممارسة الخدمة الاجتماعية على المستوى الكلى خاصة مستوى السياسة الاجتماعية بحاجة ماسة إلى تطوير هذه السياسات والممارسات ودور الخدمة الاجتماعية من خلال المتخصصين الفاعلين بوعى وفهم لكيفية عمل وصنع وصياغة وتحليل هذه السياسات.

وأولى هذه الادراكات هى كيفية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والنقد الموجه للصياغات التقليدية لسياسات الرعاية الاجتماعية في مجال ما من مجالات الرعاية الاجتماعية العديدة؟ والدفاع عن تلك التي تعبر عن حاجات أكثر إلحاحاً، وأكثر فاعلية لتحقيق أهداف واقعية قادرة على مواجهة قضايا مجتمعية عامة من ناحية، وتسهم بفاعلية في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وتراعى الحقوق والالتزامات الإنسانية من ناحية أخرى.

ثالثاً: العلاقة بين ممارسة الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية:-

المؤكد أن للسياسة تأثير دامغ وواقعى على الممارسة المهنية وخاصة لتلك النوعية من الممارسة المهنية المرتبطة بها أو المتأثرة بها، وبصفة خاصة نجد هذا التأثير واضح وجلى بالمهن المرتبطة بالتمكين أو بالعاملة على مستوى البنيات الاجتماعية الرئيسية أو الفرعية، الخلاصة أن ثمة علاقة تفاعلية وجدلية قائمة بين كل من الممارسة المهنية وعملية السياسة فكل من الجانبين يؤثر على الآخر سواء دفعاً للأمام أو جذباً للخلف، فتقدم الممارسة المهنية رهن بوجود تشريعات وسياسات اجتماعية ذات نظرة تقديمة استشرافية للمستقبل واعية بأهمية الخدمة الاجتماعية بمستوييها النظرى والعملى ومقدرتها أى الخدمة الاجتماعية على تحسين أداء السياسة الاجتماعية، كما أن تحسن هذه الأخيرة أيضاً رهن بمقدرة الخدمة الاجتماعية من خلال المشاركة والممارسة المهنية الواقعية على مختلف الأصعدة على التعرف على جوانب النقص والمشكلات الاجتماعية وتوصيلها لصانعى السياسات ومتخذى القرارات بحيث تأتى هذه وتلك معبرة فعليا عن احتياجات ومتطلبات المجتمع، أنظر في ذلك المجالات والقضايا التي تتعامل معها الخدمة الاجتماعية على مستوى الممارسة المهنية، قضايا المرأة والطفولة، رعاية الأحداث، المسنين، برامج الحفاظ على الدخل وغيرها من البرامج والمشكلات الاجتماعية الكثيرة....

كما نجد أيضاً أن الثقافة السائدة بالمجتمع والأيديولوجيات السياسية والبنية المؤسسية كلها أمور تؤثر على الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية من ناحية كما تؤثر أيضاً على مقدرة الأخصائي

الاجتماعي على المشاركة الجدية الفاعلة في عملية صنع السياسات الاجتماعية، وإذا كانت المشكلة الاجتماعية بطبيعتها قضية عامة تبحث عن حل، فإنها أى القضية الاجتماعية أو القائمين على التصدى لها يجدون بالخدمة الاجتماعية على مستوى الممارسة المهنية مصدراً قوياً وجيداً للتعريف بهذه المشكلة أو المشاركة في حلها بطريقة واقعية تعكس احتياجات ومتطلبات الناس، على أن الأخصائي الاجتماعي مطالب هنا بضرورة التعرف على القضايا والمشكلات الاجتماعية القائمة أن يعى جيداً العوامل والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على عملية صنع القرار أو السياسة، تمهيداً لتغيير هذه العوامل أو للتأثير عليها بطريق غير مباشر.

ويمكن تحديد شكل العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية في الآتي:-

١- من خلال السياسية الاجتماعية، تستطيع الخدمة الاجتماعية أن تشرع وتحسن الخدمات الاجتماعية المقدمة للأفراد وأسرهم، كما تستطيع أن تحل بعض المشكلات الاجتماعية والظروف الاجتماعية الضارة، مثل الجوع والفقر واضطهاد الأطفال وإجبارهم على العمل، المرض البدنى والعقلى، والهجرة، الغربة والأيدز.

٢- وفي إطار ثنائية العمل، نجد أن عناصر السياسة والعناصر الإكلينيكية لتطبيقات الخدمة الاجتماعية تساعد في التوظيف الاجتماعي للأفراد.

٣- ويرى الأخصائيون الاجتماعيون أن بعض أشكال المنظمات الاجتماعية وبعض البيئات قادرة أكثر من غيرها على إشباع

حاجات الأفراد، فاختيار السياسات الاجتماعية والنماذج التنظيمية المناسبة والتي تزيد من جودة سبل المعيشة، يعد أمراً مهماً لمعيشة وحياة العملاء. ومن خلال تطبيق السياسة الاجتماعية تستطيع الخدمة الاجتماعية أن تحقق التوازن بين عنصر الفردية والعنصر الاجتماعي.

وقد بدأت مناهج الخدمة الاجتماعية في عكس التطورات السياسية من أجل إعطاء الطلبة الفرصة للمشاركة في ممارسة السياسية الاجتماعية.

رابعاً: ربط الخدمات المباشرة بالإصلاح الاجتماعي:-

أما السياسة الاجتماعية تربط بين عنصرين رئيسين من عناصر ممارسة والخدمة الاجتماعية وهى :-

الخدمات المباشرة الموجهة للأفراد والإصلاحات الخاصة بالمؤسسات المجتمعية المؤثرة على حياة الأفراد، أى أن السياسة الاجتماعية تربط الأفراد بالأنظمة الموجودة بالمجتمع، يقوم الأخصائيون الاجتماعيون بالربط بين الناس والأنظمة التي تقدم لهم الموارد والخدمات والفرص والعمليات النشطة عن طريق استخدام طرق مختلفة وعملية ، وليس فقط دراسات وبحوث.

حتى قبل أن يحدث التغيير الذي تم في القرن الماضى واجه أخصائيو الخدمة الاجتماعية موضوعين مهمين، أولهما، طريقة البحث التي تتضمن بداخلها الرؤية الثنائية لمهنة الخدمة الاجتماعية أما الموضوع الثانى، فهو الدور الاجتماعي في السياسات والذي يؤدي إلى إحداث تغيير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الخدمات

المباشرة المقدمة للأفراد وأسرهم، ويساند الكثير من الباحثين الطريقة الأولى: جين أدمس، ومؤسسين مدرسة

وتتميز ممارسات الخدمة الاجتماعية الحالية بوجود منظور جديد هو منظور "الشخص داخل البيئة" كما تتميز أيضاً بوجود نظرية تسمى نظرية الأنظمة، كلاهما يؤكد على عملية تطبيق السياسية تطبيقاً عملياً داخل الخدمة الاجتماعية، ويوضح منظور "الشخص داخل البيئة" وضع العميل داخل إطار السياسات واللوائح المجتمعية، داخل المجتمع وموارده، داخل المنظمة التي تقدم الخدمات.

أما "نظرية الأنظمة" فتشير إلى العميل بوصفه عضواً في أنظمة متباينة مثل الأسرة والمجتمع ومن غير المعقول أن يتم تطبيق الخدمة الاجتماعية دون معايشة ظروف المجتمع ودون النظر إلى القوى الاجتماعية والسياسيات الاجتماعية المؤثرة على حياة الفرد.

وهكذا، تهتم تطبيقات الخدمة الاجتماعية بالتوافقات التي يقوم بها الأفراد والمجتمع، ولكنها لا تركز على توافقات الأفراد، خاصة عندما تتطلب هذه التوافقات حدوث بعض التكيف فيما يختص بالآليات الاجتماعية الفاشلة وظيفياً ودون النظر إلى الفشل الوظيفي الاجتماعي، يظل عميل الخدمة الاجتماعية واقع تحت القوة الخاصة بالظروف الاجتماعية الضارة للمجتمع بوضع قائمة بالأولويات والسيطرة على ما يقوم به الأخصائي الاجتماعي، ومن الذى يقوم المنظمات بخدمته، وكيف تقدم له الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك، تحدد أهداف المؤسسة وسلطتها ولوائحها البرامج والمشروعات والمصروفات الخاصة بالخدمات المقدمة للعملاء.

٥- المشاركة في وضع السياسة العامة:-

خلال تطبيق السياسة الاجتماعية، يمكن الربط بين الخدمة الاجتماعية وقرارات السياسة الاجتماعية والتي لها اتصال مباشر بالمواطنين ومواردهم وحجم الخدمات المخصصة لكل فرد وحرية الفرد وحياته.

وتقوم السياسة الاجتماعية بمخاطبة الموضوعات الرسمية والقضايا الحكومية المعاصرة والخاصة بالتطور الحضري السريع والتحديث والعولمة وأثر كل هذه القضايا على سلوكيات الفرد.

وتعد هذه القضايا السابق ذكرها من القوى المسببة للمشكلات الملحة مثل قلة الدخل وعدم كفايته، البطالة، عدم المساواة، في الأجور، والثروة، والتعليم والقوة والنفوذ السياسي والمسكن والضعف السياسي والاقتصادي والجريمة، أو الفشل الوظيفي السلوكى للأفراد والجماعات.

تطوير العدالة الاجتماعية:-

إن تطبيقات السياسة الاجتماعية تزود الخدمة الاجتماعية بطرق بحث تساعد في تحسين وتطوير العدالة الاجتماعية، المساواة، العدل.

ومن خلال صياغة السياسات الاجتماعية والقومية ووضع المشروعات والأنشطة التي تنمى العدل أو تزيد من المساواه.

ويستطيع الأخصائيون الاجتماعيون التأثير في الجوانب الاجتماعية والمجتمعية الموجودة في حياة المواطنين.

وتتطلب العدالة الاجتماعية أن تكون عملية توزيع السلع والخدمات غير متروكة للاختيار العشوائي أو لرغبة ذوى النفوذ أو

للأنظمة الاقتصادية التي تتعارض مع الالتزامات الأخلاقية للمجتمعات والأفراد.

وبهذا، تعد السياسة الاجتماعية المختصة، بالعدالة التوزيعية مطلباً أساسياً من مطالب تطبيقات الخدمة الاجتماعية فالسياسات الاجتماعية تستطيع أن تحدث تأثيرات وتغييرات في حياة الضعفاء وغير القادرين، هذه التغيرات تؤدي إلى تحسين التوظيف الاجتماعي لهؤلاء الأفراد.

تعد عملية ممارسة الخدمة الاجتماعية عملية متداخلة مع عناصر أخرى، حيث أنها لا تحدث في الفراغ، فهذه العملية تقوم بالتوسيع والتحول والتعديل في الجانب العملى والأساسي التطبيقي لها.

وتعكس طرق السياسة الاجتماعية الخاصة بممارسة الخدمة الاجتماعية هذا المبدأ، كما تعكس التغيرات والتطورات والمناخات العقائدية المختلفة والتفاعلات الخاصة بالأفراد الذين يعيشون داخل أنظمة مختلفة وظروف الاقتصاد الاجتماعي وقد امتدت ممارسات الخدمة الاجتماعية إلى ابعد من القطاعات الشخصية، كما دفعت العدالة الاجتماعية وظروف الاقتصاد الاجتماعي الخدمة الاجتماعية على التوسع خارج عالم الفرد لتشمل إصلاح السياسة الاجتماعية للبيئة وعن طريق الاستجابة لهذه القوى، تصبح نظرية ممارسة الخدمة الاجتماعية نظرية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالعالم المجتمعى الواقعى والحقيقي كما تربط بين المجتمع والبيئة التي يعيش فيها، وأيضاً تحسن الأداء الوظيفي الاجتماعي للأفراد.

وتحتاج تطبيقات السياسة الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية إلى مزيد من الاستثمار الفعال لعملية بناء المعرفة والممارسات البحثية مثل هذا الاستثمار سيزيد من فعالية الممارسة المهنية والقدرة على التقييم فالطرق البحثية التي تهدف إلى إشباع متطلبات المجتمع الحديث.

رابعاً: الأخلاقيات المهنية للخدمة الاجتماعية وممارسة السياسة الاجتماعية:

أيضاً تؤثر المبادئ والمعايير الأخلاقية على السياسة الاجتماعية من الناحية المهنية وبخاصة في المجالات والقضايا الاجتماعية والصحية والتعليمية حتى أن منظمات معنية بالمهن المختلفة المرتبطة بهذه المجالات قد نظمت معايير ومواثيق أخلاقية مهنية.

على الرغم من أن الاعتبارات الأخلاقية ظلت دوماً جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية وعلى الرغم أيضاً من أنها تمثل محوراً مهماً عند التعامل مع القضايا والمشكلات الإنسانية المتصلة لأنساق توصيل الخدمات الاجتماعية والصحية المختلفة. إلا أنها لم تحظ بالاهتمام والدعم الكافيين شأن باقي أجزاء السياسة الاجتماعية.

ويمكن التعرف على القضايا الأخلاقية بالسياسة الاجتماعية من أكثر من منظور أو بعض منها مثلاً ما يتصل بالبنية التحتية للسياسة الاجتماعية مثل المفاهيم الرئيسية التي تقوم أو تستند إليها السياسة الاجتماعية "العدل، العدالة الاجتماعية، المساواة" ومنها ما يتصل بالغايات الرئيسية للسياسة مثل الحاجات والتطلعات الإنسانية

والمشكلات الاجتماعية وهذه بدورها ترتبط بمفاهيم أخرى مثل الغيرية والمبادلة، والكفاية الكفاءة".

وكى تكون باحثاً أو أخصائياً اجتماعياً تعمل وفقاً لأساس أخلاقي فهذا معناه أنك تدرك جيداً الأمور الصحيحة والخاطئة.

وفي مجال أخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية، يختار الأخصائيون الاجتماعيون غالباً نموذج العدالة في ممارسة وتطبيق السياسة الاجتماعية، ويعد الاهتمام بالعدالة هو البناء الأساسي للمجتمع (أى أنه الطريقة التي يتم بها توزيع الحقوق الأساسية والواجبات والسلوكيات والتي بها تتساوى الامتيازات).

ومن خلال هذا النموذج "نموذج العدالة" يحصل كل الأفراد على حقوق متساوية وحريات أساسية ووجود إنسانى، ويلتزم الأخصائيون الاجتماعيون الذين يعملون في مجال تطبيق السياسة الاجتماعية، بالتغير الاجتماعي وإعادة توزيع الخدمات وذلك بهدف تحسين وتنمية العدالة والمساواة الاجتماعية لكل الشعوب، والأفراد، خاصة الضعفاء وعديمي القوة ، وفي إطار نموذج العدالة، تتضمن السياسات الاجتماعية أن يحصل كل الأفراد على الموارد والخدمات والفرص التي يحصلون عليها.

وطبقاً لما رواه الفيلسوف "جون راولز، 1973" فإن مبادئ العدل الأساسية تتمثل في الأتي:-

لكل فرد الحق في ذات الفرص المتاحة لغيره من المجتمع كما أن لكل فرد الحق في تعظيم قدرة الحرية الفردية التي يتمتع بها بحيث تتماثل مع ما لدى الغير وأن حرية الفرد هنا لا يجب أن تصطدم بحريات

الآخرين والحريات الأساسية التي شدد عليها الفيلسوف هنا، هى الحريات السياسية والمدنية وعلى الأخص الحق في الملكية، وعدم اعتقاله بدون مسوغ قانونى ولا يجوز حبسه بدون محاكمة عادلة تتحقق له فيها كافة الضمانات في الدفاع عن نفسه.

* العمل على إزالة كافة أشكال التمييز واللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، وبحيث تتاح لكل فرد بالمجتمع مهما اختلف لونه أو عرقه أو إثنيته أو عقيدته أو نوعه، الفرصة في الوصول للموارد والخدمات المختلفة شأنه شأن غيره من المختلفين معه في أى من هذه السمات.

وطبقاً لآراء هذا الفيلسوف فإن ما يربط بين الأفراد والمجتمع مجرد تعاقد أو عقد اجتماعي محدد الأركان والمهام، ويتحمل بموجبه الفرد مسئوليات تجاه الغير بالمجتمع وله حقوق يجب أن يحصل عليها.

حق تقرير المصير (التقرير الذاتى):-

تعتمد ممارسات وتطبيقات السياسة الاجتماعية الخاصة بالخدمة الاجتماعية على انجازات الحرية والمساواة بما في ذلك حق تقرير المصير والتعبير الذاتى والحكم الذاتى الديمقراطى والمشاركة الكاملة للمواطنين في السياسات التي تؤثر على حياتهم، وتعد المشاركة الديمقراطية هى نموذج مثالى يتم خلاله مشاركة الكل في عملية اتخاذ وصنع القرار، وهى عملية أساسية تحمى الأفراد من وجود بعض الأطماع الفردية لبعض العناصر في المجتمع. ولكن، هذه العملية تتطلب وضع نظام خدمات اجتماعي شامل وممتد، هذا النظام الشامل هو حق لكل الأفراد ويسمح لهم من خلال المشاركة النشطة، بأن

يحسنوا وجودهم الإنسانى والوصول إلى كل طموحاتهم وتنمية إمكاناتهم ومهاراتهم، ومن الواضح أن الأخصائيين الاجتماعيين يدركوا تمام الإدراك أن مساعدة العملاء لأن يكونوا مشاركين فاعلين في عملية صنع القرارات الخاصة بمستقبلهم هو الأداة التي تؤدى إلى نجاح عملية تطبيق السياسة الاجتماعية.

خامساً: أدوار ومهارات ممارسة السياسة واجتماعية:-

يجب أن يهتم الأخصائيون الاجتماعيون بممارسة السياسة ومن ثم يمكن تحديد بعض الأدوار المختلفة لهم كالآتى:-

١- المحلل السياسي:-

وفي هذا الدور يختبر الأخصائي الاجتماعي السياسات المقدمة ويقوم بتحليليها ومقياس تأثيرها على مختلف السكان وتقديم الخدمات للعملاء، فعلى سبيل المثال يجب على الأخصائي أن يقوم بتحليل بعض السياسات الاجتماعية ولهذا يمكن الاستفادة من دور المحلل السياسي من خلال طرح الفكر النقدى والمنطقى واستخدام البيانات البحثية والقدرة على تحليل المعلومات وتوظيف المهارات المنطوقة والمكتوبة.

٢- المنمى السياسي:-

يعمل المطورون السياسيون على صياغة السياسات الجديدة وإمكانية فهمها وقياس تأثيرها على نسق تقديم الرعاية الاجتماعية وعلى هذا النحو يمكن الاستفادة من التنمية السياسية في تحقيق أهداف المؤسسة وخاصة أنها تتطلب المعارف حول تحليل السياسة وهنا فإن

التنمية السياسية تتطلب الاتحاد بين الأفراد الآخرين بالإضافة إلى فهم صياغات السياسة والعمليات السياسية والمدافعة والمهارات المكتوبة.

٣- المدافعة السياسية:

تتطلب سياسة الرعاية الاجتماعية المدافعة بشكل مستمر وطبقاً لـ "إزيل" ٢٠٠١ فإن المدافعة العامة قد تسهم إسهاماً واضحاً في تحقيق أهداف المؤسسة من الوجهة القانونية. وهناك بعض المهارات التي تتطلبها عملية المدافعة السياسية مثل: مهارات الاتصال اللفظية والمكتوبة، القدرة على جمع البيانات المناسبة، وبناء الاتحادات، التدريب التوكيدى ، القدرة على التفاوض، التعامل مع الصراع، واستخدام الإعلام الجماهيري أو الشعبي.

٤- القائم بعملية الضغط:-

يقوم هذا الدور من خلال جماعات الضغط التي تمارس تأثيراً على العملاء أو مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال الجمعية القومية للأخصائيين بالولايات المتحدة الأمريكية وقد تتم عمليات المدافعة من خلال إصدار القرارات المؤثرة على طبيعة العمل وقد تتطلب العديد من المهارات أهمها مهارة إقامة العلاقات العامة.

٥- القائم ببناء الاتحاد السياسي:-

ويهدف هذا إلى بناء الاتحادات لدى الجامعات والمنظمات المختلفة والتى تكرس اهتمامها الخاص للتأثير على السياسة المتبعة وتكون الأهمية هنا مركزة على فهم العلاقات الأساسية المطلوبة لهذا

الدور والإلمام بالمهارات المطلوبة في التفاوض وتقديم التسهيلات المختلفة.

٦- القائم بالدور:

إن التعاقد المباشر الذي يقوم به الأخصائي مع الناس يحتاج إلى خبرات مجتمعية لتناول المشكلات ولكن يتطلب هذا الأمر أن يكون الأخصائي خبيراً في القضايا والحلول من الوجهة القانونية والسياسية بكونه خبيراً فلابد أن يشارك بمعارفه ودفاعه عن السياسة الخاصة ومن ثم يتسنى له تحديد أوجه العجز وتدعيم مهارات الاتصال وجمع البيانات الخاصة بالمؤسسة أو المنظمة.

٧- دور الناصح القانونى:-

هناك مجموعة من الأخصائيين الاجتماعيين الذين يقومون بدور الناصح القانونى حول قضايا الرعاية القانونية والقيام بدور صانعى القرار السياسي على كافة المستويات الحكومية وإدارة القطاع العام والخاص ويتطلب هذا الدور المعارف المرتبطة بسياسات الرعاية الاجتماعية والمهارات الخاصة بالبحث وتحليل البيانات والقدرة على الاتصال اللفظى والمكتوب.

٨- دور المحذر الاجتماعي:-

هذا الدور أولاً بدأ عرضه عن طريق "**يوس كورازيم**" عام **١٩٧٧** حيث أنه رأى أن هذا الدور يشبه الرادار العسكرى أو الحربي حيث يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يقرر ويحذر العميل غي عمليات التنمية مر أى خطر اجتماعي يمكن أن يلاحظ أن يلاحظ أو قد

يؤثر على صانعي السياسة الاجتماعية مثل هذا التحذير لربمـــا يكـــون على ورق مكتوب أو بحث أو منظم في شكل احتياجات ويتطلب هـــذا الدور كل المهارات التي سبق مثل مهارة التحدث العام.

٩- السياسيون:

دور السياسيين يسمح للأخصائيين الاجتماعيين بالعمل المباشر والتأثير الفعلى في السياسة الاجتماعية وتنمية القدرة على مساعدة العديد من الأفراد وقد تشمل المهارات المستخدمة في التعامـــل مـــع العميـــل خاصة مهارات التحدث والتفاوض والإقناع والربط والوساطة والمدافعة ولكن طبقاً "**تيك ليسون**" فإنه يتم التركيز على ترجمة هذه المهارات إلى نمط من السلوك الفعال.

وجهة نظر :

يجب أن يتم تعظيم الاهتمام من جانب الطـــلاب لفهـــم الأدوار المنوطة بهم في العمل السياسي وإمكانية الاستثمار الأمثـــل للمـــوارد وتقديمها للعملاء هناك عدد من الأطر السياسية التي تـــدرس لطـــلاب الخدمة الاجتماعية ويمكن أن تستخدم في المجال السياسي ومثل هـــذه الممارسات قد تجعل الأخصائي قادراً على ممارسة السياسة المؤســـسة ولذلك يتطلب الأمر ضرورة حصوله على درجة الماجستير حتى يمكنه التعامل مع مثل هذه القضايا.

*** المهارات اللازمة للأداء بوصفه جزءً مـــن الاتحـــادات وفريـــق العمـــل المهنية:-**

تعد هذه المهارة جزء من الأداء المؤسسى وممارسة الـــسياسة حيث يحتاج الأخصائيون لها بوصفهم أعضاءً في فريق عمل، وتجـــدر

الإشارة إلى أن الفريق هو مجموعة من الناس كلٌ منهم له اهتماماته الخاصة وتخصصه المحدد ويسهموا جميعاً في اتخاذ القرارات ولذلك يجب أن يكون لديهم اتحاد يجمعهم هدف مشترك ويضعوا الخطط المستقبلية.

*** المشاركة في فريق العمل:-**

هناك بعض المشاركين في تكوين فريق العمل مع الأخصائيين الآخرين وهم أعضاء من مختلف العلوم قد يكون لديهم مدافعة واهتمام ويجمعهم من مختلف العلوم قد يكون لديهم دافعية واهتمام ويجمعهم هدف مشترك وقد يكون بينهم تنافس في تحقيق الهدف مع الالتزام بتحديد طبيعة الخدمات المطلوبة منهم.

*** فرق العمل النظامية الداخلية:**

وتشمل مجموعة من الأفراد يعملون في المهنة نفسها أو يعملون في مؤسسات مختلفة مثل الأخصائي الذي يعمل في مؤسسة الرعاية البديلة أو يعمل في مستشفى أو عيادة ويطلب منه أن يضع بعض الأعضاء الآخرين داخل المؤسسة مثل الطبيب أو المعلم أو القائمين على رعاية الطفولة وذلك لمواجهة المشكلات السلوكية للطفل.

*** فرق العمل المتعددة:-**

وهى تتضمن مجموعة من الأفراد من مختلف المهن يعملون معاً ويقومون بتنسيق الخدمات بالنيابة عن مجموعة العملاء والتي تتضمن قي بعض الأحيان الأخصائي الاجتماعي، الطبيب، الممرض،

المدرس، الأخصائي النفسي، الطبيب النفسي، مربيات البيوت ومناقشة الأنشطة الآخرى.

وعلى هذا النظام يتم تكوين فرق العمل المتعـددة أن فرضـنا لفرق العمل أن أصبح أمراً مهماً خاصة أن فريق العمل يتـيح للعميـل الاستفادة من مختلف التخصصات.

وجهة نظر:

أن التركيز على فريق العمل يحتاج إلى تنظيم متعدد للحد من الفراغات بين الأفراد ومن ثم يجب أن نتعلم التفاوض وتحقيق الأهداف مع العملاء وأسرهم.

إن العمل مع فرق العمل الداخلية والمتعددة تحتاج إلى تكامل في تحقيق الهدف وهو أمر مهم في الخدمة الاجتماعية ويتطلب العديد من المهارات لإتمام فكرة فريق العمل ومن أهم هذه المهارات ما يلي:

- مهارات التعاون، مهارة الاتصال المهنى.
- مهارة تقديم الحالة/ التفاوض، المدافعة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأخصائي الاجتماعي يقوم بمجموعة من الوظائف مثل القائد في فريق العمل ويحتاج إلى مهارات قيادية ملائمة مع هذا الدور حتى يكون لديه القدرة على الوساطة بين أعضاء الفريق ووجهات نظرهم المختلفة.

* المشاركة في الاتحادات:

يجب على كل الأخصائيين الاجتمـاعيين المـشاركة فـي الاتحادات المختلفة وهنا يجب أن تتوافر لديهم الأدوار القيادية والعمـل

من خلال المؤسسة والتأكد على ضرورة المشاركة في هذه المــشاركة وقد أشار "**بوبل**" إلى أن هذه الاتحادات تركز على القرارات القانونيــة والحالات المحولة للمحاكم والتدخل الحكومى ومعرفة الأسباب المؤدية للمشكلة والتأكد على أدار قائد الجماعة فعلى سبيل المثــال فــي حالــة وجود اتحادات قومية للصحة النفسية يجب الاهتمام بالاشــتراك منهــا لصالح خدمة العملاء والتأكد على الاهتمام بالاستفادة من هذه الخدمات من خلال وسائل الإعلام الجماهيري والتكنولوجيا الحديثــة وشــبكات الإنترنت وإجراء الحوارات على الإنترنت والقدرة على إدارة الأعمال المشتركة والمدافعة.

*** المهارات في التقييم الذاتى وتقييم الخدمة:-**

يحتاج الأخصائي الاجتماعي أن يكون لديه القــدرة علــى تقييم تدخلاتهم مع العملاء وتحديد المداخل والمهارات الأكثر فاعلية في عملهم وعلى هذا النحو يحتاج الأخصائيون إلى تنمية مهاراتهم وتشجيع العملاء على معرفة العائد النهائي من التدخل معهم والاستفادة من تقديم الخدمات والقدرة على تقييم الأداء المهنى وتقييم أداء العمــل والتقيــيم الذاتى الذي يجب أن يتم بشكل مستمر ولذا يجب الاهتمام بالمهــارات الخاصة بالتقييم الذاتي وتقديم الخدمة حتى يمكن التعرف على قــدرات المؤسسة والمجتمع في تحسين الخدمات المقدمــة للعمــلاء ومعرفــة المردود النهائي، وهنا يقوم الأخصائي الاجتماعي بتحديد قدراته علــى تقييم دورهم في تقديم الخدمة داخل إطار السياسات الاجتماعية.

خامساً: أهميـة دراسـة مـادة الـسياسة الاجتماعيـة لطـلاب الخدمة الاجتماعية:

السياسة الاجتماعية تدور حول دراسة توزيع الرعاية والرفاهية داخل المجتمعات. وهي تركز على الأساليب التى بها تواجه المجتمعات المختلفة الاحتياجات البشرية الأساسية لسكانها. ولتحقيق ذلك فإنها تتبع المبادئ الآتية:

١- إن دراسة السياسات الاجتماعية تتطلب الـربط الـدقيق بـين التحليل النظري والبحث الإمبريقي.

٢- إن دراسة السياسات الاجتماعية تتضمن تحديد وفهم الأوضاع المختلفة للقيم.

٣- إن دراسة السياسات الاجتماعية تستلزم أن يكتسب الدارسـون لها المهارات والقدرات التى تمكنهم من أن يصبحوا مـواطنين صالحين على دراية ووعي، وقادرين على المـشاركة بـشكل فعال في عملية السياسة ومعدين لدخول سوق العمل المتغيـر (الدينامي).

٤- إن دراسة السياسات الاجتماعية تعتمد على التوجهات الفكريـة والمنظورات الخاصة بالعلوم الاجتماعية (المختلفة).

الطبيعة والمحتوى لمادة السياسة الاجتماعية:

Nature & Content of the Subject

١- السياسة الاجتماعية هي مادة تطبيقية تقوم على علوم متعـددة والتى من خلالها يتم الاهتمام بتوزيع المصادر حسب الحاجات الاجتماعية. وتدرس هذه المادة الطرق والأساليب التـى بهـا

يتوفر المجتمعات ما يلزم لإشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد من خلال البناءات والأنساق الخاصة بالتوزيع وإعادة التوزيع والتشريع والإمداد (التمــوين) والتمكــين Empowerment وتسعى هذه المادة إلى أن تغرس في دارسيها القــدرة النقديـــة القادرة على تقييم الدلائل والمؤشرات المأخوذة من سلسلة مـــن العلوم الاجتماعية وأن يفهموا جيداً كيــف تتغيــر الــسياسات الاجتماعية ويعاد هيكلتها باستمرار. كما أن الدارسين لها سوف يتمكنون من فهم ما يؤثر في هذه العمليات سواء القيم أو النوع (دور الذكور والإناث) والمعتقــدات والخلفيــات الاجتماعيـــة والثقافية والعرقية.

٢- وترتكز السياسة الاجتماعية بشكل جوهري على جوانب معينة في الاقتصاد والمجتمع والسياسة وهي الجوانب الــضرورية للوجود البشري، كما تهتم بالوسائل التى يتم بها تحقيــق هـــذه الجوانب. وتتضمن هذه الحاجات البشرية الأساسية في تـــوفير المأوى والغذاء الملائمين، وبيئة آمنـــة مـــستدامة، والرعايـــة الصحية والعلاج للمرضى، والرعاية والــدعم المـــالي لغيـــر القادرين على الاعتماد الكامل على أنفسهم في المعيشة، وتعليم وتدريب الأفراد حتى يصلوا إلى مستوى يمكنهم من المشاركة الكاملة في مجتمعهم. وربما استخدمت السياسات الاجتماعيـــة أيضاً للتغلب على التعصب والتمييز وتمكين غير المتميزين أو الفئات الضعيفة والمتضررة.

٣- إن دراسة السياسة الاجتماعية على المستوى الجامعي (في سنوات ما قبل التخرج) الهدف منها هو تمكين الطلاب من التأمل والتعرف على الأساليب التى بها تطور المجتمعات المختلفة طرقاً بديلة لمواجهة تلك الاحتياجات أو - كما في بعض الحالات- الطرق التى بها تحقق ذلك بطريقة تقوم على التمييز والاضطهاد. بعض المجتمعات تعتمد أكثر على المؤسسات غير الرسمية والأسرية، والبعض الآخر يعتمد على الأسواق الخاصة Prirvte Markts والأفعال الفردية، والبعض تعتمد على أنواع متنوعة من الفعل التطوعي والجماعي، وينتظر من الدارسين للسياسات الاجتماعية أن يفهموا التفسيرات الخاصة بالمداخل المتنوعة التى تفرزها الاتجاهات العلمية والإيديولوجية المختلفة.

٤- مثل هذه الأهداف - تستلزم من الناحية المثالية- أن يكتسب الدارس للسياسة الاجتماعية- في بداية دراسته لها- أن يتعرف مثلاً على التحليل التاريخي والسياسي والاقتصادي٠٠ وأن يتفهم الدور الذي قامت به علوم مختلفة ومتعددة والطريقة التى يمكن بها الجمع بين هذه العلوم لبلورة فهمنا للسياسة الاجتماعية المعاصرة. والدارس للسياسات الاجتماعية يجب أن يكتسب القدرة على استيعاب طرق البحث الكمية والكيفية والمهارات الإحصائية والحسابية. وعليه أن يفهم كيفية تطور المؤسسات الاجتماعية والإطار المؤسسي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الموجودة وعلى دارسي السياسات الاجتماعية أن

يكون لديهم الفهم النقدي (الناقد) لمدى اختلاف هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات الموجودة في مجتمعات أخرى وأن يفكر بعمق في القضايا الفلسفية والأخلاقية المتعلقة بالسياسات الاجتماعية.

٥- كل المناهج الدراسية للسياسة الاجتماعية يجب أن تحتوى على عنصر مهم وهو "السياسة الاجتماعية المقارنة" برغم أنه ليس من الضروري أن يكون ذلك في صورة وحدة خاصة، فمداخل المقارنة يجب أن تطعم بها المنهج الدراسي كله.

ما يجب معرفته وفهمه في مادة السياسة الاجتماعية :

Subject Knowledge & Understanding

١- يجب أن يكون هناك منظور دقيق للسياسة الاجتماعية والــذي من خلاله يمكن تحديد المعارف والمفــاهيم التــى يجــب أن يستوعبها الدارس، وذلك لطبيعة واتساع المادة إلى حــد مــا. ولأن هذه المادة يجب أن تتجــاوب مــع الأنمــاط المتغيــرة للحاجات، والقضايا الاجتماعية والسياسية الجديدة والــسياسات الموضوعة لمواجهتها.

٢- خريجي مناهج السياسة الاجتماعية يجب أن يكونــوا قــادرين على إبداء المعرفة والفهم للنقاط والموضوعات الآتية:

أ – الإلمام بالآتي:

١) الإلمام بأصول وتطور مؤسسات الرعاية الاجتماعية، مــع معرفة بعض التفــسيرات والــشروح النظريــة لماضــيها وتاريخها.

٢) الإلمام بطريقة التنظيم والأنشطة المعاصرة الخاصة بالمؤسسات الرئيسية لنسق الرعاية الاجتماعية وما يحققه من نتائج والتى من بينها توفير وتمويل وتنظيم الأمن الاجتماعي (التأمينات الاجتماعية) والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والإسكان.

٣) معرفة إطار عمليات السياسة وطريقة عملها وتمويلها.

٤) معرفة طريقة عمل المصادر غير الحكومية وأثر هذه المصادر على الرعاية بما في ذلك القطاع غير الرسمي (التطوعي والخاص) وكيف تتفاعل هذه المصادر مع الاقتصاديات المختلفة للرعاية Mixed Economies of Welfare.

٥) الإلمام بالاحتياجات البشرية والاجتماعية في مصر وغيرها من الدول وكذلك التعرف على السياسات الاجتماعية ومؤسسات الرعاية التى وضعت أو أنشئت لمواجهة هذه الاحتياجات.

٦) الإلمام بالأبعاد المحلية والإقليمية والدولية للسياسات الاجتماعية.

٧) الإلمام ببعض مصادر البيانات الأكثر أهمية وخاصة المصادر المتعلقة بالرعاية الاجتماعية والفهم الناقد لطرق البحث الرئيسية المستخدمة في جمع وتحليل البيانات.

ب – الفهم (فهم الآتي):

٨) فهم (المداخل متعددة العلوم) الخاصة بموضوعات السياسات الاجتماعية وقضاياه. وربما تضمن ذلك القدرة على استغلال معارف ومفاهيم ومهارات نظم العلوم الاجتماعية الأخرى.

٩) فهم بعض النظريات والمفاهيم الرئيسية الخاصة بالرعاية، بما في ذلك النظريات الخاصة بالدولة وصناعة السياسات وتنفيذها. ويتضمن هذا فهم نظريات وطرق التحليل المقارن وتطبيقاتها في سياق دولي.

١٠) فهم الاقتصاد السياسي للرعاية ومدى ارتباط (ما به من) القيم والمبادئ بالمصالح السياسية والاقتصادية.

١١) فهم المفاهيم الرئيسية المستخدمة في فهم الاحتياجات البشرية والرعاية الاجتماعية: على سبيل المثال: المساواة والعدل وعدم التكافؤ والفقر والهوية والاختلافات الاجتماعية والتنوع الاجتماعي.

١٢) فهم كيف برزت وظهرت المشكلات الاجتماعية المعاصرة ورد فعل السياسات الاجتماعية تجاه هذه المشكلات. ويتضمن هذا فهم كيفية عمل مؤسسات الرعاية في ظل "أنساق الرعاية" الأكبر لمواجهة الاحتياجات البشرية والاجتماعية.

١٣) فهم قيم وحدود المدخل المقارن، سواء التاريخي Historical أو بين الدول Cross-national.

ج- معارف السياسات الاجتماعية من النموذج أن يتم تعليمها وتعلمها من خلال التركيز على "موضوعات" أو "أطروحات" معينة داخل المنهج الذي يدرس. وهذه المعارف يتم تشكيلها بوجه عام على شكل سلسلة من الوحدات الاختيارية داخل المقرر. وفيما يلي بيان بالوحدات الاختيارية الشائع وجودها في مقررات السياسة الاجتماعية أو لم يقصد بذلك أن تقتصر مقررات السياسة الاجتماعية هذه الوحدات فقط أو أن تتضمنها جميعاً، وإنما من الممكن للمقررات المختلفة للسياسات الاجتماعية أن تتضمن مجموعة متنوعة من هذه الوحدات أو غيرها من الوحدات.

وهذه الوحدات كالآتي:

- المسنون والسياسات الاجتماعية.
- رعاية الطفل وحمايته.
- الجريمة وسياسات العدالة الجنائية.
- رعاية المجتمع المحلي.
- السياسات الاجتماعية المقارنة.
- الإعاقة والسياسات الاجتماعية.
- الاقتصاد، والأطروحات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية.
- التعليم، والسياسات الاجتماعية.
- الأطروحات البيئية والسياسات الاجتماعية.
- سياسات تكافؤ الفرص وآثارها.
- السياسات الأسرية.
- النوع والسياسات الاجتماعية.

- الإسكان والسياسات الاجتماعية.
- الصحة وخدمات الرعاية الصحية.
- صيانة الدخل وسياسة الضمان الاجتماعي.
- الحكم المحلي، ومؤسسات الرعاية المحلية وسياساتها.
- التنظيم والإدارة والشئون الإدارية في مؤسسات الرعاية.
- فلسفة الرعاية.
- الأيدلوجيات والنظريات السياسية والاجتماعية.
- الفقر والفئات الاجتماعية المتضررة والسياسات الاجتماعية.
- العنصرية والعرقية والسياسة العامة.
- السياسة الاجتماعية ووسائل الإعلام.
- النقل وسياسات النقل.
- خدمات الرعاية في القطاع التطوعي.
- حقوق الرعاية والسياسات الاجتماعية.
- العمل والتوظيف وسياسات سوق العمل.
- الشباب وعمل الشباب وما يرتبط بذلك من سياسات.

المهارات المتعلقة بمادة السياسات الاجتماعية:

١) إن خاصية السياسات الاجتماعية من كونها مادة تتصل بعلوم متعددة Interdisciplinary يعني أن هناك تنوع في أشكال المهارات التى يكتسبها الدارسون في هذه المادة، وبعض الدارسين وخاصة أولئك الذين يربطون في دراستهم بين مادة السياسة الاجتماعية وبين علم آخر معين مثل علم الاجتماع أو علم السياسة، أو التاريخ، أو علم الاقتصاد هؤلاء سوف يكونون

قادرين على إظهار قدر كبير من مهارات تلك المواد كما أنهم ستكون لهم القدرة على استخدام التكنيكات والمعارف المكتسبة من علوم متعددة.

٢) إن دراسة السياسة الاجتماعية تجهز الدارسين بمجموعات من المهارات الشخصية والعامة والمهارات الخاصة بالمادة ذاتهـا وهي مهارات ناتجة عن المبادئ والطبيعـة المميـزة لمـادة السياسة الاجتماعية وبشكل شامل وموسع تتكون هذه المهارات من الآتي:

- مهارات حل المشكلة: فمادة السياسة الاجتماعية تـشجع التخيـل والمرونة في البحـث عـن الحلـول للمـشكلات الاجتماعيـة وللاحتياجات الخاصة برعاية الفرد.
- مهارات البحث وجمع البيانات: فالسياسة الاجتماعية مادة تقـوم على الدليل وتدرب الدارسين لها على اكتشاف المعلومات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية وقضايا الرعاية وكذلك تدربهم على معالجة البيانات والتوصل لمعانيها ودلالاتها.
- مهارات التقييم والتحليل: فالسياسة الاجتماعية تهتم بالتدخل مـن قبل الحكومات وغيرها من المؤسـسات لمواجهـة الاحتياجـات البشرية وهي تعلم الطلاب قياس نتائج هذه التدخلات وأثرها على العملاء.
- التعامل الدقيق مع قيم واهتمامات الآخرين: فهي تجهز الطـلاب بالقدرة على تحديد الأوضاع المعيارية والأخلاقية للآخرين حتى يمكنهم فهم كيفية الشعور بالاحتياجات البشرية وكيفية إشباعها.

المهارات والقدرات الخاصة بالمادة في حد ذاتها:

إن خريجي قسم السياسات الاجتماعية سيصبحون قادرين على إظهار أنهم قادرون على الآتي:

١- استخدام بعض النظريات والمفاهيم الراسخة الخاصة بالسياسة الاجتماعية وغيرها من العلوم الاجتماعية في تحليل الاحتياجات الاجتماعية وتحليل قضايا ومشكلات كل سياسة من السياسات سواء على المستوى القومي أو الدولي.

٢- جمع واستغلال البيانات الإحصائية وغيرها من البيانات المشتقة من المسوح وغيرها من أدوات جمع البيانات المنظمة وكذلك البيانات المأخوذة من البحوث المنشورة.

٣- القيام بأنفسهم أو بالتعاون مع آخرين ببحث المشكلات والأطروحات والتساؤلات الاجتماعية وسوف يتضمن ذلك مهارات خاصة بتحديد المشكلة، جمع البيانات، التعامل مع البيانات المتاحة ومعالجتها، وغيرها من المعلومات، وبناء حجج قوية ومتزنة لعرض استنتاجات واضحة وتوصيات.

٤- التمييز بين القضايا (التساؤلات) الإمبريقية وبين تلك المتعلقة بالمعايير فتحليل السياسة الاجتماعية أمر يتطلب القدرة على الفصل بين النواحي المختلفة سواء كانت تقنية أو معيارية أو أخلاقية أو سياسية والتى تؤثر على السياسات وما يترتب عليها من نتائج.

مهارات عامة يمكن اكتسابها: وهي كالآتي:

١- القدرة على تعريف الآخرين بالأفكار والحجج بشكل فعال سواء كانت في شكلها المطلوب أو باستخدام الوسائل الأكاديمية الملائمة.

٢- إن القدرة على التعلم والدراسة لا يمكن تدعيمها إلا من خلال التوجيه الشامل للمصادر والأهداف. وخريج الخدمة الاجتماعية الدارس للسياسات الاجتماعية يجب أن يكون قادراً على الإدارة الذاتية لعملية تعلمه من تخطيط وتوقيت وعرض.

٣- أنهم سيكونون قادرين على استخدام المهارات الشخصية ومهارات العمل الفريقي التى تسمح لهم بالتعاون مع الآخرين في البحث وحل المشكلات.

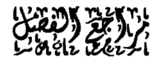
٤- أنهم سيكون لديهم القدرة على عمل عروض قصيرة يستعرضون من خلالها أفكارهم وأدلتهم للطلاب الأصغر منهم ولأساتذتهم.

٥- أنهم سيكونون قادرين على استخدام تكنولوجيا المعلومات الحالية والبرامج وذلك لمعالجة البيانات وتخزينها واسترجاعها وتحليلها. كما لديهم القدرة على استخدام الصور البسيطة للتحليل بالكمبيوتر، وليكونوا قادرين على الاتصال باستخدام البريد الإلكتروني وإجراء البحث عن البيانات باستخدام الكمبيوتر على الإنترنت للحصول على المعلومات الملائمة منه.

٦- أن خريجي الخدمة الاجتماعية يجب أن يكونوا قد أتيحت لهم الفرصة لتنمية المهارات الشخصية التى سوف تساعدهم على العمل بفاعلية في المؤسسات ومن هذه المهارات: الدافعية الذاتية

- فهم آراء واهتمامات الآخرين والوعي بها، الشعور بالتكامل الفكري وفهم معاييره، القدرة على تأمل إنجازاتهم الأكاديمية وتنمية قدراتهم على التحصيل.

إن السياسة الاجتماعية مادة تجذب الطلاب من خلفيات علمية متنوعة ومن ثم فإنهم يكونون ذوي احتياجات تعليمية ومهارية متنوعة. ويجب أن تكون مقررات الدرجات الجامعية مرنة بما يكفي فيما تتيحه من فرص للتعليم والتعلم لضمان أن كل الدارسين يجدون فرصاً متكافئة بقدر الإمكان في اكتساب المهارات الملائمة لخريج كليات ومعاهد وأقسام الخدمة الاجتماعية.



1- Mary Looke: **Social Policy Statement**, SWAP, Itsn, Faculty of Social Sciences, Univ of Southampton, Southampton, 16 Sept., 2002.

2- Demetrius S. Iatridis: **Policy Practice,** in: Richard L Edwards, Edition – in-Chief: Encyclopedia of Social Work, 19th Edition, Vol.3. NASW, 1995.

3- Norma Kolko Phillips, Shulamith Lala Ashen berg Straussmer: **Urban Social Work an Introduction to Policy and Practice in the Cities,** London: Allyn and Bacon, 2002.

4- Hugh Bochel, Catherine Bochel, Robert Page, Rob Sykes: **Social Policy: Tssues and Developments,** London, Pearson Prentice Hall.

٥- طلعت مصطفى السروجي: **نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، رعاة المسنين نموذجاً**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، في الفترة من ١٥/٥ – ١٦/٥/٢٠٠٢.

الباب الثاني
الأطر الفكرية المستخدمة في دراسة وتفسير وتحليل وتطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية

الفصل الرابع: الأطر الفكرية المستخدمة في دراسة سياسة الرعاية الاجتماعية.

الفصل الخامس: المداخل الأيديولوجية المفسرة لسياسة الرعاية الاجتماعية.

الفصل السادس: صنع وصياغة سياسة الرعاية الاجتماعية.

الفصل السابع: السياسة الاجتماعية: التطبيق والآثار- أساليب وطرق التحليل.

الفصل الرابع

الأطر الفكرية المستخدمة في دراسة سياسة الرعاية الاجتماعية

* مقدمة:-

أولاً: المنظور المؤسسي:

- الرعاية الاجتماعية بوصفها مؤسسة ونظاماً.
- دراسة العملية.
- دراسة المنتج.
- دراسة الأداء.

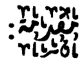
ثانياً: المنظور السياسي التحليلي:

- المنهج الفردي.
- المنهج الجمعي.
- المنهج الفردي والجمعي والتخطيط لسياسات الرعاية الاجتماعية.

ثالثاً: المنظور السياسي:-

- المشاركة.
- القيادة.
- الخبرة.

الأطر الفكرية المستخدمة في دراسة سياسة الرعاية الاجتماعية(*)



برغم المشكلات وجوانب الغموض المحيطة بالسياسات الاجتماعية إلا أن الاهتمام بها قرين الاهتمام بالخدمات الاجتماعية أو خدمات الرعاية الاجتماعية التي يقوم هؤلاء الأخصائيون على ممارستها بصورة مهنية، خاصة أيضاً وأن خدمات الرعاية الاجتماعية تمثل مجالات عديدة يهتم الأخصائي أو الممارس المهنى بأدائها. ومن ثم فالغاية من هذه المقدمة أو هذا الفصل تحديداً الوقوف على مجالات وأبعاد سياسات الرعاية الاجتماعية والتعرف على التوجهات العامة التي تحكم عملية صياغة السياسات الاجتماعية وتحديداً سنركز على سياسات الرعاية الاجتماعية، آملين أن يمثل هذا الفصل بكل ما حواه من معلومات، قيمة مضافة لطلاب الخدمة الاجتماعية أو للمهتمين بالسياسات الاجتماعية، **ومن خلال هذا الفصل سوف نتعرف على النقاط التالية:-**

الأطر الثلاثة الرئيسية لسياسات الرعاية الاجتماعية (مؤسسية، تحليلية، سياسية) وسنركز بصفة أساسية على دور المؤسسات الاجتماعية في صياغة وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.

(*) Neil Gillbert, Foil Tessell: **Dimensions of Social *Welfare Policy*,** *6nd , ed. (N.Y: Person* Education, Inc, 2005).

١- المنظور المؤسسي، المتعلق بدراسة سياسة الرعاية الاجتماعية:-

يعد مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية من المفاهيم أو المصطلحات التي تحتمل معانى كثيرة بداخلها بدرجة قد تجهد قارئها ولذا نحن بهذا الفصل نعنى بشكل خاص بالتعرف على المناهج المختلفة المستخدمة بتعريف وقياس السياسة الاجتماعية وسنجد أنه وحتى اللحظة الراهنة لا يوجد تعريف قاطع لمفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية فالتعريف هنا يرتبط بالموضوع لذا سنلقى الضوء عن قرب على مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية من المنظور المؤسسى.

وعند التطرق لتعريف نطاق أو مجال سياسة الرعاية الاجتماعية، من المفيد التمييز بين مفهومين فرعيين وهما:- **السياسة**، الرعاية الاجتماعية، **فالسياسة** هنا وعلى نحو صريح تمثل جملة من الإجراءات العملية التى تنبغى للتوصل لغايات محددة سلفاً ومن ثم فالتعريف لأقرب للسياسة أنها اقرب ما تكون لخطة عملية قابلة للتنفيذ للوصول لغايات أو لأهداف محددة. ونحن بطول هذا الكتاب وعرضه سنركز على الرعاية الاجتماعية بوصفها جملة من الإجراءات أو التدابير العملية الواقعية الموضوعة أو المرصودة لمعالجة مشكلة أو قضية ما. بينما الشق الثانى من المفهوم وهو المتعلق بالرعاية الاجتماعية، فنقصد به جملة التدابير التي تتخذها المنظمات أو المؤسسات الاجتماعية القائمة بالمجتمع عند تعاملها مع مشكلة أو قضية ما، أو هي بعبارة أخرى ترجمة للوظائف الاجتماعية الضرورية التى

تمارسها هذه المؤسسات الاجتماعية عند تصديها لقضية الاحتياجات الإنسانية بالمجتمع. **وعند الحديث عن المؤسسات الاجتماعية فإننا نشير للآتي:-**

١- القرابة.

٢- المؤسسات الدينية.

٣- أماكن العمل.

٤- الأسواق.

٥- المساعدات المتبادلة.

٦- الحكومة.

وتمارس هذه المؤسسات الكثير من الأنشطة اليومية العادية وغير العادية التي تركز على الوفاء باحتياجات الفرد أو الأسرة أو الجماعة أو المجتمع من الاحتياجات الأساسية. **وسوف نتعرف على هذه المؤسسات عن قرب على النحو التالى:-**

<u>القرابة:-</u>

ينظر دائماً للأسرة على أنها النواة الرئيسية بالمجتمع من حيث أنها تقدم دعماً اقتصادياً واجتماعياً وعاطفياً لأفرادها أو لأعضائها، كما أنها أيضاً اللبنة الأولى في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل ومنها يكتسب الصغير كل معارفه الأولية، وقيمه الاجتماعية وأنماط السلوك الاجتماعية المختلفة. كما أنه ومن خلال الأسرة تنتقل القيم والتقاليد من جيل لآخر.

وتشير الإحصاءات الرسمية الأمريكية إلى أن هناك قرابة ثلاثة ملايين شخص يقومون بأعمال رعاية اجتماعية وصحية للكثير من المسنين

(نساء، كبار السن، معاقين) ولذا تعـد الرعايـة الأسـرية للمـسنين والأطفال، من أكثر صور وأشكال الرعاية غيـر الرسـمية الـشائعة بالولايات المتحدة الأمريكية اليوم.

كما أن الأسر العادية تولى أهمية لتنشئة ورعاية الصغار مـن أعضائها

وتزداد مسئولياتهم إذا كان الأطفال مـن المعـاقين جـسدياً أو عقلياً، وتعتقد تلك الأسر أن مسئولياتها هذه رئيسية، بخلاف مـسئولية الأسرة عن حماية النشء من مخاطر الوقوع في بـراثن الإدمـان أو العنف، الجدير بالذكر أيضاً أن ٣% من أطفـال الولايـات المتحـدة الأمريكية يحيون في ظل علاقات قرابة أو يحيون في أسر ممتدة (حيث يرعى الأجداد الأطفال بديلاً عن رعاية الأبوين الطبيعية).

وتساعد رعاية القرابة للأطفال، الأسـرة أو الـزوجين علـى الاهتمام بمشكلات وقضايا أخرى وأهمها المشكلات الاقتصادية التـي تهدد الأسرة، حيث يصبح الزواج هنا بمثابـة إضـافة لـرأس المـال الاجتماعي، من خلاله تستفيد الأسرة في إيجاد أو الوصـول لمـصادر دعم اجتماعية إضافية.

أيضاً لا يجب أن نغفل أهمية المساعدات التي تقدمها الأسـرة لأعضائها من حيث تفاوتها من مساعدات مالية أو غير مالية، وقد تتخذ المساعدات بالأسرة شكلاً تبادلياً، حيث يساعد الصغير كبار السن مـن خلال تأدية خدمات محددة لهم، رعاية اجتماعية وصحية، بينما يقـوم الكبير بمساعدة الصغار على تدبير الكثير مـن احتياجـاتهم الماديـة وغيرها مما يعجز الصغير بقدراته عل الحصول عليها منفرداً.

من ناحية ثانية تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن مكتب الإحصاء الأمريكي إلى أن العام ٢٠٠١ قد شهد تحويل قرابة ٢٣ مليار $ أمريكي من أفراد يعملون بالولايات المتحدة الأمريكية لأسرهم ببلدان أمريكا اللاتينية. أو أن ٦٠% من المهاجرين الوافدين من بلدان أمريكا اللاتينية يرسلون دعماً مالياً متصلاً ومستمراً لذويهم ببلدانهم الأصـــلية ويصل المتوسط الشهرى للفرد هنا حوالى ٢٠٠$. ما يعكس بالنهايـــة قدرة أعضاء الأسرة على تقديم الدعم الاقتصادي المتبادل.

الدين أو العقيدة:

تمثل المؤسسة الدينية الجانب الروحى أو الإيمـــانى للمجتمـــع الإنساني ومن خلال الاحتفالات والطقوس الدينية المختلفة يمكن توطيد أواصر العلاقات الإنسانية بين الناس بعضهم ببعض أيضاً من خـــلال المؤسسات الدينية يمكن للفرد أو الأسرة الحصول على دعم معنوى أو اجتماعي وفي أحايين كثيرة دعماً اقتصادياً، حتى أن أكثر الملاحظـــين والمهتمين بسياسات الرعاية الاجتماعية يرون في المؤسسات الدينيـــة، مصدراً أساسياً ومهماً للدعم الاجتماعي.

أماكن العمل:-

منظمات الأعمال من شركات، مؤسسات، أو جامعات وأمـــاكن تقديم الخدمات بدورها تقوم بدور في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للأفراد والأسر والجماعات بالمجتمع، فمن خلالها يمكن للفرد الحصول على عمل ومن ثم اكتساب دخل يمكنه من الحصول علـــى احتياجاتـــه الأساسية "العمل هنا هو مصدر الدخل الأساسي للفرد أو الأسرة، ومـــع

هذا تشير الدراسات المعاصرة على المجتمع الأمريكي إلـــى أن هنـــاك فئات اجتماعية كثيرة تعجز ومن خلال عملها ودخلها المحـــدود علـــى الوفاء بالاحتياجات الأساسية لها أو لأسرها (كبـــار الـــسن، النـــساء، الأطفال ممن هم بسن العمل) ما يـــضطرها للجـــوء لبـــرامج الـــدعم والمساعدات الاجتماعية، حتى أن ذات الدراسات سنة ٢٠٠١، تـــشير إلى أن ٦٥% من حجم القوة الأمريكية العاملة بسوق العمل، تعجـــزهم دخولهم بصورة فعلية عن الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، وخاصـــة وأن جزء كبير من الدخل الاقتصادي للفرد أو للأسرة الأمريكية المعاصـــرة يذهب لمجالات الرعاية الصحية والمسكن، وأن المخـــصص لتكـــاليف الحياة العادية من مأكل أو شراب يكفى الفرد بالكاد.

كما تشير الدراسات إلى أن الدخل الذي يحصل عليـــه العامـــل الأمريكي اليوم تعويضاً للمعاش أو تأميناً اجتماعياً لا يفى باحتياجـــات الفرد أو الأسرة من الاحتياجات الأساسية وتظل المشكلة قائمة بالنـــسبة للمسنين الذي يتركون العمل.

سوق العمل:-

على الرغم من وجود أطر نظرية كثيرة لتفسير كيفيـــة إنتـــاج وتوزيع السلع والخدمات، إلا أن للدور المركزى الرقابي للدولة أهميـــة من حيث سن التشريعات ووضع الضوابط اللازمة لانتقال وتحريك هذه السلع والخدمات، الخلاصة أن السوق يعد أداة قوية للوفاء باحتياجـــات الفرد من السلع والخدمات المختلفة.

ويمثل السوق الوسيلة الأكثر فعالية بالنظام الرأســمالى، فمـــن خلال آلية أو دينامية السوق يمكن للمنتجين التعرف على الاحتياجـــات

والرغبات السائدة بين جمهور العملاء، ومن ثم يمكن لهؤلاء المنتجين، العمل على توفير هذه السلع والخدمات للمحتاجين لها بأماكن تواجدهم.

ولا يقتصر دور السوق هنا على توفير السلع المادية الملموسة فقط بل يمكن أن يتصدى أيضاً لتوفير الكثير من الخدمات الاجتماعية، المساكن، الخدمات التعليمية والصحية وغيرها مما يحتاجه السوق" مثلاً ٤٤% من جملة الخدمات الصحية الموجودة بالسوق الأمريكية اليوم تتم من خلال منظمات ربحية "قطاع خـاص "أو قطـاع تطـوعى غيـر حكومي".

ما نود أن نخلص إليه هنا أن القطاع الخاص يقوم بدور حيوي وكبيـر في الوفاء بالاحتياجات المجتمعية المتعددة من خلال ديناميـة السـوق، القادرة على تلمس أو التعرف على الاحتياجات المجتمعية من مختلـف السلع والخدمات بسهولة بالغة.

المساعدات المتبادلة:-

وهى المؤسسة الرابعة القوية بالمجتمع المعاصر، قادرة بدورها على تقديم أو توصيل مختلف أنواع خدمات الرعاية الاجتماعيـة، بـل يمكن الجزم بأنها الصورة الأكثر صراحة لتقـديم الـدعم الاجتمـاعي المتبادل، وتتضمن بداخلها كافة المؤسسات الخيرية التطوعية، الشبكات المجتمعية، وسائل أو طرق تقديم المساعدات غير الرسمية.

وتنبع فكرة المساعدات المتبادلة من الإيثار أو الغيرية ، وهـى تعبير طبيعي من المجتمع عن التصدى للوفاء باحتياجات الغير وترجع جذور هذا المفهوم، لنشأة المجتمع الإنساني ذاته وترتبط بصورة كبيرة بالقيم الدينية، حيث تلزم التعاليم الدينية الفرد أو الأسرة أو الـصديق أو

الجيران بضرورة مد يد العون والغوث للمحتاج لها وغيرها الكثير من الجماعات والمنظمات التى تقدم الدعم والمساعدة للغير وبخاصة من يفتقرون للمقدرة على الوصول لخدمات الرعاية الاجتماعية والصحية وغيرها من صور وأشكال الدعم والرعاية.

الحكومة:-

المنظمات الحكومية، قادرة حسب تعريف الكثير من الموسوعات ودوائر المعارف على إجراء الضبط الاجتماعي وتطبيق أحكام القانون وإقامة أسس العدالة الاجتماعية السليمة بين البشر بالمجتمع، وترجع أهمية المؤسسات الحكومية الرسمية إلى أنها تمتلك من المقدرة والقوة ما يمكنها من تطبيق ما تسعى إليه.

وبخاصة فيما يتعلق بتعبئة وحشد الموارد باختلاف أنواعها، وتطبيق أو تنفيذ الخطط والاستراتيجيات التنموية المختلفة.

إن الغاية أو الغرض الرئيسي من وجود نسق الرعاية الاجتماعية هو الوفاء بحاجات ومتطلبات الناس من الخدمات الاجتماعية بأنواعها، سواء أكانت حاجات اجتماعية أو صحية أو تعليمية أو مالية، كما تسعى الرعاية الاجتماعية لتحسين القدرات الوظيفية للجماعات سواء أكانت فقيرة أو غنية، فعندما تفشل إحدى المجتمعات على الوفاء بمتطلبات وحاجات أفرادها من الخدمات والحاجات الأساسية فهى آنذاك مضطرة للأخذ بسياسات للرعاية الاجتماعية.

ففى المجتمعات الأقل تطوراً من الناحية الصناعية نجد أن الناس تحصل على حاجاتهم من خدمات الرعاية الاجتماعية بصور شتى بعضها بصفة مباشرة، وأخرى بطريقة غير مباشرة كما تتميز هذه المجتمعات بغلبة

النط التقليدي الأسرى، من حيث شيوع الأسرة الممتدة وصلات القرابة الشديدة، كما نجد أن المدن بها صغيرة الحجم والمساحة ويعــرف كــل فرد الآخرين الموجودين بها ومن ثم، يعمل هؤلاء وبطريقــة متكاتفــة على تقديم يد العون والمساعدة للمحتاجين. بينما في الدول الــصناعية الثرية، نجد أن مفهوم الأسرة الممتدة قد اختفى كما اختفت قيمٌ وتقاليــد كثيرة، ولذا يزداد الاهتمام بصور الرعاية غير المباشرة والرسمية التي تقدم من قبل المؤسسات بالمجتمع، **ومن ثم نجد أن غايــات الرعايــة الاجتماعية هنا لا تخرج عن الآتي:-**

١- إيجاد المأوى والمسكن للفقراء أو المعوزين المشردين.

٢- إعادة تأهيل المدمنين للمخدرات والكحوليات.

٣- التعامل مع ذوى المشكلات العاطفية أو السلوكية.

٤- العمل على تحقيق معنى للحياة لكبار السن، بخلاف ضمان وصول هؤلاء لخدمات مناسبة تصلح لهم جسدياً وصحياً.

٥- تقديم خدمات التدريب المهنى والتأهيلي للأفراد المعــاقين جــسدياً وعقلياً.

٦- تقديم المساعدات والبرامج للأطفال لتنشئتهم بطريقة طبيعية.

٧- ضمان تقديم الخدمات الأساسية للملونين والإثنيات.

٨- العمل على تمكين الأفراد والجماعات والأسر والمنظمات لتحــسين ظروفها وأوضاعها.

٢- الرعاية الاجتماعية بوصفها مؤسسة ونظاماً:-

مصطلح الرعاية الاجتماعية له معانى مختلفة، سواء أكان مــن خلال مؤسسة أو نظام أكاديمي" مثلاً الرابطة الأمريكيــة للأخــصائيين

الاجتماعيين تعرف الرعاية الاجتماعية بكونها **"نسق على المستوى القومي من بالبرامج والخدمات والمنافع الموجهة لمساعدة الناس على إشباع حاجاتهم الاجتماعية والتعليمية والصحية، وهي خدمات لابد منها للحفاظ على تماسك المجتمع"** وتتباين خدمات الرعاية الاجتماعية من رعاية الطفولة، للرعاية اليومية والتبني إلى رعاية وتأهيل المسجونين أو المفرج عنهم، إلى رعاية المشردين والذين هم بلا مأوى، إلى رعاية النساء اللاتي تعرضن للعنف أو الاغتصاب أو التحرش الجنسي. وتتعدد خدمات الرعاية الاجتماعية سواء الأفراد أو الأسر أو الجماعات وبصفة عامة ينظر كمنظمات الدعاية الاجتماعية على أنها المؤسسات المعنية بتقديم وتوصيل هذه الخدمات للفئات المحتاجة لها، ومن ثم نجد أن الغاية من هذه المؤسسات الاجتماعية، العمل على تلافى أو علاج أو التصدى للمشكلات المجتمعية، العمل على تحسين نوعية الحياة للفرد أو الأسرة أو الجماعة بالمجتمع بالنسبة لمصطلح مؤسسة الرعاية، وقد يطلق على برنامج من برامج خدمات الرعاية وقد يطلق أيضاً على جملة من الخدمات أو البرامج المختصة بتقديم خدمات الرعاية.

من التعريفات الآخرى للرعاية الاجتماعية، ما يستند الدور الذى تؤديه هذه الرعاية بوصفها نظاماً أكاديمياً، حيث ينظر لها أنها عملية دراسة المؤسسات والمنظمات والسياسات المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية للأفراد أو الأسر أو الجماعات بالمجتمع، مع نهايات القرن التاسع عشر بدا للبعض أن المنافسة الشرسة للتطورات الصناعية وللقوة والنفوذ الاقتصادي مآسى لا يمكن إغفالها أو تجاهلها حيث لوحظ أن

الصفوة فقط من الملاك هى التي تتمتع بمستويات معيـــشية كبيـــرة أو عالية بينما على النقيض نجد الغالبية العظمى من السكان في حالة جمود اقتصادي واجتماعي. ومن ثم ظهرت العديد من الأفكـــار والتطـــورات النظرية التي كانت ترى في الرعاية الاجتماعية ضرورة تتوازن بهـــا الأمور بين الفقراء المحتاجين وبين الأغنياء الذين يمتلكون أسباب القوة والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي، حيث نجد أن ظهور مثل هذه الأفكـــار جاء مناقضاً للتيار العام الفكرى ورأى في الرعاية الاجتماعية رجـــزاً يجب تجنبه بشتى السبل وأمن بأن قانون البقاء للأصلح الذى يسرى بين حيوانات الغابة يصلح أيضاً للتطبيق على البشر ومن ثم وجدنا نبذا للفقر والفقراء. وتهميشاً لهم كما لو أنهم مرضى يجـــب تجنـــبهم وعـــزلهم، عموماً وبمرور الوقت وخاصة مع بدايات القرن العشرين حدث تحول فكرى ضخم، من حيث بدايـــة الاهتمـــام الجـــدى ببـــرامج الرعايـــة الاجتماعية، والنظر لهما بوصفها مهنة متخصصة، وإن كانت لا تزال تدار بمعرفة الصفوة من بين أبناء الطبقة الوسطى والعليا.

٣- دراسة العملية:-

تركز دراسة العملية فيما يتعلق بسياسات الرعاية الاجتماعيـــة على ديناميات عملية صياغة السياسة" بـــالنظر للمتغيـــرات الـــسوسيو اجتماعية والسوسيو سياسية" وتهتم دراسة عملية السياسة بفهم العلاقات والتفاعلات القائمة بين الأنشطة السياسة والحكومية بالمجتمع، أو بـــين هذه وجماعات المصالح والضغط الموجودة بالمجتمع.

وطبقاً لدراسة العملية هذه يمكن للباحث إجـــراء تقيـــيم دقيـــق لسياسات الرعاية الاجتماعية الموجودة أو المرتقبة، أيضاً من خلال هذه

العملية يمكن التعرف على جوانب عملية اتخاذ القرار أو صناعة السياسة العامة، وسياسات الرعاية على وجه العموم.

وفي ضوء دراسة عملية السياسة يمكن التنبه لتفسيرات لكل من:-

* الطبقة الاجتماعية.
* النوع.
* مفهوم دولة الرفاه.
* القوة والنفوذ.
* علاقات التبعية والهيمنة بالمجتمع.
* الجماعات المهمشة والفقراء.
* التمييز الجنسي وغيره من الصور والأشكال التمييزية الواقعة على الفقراء أو النساء بالمجتمع.

وفي ضوء دراسة هذه المتغيرات يمكن لواضعى السياسات من التعرف بدقة على تأثير سياسات الرعاية الاجتماعية على هذه المتغيرات إيجابياً أو سلبياً.

دراسة المنتج:-

يمثل منتج عملية التخطيط، جملة الخيارات التي تطرحها أو تقدمها السياسة الاجتماعية، وقد تتخذ هذه الخيارات شكل، مقترحات أو تشريعات أو خطط تنفيذية قابلة لتحويلها لبرامج ومشروعات اجتماعية، ومن ثم فالتركيز على دراسة العملية يعنى هنا التركيز على كيفية تحديد هذه الخيارات التي تطرحها علينا سياسات الرعاية الاجتماعية. ما يعنى

أنه يمكن القول أن دراسة المنتج، مرادف موضوعى لدراسة عملية تحليل السياسة الاجتماعية.

دراسة الأداء:-

تهتم دراسات الأداء بوصف وتقييم عوائد أو نواتج البرامج الاجتماعية أو بالأحرى تقييم نواتج خيارات سياسات الرعاية الاجتماعية، وتتم هذه العملية "دراسة الأداء من خلال الملاحظة المنهجية المنظمة الموضوعية للتعرف على حدود البرامج والمشروعات الاجتماعية المطبقة للتأكد من أن الاحتياجات الأساسية للأفراد أو للجماعات، قد تم الوفاء بها من خلال خيارات السياسة والبرامج الموضوعة لتنفيذها.

وغالباً ما تتم عملية دراسة الأداء من خلال فريق عمل محترف ملحق بالأجهزة التشريعية والقانونية التي تصيغ السياسات الاجتماعية المختلفة، ويقوم فريق العمل هذا بتتبع تنفيذ البرامج والمشروعات الاجتماعية، ويمكن للقارئ هنا أن يتعرف على كيفية إجراء دراسة للمنتج والأداء على مستوى الأجهزة التشريعية القومية والمحلية في أى دولة متقدمة أو نامية.

وبصفة عامة يمكن تطبيق أدوات دراسة الأداء أو تقييم الأداء عند إجراء تحليل لسياسات الرعاية الاجتماعية على المستويين المحلى والقومى.

المنظور السياسي التحليلي لدراسة سياسات الرعاية الاجتماعية:

عند التطرق لدراسة العلاقة الجدلية بين السياسة بوجه عام والرعاية الاجتماعية فإن الحديث غالباً ما يدور حول مفهومين

متناقضين لبعضهما مع بعض على الأقل مـــن الناحيـــة الظاهريـــة أو الشكلية وهما المنهج الفردي، والمنهج الجماعى أو الجمعى ولكل مـــن المنهجين قيماً خاصة به تميزه عن الآخر.

القيم الفردية أو المنهج الفردي:–

يتخذ من الفرد قيمة أو غاية في المجتمـــع، ومـــن ثـــم تـــدور السياسات الاجتماعية المختلفة نحو إشباع احتياجات الفرد، مع تحمـــل الفرد بأى أخطاء أو أوجه قصور تعترى حياته إذا وضعنا في الحسبان أن الفرد البالغ العاقل راشد بطبيعته وأنه قادر على التبـــصر بـــالخير والشر أو النافع والضار في حياته، ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل علماً بين بلدان العالم الغنى الصناعي فيما يتعلق بتطبيق مفهـــوم النزعة أو القيم الفردية.

وعلى النقيض من هذا نجد المـــنهج أو المـــدخل الجمعـــى أو الجماعى:

يعكس فهماً ودوراً مختلفاً للمجتمع وللفرد على السواء فالغايات والأهداف لا تركز على الفرد بقدر ما تركز على المجتمع أو الجماعـــة ككل. بمعنى آخر أن للمجتمع دوراً تجاه الفـــرد كمـــا أن للفـــرد دوراً والتزامات ومسئوليات قبل المجتمع ومن ثم لا يكـــون الفـــرد مـــسئولاً بالكامل عما يقابله من مشكلات وقضايا اجتماعية تخرج عن ســـيطرته وقدراته، أى لا يسأل إلا عما يرتكبه فقط من أفعال مادية عمدية.

ومن ثم إذا كانت مشكلات الفرد ناتجة مثلاً عن سوء توزيـــع الثروة أو الدخل الإجمالى للمجتمع، ووقع الفرد ببراثن الفقر، فلا ريب أن يقوم المجتمع بمساعدة هذا الفرد على الخروج من دائرة الفقر هذه.

وعلى مستوى السياسة ودارسيها نجد أن الفردية أو مذهب الفردي قرين أو رديف موضوعى للتيارات اليمينية المحافظة، ومن ثم ينحصر دور الدولة هنا في مساعدة أو تيسير عمل القطاعين الخاص والتطوعى على التصدى لبعض مشكلات المجتمع وقد ترسم الدولة بعض السياسات والبرامج الاجتماعية الإيوائية الغاية منها إجراء معالجة مؤقتة لمشكلات اجتماعية مثارة لبعض الأفراد دون أن تملك المقدرة على التدخل برسم أو صياغة سياسات اجتماعية علاجية جذرية لمثل هذه المشكلات ولعل في مشكلة الفقر والبطالة مثلاً حيا على صدق هذا التفسير، فالفقر هنا بالمجتمعات الغربية الرأسمالية التي يسيطر عليها المذهب الفردي إنما هو قدر طبيعي لسوء تصرفات الأفراد يمكن أن يتحمل الغير بالمجتمع مثل هذه التصرفات السيئة وكل ما تملكه الدولة بعض البرامج الاجتماعية للحد من قسوة الفقر على هؤلاء علهم يثوبون لرشدهم ويسلكون مسلكاً حميداً يقيلهم من هاوية الفقر هذه بينما المذهب الجمعى أو الجماعى قرين بالتيارات الاشتراكية أو الاجتماعية التي ترى أن للمجتمع دوراً كبيراً حيال أعضائه.

المنهج الفردي والجمعي والتخطيط لسياسات الرعاية الاجتماعية:-

في ضوء ما سبق يمكن تطبيق كلاً من المنهج الفردي والجمعى في عملية التخطيط الاجتماعي أى التخطيط لصياغة سياسة رعاية اجتماعية مناسبة، وذلك بغض النظر عن طبيعة التوجه السياسي الموجودة بالمجتمع (يمين أو يسار) يمكن للقارئ هنا الرجوع لأعمال

الكاتب والباحث "فريدريك هايك، ١٩٤٤" حول الصراع بين القيم الفردية والجماعية وأثرها على عملية صياغة سياسات رعاية اجتماعية مناسبة تحقق الموازنة بين مصالح الفرد ومصلحة الجماعة أو المجتمع بذات الوقت.

وقد استمر هذا الجدل سنوات الستينات والسبعينات من القرن العشرين حتى نهاية فترة الحرب الباردة وانتهاء ما كان يطلق عليه بالاقتصاد الوجه أو اقتصاد الأوامر القائم على التخطيط المركزى لكافة القطاعات الاقتصادية بالمجتمعات الأوربية الشرقية الاشتراكية، ولعل في تدهور مكانة الكتلة الشرقية وانهيار الاتحاد السوفيتي بنهاية عقد الثمانينات قد وضع حد كافياً لنهاية حقبة الاشتراكية واليسار، وترك الساحة فارغة إلا من التيارات اليمينية والليبرالية. ففي خلال هذه الفترة وما تلاها من سنوات بدا أن المجتمعات والبلدان الغربية بصدد التخلى تدريجياً عن سياسات الرعاية الاجتماعية وعن كل ما يرتبط بها من تخطيط اجتماعي أو ميلاً لتغليب المصالح المجتمعية، ومن ثم وجدنا ميلاً أكبر للعودة أو الردة للمنهج الفردى في التخطيط للسياسات الاجتماعية وغيرها.

النظرة الفردية:

من المنظور أو النظرة الفردية فلا يوجد ما يطلق عليه بالصالح العام بل هناك دائماً مصالح عامة متعددة ومتباينة بتباين واختلاف من يملك المقدرة على التأثير على السلطة أو القوة بالمجتمع، بالنهاية فإن المصلحة العامة هى مصلحة فئة محددة من الناس بالمجتمع فقط تمتلك المقدرة في التأثير على الآخرين، إذن المصلحة العامة من وجهة النظر

الفردية مجرد وهم يستخدمه الخاصة للاستمرار في تحقيق مصالح خاصة بهم وحدهم.

ومن ثم نجد أن التخطيط وفق المنهج أو المذهب الفردي يرتبط بصورة مباشرة بالمدافعة أو بتمكين الفقراء والمهمشين من توصيل أصواتهم والمشاركة في القرارات التي تتعلق بمصائرهم وحياتهم.

ثالثاً: المنظور السياسي:-

قيم متناقضة: المشاركة، القيادة والخبرة:-

هناك دورةِ مستمرة من المنافسة بين القيم الثلاثة السابق الإشارة إليها خاصة وأن هذه القيم "المشاركة، القيادة، الخبرة" تمثل الأداة اللازمة لإدارة شئون المجتمع ونحن نسعى للتعرف على طبيعة العلاقة الجدلية بين هذه القيم الثلاثة فيما بينها ومن حيث تأثيرها على عمليات التخطيط للرعاية الاجتماعية من ناحية ثانية. الجدير بالذكر إن كل منها وعند تطبيقها تستلزم ضرورة وجود ظروف وشروط خاصة بها، إذا وجدت فإنها تؤثر على غيرها من القيم الآخرى من حيث الظهور والتأثير.

فالمشاركة مثلاً: قيمة تفترض حق كل فرد بالمجتمع في المشاركة أو الشراكة في الأنشطة العامة التي قد تؤثر على مجمل حياته أو جزء منها فيما بعد، وتفترض المشاركة أيضاً أن هذه الشراكة أو المشاركة تنعكس في وصول أصوات الكافة لمتخذ القرار أو صانع السياسات العامة أو الاجتماعية بحيث تتخذ هذه الأخيرة في ضوء مطالب واحتياجات ورغبات هؤلاء وأولئك. وقد أشارت الدراسات

النفسية على وجه الخصوص بأن القرارات والسياسات التي تمت وفـق مبدأ أو قيمة المشاركة كانت تحتمل الحـد الأدنـى مـن الاعتـراض والرفض لها عند التطبيق.

ولكن الواقع العملى يشير إلى أن المجتمعات الصناعية الغربية من الكبر والاتساع بحيث يصبح فعلا تطبيق قيمة المـشاركة بدرجـة كاملة. فما يصلح للتطبيق على مستوى المدن الصغيرة لا يصلح إطلاقاً على مستوى المدن الكبرى وهنا نجد أن مثل هذه المجتمعـات تميـل لتطبيق مبدأ أو قيمة المشاركة من خلال نسق التمثيل،

والخلاصة هنا أن قيمة المشاركة تـزداد فـي الدولـة كلمـا تضاءلت بجوارها قيم القيادة والخبرة، فكلما الأخيرتين يقلصان كثيراً من مقدرة المجتمع على الأخذ بقيمة المشاركة.

بينما القيادة، هى قيمة مناقضة تماماً لقيمـة المـشاركة، فهـى تفترض وجود واحد أو فئة من الناس المؤهلة لإدارة المجتمع واتخـاذ القرارات بديلاً عن الناس جميعهم ومن ثم نجد أن القيادة هنا تفتـرض علم القائد بكافة تفصيلات وجزئيات القرار أو السياسة المرغوبة، كمـا تفترض هذه القيمة أن القائد أكثر حنكة ودراسة من النـاس أجمعـين الموجودين بالمجتمع.

لذلك عندما تظهر هذه القيمة بمجتمع مـا تغيـب أو تتـضاءل بجوارها قيماً أخرى مثل المـشاركة والديمقراطيـة، وتظهـر قيمـة المركزية بدرجة ملحوظة، إذ يصبح من الصعب على المجتمع أن يتخذ قرارات أو سياسات بعيداً عن عنصر القيادة الموجود لديه.

بينما الخبرة، هنا تمثل القيمة التي تضفى شرعية وقوة نفــوذاً على القرار أو السياسة الصادرة بالمجتمع، إذ تفترض ضرورة تحلــى القائم بعملية اتخاذ القرارات والسياسات بالقدرات والمهارات والخبرات اللازمة لهذه العملية، ونظراً لصعوبة توافر مثل هذه وتلك بالمجتمع بين الناس جميعهم لذا من الشائع أن تحتكر فئــة قليلــة عمليــة صــناعة القرارات والسياسات.

ومع طول الفترة التي يعتمد المجتمع فيهــا علــى مثــل هــذه النوعيات في اتخاذ القرارات بديلاً عنه فإن الفساد وبطء الأداء وســوء الإدارة الحكومية وغيرها تكون نتائج مقترنة وموضوعية بسيادة منهج الاعتماد على الخبرة. أيضاً مع الاعتماد على الخبرة فقط نجد أن عملية التخطيط تتحول بمرور الوقت إلى عمل مهنى متخصص يستعص على فهم العامة أو الناس أصحاب المصالح بالمجتمع، وكمــا ذكرنــا فــإن الخبرة والقيادة عاملان مناقضان تماماً للمشاركة المجتمعيــة، فالثانيــة تقوم على افتراض وجود الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

أدركنا بعد دراسة متأنية لقضية التخطيط للسياسات الاجتماعية، أن نتائج عملية التخطيط بدورها قد تعكس مصالح أو اتجاهــات ورؤى المخطط أو فريق العمل القائم بالتخطيط ذاته وليست بالضرورة تنبــئ عن احتياجات المجتمع الفعلى. فإذا فوض فريق من النــاس "المهنيــين المتخصصين بالتخطيط الاجتماعي في تصميم سياسة اجتماعية ما مــن غير المعقول القول بعدم تأثر بنية الــسياسة الاجتماعيــة أو الخطــط الموضوعة بأفكار وقيم واتجاهات هؤلاء الشخصية أو الحزبيــة، مــا يعزز في النهاية من فرضية سائدة منذ وقت غير قصير من أن الخطة

أو السياسات الاجتماعية بوجه خاص تعبــر عــن اتجاهــات وأفكــار واضعيها، ومن ثم فتطبيق أو الأخذ بقيمة المشاركة قد يكون حلاً مفيداً إلى حد ما في النظر للمصطلح والاهتمامات الآخرى الموجــودة فــي المجتمع.

لذا من الضروري بمكان أن يقوم الأخصائيون الاجتمــاعيون "الممارسون المباشرون" للخدمات الاجتماعية بإجراء تحليل للــسياسات الاجتماعية القائمة أو المرتقبة للتعرف على مدى التــزام مثــل هــذه السياسات بتلبية احتياجات وتطلعات الفقراء المهمشين.

ويمكن الاستعانة بمفهوم الممارسة المباشرة للبحث عــن أدوار جديدة ومختلفة للمشاركين أو المتخصصين المــشاركين فــي عمليــة التخطيط للسياسات الاجتماعية وذلك نظرة لمقدرة هؤلاء على التعامــل بصورة يومية ومباشرة مع المجتمع ومن ثم هم أكثر دراية باحتياجات الناس.

الفصل الخامس

المداخل الأيديولوجية المفسرة لسياسة الرعاية الاجتماعية

- مقدمة.

أولاً: ما المقصود بالأيديولوجيا.

ثانياُ: المداخل الأيديولوجية المفسرة لسياسة الرعاية الاجتماعية.

١- الأيديولوجية المحافظة.

٢-الأيديولوجية الاشتراكية.

٣- الأيديولوجية الليبرالية.

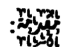
٤-الأيديولوجية النيوليبرالية.

٥-الأيديولوجية المحافظة الجديدة.

٦-أيديولوجية اليمين الجديد.

٧-أيديولوجية العمل الجديد.

٨-تيارات ونزعات لم تصمد طويلاً.



تمثل التيارات الفكرية الأيديولوجية، المناخ الــذي تولــد فيــه السياسة الاجتماعية، بل على الأحرى كافة السياسات التى تتبناها الدول للخروج من مشكلاتها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

حيث تؤثر تلك الاتجاهات الأيديولوجية على قــيم ومعتقــدات وأفكار المجتمع ومن ثم برامج وأنشطة الرعاية الاجتماعية، فمن خلال تلك الأفكار والاتجاهات الأيديلوجية، يتحدد أدوار كــل مــن الأفــراد والدولة والمجتمع ومؤسساته ومن ثم يتم تــشكيل الــسياسات بكافــة أنواعها.

وسيلاحظ القارئ لهذا الفصل الأفكار الأساســية لكــل تيــار أيديولوجي فضلاً عن التطورات والتباين وفي أحيان كثيرة علــى مــا تواجه المجتمعات التى تتبناها من مشكلات وقــضايا تعجــز لتواجــه الأزمات والمشكلات التى تعترض طريقها إلى تحقيق التقدم.

ويستهل الفصل بمفهــوم الأيــديولوجيا ثــم يعــرض لأهــم الأيديولوجيات التى سادت منذ القرن الماضي حتى وقتنا الحالي أثــرت بالطبع على شكل ومضمون سياسة الرعاية الاجتماعية.

أولاً: ما المقصود بالأيديولوجيا:

لا يزال مصطلح "الأيديولوجيا" شائع الاستعمال حتى يومنا هذا، ومن زوايا عديدة فمثلاً: يرى "ماركس" أن الايديولوجيا، تعمــل علــى رسم صورة زائفة عن المجتمع "أنظر تحليلــه العملــي حــول ذلــك

الموضوع" بينما يستخدم "الليبراليون" هذا المصطلح للدلالة على سيادة فكر معين بالمجتمع يهيمن على ما عداه.

مثال ذلك "الفكر الشيوعي" الذي كان سائداً بالاتحاد السوفيتي قبل ١٩٨٩م بينما ينظر "البريطانيون" لمصطلح الايدولوجيا، على أنه يعبر عن أي ظاهرة تسعى إلى قلب الحقائق، أنظر في ذلك الهجوم الذي قادته "تاتشر" على الايديولوجية ووضعها من الجوانب السلبية في أي مجتمع، حيث تضيع الحقيقة بين الشعارات الرنانة.

ومع ذلك يميل علماء السياسة، إلى التعريف الطبيعي لهذا المصطلح، والذي يتضمن مختلف الأنظمة والأفكار المرتبطة بها. ومن هنا فإن الايديولوجية ينظر إليها على أنها أي مجموعة من الأفكار أو المعتقدات المترابطة.

وفي ضوء ذلك التعريف تعد كل من، الاشتراكية، النزعة المحافظة، الليبرالية والفاشية كلها، ايديولوجيات. لكن، ما السمات المشتركة بينهم جميعاً؟

تتميز الأيديولوجية السياسية بكونها، ذات نزعة أو توجه عملي، فهي تعمل على تشكيل السلوك السياسي، بتوجهات عملية محدد "مثل المساواة بين الجنسين" وهي كذلك تطرح صورة كاملة لما عليه حال المجتمع فعلاً، وما ينبغي أن يكون عليه فيما بعد، وتفيد الأيديولوجية أيضاً في بيان كيفية حدوث التغييرات المرغوبة مجتمعياً. بمعنى آخرى، فإن الأيديولوجية تتضمن عناصر ثلاثة وهي:

- وصف وتفسير الماضي والحاضر.
- روشته بالآمال والطموحات المطلوب تحقيقها.

- التوصيات بالاستراتيجيات والسياسة اللازمة لبلوغ هذه الآمال.

"ووفقاً لذلك فإن الأيديولوجية، هي نسق متكامل من الأفكار والقيم، تقدم رؤية أو تصور شامل للحياة بالمجتمع في الماضي والحاضر وما سيكون عليه المستقبل" من ناحية أخرى تجذب "الأيديولوجية" أنظار فئات اجتماعية عديدة "رجال أعمال، فئات حاكمة، رجال دين، طبقات اجتماعية " من حيث العمل على تشكيل الأساس الأخلاقي الذي يعمل على أن يتفاعل هؤلاء مع بعضهم مع بعض أو مع الغير، كذلك تعمل "الأيديولوجية" على فرض أو تجميع جملة التصورات السائدة عن التاريخ، وعن دور الطبقات الاجتماعية المختلفة في صنع التصورات أو الأدوار المنوطة من كل منهم "وتختلف" الأيديولوجية "في مضمونها عن النظريات الأكاديمية، أو الأفكار السياسية أو السياسة الحزبية. فعند المقارنة بينها وبين الرؤى الأكاديمية نجد أن هذه الأخيرة تسعى إلى إعمال العقل في التحليل أو التفسير للأحداث أو الظواهر التى تتم، بينما "الأيديولوجية" تتبنى نسق قيمي أو فكري تعمل على غرسه بعقول الناس وإقناعهم بها ، من جهة أخرى نجد أن تلك الأيديولوجية نسق من القيم والأفكار المترابطة بدرجة لا تدفع للشك بها، بينما الفكر السياسي أو السياسة الحزبية كلاهما يعبران عن موقف جزئي فقط أو رؤية من جانب واحد لأحد المواقف. وفي النهاية، وبالرغم أن الأيديولوجية تعتمد في نشأتها على رواسب تاريخية وفكرية إلا أنها قادرة على إحداث أبلغ الأثر على السياسة الحالية. وبطبيعة الحال تتباين الأيديولوجية من دولة لأخرى: مثلاً، الاشتراكية ببريطانيا، كان يقصد بها الاشتراكية الديمقراطية، بينما نظيرتها في روسيا، تبنت الأفكار

الماركسية- اللينية، التى تعلى من شأن ديكتاتورية البروليتاريا (الطبقة العاملة).

أيضاً تغير "الأيديولوجية" من نفسها أو جلدها، بمرور الوقت، فهي تأخذ شكل ثوري في بدايات نشأتها أو ظهورها، لكن بمرور الوقت سرعان ما تتحول إلى نزعة محافظة مقاومة للتغيير. مثلاً "الليبرالية" ظهرت في القرن الثامن عشر "بوصفها فكراً ثورياً على النظم الأوربية الإقطاعية التى سادت أوربا وقتها، بعد ذلك وبمرور عشرات السنين تحولت لنزعة محافظة تأبى التغيير. وأحياناً ما تكون هناك، نهاية لأيديولوجية معينة، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق واختفاء الأيديولوجية من على الساحة العالمية بوصفها فكراً مؤثراً ومحركاً.

ثانياً: المداخل الأيديولوجية المفسرة لسياسة الرعاية الاجتماعية:

تمثل الأيديولوجية السياسية ونظيرتها الاجتماعية المصدر أو المعين لكافة البرامج والعمليات الاجتماعية الساعية للتغير بالمجتمع، فتؤدي الأيديولوجية دوراً كبيراً في تحديد السياسات والاستراتيجيات التنموية الاجتماعية وغيرها.

وتختلف التوجهات السياسية والاجتماعية وفقاً للمداخل الأيديولوجية التى يتبناها الساسة والاجتماعيون بأي مجتمع.

لذا تعددت المداخل الأيديولوجية بتعدد الحقب السياسية والقيادات وفيما يلي تناول لتلك المداخل بشيء من التفصيل:

١- الأيديولوجية المحافظة:

سادت هذه النزعة منذ بداية القرن الثامن عشر، بوصفها رد فعل إزاء الثورة الفرنسية، ومناهضة للفكر الراديكالي الجديد في أوروبا، تنظر النزعة المحافظة للمجتمع على أنه محصلة لمجموعات من الأفراد المستقلين فيما بينهم ومن ثم فإن ذلك المذهب يمجد الفردية ويعلى من شأنها بصورة كبيرة. ويأبي التغيير السياسي الراديكالي، ويقر فقط إمكانية التغيير الجزئي المحدود.

ولقد شهد القرن الثامن عشر مواجهات بين أنصار الليبرالية والمحافظة بسبب أن الأولى قد تشجع تدخلات للدولة لصالح الفقراء بينما الثانية ترى في الفقر واللامساواة ظاهرة طبيعية لا مناص منها وأن الفرد يقع عليه وحده عبء تغيير حياته، استمرت تلك المواجهات إلى فترة العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، حين أعيد النظر من جديد في الفكر المحافظ هذا من حيث السياسات الداخلية، الحد من المصالح الطبقية للبعض على حساب المجموع، والخوف من تهديد الشيوعية والاشتراكية مما دعا هؤلاء إلى تبني فكرة تدخل الدولة. (النزعة المحافظة، تركز على قيمة القيادة على يد الصفوة أو النخبة، حق الأفراد في تكوين الملكيات بعيد عن سلطان ونفوذ الدولة، وأن دور الأخيرة يتمثل فقط في الدفاع عن الأمة ضد أي اعتداءات أو أي تهديدات خارجية).

وبعد سنة ١٩٤٥، بدأ هناك تيارٌ فكري متصاعدٌ بين أنصار النزعة المحافظة، يبغون بموجبه التكيف مع مفهوم دولة الرفاهية الاجتماعية، أو تدخلات الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن ثم سادت

تلك النغمة أرجاء ذلك المذهب وأضحى الأمر كما لو أن هنـاك تقـبلاً للرفاهية الاجتماعية ولتدخلات الدولة بالنشاط الاقتصادي. "أستمر ذلك مدة ثلاثين سنة" حتى وصلت السيدة "مارجريت تاتشر" إلى سدة الحكـم ببريطانيا على رأس حزب المحافظين في نهاية الـسبعينات. ويمكـن القول بأن المحافظة، هنا قد طرأت عليها تغيرات عديدة خلال القرنين المنصرمين (من النزعة الاستقراطية الحاكمة إلى حكم رجال الأعمال، إلى المهنيين إلى رجال الإدارة).

يؤمن المحافظون بأن النزعة الفردية لها الأولوية بقيمتي العمل والادخار وأن تقدم الفرد رهن بما يحققه من نجاحات فردية مادية، كما يؤمن أنصار هذا المذهب بقيمة المنافسة ويمقتـون فكـرة التخطـيط وبخاصة التخطيط المركزي أو يمجون كافة أشكال التدخل الحكـومي بالنشاطين الاقتصادي والاجتماعي، ويرون بالدولة، أنها حارسة فقـط وقائمة على مهام رئيسية تتعلق بالأمن الداخلي والخـارجي والـصحة العامة والعدالة.

ومن ثم فهذا المذهب ومن وراءه أنصار يكرهون بشدة التغيـر ويميلون للاستقرار ولعل مفهوم النزعة المحافظة، جاءت أثر تفضيلهم التغيير البطئ الأمد تأسياً بنظرية التطور والانتخاب الطبيعي.

وبصفة عامة وكأيديولوجية فإن هناك بعض الـسمات التـي لازالت عالقة بها ومنها:

- **الطبيعة الإنسانية:** وهي بصفة عامة تميل إلى التشاؤم، وتعـد الطبيعة البشرية غير كاملة من الناحية الأخلاقية، وتميل إلـى تصديق الخرافة. وهي لا تخضع بسهولة للسلطة.

- **المجتمع:** ينظر إليه كبنية مكون من الأفراد، لكل منهم واجبات وعليه التزامات، وينظر المحافظون إلى المجتمع على أنه وحدة عضوية متنامية.
- **الاقتصاد:** الرأسمالية هي النظام الاقتصادي الأمثل لدى المحافظين، وذلك لقدرة هذا النظام على توليد الثروات والدخول للأفراد والمجتمعات على السواء، ولارتباطه الوثيق بالحريات السياسية.
- **التغيير:** بصفة عامة، فإن المحافظين لا يميلون للتغييرات الراديكالية ويفضلون عليها التغييرات التدريجية، الجزئية.
- **الدولة "الأمة":** ويقصد بها الانتماء القومي لجماعة أو لأرض معينة.
- **الملكية:** الملكية تعني الأمن والأمان والاستقلالية والإشباع والقدرة فيما بعد على التعبير عن شخصية صاحبها.
- **القيادة والسلطة:** حيث ينظر إلى السلطة على أنها ضرورة اجتماعية.
- **النظام العام:** يقصد بذلك الإصرار على احترام الجميع للقانون وأحكامه مع الخضوع جميعاً لأحكامه والنزول لإرادته.
- **الدستور:** الدستور هو نتاج لعمليات وتراكمات تاريخية تبلورت في النهاية في صورة النصوص الدستورية الحالية.

ورغم تلك المقومات، لم تصمد النزعة المحافظة، مع العديد من الإخفاقات مما جعلها تصوغ عدة تصورات تمثلت في بعض السمات الجديدة التى يمر بها التيار المحافظ ومنها:

- اقتصاديات النيوليبرالية، من حيث البحث عن أشكال حكومية أصغر حجماً، والميل لتحصيل ضرائب أقل، تدني الإنفاق العام، التخفيف من المسئوليات العامة للدولة.
- بعض الميول الليبرالية الاجتماعية، حيث ادعى "هيج" إن التيار المحافظ من القدرة على إمكانية الانفتاح على الثقافات المتباينة بالمجتمع، وأن يتعامل ويتسامح مع السلوكيات غير السوية دون تدخلات.
- الميل لمقاومة أي تيارات اندماجية في أوروبا، أو التخلي عن العملة الوطنية وأن هناك حدوداً لهذا الاندماج.
- تيار دستوري محافظ، من حيث مواجهة الإصلاحات الراديكالية التى فرضها العمال قبل ذلك.

٣- الأيديولوجية الاشتراكية:

شأنها شأن الأيديولوجيات الأخرى، فإن الاشتراكية، ظهرت بوصفها تياراً سياسياً مضاداً أو مناهضاً للتيارات التى سادت المجتمع وقتها. وبخاصة مذهب حرية السوق، والليبرالية، كذلك فإنها كأيديولوجية، قد مرت بتغيرات عديدة منذ نشأتها.

(الاشتراكية، على المستوى التقليدي، يوجد منها نوعان وهما: الأول، **الاشتراكية الأصولية**، والتى ركزت على إلغاء فكرة السوق، والدعوة للملكية العامة المشتركة. والثانية، يطلق عليها **الاشتراكية الديمقراطية**، أو الاشتراكية الإصلاحية، بوصفها محاولة للتوسط بين شطط السوق الرأسمالية وبين الحفاظ على المكاسب الاجتماعية وبين التركيز على فكرة اشتراكية السوق والديمقراطية، المواطنة.

ولقد ظهرت اشتراكية "ماركس" في القرن التاسع عشر، متمثلة في النموذج التعاوني على يد السير "روبرت أوين" وآخـــرين بطـــول القارة الأوروبية وعرضها، لكن بوصفها نظرية لطبقة جديدة، لم تكـــن مكتملة الأركان أو منتظمة البنيان، فمن الانتقادات التى وجهت إليهـــا، أنها ركزت على وصف الرأسمالية مستغلة بطبعها للطبقة العاملة، وأن ذلك الاستغلال سيؤدي لحدوث صراع بين الطبقات بالمجتمع سرعان ما سيحسم لصالح طبقة البروليتاريا.

لم يكن "ماركس" مؤمناً بإمكانية المصالحة أو الموازنـــة بـــين المصالح الطبقية المتباينة بالمجتمع وأمن بفشل الرأسمالية في التوصـــل لذلك وجزم بأنها تسعى حثيثاً إلى حتفها ونهايتها. ومـــع مطلـــع عـــام ١٩١٧م، أمكن للحزب "البلشفي" من أن يعتلى السلطة وأن يزيح قيصر روسيا، ومؤسس لأول دولة اشتراكية التوجه في الوجـــود الإنـــساني، سميت بعد ذلك باسم الشيوعية بينما أطلق على نظيرتها المطبقة بأوروبا اسم الاشتراكية الديمقراطية.

نلاحظ أن الفترة ذاتها قد شهدت تطبيقاً مختلفاً للاشتراكية، على يد "ماو" بالصين، مما يؤكد أن الدول المتخلفة آنذاك كـــان يمكنهـــا أن تنحوا نهجاً اشتراكياً مختلفاً عن الدولة الأم المصدر للاشتراكية.

من ناحية أخرى نجد أن الاشتراكية قد تأثرت عبـــر تاريخهـــا الطويل بمراجعات تاريخيـــة علـــى يـــد الـــبعض ومـــنهم، (لينـــين)، (تروتسكي)، (ليون جرامسكي)"وأن هؤلاء وغيرهم قد أضافوا للنظرية الكثير من التعديلات والتغييرات بما يتفق مع ظروف كل بلـــد ســـواء أكانت نامية أم متخلفة.

ولقد رأينا ومع مطلع التسعينات من هذا القرن أنه حدث انهيار تام وحاد للأيديولوجية الشيوعية على مستوى العـــالم. وميـــل الـــدول الشيوعية السابقة إلى الأخذ بالتعددية السياسية والنزوع نحو الأفكـــار الليبرالية.

الفكرة الأساسية وراء شيوع الاشتراكية، تمثلـــت فـــي إحكـــام الرقابة على الدولة وأجهزتها عند تصديها لقضية التغلب على الفقـــر، والعمل على تحقيق مجتمع تـــشيع بـــين جنباتـــه المـــساواة والعدالـــة الاجتماعية.

استندت الأفكار الاشتراكية لتطبيقها ووضعها موضع التنفيذ إلى العوامل الثلاث التالية وهي:

- الاشتراكية الأخلاقية والبحث عن مجتمع يراعى فيه الفرد جاره أو أخيه.
- التعاون، من حيث الأخذ بالأفكار "الفابية" عن العمل والملكيـــة المشتركة.
- الاتحادات والنقابات العمالية والتى تقدم الـــدعم للعمـــال فـــي صراعاتهم مع أرباب الأعمال.

وبصفة عامة يمكننا أن نقف على بعض من الـــسمات التـــى كانت تميز الفكر الاشتراكي الديمقراطي على النحو التالي:

- الطبيعة البشرية، وهي المحـــرك الرئيـــسي وراء أي فكـــر أو مذهب سياسي في الغاية من وراء هذا أو ذاك، ويسعى الفكـــر الاشتراكي لبناء العلاقات بين البشر بالمجتمع بطريقـــة جيـــدة، بعيداً عن الأنانية والنزعة الفردية المطلقة.

- المجتمع، أي أن الأفراد عليهم أن يراعوا طبيعة العلاقات السائدة بالمجتمع والعناصر التى نشأت في ظلها من لغة، معارف، قيم، تكنولوجية، رأسمال اجتماعي، أو السلوك البشري.
- الجماعة، إن إحساس الناس بهويتها يتحدد من خلال عضوية كل منهم لجماعة إنسانية ما، وهذا الشعور يرتبط بدوره بقيمة عليا أكبر تتمثل في حياتهم ذاتها.
- الطبقة الاجتماعية، وهي الأكثر أهمية والمصدر الأساسي في التقسيم الاجتماعي وشيوع اللامساواة.
- المساواة، وهي القيمة الرئيسية في الفكر الاشتراكي، ويدافع الاشتراكيون عنها بحرارة، ويرون ضرورة التوصل لمجتمع خالي من الفوارق الحادة بين الطبقات، من حيث الثروة والتعليم والصحة.
- الإخاء، وهي بدورها قيمة اجتماعية اشتراكية مهمة أيضاً، فهؤلاء الاشتراكيون يطمحون دوماً في فض الصراعات بين أبناء المجتمع الواحد وفي ضمان أداء أرقى للمجتمع تجاه أعضائه.
- التغيير الاجتماعي، يدعو الاشتراكيون دوماً لضرورة حدوث تغييرات أساسية وتحولات بالمجتمع سواء بطريقة إصلاحية أو بالأسلوب الراديكالي خاصة فيما يتصل بإعادة توزيع الدخول والثروات.

- التمثيل، يرى هؤلاء الاشتراكيون ضرورة أن يكون التمثيل بناءً على الأساس الطبقي، سواء في المجالس النيابية أو توزيع السلطات أو القوى.
- الدولة، برغم أن الاشتراكية تؤكد على أن الدولة قد نشأت للدفاع عن مصالح طبقة بعينها، إلا أنه يمكن إضفاء طابعاً ديمقراطياً عليها.

٣- الأيديولوجية الليبرالية:

يركز هذا المذهب على قيمة العدالة الاجتماعية ومن ثم يدعم هذا المذهب السياسات والبرامج الاجتماعية التى ترسخ لمفهوم العدالة الاجتماعية ويولي أهمية خاصة بالتمكين لهذا الأخير من مقدرة على تبصرة الناس بحقوقهم ومساعدتهم على المشاركة الجدية بما يمس شئون حياتهم. كما يركز على حماية الحريات المدنية والسياسية للبشر بالمجتمع وسعة لترسيخ قيمة المساواة بينهم. وإطلاق الحريات الاجتماعية والاقتصادية للكافة وتعميق قيم المشاركة والديمقراطية.

الليبرالية، سواء الرأسمالية أو الديمقراطية، هي التى تسود اليوم بين جنبات العالم الصناعي وتشكل في الوقت ذاته المنظومة السياسية والاقتصادية لهذه الأمم، بالغرب وبعض دول من الدول الشيوعية المنهارة. وتميل الليبرالية للأخذ بالتعددية السياسية، حرية الاقتصاد والأسواق، كما أن هناك أسس ترتكز عليها الأيديولوجية "حرية التعبير، حرية العمل والتعاقد، حرية العقيدة والعبادة، الحق في الملكية الشخصية".

ولاشك أن الليبرالية، مذهب أو أيديولوجية، معقدة متشابكة تمر دوماً بتغيرات منذ نشأتها وحتى اليوم.

وتتحدد أهم مبادئها في:

أ - الفردية:

تميل الدراسات الحديثة الجارية حول نشأة المجتمعـــات، إلـــى الاعتماد على تحليل دور الجماعة "في مرحلة ما قبل نـــشأة المجتمـــع الحديث "أيضاً نجد أن" الأيديولوجية "تتخذ من الطبقة أو النوع أو مـــن العرق أو الأمم، نقطة البدء في تحليلاتها. مثلاً: تركز الليبرالية علـــى دور الفرد مؤكدة على أن المجتمع ما هو إلا محصلة لمجموعـــة مـــن الأفراد هم وحدة واحدة يتحملون فيما بينهم بالتزامات وأعباء منوط بهم القيام بها جمعاء (أدوار اجتماعية) أي أن الليبرالية، تركز علـــى دور الفرد، بينما الاشتراكية تركز على دور الجماعة وكلتيهما أيديولوجيتين متعارضتين في التوجه.

كما تؤمن الليبرالية بأن التقدم للمجتمع يعتمد كلية على القدرات والمهارات والمواهب والمبادرات الفردية وتنتقد تدخل السلطة أو الدولة في تلك الأدوار الفردية، كما ترى بأن قدرة المجتمـــع هـــي تحـــصيل لقدرات وإمكانيات أعضائه، وتركز على الحرية الفردية وحق الفرد في الاختيار وحماية مصالحه

ب - الرشادة:

في سبيل قيام الأفراد بتكـــوين قناعـــاتهم وتحديـــد علاقـــاتهم ومصالحهم أو المبادئ التى تحكم حياتهم، فـــإنهم يـــستخدمون منطقـــاً

عقلانياً خاصاً بكل منهم، حيث يستطيع الفرد أن يحسب أو أن يكيف الوسائل مع الغايات المطلوبة، كما يستطيع بالمنطق أن يحلل أو أن يقارن بين البدائل المختلفة باختصار يطلق على تلك السمة اسم "الرشادة" وبالمزج بينها وبين التقاليد والقيم والعادات يمكن للفرد من أن يحدد اتجاهاته في الحياة.

ج- الحرية:

بالنسبة للكثيرين من الناس، فإن الحرية، هي المفهوم الليبرالي المركزي أو المحوري أو الذي تدور حوله الأيديولوجية الليبرالية بأسرها.

وتنقسم الحرية إلى نوعين أساسيين:

- حرية سلبية: ويقصد بها غياب القيود أو المعوقات التى تحد من نشاط الفرد أو حركته، وتشمل حرية التعبير والعبادة أو التجمع أو ممارسة الأنشطة المختلفة من تجارة وغيرها. أو ضمان عدم الاعتداء أو التقيد أو حبس الفرد، ولقد فرضت تلك النوعية من الحريات السلبية أثر صراعات خاضتها البشرية وحتى نهاية القرن السابع عشر وحالياً فإن معظم الدساتير تتضمن النص على تلك الحريات.
- الحرية الإيجابية: ويقصد بها ممارسة الحرية الاقتصادية الليبرالية، وحق الفرد في العيش تحت مبادئ المساواة والعدل والبعد عن شبح الفقر ومن ثم فإن الليبرالية الجديدة قد أيدت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لضمان حصول الأفراد على

تلك الحريات، بما يخلق الظروف أو يهيئها لعيش الأفراد بكرامة "تعليم، خدمات صحية، واجتماعية ... إلخ".

ولاشك أن الليبرالية بوصفها مذهباً قد سادت عقب الحرب العالمية الثانية، حيث أدت دوراً رئيسياً في الأحوال التالية:

- مناهضة الشمولية، خاصة في فترة الحرب الباردة، حيث دافعت آنذاك عن قيم التعددية السياسية والاجتماعية، كما تزعمت عملية مقاومة النزعات الفاشستية والشيوعية. التى سادت أوروبا وأمريكا.
- الديمقراطية الاجتماعية والتي أدت دوراً لا يستهان به في معالجة الثغرات أو نقاط الضعف التى يعاني منها النظام الرأسمالي والمناداة بما سمى آنذاك بدولة الرفاه، وتنادى تلك النزعة بتفضيل تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي لإقالة النظام من أي ثغرات قد يتردى بها أو لممارسة بعض الأنشطة التى قد يحجم القطاع الخاص عن الخوض بها.
- الإصلاح الاجتماعي في الستينات والسبعينات، لما كانت الأفكار الليبرالية التقليدية تؤكد على حرية الفرد، من ثم فإن أي أفكار إصلاحية اجتماعية، يجب أن تبني على آراء وأفكار الفرد.
- على سبيل المثال "جهوده الإصلاحية لتشريعات الأحوال الشخصية، والمساواة بين الرجال والنساء بالأجر".
- الليبرالية الجديدة، والتى تعنى المدافعة عن الحقوق، مناهضة التدخل الحكومي في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي.

- الإصلاح المؤسسي أو الدستوري، مثل إصلاح النظام الانتخابي، من خلال إصلاحات جذرية في بنية النظام الدستوري والانتخابي ببريطانيا. وقيام العديد من الأحزاب السياسية بمراجعة نفسها ومنها حزب العمال البريطاني على سبيل المثال وإدخال العديد من الإصلاحات الدستورية مثل "حرية المعلومات، ميثاق الحقوق" كذلك شملت تلك الإصلاحات الحزب الليبرالي. منذ مطلع سنة ١٩٤٥ مثل:
- بالنسبة لاقتصاد السوق، عملت الحكومة على ضمان التعليم والأخذ بفكرة الرفاه الاجتماعي.
- التوجه نحو القارة الأوروبية.
- نزعة دولية، من خلال العمل على إصلاح أحوال منظمة الأمم المتحدة.
- الأخذ بإقرار حقوق عديدة للملونين والأقليات.
- بالنسبة للإصلاحات الدستورية، فقد تمثلت في إعادة النظر في التمثيل النيابي، والمناداة بالمساواة بين الجميع.

ويمكن عرض أهم ملامح الفكر الليبرالي في الآتي:

- الحكم بالرضا، ذلك لأن البشر مستقلون مفطورون على الحرية وعدم التقيد، لا يمكن إخضاعهم لسلطة من دون أو رضائهم.
- الحكم المحدود، من حيث تضييق نطاق السلطة، لأن الأصل أن الناس أحرار، ومن ثم نجد القواعد الدستورية التى تحد من تغول السلطة أو طغيانها على الناس.

- الحرية في ظل القانون، حيث أن الهدف التقليدي، هو أن الحكم يتم في ظل أحكام القانون، وإن كان ذلك مستحيلاً بصورة عملية حيث أن المحاكم تواجه أحياناً بأمور تستدعى ضرورة قيامها بتفسير النصوص القانونية. إلا أن الليبرالية تخشى وبدرجة كبيرة من طغيان السلطة على حقوق الأفراد وضماناتهم، مما يجعلها تفرض قيوداً شديدة على الخروج على القانون.
- الحقوق، يفترض هذا المذهب أن الأفراد متساوون في الحقوق والواجبات، وأن الدولة منوط بها الدفاع عن هذه الحقوق وصيانتها، والامتثال للمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ويؤكد المذهب الليبرالي على حق الفرد في الاعتقاد والتدين، الحق في التعبير الحر والكلام والتجمع، حق الفرد في التعليم والصحة والعمل. وبرغم أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أقرب ما تكون للفكر الاشتراكي إلا أن الليبرالية تؤمن بها وتعمل جاهدة على ضمان تطبيقها والأخذ بها.
- المساواة أمام الفرص، يدافع الليبراليون عن المساواة خاصة في الفرص بين الناس، ولا يقصدون هنا المساواة المطلقة، أو المساواة في العائد بل المساواة بين الجميع في الحصول على الفرصة المناسبة كل حسب قدراته ومهاراته.
- المساواة قبل القانون، حيث أن العدالة الاجتماعية تتطلب ضرورة مساواة الجميع وخضوعهم أمام القانون دون تمييز حسب الدين أو العرق أو اللون.

- التسامح، يهتم الليبراليون بالتعددية الاجتماعية والسياسية، وبطبيعة الحال فإنهم يميلون للأخذ بفكرة التسامح والتعايش بين الأقليات أو الملونين أو الاثنيات وبعضهم ببعض.
- التقليص، ويقصد بذلك العمل على تحديد سلطات الدولة وحصرها في أضيق نطاق ممكن، تحقيقاً للعدالة والمساواة بين الجميع.
- النزعة الدولية، أو التوجهات الدولية، من حيث مثول الدولة للقانون الدولي والاندماج في التجمعات والمنظمات الدولية.

٤- الأيولوجية النيوليبرالية:

يمثل التيار الفكري النيوليبرالي، محاولة لإحياء أفكار كلاسيكية ليبرالية سادت خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، وتمثل هذه الأفكار بدورها نتائج فكرية للاقتصاد السياسي خلال هذه الفترة ويتضمن الفكر النيوليبرالي العناصر التالية:

(أ) الحرية:

الحرية سواء أكانت فردية أو سياسية، تعد العمود الفقري النيوليبرالي حيث يرى هذا الفكر أن لكل فرد الحق في تحديد خياراته في الحياة بحرية غير مقيد بآراء وتصرفات الآخرين، ومن ثم تتضمن الحرية أن يترك كل فرد للتصرف كما يحلو له بحياته دون قسر والجدير بالذكر أن هذا التعريف للحرية سلبي بمعنى أنه يفترض غياب وجود أي قوى خارجية تؤثر على حرية وخيارات الفرد وتحد منها، على أن حرية الفرد مرهونة بعد تقييد حرية الآخرين او إيقاع الضرر

بهم باختصار فلكل الناس الحق في تعظيم منافعهم من الحرية ما لم تساء استخدامات هذه الحرية في إيقاع ضرر أو أذى بآخرين.

الجدير بالذكر أيضاً أن أنصار النيوليبرالية يرفضون بشدة مفهوم الحرية الإيجابية التى تحض وتشجع الناس على التفكير الإبداعي الخلاق غير أنهم يرون أن التوسع في تفسير الحرية وفق منظور إيجابي يؤدي إلى حرمان آخرين ممن يفتقرون للمقدرة على توسيع مداركهم وتنمية مهاراتهم الخلاقة ومن ثم ستتحصر الحرية في حريات فردية لفئة قليلة على حساب باقي مجموعة السكان من ذوي القدرات والمهارات المحدودة.

(ب) النزعة الفردية:

تعطي النيوليبرالية أهمية كبيرة لمفهوم الفردية، إذ ترى أن للإنسان الفرد قيمة وأهمية على قيمة المجتمع أو الجماعة، أو الطبقة أو العرق، وتمثل وجهة النظر هذه مدخلا طبيعياً وثابتاً عند هذه المجتمعات.

وطبقاً للفكر النيوليبرالي، فإن الفرد قادر بذاته على تحديد مصالحه والحكم عليها بطريقة صحيحة، كما أنهم يرفضون فكرة الأنانية ويرونها تعبيراً فردياً صحيحاً عن ميل الفرد لتفضيل مصالحه على مصالح الآخرين ويرون في المجتمع مصطلح غامض ينتقص كثيراً من حريات الأفراد ومقدرتهم الإبداعية على الحياة والعيش بل يرون أن فكرة المجتمع غير صحيحة بالمرة وأنه لا يوجد ما نطلق عليه المصلحة العامة، إذ أنها بالنهاية جملة من مصالح طبقة مسيطرة ومهيمنة على ما عداها من الطبقات الاجتماعية.

(ج) السوق الحرة:

من ناحية أخرى يدافع أنصار الفكر النيوليبرالي عـن فكـرة السوق الحرة أو حرية السوق ويرون في هذه الآلية أداة عادلة لمقابلـة احتياجات الناس من السلع والخدمات الضرورية وغيرها ويمثل السوق هنا مكان لقاء بين المشترى والبائع يستوفي فيـه المـشترى حاجاتـه المختلفة نظير سداد ثمن عادل للبائع.

وطبقاً لهذا الفكر، فإن السعر يتحدد طبقاً لأسس العدالة والمنطق خاصة وأن كافة المعاملات التى تتم بالسوق تتم طواعية واختياراً دون جبر من طرف لآخر، ومن ثم يشجع هذا الفكر على حرية السوق دون قيود أو تدخلات من أطراف أخرى غير البائعين والمشترين حتى تـتم المعاملات بداخله بموضوعية وعدالة، وطبقاً لهـذا المفهـوم تتحـدد مستويات جودة السلع والخدمات بالسوق طبقاً لآليات العرض والطلـب عليها فإذا أعرض المشترون عن شراء السلعة أو الخدمـة لعيـب أو لرداءة جودتها فإن هذه الحالة تدفع المنتجين لتحسين نوعية المنـتج أو النزول بأسعارها رغبة للحفاظ على المشترين.

(د) دور الحكومة:

يركز الفكر النيوليبرالي على التأكيد على أهمية تقليص التدخل الحكومي الإيجابي بالأنشطة الدائرة بالسوق، ويرون فـي مثـل هـذه التدخلات الحكومية معوق رئيسي لنمو السوق وأن دور الحكومة مـن وجهة هذا الفكر ينحصر في تنظيم العمـل بالـسوق والتحكـيم فـي المنازعات التى تنشأ بين أطرافه، بخلاق التذكير بالوظائف الرئيـسية

للدولة من دفاع وصحة عامة وعدالة وأمن داخلي وسياسة خارجية. لذا فقد عبر هذا التيار الفكري عن عميق قلقه تجاه تزايد التدخل الحكومي في الأسواق خلال النصف الثاني من القرن العشرين بصورة غير مسبوقة.

الخلاصة أن التدخل الحكومي الإيجابي لعمل السوق مرفوض كلية ويقتصر عمله على تنظيم السوق أو إعادة تنظيمه إذا حدث خلل أو اضطراب فيه.

وينتقد أنصار هذا الفكر التوجهات الفكرية الأخرى الداعية لتدخل الدولة أو لزيادة دورها بالحياة الاقتصادية أو الأنشطة الاجتماعية لأنهم يرون في هذا عدواناً على آليات السوق. وأن في التدخلات الرسمية للدولة انتقاصاً من مفهوم العدالة الطبيعية.

٥- الأيديولوجية المحافظة الجديدة:

يهتم هذا التيار الفكري بالبحث عن إحياء بعض من المبادئ الاجتماعية المرتبطة بالنزعة المحافظة التى سادت المجتمعات الغربية في القرن التاسع عشر الميلادي، وبالدراسة المتأنية لهذه النزعة الجديدة نجد أنها تقوم على أسس ثلاثة رئيسية وهي:

(أ) القانون والنظام:

يتميز أنصار هذا التيار الفكري كثيراً بالمحافظة على القانون والنظام إذ يحملون مشاعر سيئة تجاه مقدرة البشر على الحفاظ على النظام من تلقاء أنفسهم ويرون أن القانون أو النظام الموجود قادر على إيجاد هذا الوضع ويرون في الجريمة خروج على الشريعة والنظام

العام الموجود ويرفضون بشدة فكرة أن تكون الجريمة نابعة عن خلــل في آليات توزيع الدخل أو بسبب انتشار اللامساواة البنيويـــة الكامنـــة بالمجتمع. بل ينسبون الجريمة دائماً للغريزة البشرية التى هـــي ســبب رئيسي لكل الشرور بالعالم ومن ثم يعولون على أهمية الحفــاظ علـــى المجتمع بالنظام والقانون.

ويؤمن أنصار هذا الفكر بأن الناس تتحسن سلوكياتهم فقــط إذا خضعوا لحكم القانون أو لنظام صارم يفرض علــيهم والخلاصـــة أن المزيد من النظام والقانون شرط رئيسي لمواجهة العنــف والجريمــة الاجتماعية المتزايدة.

(ب) الأخلاقيات العامة:

يهتم الفكر المحافظ الجديــد، كثيــراً بالحفــاظ علـــى القــيم والأخلاقيات العامة ويرون في ظهور النزعات وأنماط الحياة الجديــدة عدواناً على القيم الغربية والتقاليد الأسرية الأصلية التـــى قـــام عليهـــا المجتمع. ويجأر هؤلاء دائماً بالشكوى من أن المجتمع مهـــدد بـــسبب الميول الجديدة بأشكال العنف والجريمة، وتحذر هذه الأصـــوات مـــن استشراء من هذه النزعات الحياتية الغربية وتدعو لمقاطعتها والتصدي لها بكل حزم وقوة.

(ج) الهوية القومية:

على النقيض تماماً من الفكر النيـــوليبرالي، نجـــد أن التيـــار الفكري المحافظ الجديد يهتم كثيراً بفكرة الهوية القومية ويهـــتم أكثـــر بالارتباط بالدولة أو بفكرة الوطن والجماعة ويعتقد أنصاره أنه إذا تفهم

المواطنون القيم والأنماط الثقافية والموروث القيمي والثقافي السائد بالمجتمع فإن هذا حسب اعتقادهم يقوي من الروابط الاجتماعية بين الفرد والمجتمع ويحافظ أكثر على النظام الموجود لذا لا غرابة أن المحافظين الجدد يناصبون العداء لفكرة التعددية الثقافية أو فكر السماح بوجود أخلاط أو إثنيات تعيش بذات المجتمع وتخالف هويتهم القومية ولعل هذه الفكرة أساس كبير للتعصب والنزعات العصرية فيما بعد.

٦- أيديولوجية اليمين الجديد:

لاحظنا في الصفحات القليلة السابقة، أن ثمة تباينات بين الفكر النيوليبرالي والمحافظ الجديد، فمثلاً نجد أن المحافظون الجدد يهتمون بكل ما يهدد المجتمع وينتقض من النظام والقانون ويرون في النزعة الفردية التى يقرها الفكر الليبرالي الجديد عدواناً صارخاً على المجتمع.

ويحذر الفكر المحافظ الجديد من أن المفاهيم والقيم النيوليبرالية تهدد فعلاً وقولاً أسس وركائز المجتمعات الأوروبية والغربية. لذا لا غرابة أن يقاوم الفكر المحافظ والمحافظين الجدد العولمة ولا يميلون لها لما تمثل من تهديد للهوية القومية وعدواناً صارخاً على القيم والتقاليد الأسرية والمجتمعية.

ولكن يظل السؤال هنا هل من فارق جوهري بين كل من الفكر النيوليبرالي والمحافظ الجديد؟ حيث يؤمن الكثير من الباحثين والمنظرين السياسيين بأن الاثنين يمثلان وجهين لعملة واحدة وأن الاختلاف بينهما شكلي فقط ودلالة هذا أن المزج بين النوعين من التيارات الفكرية قد واجه ما أطلق عليه باليمين الجديد، فلا غضاضة من الحفاظ على القيم والتقاليد المجتمعية والهوية القومية وفي ذات

الوقت نجد الحريات السياسية والفردية والاقتصادية بما يفتح الباب لتطور اقتصادي وتدفق لمصالح تجارية واقتصادية لا حدود لها.

وقبل الخوض في علاقة اليمين الجديد بدول الرعاية الاجتماعية تجدر الإشارة إلى التفرقة بين اليمين الجديد الليبرالي واليمين الجديد المحافظ في الجدول التالي:

جدول رقم (١)

يوضح أوجه التباين بين اليمين الجديد الليبرالي واليمن الجديد المحافظ

اليمين الجديد الليبرالي	اليمين الجديد المحافظ
ليبرالية كلاسكية.	نزعة محافظة تقليدية.
نزعة فردية.	نزعة عضوية.
التحرر بكافة أشكاله.	السلطوية.
دينامية اقتصادية.	نظام اجتماعي.
إعلاء شأن المصلحة الذاتية.	القيم التقليدية.
عدالة الوصول للفرص.	هيراركية طبيعية.
تقليص لدور الدولة.	دولة قوية.
نزعة دولية أو عالمية.	قومية وطنية.
الميل للعولمة.	معاداة ومناهضة للعولمة.

اليمين الجديد ودولة الرفاهة:

نظراً لوجود جزء مشترك لليمين الجديد مستمد من الفكر النيوليبرالي والمحافظ الجديد فلا غرابة إذن أن يناهض اليمين الجديد فكرة دولة الرفاهة "الرعاية" من زوايا:

١- **اعتراضات فلسفية:** فهم يرون في تدخل الدولة لتشييد مفهوم الرفاهة يؤدي إلى توجيه الخدمات والدعم لمن لا يستحقه ومن ثم يؤثر هذا سلباً على آليات عمل السوق ويخل بالعدالة المفترض وجودها، كما يقوم هذا الرأي الفلسفي على نقد فكرة الرفاهة بدعوى أنها وبصورة فعلية لم تحل المشكلات الاجتماعية القائمة بل زادتها عمقاً وسوءاً على سوء فمن الصعوبة بمكان تصور إمكانية تحقيق عدالة اجتماعية كاملة بين مجتمع يضم طبقات اجتماعية واقتصادية متفاوتة القدرات والمهارات والموارد وأن المساواة التى حرمتها الطبيعة على نفسها لا يمكن تحقيقها بين البشر بالمجتمع بصورة مصطنعة. بل يشط أنصار هذا الرأي في نقدهم للرفاهة بالقول بأن هذا المفهوم "دولة الرفاهة" يمثل تهديداً صريحاً للحريات الشخصية وللقدرات الفردية المتفاوتة بين الناس وأنه من الصعوبة بمكان تصور مجتمع قائم طبيعياً على الاختلاف ويحرم أفراده من الاختيار بين الرغبات والحاجات ونفرض عليهم حاجات وخدمات محددة من وجهة نظر منتجيها.

٢- **اعتراضات ونقد من منظور اقتصادي:** القارئ الحصيف لفكر اليمين الجديد يرى أنهم يوجهون سهام نقدهم كثيراً لجوانب

اقتصادية مصاحبة لدولة الرفاهة، مثلاً يرون في غياب السوق الحرة في عملية توزيع السلع والخدمات الخاصة بالرعاية الاجتماعية وغيرها تتسبب في مشكلات عويصة منها، صعوبة التعرف على احتياجات الناس بكل دقة لتعدد ولتباين الخيارات بتنوع المشارب والأهواء ومن ثم نجد أن الناس مجبرة على تقبل خدمات محددة وهذا يتناقض مع مبدأ حرية الاختيار طالما الفرد قادر على دفع المقابل، ويرون أيضاً في معرض نقدهم المرير لدولة الرفاهة أنه من المستحيل على السياسيين والمؤسسات الرسمية للدولة أن تتعرف على وجه الدقة على احتياجات الناس من السلع والخدمات بصورة كاملة وأن الأمر لا يعدوا طرح جملة من الخدمات والسلع التى تعبر عن مصالح واهتمامات فئة محددة على أنها معبرة عن احتياجات المجتمع بأكمله. الخلاصة هنا أن نسق توصيل الخدمات التى تقره دولة الرفاهة يسبب دماراً كبيراً وتشويها لآليات السوق الطبيعية القادرة بمفردها على تلبية احتياجات الناس بدون تدخل من الدولة. ويدللون على فرضياتهم بالحديث عن خدمات الرعاية الطبية، حيث يرون أن الخدمة المقدمة مثل المصالح المباشرة والحقيقية للأطباء المستفيدين منها على حساب المجموع العام من الناس التى تدفع الضرائب وتمول هذه النظم الصحية فليس الفقير يحصل دائماً على هذه النوعية من الخدمات بل تؤمن الفردية الطريق لآخرين لا يستحقونها من ناحية ثانية يحوي هذا الفكر على أن دولة الرفاهة لا تهتم

كثيراً باختلاف الخيارات المقدمة للناس بـل تفـرض علـيهم خيارات محددة بدعوى أنها الأنسب والأصلح لهم. ما يعني أن خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية تقدم فقط من وجهة نظر منتجيها أو طارحيها دون مراعـاة أو اهتمـام بمتلقـي هـذه الخدمات من الجمهور وهذا أمر يتنافى تماماً مـع سياسـات السوق التى تحوي على أهمية رضاء العميـل أولاً وتـسعى جاهدة للتمييز بين المنتجات والسلع والخـدمات المطروحـة بالسوق لإشباع حاجاته المتباينة والمتناقضة أحيانـاً كثيـرة، النتيجة أن خدمات دولة الرفاهة احتكارية بالمقام الأول تصب في مصالح وغايات أناس بعينهم على حساب المجمـوع وأن الأمر مجرد شعارات تدغدغ حـواس العامـة مـن الفقـراء والمعوزين، أمراً ونقداً ثانياً يطرحه أنصار هذا الفكر يـرون بموجبه أن نتائج سياسات دولة الرفاهة أو الرعاية تلك تحقـق الآمال المنشودة التى تعلقت بها القلوب والأفئدة بنهاية الحرب العالمية الثانية بل يرون أن نتائجها سلبية وضارة للجميع بمن فيهم الفقراء والمحتاجين أنفسهم. ومن الآثار السلبية للتوسـع بمفهوم دولة الرفاهة ببريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية أن جزءاً لا بأس به من الموارد النادرة بالبلاد قد ذهبت في قنوات غير إنتاجية مما دعا الدولة في أحايين كثيرة لتعـديل نظـام الجباية الضريبية لزيادة حصيلتها حتى تستطيع الوفاء بتكاليف وأعباء برامج الرعاية الاجتماعية واقتصادياً ندرة أثر زيـادة الاستقطاعات الـضريبية هـروب رؤوس الأمـوال وفـرار

المنتجين وتحديداً على إيجاد مناخ انكماشـــي علـــى مـــستوى الاقتصاد بالبلاد.

٣- **اعتراضات اجتماعية:** طبقاً للتوجهات الفكرية لليمين الجديـــد، فإن نشأة أو ظهور دولة الرفاهة أو الرعاية الاجتماعيـــة قـــد أحدثت آثاراً اجتماعية غير مرغوب فيها:

- أن النظام الاجتماعي كان يهتم فقط بمن يمتلك المقدرة على دفع مقابل خدمات الرعاية بغض النظر عن الأصـــول الطبقيـــة أو الاثنية أو السياسية فالتركيز هنا فقط على مـــن يمتلـــك المـــال اللازم مقابل أداء الخدمة.
- إن إتاحة خدمات الرعاية بصورة مجانية أو بأثمان قليلة دفعت الكثير من الفئات الاجتماعية للتهرب مـــن مـــسئولياتها تجـــاه المجتمع كما خلقت أجيالاً متواكلة معتمدة كلية على الدولة.
- صعوبة الوصول لنقطـــة يمكـــن للنظـــام أن يـــدعى بإشـــباع المحتاجين لهذه الخدمات فدائماً ثمـــة مـــشكلة وإنمـــا هنـــاك احتياجات متزايدة بصورة تثقل كاهل النظام الجتماعي وتسبب فوضى اجتماعية لتزايد الفئات الاجتماعية المعتمدة كلية علـــى الرعاية الاجتماعية.
- وبدلاً من أن يكون مفهوم دولة الرفاهة أو الرعاية ســـبباً فـــي استئصال مشكلات اجتماعية بعينهـــا فـــإن التجربـــة العمليـــة والميدانية تشير للدور الكبير الذي يؤديه هذا المفهوم في تعميق بعض المشكلات الاجتماعية حدة وخلق أخرى لم تكن قائمة من قبل منها مثلاً مشكلة اجتماعية جديدة تعـــاني منهـــا البلـــدان

الغربية التى طبقت مفهوم دولة الرفاهة وهي زيادة حالات الأسر التى تعولها نسوة أو نساء، تعتمد كلية على مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية "مساعدات اجتماعية مختلفة" أيضاً ضعف المرونة أو جمود نسق توصيل الرعاية يجعل المستخدمين للنظام يميلون للتحايل عليه لتحقيق بعض المكاسب المادية وغيرها.

- يؤمن الكثيرون من أنصار اليمين الجديد بأن مفهوم دولة الرفاهة أو الرعاية يتضمن بصورة أو بأخرى شكلاً مختلفاً من أشكال الرعاية الاجتماعية يتضمن بصورة أو بأخرى شكلاً مختلفا من أشكال تسلط الدولة ورقابتها وسيطرتها على المجتمع كما أنه يغل يد الأفراد عن التصرف بحرية في ظل دور متزايد للدولة بدلاً من النزعة الفردية.
- يرون أيضاً أن دولة الرعاية أو الرفاهة تخلق ما أطلق عليه ثقافة التبعية والخضوع حيث حلت الدولة بمؤسساتها الرسمية المقدمة لخدمات الرعاية الاجتماعية محل الأسرة في ممارسة أدوارها الطبيعية، أسر لا تعرف كيفية تنشئة أطفالهم، وأسر لا يعرف البالغ أن عليه التزاماً نحو المسنين الموجودين بها كما رأينا فتيات صغيرات السن غير متزوجات وأمهات في الوقت ذاته يرعين أطفالاً الفارق العمري بين الطفل وأمه ليس بالكبير وهذا كله مرده اعتماد المجتمع بصورة شبه كلية على خدمات رعاية تقدمها الدولة أوجدت أو رسخت من مفهوم التبعية والخضوع وقتل روح الفردية.

المراقبون لفكر اليمين الجديد، قد لاحظوا أن هـؤلاء طرحـوا حزمة من السياسات الاجتماعية الغاية منها مواجهـة الآثـار الـسلبية لسياسات دولة الرفاهة الاجتماعيـة وقـد تـضمنت هـذه الـسياسات الاجتماعية العامة الجديدة، إجراء تخفيضات كبيرة وكثيرة على برامج الرفاهة والرعاية الاجتماعية السائدة خاصـة فـي قطاعـات التعلـيم والصحة وخدمات الإسكان وبالنسبة لمن يعجزون فعلاً بسبب قـصور دخلهم المادي عن الوصول للخدمات الاجتماعية، فقد طرحت السياسات الجديدة إمكانية تخصيص مساعدات مادية محدودة تعينهم على مواجهة هذه الأوضاع الجديدة.

وقد حدد هذا التوجه الفكري المحافظ الجديد شروطاً لمنح هـذه المساعدات بدايتها ضرورة وجود الحاجة الملحة وثانيها التأكد فعلاً من أنها ستذهب لمن يستحقها، وبسبب تجارب الفشل المريرة التى منى بها نسق توصيل الخدمات الاجتماعية في ظل سيادة دولة الرفاهة والرعاية الاجتماعية، فقد تنصل الفكر المحافظ الجديد كلية عن دور الدولة فـي توصيل أو تقديم مثل هذه الخدمات وسعي للبحث عـن أدوات جديـدة تتولى مثل هذه المهام مثل بيع هذه الخدمات للقطاع الخاص أو إتاحـة الفرصة لكافة القطاعات المجتمعية المدنية للقيام بهذه المهام.

وعلى النقيض من اليمين الجديد كان المحافظون الجدد يـرون صعوبة إجراء إصلاح أو تـرميم لنظـام دولـة الرفاهـة والرعايـة الاجتماعية إذ يرون في هذا الأخير سبباً رئيسياً لكل المـشكلات التـى حاقت بالمجتمع. رأي هؤلاء أنه من الأهمية بمكان أن نبحث عن بديل للدولة لتولي مثل هذه الأدوار التى لا تعتبر ضمن وظائفها أو أدوارها

الأصيلة، وعول هؤلاء كثيراً على القطاعين الباقيين بالمجتمع وهما القطاع الخاص والقطاع التطوعي غير الحكومي، بخلاف أن اهتم أيضاً بتشجيع الأفراد على إطلاق لمبادرات الإيجابية الاجتماعية النشطة لممارسة بعض هذه الأدوار.

٧- أيديولوجية العمل الجديد:

في ظل زعامة "نيل كينوك" و "جون سميث" و "توني بلير" وبعد عام ١٩٨٣، لاحظ حزب العمل أن الفكر "التاتشري" قد أحدث تحولات حادة في الأجندة السياسية، وأنه "حزب العمال" قد ابتعد عن الأسس التى قامت عليها أيديولوجية.

ومن العوامل التى أسهمت في ذلك الانهيار الدرامي الذي حدث للاتحاد السوفيتي، سنة ١٩٨٩م، مما دعا قادة وزعماء حزب العمال البريطاني لإعادة النظر في الأسس الفكرية والمذهبية التى كانوا يستندون إليها.

ومن ثم فقد بدأ أمام هؤلاء أنه من الضروري التكيف مع المستجدات التى طرأت على الساحة السياسية سواء المحلية البريطانية من تحولات قد أحدثها المحافظون أو على الساحة العالمية من انهيار للتكتل الاشتراكي الدولي بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق وبزوغ قوى العولمة. ومن ثم فقد بدأ الحزب في إعادة تقييم المبادئ التى يعتنقها، ومن هنا فقد ظهر للوجود ما يسمى آنذاك بفكر العمال الجديد، حيث تمثل الأيديولوجية الجديدة هذه ميلاً نحو المبادئ النيوليبرالية، وتكيفاً في الوقت ذاته مع المتغيرات الدولية الجارية.

ومن أهم التغيرات التى لحقت حزب العمال البريطـاني خـلال الفترة الأخيرة ما يلي:

١- مراجعة شاملة لسياسات الحزب خاصـة تلـك التـى سـادت بريطانيا خلال الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتـى نهاية عام ١٩٨٧٩.

٢- التحول نحو مفهوم الديمقراطية الاجتماعية كمنهج جديد بـديل عن الاشتراكية الديمقراطية.

٣- تبني شعار أو نهج الطريق الثالث، بوصفه عنواناً جديداً ظهر به الحزب على الناس بعد عودته للسلطة.

وفيما يلي أهم ملامح أيديولوجية العمل الجديد:

أ – الملكية العامة:

بدأ التركيز على الملكية العامة منذ عام ١٩١٨، خاصـة بعـد التعديلات الدستورية التى أدخلها العمال في ذلك العام، ومن خلال هذه التعديلات أفصح العمال عـن كامـل رغبـتهم وإرادتهـم بالانحيـاز للاشتراكية الديمقراطية بديلاً قوياً عن أي إصلاحات ليبراليـة أثيـرت وقتها، الغريب أنه بدلاً من النظر لهذه التحولات علـى أنهـا تمهيـداً لتحولات اشتراكية مؤثرة على بريطانيا رأي البعض فـي الاشـتراكية الديمقراطية دعماً وناصراً قوياً للرأسمالية القائمة وقتها لـذا نجـد أن الملكية العامة قد أدت دوراً حيوياً مهماً في ترسيخ هذه الفكرة وتأكيدها بين العامة والخاصة. حتى إن البعض يرون في الاشتراكية الديمقراطية التى نادى بها العمال منذ مطلع القرن العشرين فكرة غامضة غمـوض فكرة القومية أو الهوية الوطنية وأنها من هنا أقرب للأفكـار اليوتبيـة

الخيالية الجدير بالذكر أيضاً أن التوجه العمالي للاشتراكية الديمقراطية حجم كثيراً من التحيز للقومية او للهوية الوطنية على الرغم من الإدعاء بان الهوية الوطنية ستظل المحك الرئيسي لمواجهة استغلال وتوغل الرأسمالية ومن ثم رأي العمال أيضاً أن الوسيلة الحقيقية لإيقاف التراكم الرأسمالي للملكيات الخاصة ببريطانيا لا يكون إلا من خلال تكوين ملكيات عامة ذات مقدرة على موازنة النشاطات الاقتصادية القائمة بالاقتصاد البريطاني أطلق البعض على هذه المرحلة مسمى الديمقراطية الصناعية الريطانية، حيث عمل القطاع العام البريطاني على موازنة تأثير الأنشطة الرأسمالية.

ب- التخطيط:

آمن العمال أيضاً بأن الحكومة بحاجة ماسة للمشاركة الجدية الفاعلة بمختلف الأنشطة الاقتصادية وإن لم يكن ثمة اتفاق على طبيعة ونوعية الأنشطة الاقتصادية الواجب التدخل فيها. رأي البعض استخدام نظام التسعير الإجباري أو نظام الحصص التجارية أو التدخل من خلال سياسات دعم ومساندة للعمال وبخاصة وضع مستويات للأجور ومن المنظرين العمال من رأي أن التدخل بالنشاط الاقتصادي يجب أن يكون من خلال تدابير مباشرة تؤثر على هذه النشاطات على المستوى القومي الإجمالي، فقد رأي آخرون تدابير غير مباشرة ولعل الجدل والنقاش قد استمر طوال خلال الخمسين سنة هذه حيال أفضل سبل التدخل بالنشاط الحكومي الاقتصادي.

(ج) *الديمقراطية الاجتماعية:*

التحول لمفهوم الديمقراطية الاجتماعية بديلاً عن الاشتراكية الديمقراطية ولعل تأثير هذا المفهوم، قد تضمن إعادة النظر في ضرورة الملكية العامة كأداة للتوازن بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل هذه الظروف والأوضاع تم المحافظة على صلب وجوهر النظام الليبرالي الرأسمالي وفي الوقت نفسه الآخذ بالتدخل الحكومي بالأنشطة الاقتصادية بما يسمح بانطلاقه السوق.

أيضاً ركز الإصلاحيون من العمال الجدد على كيفية تحقق المساواة والارتقاء بنوعية الخدمة المقدمة للجمهور أو للمواطنين "الجودة" بدلاً من الكم، أي الاهتمام بالجودة بوصفه مرادفاً موضوعياً للاشتراكية العلمية.

٨- أيديولوجية الطريق الثالث:

يمكن القول بان فكر الطريق الثالث يبدأ بتناول ودراسة أفكار الديمقراطية الاشتراكية الجديدة، كما يأتي أيضاً تعبيراً عن تطور سياسي على أفكار اليسار بحيث يميل أكثر للوسط أو تقرباً لما عرف باليمين الجديد ومن ثم يرى البعض أن تيار الطريق الثالث يجمع بين حسنات ومزايا التيار اليمني السائد بالولايات المتحدة الأمريكية والأخرى اليسارية السائدة في أوروبا وتحديداً ببريطانيا.

يعود الفضل لإلقاء الضوء على مفهوم الطريق الثالث، للمؤلف "**أنطوني جيدنز**" ودراساته عن الإدارة الديمقراطية أيام حكم الرئيس **كلينتون** بالولايات المتحدة الأمريكية، وحكم العمال الجدد في بريطانيا

أيام **توني بلير،/ أنظر جيدنز** ١٩٩٨، ومولفه الشهير **الطريق الثالث،** والذي حقق أفضل الكتب مبيعاً وترجم للعديد من اللغات، أشاد به النقاد وعدوه من أفضل الدراسات التي تناولت الديمقراطية الاشتراكية والنيوليبرالية ووصفه آخرون محاولة لتأسيس ما عرف بتيار يسار الوسط.

يؤمن هذا الاتجاه بان القيم الاجتماعية هي التى تحقق خلف أي سياسات اجتماعية أو اقتصادية ومن ثم تتبع فكرة الطريق الثالث، من أن هناك قيماً وتقاليد اجتماعية تتشكل في ضوئها غايات وأهداف اجتماعية واقتصادية، مثلاً، قيمة المساواة أو العدالة الاجتماعية نجد أنها تتحول لغايات وأهداف اجتماعية عديدة تدور أغلبها حول هذه القيمة شكلاً ومضموناً في صورة سياسات اجتماعية تقوم عل المساواة في الفرص والمساواة للوصول للخدمات الاجتماعية والصحية مثلاً بين المواطنين كافة، ولا يقتصر الطريق الثالث على تلك الغاية، بل يتعداها للقضاء على كافة أشكال التمييز واللامساواة بين البشر بالمجتمع.

وتتحدد أهم ملامح الطريق الثالث في الآتي:

أ – الطريق الثالث والسياسة الاقتصادية:

شجع أنصار هذا الاتجاه، البعد عن الالتزامات الاقتصادية مثل التخطيط الاقتصادي والملكية العامة والأحرار على سياسات لتوزيع الدخل، عكس ما كان ينادي به حزب العمال الجديد.

ب – الطريق الثالث والسياسة الاجتماعية:

طرح الطريق الثالث ما يسمى "بالورقة البيضاء ١٩٩٨" للدلالة على البدء في مفهوم جديد لدولة الرفاهية أو الرعاية الاجتماعية كانت أهم سماتها أنها نهج جديد للتعامل مع دولة الرفاهية:

- التركيز على الدولة النشطة الإيجابية بدلاً من خلق أو ترسيخ التبعية والخضوع للدولة حيث يجب على الدولة أن تساعد الفرد على تجاوز محنته هذه بدلاً من إعالته ولعل أهم مساعدة يمكن للدولة تقديمها للفرد المحتاج وقتها تأهيله وتدريبه لضمان عودته بالنهاية لسوق العمل المنتج الإيجابي.
- ضرورة الاتفاق الواضح بين الكافة على وجود اختلاف بين الخدمات العامة التى قدمها القطاع العام ومفهوم المصلحة العامة حيث لا يشترط أن تتحقق المصلحة العامة فقط على يد القطاع العام وخدماته الردئية في أحايين كثيرة، وليس معنى هذا أيضاً أن القطاع الخاص غير قادر على خدمة المصلحة العامة. فقد تتحقق هذه المصلحة العامة حسب تأكيد "جيدنز ٢٠٠٢" من خلال تضافر جهود كافة القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها القطاع الخاص.
- ضرورة الإيمان بأن الرفاهة بصورتها المعاصرة يجب أن تعكس مقتضيات المرحلة الحالية التى تحرمها بريطانيا ومن ثم يجب أن تكون الخدمات معبرة عن حاجات الناس فعلاً وقولاً. لذ يؤكد بلير ٢٠٠٣" باستحالة الوفاء بكافة احتياجات الناس من خدمات الرعاية المختلفة طالما كانت بالمجان وبدون مقابل،

ومن ثم يجب أن يسهم الفرد في دفع جزء من تكلفة الخدمة إذا أراد نوعية أو مستوى جودة خاص منها. كما يجب تشجيع القطاع الخاص على تولي مسئولية توصيل الخدمات العامة لمستحقيها.

- ويجب كذلك أن تستند استراتيجيات الرفاهة المعاصرة على إعادة تعريف بين الفرد والمجتمع من جهة وبينهما وبين الدولة من جهة أخرى، فإذا كان ينظر للدولة على أنها ممول كبير لخدمات كثيرة اجتماعية صحية وتعليمية وإسكانية بخلاف الأدوار التقليدية التى تتولاها من صحة عامة، عدل، أمن... إلخ. فإن على الفرد أن يضطلع أيضاً بمسئوليته تجاه نفسه وتجاه المجتمع الكبير الذي يعيش فيه. لذا يجب تشجيع هؤلاء على تبني نماذج رعاية اجتماعية تبادلية فيما بينهم، مثلاً مسئولية الأسرة عن رعاية أفرادها ومسئولية الجيران عن رعاية المستضعفين من أقرانهم وهكذا.
- ضرورة الاعتقاد أو الإيمان بضرورة تخليص نسق توصيل الخدمات الاجتماعية "على المستوى المحلي" من الروتين الذي يئن من وطأته ويكبله بقيود تعجزه عن تحقيق الغايات المرصودة له. لذا فقد طرح "**بلير ٢٠٠٣**" فكرة تأسيس إطار عمل تتحقق وتترسخ من خلاله المساءلة والشفافية، للقائمين على إدارة نسق الرعاية الاجتماعية المحلي وننوه هنا لضرورة وضوح الأهداف وشفافيتها بما لا يدع مجالاً للغموض في الفهم وتأخر بالتنفيذ.

(ج) المساواة في الفرص:

سعى العمال الجدد لزيادة شعبيتهم بين ناخبيهم وبخاصة الأجيال الصاعدة من المواطنين، الذي يحيون في مناطق عشوائية أو مهمـشة لكنها تعد كتل تصويتية قادرة على تغيير موازين الانتخابات العامة.

لذا ركز الحزب على ترسيخ أو الترويج لفكرة المساواة بوجـه عام وبشكل خاص المساواة في الفرص وبخاصة في الوصول لخدمات الرعاية الاجتماعية والمساواة في الاحترام والكرامة للكافة بغض النظر عن هويتهم أو اثنيتهم أو لغتهم الأصلية أو مستواهم الاقتصادي والمادي أو الطبقي الاجتماعي، كما أكد الحزب على أن لكل فرد الحق في إنجاز ما يراه مناسب لحياته حياة كريمة مناسبة بما لا يخل بتشريع أو بقاعدة قانونية قائمة.

ورغم الدعوة لتحقيق المساواة إلا أن "بلير" وحزب العمال قـد رفضوا جميعاً فكرة المساواة بالدخل إذ رأى هؤلاء في هذه النوعية من المساواة بالدخل عدواناً على قدرات ومهارات الأفراد المختلفة زيـادة ونقصاناً من فرد لآخر، فمن الأولى أن نترك كل فرد يعمل بقدراتـه الذاتية والشخصية محققاً ما يصبو له من دخل اقتصادي، لكن شـريطة أن تتاح الفرصة للكافة للوصول لهذه الفرص الموجودة وأن يتمكن كل فرد من الوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية التى تساعده فيما بعـد على تطوير قدراته ومن ثم تنمية دخله بالطريقة المناسبة.

٩- تيارات ونزعات أيديولوجية لم تصمد طويلاً:

من بين هذه النزعات، النزعة النسائية، والتيار الفاشي، والنزعة القومية، وفيما يلي تناول لهم باختصار:

(أ) النزعة النسائية:

النسوية المعاصرة، ظهرت تلك الحركة الأيديولوجية خلال مرحلتين، الأولى على هيئة موجه نسائية هدفت إلى تحقيق المساواة السياسية والقانونية والاجتماعية بين الجنسين "خلال بدايات القرن التاسع عشر".

وأكدت على حق المرأة في التمتع بكل الحقوق التى يتمتع بها الرجل في المجتمع "ويتضح ذلك من أعمال جون ستيوارت مل، ماري ولستنكرافت ٠٠ وآخرون" الموجه الثانية، اهمت بالمناداة بتكافؤ الفرص بين الجنسين، المناداة بضرورة العمل على إجراء تغييرات راديكالية، لما لاحظه البعض من أن الموجه الأولى لم تؤتى ثمارها بالقدر المطلوب من حيث تحرير المرأة من القيود التى فرضت عليها مجتمعياً.

والنزعة النسائية، ترى أن المرأة تقع تحت غبن وجور بين في المجتمع وأنها تتعرض إلى لا مساواة في كل شيء مقارنة بالرجل، وأن المجتمع يرجع ذلك لأسباب ليست هي مسئولة عنها مثل الاختلافات البيولوجية بينها وبين الرجل بحسب قول عالمة الاجتماع المعاصرة "جوليت ميتشيل" في مؤلفها الشهير عن أوضاع المرأة سنة ١٩٧١، من أن الفقر والتمييز التى تعاني منهما المرأة بأي مجتمع هما نتاج لعلاقات

الملكية التى يهيمن عليها الذكور، والتى تتلخص في النهاية في صورة اضطهاد أو استغلال جنسي لجنس على حساب الآخر. قامت تلك الباحثة أيضاً بتحديد أدوار أربعة تمارسها المرأة في ظل تلك الأوضاع وهي:

١- الإنتاج، بوصفها من القوى العاملة بالمجتمع.

٢- الناحية الإنجابية.

٣- الجنس.

٤- تنشئة الأطفال.

وتؤكد على أن تحرير المرأة ينبغي أن يتم من خلال إحداث تحولات مجتمعية على تلك الأدوار أو البنيات الأربعة التى تقع على المرأة.

من الأهمية بمكان أن يحدث تغيير على الدور السلطوي الأبوي الذي يمارسه الأب الذكر على بناته من الإناث، وأن يعاد النظر ثقافياً في الاتجاهات السائدة عن المرأة بالمجتمع، وأن يراعى أن اختلاف النوع لا يعد مبرراً للانتقاص من قدر المرأة وأن ذلك الاختلاف ليس مبرراً أيضاً لأن يحتل الذكر بالمجتمع وضعاً أفضل من المرأة، كما أنه من الأهمية بمكان أن نؤكد أن الاختلاف البيولوجي وضعٌ طبيعي فرضته الطبيعة على المرأة ومن ثم لا يجب أن نبخسها حقها جراء أمورٍ فرضت عليها ولا ذنب لها فيها.

وتقوم الحركة النسائية الراديكالية على العمل على تغيير العلاقات الجنسية السائدة بالمجتمع، والعمل كذلك على تغيير السياسات والقواعد التى تمجد الذكر مجتمعياً على حساب الأنثى.

ونجد أن فترة التسعينات قد شهدت زحاماً من الدراسات والبحوث التى دارت حول قضايا المرأة والتمييز الجنسي الواقع عليها من الذكر بالمجتمع خاصة وأن كل الفلسفات والنسق القيمي والأعراف هي من صنع الفرد الذكر بالمجتمع ومن ثم فهي تدور معه وجوداً وعدماً متجاهلة دور ووجود المرأة.

(ب) التيار الفاشي:

الفاشية، هي أقصى تيار اليمين تطرفاً، ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية بأوروبا، وانتهت أو اندثرت بزوال وسقوط حكم "هلتر" و "موسوليني" ويقوم ذلك المذهب على التعلية من شأن القومية على حساب باقي الشعوب. وهي ظاهرة مرتبطة فقط بالقرن العشرون، وهي تمثل رد فعل عنيف ضد المبادئ السياسية والآراء السياسية المستمدة من عصر التنوير بأوروبا.

اتخذت الطابع السلطوي العسكري في الاستئثار بالحكم وإلغاء الديمقراطية والتنكر لها، وتميل إلى النزعة الشمولية التى تنكر حق الآخرين في المشاركة بالحكم، وتتضخم تلك النزعة الفاشية أيام الانتكاسات والهزائم الوطنية أو إبان الكوارث والأزمات الاقتصادية.

(الفاشية، الهدف الأساسي لها هو، خلق أمه ذات وحدة عضوية متماسكة تذوب فيها الطبقات والأفراد والأجناس في شخص القائد الزعيم الملهم)، حيث انتشرت النزعات القومية التى تمجد الجنس الآري والأعلاء من شأنه وتحط من قدر الشعوب والأجناس الأخرى. وفي سنة ١٩٦٧، نجد أن تلك النزعة الفاشية قد بدأت في الظهور مرة أخرى من خلال البحث المحموم حول الهوية البريطانية والارتكاز على

لون البشرة والعمل على اضطهاد الأقليات والملونين نلاحظ كذلك أن هناك حزباً بريطانيا قد ظهر سنة ١٩٨٣، باسم الحزب القومي البريطاني، يمثل حالياً اليمين المتطرف في بريطانيا، حقق سنة ١٩٩٢ نجاحات ملحوظة في الانتخابات المحلية، على مستوى القارة الأوروبية نجد أن هناك شيوعاً لما يعرف الفاشية الجديدة، في ألمانيا وفرنسا وفي يوغوسلافيا السابقة والتى اتخذت هناك منحى عنيفاً تمثل فيما يعرف بالتطهير العرقي.

وتتحدد السمات الأساسية للفاشية في :

- الإنسان الجديد، من خلال إعادة النظر في الفرد وإعادة تشكيله من جديد في صورة إنسان مميز.
- الإعلاء من شأن القومية والعنصرية، حيث تثير وعي الأفراد بالقومية والوطنية، محددة الفرق بين الواقع الفاسد للدولة وما تصبو إليه النفوس.
- مبدأ الزعامة، من حيث تأكيدها على الزعامة الكاريزمية، والقوة أو السلطة المطلقة للحاكم.
- الدينامية والعنف، فهي مذهب يفضل العنف والقوة في التعامل مع أعداء الأمة.
- اللاعقلانية، من حيث أنه تثير الحمية والحماس في نفوس الجماهير من دون أساس منطقي أو عقلاني تستند إليه.
- مناهضة الليبرالية والشيوعية، لاعتقادها أنهما يرتكزان لحكم الأغلبية ويؤمنان بالتعددية السياسية بدلاً من حكم النخبة.

- الإعلاء من شأن الدولة، فهي تسعى لإنشاء وحدة عضوية متماسكة.

(ج) النزعة القومية:

حيث نجد أن الفكرة الأساسية لها هي "الدولة" أو الأمة، وأن لكل أمة الحق في تكوين دولة خاصة بها، وتدين تلك الأيديولوجية بالفضل في الظهور للثورة الفرنسية "١٧٨٩-١٨١٥" فخلال تلك الفترة ظهرت أفكاراً ثلاثة تبلورت تلك الأيديولوجية في ظلها وهي:

- مفهوم الدولة بوصفه شكلاً إقليمي يستند إلى الروابط المدنية.
- فكرة السيادة، الحكومة، الديمقراطية والشعب.
- تعريف الشعب أو الأمة من منطلق ثقافي.

(القومية، الركيزة الأساسية التى ينطلق منها هذا المذهب، هو أن الأمة هي نتاج ثقافة ولغة وتراثاً تميزها جميعاً عما سواها، وأن لهذه القومية من الاستقلالية والسيادة ما يجعلها بمنأى عن الآخرين).

وتعتبر هذه النزعة أن مصطلح الأمة، مصطلح ذي سحر خاص لأنه يضفي على الجمهور أو الشعب صلات قرابة ورابطة وهمية بين بعضهم ببعض بصورة يؤمن بها الجميع بعد ذلك ويدافعون عنها، ولاشك أن وجهة نظر البعض صائبة بشأن أن هناك علاقة قوية وتشابها بين القومية والوطنية كمصطلح أقدم في الظهور، إلا أن القومية تتخذ طابعاً سياسياً أكثر وضوحاً ورسوخاً عن نظيرتها "الوطنية".

والنزعة القومية، هي مذهب سياسي محدد، يمجد من جنسية معينة ويعطيها الأولوية على حساب الجنسيات الأخرى الموجودة، وتناهض أي عدوان على أراضيها بغض النظر عن مصدره.

والفكرة الرئيسية للقومية هي:

- أن العالم أجمع مقسم إلى وحدات أو دول.
- أن لكل دولة تفردها وتميزها عن الأخريات بحسب الثقافة والتاريخ.
- أن كل أمة مستقلة وتمتلك درجة عالية من الاستقلالية في تدبير شئونها.
- أن ولاء الفرد هنا للدولة التى تؤويه.

والسمات التى تستند إليها النزعة القومية هي:

- التحرر من ربقة الاستعمار، بمعنى تحقيق الاستقلالية وبناء الدولة الحديثة.
- إعادة النظر في بنية الدولة ذاتها، من حيث التحرر من التقاليد والقوالب الجامدة والعمل على تطوير فكرة الدولة العصرية.
- بناء الدولة في المجتمعات المتحررة من نيران الاستعمار، مثل كينيا ونيجيريا ومصر وباقي الدول الأفريقية والآسيوية واللاتينية.
- الفصل الاثنى بين الاثنيات المختلفة والعمل على تحقيق قدر من الاستقلالية لكل منها.



1- Bill Coxall, Lynyon Roping, **Contemporary British Politics**, 3rd Edition, London, Macmillan Press Ltd, 1998.

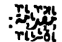
2- Michael Hill: **Understanding Social Policy:** Seventh Edition, UK, Blachwell Publishing, Lt, 2003.

3- Robert Page: **The New Right,: Neoliberalism and New-Conservatism,** Tv Hugh Bochel and Other, Socila Policy: Issues and Developments, Pearson: Prentice Hall.

الفصل السادس

صنع وصياغة سياسة الرعاية الاجتماعية

- مقدمة.
- القوة والسلطة وصنع سياسة الرعاية الاجتماعية.
- سياسات الرعاية: الأطراف أو العناصر الفاعلة.
- نماذج صنع سياسات الرعاية.
- نماذج أخرى لتغيير وتطوير سياسات الرعاية.
- مراحل صنع السياسة الاجتماعية.
- المؤسسات المعنية بصنع وصياغة السياسات الاجتماعية.
- التأثير على عملية صنع السياسة الاجتماعية.



السياسة الاجتماعية هي من صميم عمل الحكومات والقوة السياسية الموجودة في المجتمع خاصة الأحزاب السياسية، حيث نجد أن هذه الأخيرة تقترح دائماً برامج للتغيير الاجتماعي تتضمن هذه أيضاً بدورها تغييراً في جملة السياسيات الاجتماعية القائمة في المجتمع بغية تغيير الترتيبات الاجتماعية الحالية واستبدالها بأخرى أكثر ميلاً للعدالة الاجتماعية. ونحن بهذا الفصل نعني بصفة خاصة بهذه السياسات الاجتماعية وكيفية توظيفها في تغيير القوة وعلاقة هذه السياسات بالأفراد وجماعات الضغط والقوى السياسية بالمجتمعات المعاصرة. مع إعطاء أولوية خاصة للمؤسسات والبنيات الاجتماعية المؤثرة أو المتأثرة بهذه السياسات الاجتماعية.

ويشير المؤلف هنا إلى أن إيمانه بدراسة السياسة الاجتماعية مردها عدم اقتناعه بالأدوات الثورية للتغيير الاجتماعي ورؤيته للسياسات الاجتماعية على أنها أدوات ووسائل قوية لتحقيق الغايات المجتمعية المنشودة ببطء وبهدوء. لذا عني المؤلف هنا بدراسة السياسة الاجتماعية من وجهة نظر الصياغة، مع إمعان النظر في السياسات الاجتماعية من منظورها أو جانبها السياسي والاقتصادي بالمجتمع.

ويشير المؤلف لنقطة مهمة وهي صعوبة دراسة السياسة الاجتماعية بمعزل عن السياسات الاقتصادية وغيرها للصلات الشديدة بينهم ولتأثير كل قوة على الأخرى بحيث لا تمثل الدراسة هنا واقعاً فعلياً إذن هي تمت على مفردة واحدة دون الأخريات.

وبما يعني أن عملية صياغة السياسات الاجتماعية، هـي فـي المقام الأول عمليات سياسية واقتصادية مستمرة أو هـي بقـول آخـر ترجمة صادقة لقوى سياسية واقتصادية فاعلة ومؤثرة بالمجتمع. لـذلك لا يمكن تحليل السياسات الاجتماعية بمعزل أو بمنأى عن التعرض لهذه القوى والعناصر الأخرى بالتحليل والدراسة.

ومن الجوانب المهملة عند دراسة السياسة الاجتماعية، التطرق للتطبيق أو التنفيذ الفعلي للسياسة، حيث نؤمن بأن التأثير الفعلـي لأي سياسة اجتماعية يبدأ بتحديد الفعلي للسياسة، وتحديد كيفية تطبيق هـذه السياسة ووضعها موضع التنفيذ. لذلك فعملية التنفيذ تدل على نقاط القوة أو الضعف في السياسة بوجه عام.

ولضمان تحقيق سياسة اجتماعية ناجحة أو جيدة يجب تـضافر جهود فئات مهنية متخصصة من مجالات شتى بمعنى آخر ألا يـستأثر فرد أو جهة أو منظمة ما بصياغة سياسات اجتماعية ترتبط مع غيرها بصلات تأثير وتأثر. بمعنى ضمان مشاركة المنظمات غيـر المدنيـة والتطوعية وغيرها من الأطراف المتحدثة باسم الناس ومعبـرة عـن مشكلاتهم وقادرة في ذات الوقت على التأثير على صـانعي وراسـمي السياسات الاجتماعية حتى تأتي هذه الأخيرة ملبية لمطـالبهم، وتلتـزم الدولة المعاصرة بالعمل على رسم هذه السياسات وتنفيذها استناداً لعملية ديمقراطية وليبرالية كاملة تعطي الحقوق في المشاركة فـي القـضايا العامة، بما في ذلك الحق في مساءلة السلطات المحلية أو العامة عنـد حدوث أي تقصير في تنفيذ واجباتها المنوطة بها في العلاقة بهـا فـي العلاقة بين المواطن والدولة. ومن ثم نجد أن رضاء المـواطن عـن

الحكومة رهن بسير هذه الأخيرة في رسم وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق آمال وحاجات الأول من الخدمات الأساسية وبخاصة خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية.من ناحية أخرى ولكي يمكن للدولة أن تنفذ واجباتها، نجدها مخولة الحق في تعبئة الموارد والجهود والطاقات وفرض الضرائب والرسوم على المواطنين للحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ الخطط والسياسات الاجتماعية اللازمة لرفاهة المواطن، وتتميز الدول المعاصرة بوجود **"دستور"** أو قانون أعلى يسمو على باقي القوانين الداخلية يحدد بدروه طبيعة وشكل نظام الحكم وتداول السلطات ويتضمن أيضاً حقوق المواطن الأساسية التى لا يجوز للدولة أن تتجاهل الوفاء بها أو أن تغفل عنها قيد أنملة. إذ أن وجودها في سدة الحكم رهن بوفائها بشروط العقد الاجتماعي بينها وبين المواطنين والواردة في نصوصه بصلب **الدساتير المعاصرة.**

وبذلك نجد أن الموارد والقواعد التى تشكل أو تصيغ المؤسسات بمجتمع ما، تؤثر في النهاية على قدرة هذا المجتمع بمختلف قواه السياسية على صياغة سياسات اجتماعية تحقق العدالة أو التوازن بين حاجات الجماعات المختلفة بالمجتمع، لذلك قد تقوم الدولة وبصفة مباشرة بتوجيه الموارد والإمكانيات للوفاء بحاجات ومطالب السكان أو المواطنين ولعل الدول المعاصرة تهتم بالسياسة الاجتماعية وترى فيها عاملاً للتوازن الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية الموجودة بالمجتمع. كما ترى فيها وسيلة كبيرة لتحقيق مفهوم إعادة توزيع الموارد والثروات، بطريقة عملية تفيد الفقير أو المعوز أو المريض. وبصفة عامة وبغض النظر عن الآراء السياسية الحزبية في السياسات

الاجتماعية نجد أن هذه الأخيرة قد تتخذ صورا متعددة، ما بين خدمات مباشرة تقدم أو توصل للموطن، في صورة خدمة اجتماعية او طبية او تعليمية، وقد تتخذ صورة غير مباشرة للمواطن في صورة برامج دعم مساعدات مالية للفقراء لمن يقل دخلهم النقدي الشهري عن حد او مبلغ معين، وقد تتخذ هذه السياسة الاجتماعية صور خدمات إسكان مناسب للفقراء أو المحتاجين من المشردين أو لمن فقد المأوى منهم. وبالنسبة للمساعدات والدعم المالي، نجد أن الحكومات مطالبة بترسيخ فكرة المساءلة والشفافية في العلاقة بين المواطنين والدولة بحيث يتأكد المواطن من تصرف الدولة بالإنفاق لهذه الأموال بطريقة مناسبة وأنها ذهبت كمساعدات لمن يستحقها أيضاً. ومن ثم أيضاً نجد أنه كما أن الموارد مهمة للدولة فمن الأهمية بمكان أن توجد أيضاً قواعد تحكم أو تضبط عملية تنفيذ السياسات الاجتماعية وتحقق الرقابة عليها.

١- القوة والسلطة وصنع سياسة الرعاية الاجتماعية:

من الأهمية بمكان أن نتذكر أن الحكومات ليست هي فقط المنوط بها تقديم أو توصيل الخدمات الاجتماعية والصحية لكنها تبقى أيضاً أهم تلك العناصر أو الأطراف المنوطة بهذه العملية. فهناك القطاع الخاص والقطاع التطوعي أي غير الهادف للربحية كما يوجد أيضاً قطاع الحركات الاجتماعية المتواجدة بكافة أرجاء المجتمع الحديث وتقدم خدماتها التى لا يمكن إنكار وجودها، أيضاً هناك الشبكات الاجتماعية المختلفة من علاقات الصداقة والجوار والعلاقات الأسرية. والقاعدة الرئيسية هنا أن من يمتلك زمام الموارد المخصصة للخدمات الاجتماعية المختلفة إنما يمتلك سلطة على من تقدم له هذه

الخدمات حيث يذعن آخرين له حينها، ولذلك يؤمن البعض عن يقين بأن القوة ليس فقط في قدرتك على الاختيار من بين بدائل متاحة لك، بل المقدرة الأكبر في فرض خياراتك هذه على الآخرين والتأكد بعد مراقبتهم أو السيطرة عليهم لضمن انصياعهم لرغباتك أو خياراتك. وعامة وبالنسبة للحكومات فإن القوة هنا مرادف موضوعي للسلطة أنظر أعمال **"ماكس فيبر ١٩٤٧"** حيث يرى أن الدولة المعاصرة تمارس القوة أو السلطة على المستوى القومي فيما يعرف بالسيادة على أقاليمها، وأنها في سبيل ممارستها للسلطة تخضع مواطنيها لجملة من التشريعات والقواعد واللوائح الملزمة لهم في شتى أمور الحياة وتقنن العقاب اللازم على من يخالف هذه القواعد أو القوانين. أيضاً قد تأخذ السلطة شكلاً آخر يتمثل في قوة السوق على فرض أسعار محددة للسلع والخدمات شريطة أن توجد منافسة كاملة بين الأطراف الموجودة بالسوق. أيضاً نجد أن للمنظمات التطوعية أو الخيرية التى تعمل باسم أو لأجل الأطفال أو النساء او الأقليات، لها من التأثير والنفوذ، سلطة على متخذي القرارات والسياسات بحيث تجعلهم يراعون ضغوط هذه المنظمات عند صياغة السياسات والقرارات الاجتماعية.من ناحية أخرى هناك بعض جماعات الضغط التى تمارس سلطات تحقيقاً لمصالح أطرافها أو أعضائها، أيضاً يجب أن نذكر بأن ليس ضرورياً أن ترتبط السلطة عند ممارستها بالجزاء أو العقوبة، فسلطة الأب أو الأسرة أحياناً لا يلازمها عقاب، كما أن سلطة جماعات الضغط لا يصاحبها جزاء ولكن تقوم على فكرة إعلاء شأن المصلحة للجماعة على ما عداها من مصالح ومن ثم تمارس ضغطاً من مختلف الأطراف

والجهات على متخذي القرارات أو صانعي السياسات وبداخل الأسـرة الواحدة تتعدد صور السلطة ما بين سلطة الأبوين على أولادهم، سلطة الزوج على الأسرة **"السلطة الأبوية أو البطريركية"** كما أن هناك سلطة كاسبي الدخول بالأسرة وهم أولئك النفر سواء رجالاً أو نـساءاً الـذي يتكسبون الدخل ويتولون الإنفاق على الأسرة جميعها. عامة نجد هنـا **"فيبر"** يشير إلى الربط بين السلطة والقـوة أو النفـوذ التقليـدي فـي المجتمع، أو سيطرة النخبة أو الصفوة علـى مقـدرات الأمـور فـي المجتمع، ونجد هذه السلطة متمثلة في سلطة المـدرس علـى تلاميـذه والأب على أولاده والطبيب على مرضاه، حيث سلطة هؤلاء نابعة من طول الممارسة لفترات زمنية طويلة.

من ناحية أخرى يشير **"فيبر"** لمفهوم الشخـصية الكاريزميـة، المسيطرة او المهمينة على المجتمعات الإنسانية وتتجلى هذه الصفة في الشخصيات الزعامية والقيادية بالمجتمعات المعاصرة، ويمتلك هـؤلاء سلطات غالباً لا تخضع لمنطق أو لمعيار عند تحليلها للوقـوف علـى أسبابها، فقط السمات الشخصية والحـضور الطـاغي لـصاحبها قـد تفرضان الشخصية الكاريزمية وتجعل الناس يخضعون لتأثيراتها، ومن ثم قد تصبح هذه السلطة الكاريزمية شريرة أو ضـارة، أو خيـرة أو طيبة. بحسب المجتمع والزمان التى ظهر فيهـا صـاحبها لا يقتـصر ظهور تلك الشخصيات الكاريزمية الزعامية على المجالات السياسية أو على صور وأشكال الحكم، بل قد تمتد أيضاً للمنظمات غير الحكوميـة والتطوعية مثل تلك العاملة في تقديم الخدمات الاجتماعية والمشروعات الخيرية، من ناحية أخرى يؤمن **"جوزيف شـومبيتر"** أن الرأسـمالية

المعاصرة قد أسهمت بجهد وافر في صنع موجات من التدمير المتعمد للكثير من القيم والتقاليد الإنسانية التى استمرت الإنسانية سائرة على نهجها قروناً طويلة مثل التعاون، التبادل، التعهد بتوصيل الخدمات الاجتماعية للمحتاجين والفقراء والمعوزين، كما أن النظام الرأسمالي لا يسمح الآن بظهور قيادات وشخصيات زعامية قد تؤثر على مصالحه الحالية أو المستقبلية.

الجدير بالذكر أن الشخصيات الزعامية تكره النقد وتحاول دائماً أن تتحاشاه، لذلك نجد أن السلطة التى تعتمد عليها الشخصيات الزعامية، غالباً لا تعيش طويلاً وسرعان ما تتلاشى لأنها تعتمد فقط على سمات شخصية بالفرد ذاته، فبعد فترة زمنية طالت أو قصرت نجد أنها سرعان ما تخبو، وتتحول لأمر روتيني، تفقد بريقها وتأثيرها على الناس والمجتمع وتتمثل مشكلة السلطة الحكومية أو سلطة الدولة بصفة عامة،في مدى خضوع الناس لها أو رفضهم للانصياع لها، وفي الحالة الثانية نصطدم بما يطلق عليه الخروج على القانون أو الشرعية، من ناحية ثانية، قد تقضي طبيعة الأمور، أن تتدخل الدولة من خلال صنع السياسة الاجتماعية لاستمالة هوى الناس وتشجيعهم على الخضوع لسلطانها وأحياناً أخرى تتسبب بتقاعسها عن اتخاذ إجراءات لازمة مثل احتجاز الأشخاص الخطرين على أمن وسلامة الناس في نشر الذعر والخوف بينهم، وقد تتسارع الأمور لتصل لحد ارتكاب هؤلاء الخطرين لحالات العنف والجريمة ومن وجهة نظر "فيبر" يخضع الفرد لسلطان الحكومة أو الدولة لإيمانه بأنها الوحيدة التى تمتلك أسباب القوة والعنف بدون منازع وأنه وخشية من بطشها وجبروتها ينصاع لها آخرون

يرون أن الفرد يخضع لسلطان الدولة رغبة في الاستفادة من خـدماتها المختلفة مثل الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية بل وفي التمتـع بخدمات الأمن والآمان، أي أن الناس تخضع لسلطات الدولة حباً منهم في التمتع بهذا الخضوع لسلطة وقوة أكبـر أو أن هـؤلاء يخـضعون لاعتقادهم بأن الدولة تعمل لصالحهم ولا تضمر لهم شراً، أنظر أيـضاً أفكار **تالكوت بارسونز**" حول **مفهوم دور المريض**، ورؤيتـه إلـى أن المريض وبسبب مرضه يتحلل من الكثير من الالتزامات الاجتماعيـة والأسرية، لكنه في ذات الوقت يخضع بشدة لالتزامات الطبيب المعالج لحالته.

ولقد اتفق جميع الكتاب على أن تمتع المواطن بحقوقه، رهـن بقدرته أيضاً على تحمل تبعات المسئولية تجاه نفسه وتجاه الغير وتجاه المجتمع بأسره.

٣- سياسات الرعاية: الأطراف أو العناصر الفاعلة:

من المسئول عن إثارة القضايا والمشكلات المجتمعيـة والتـى ترتبط بصفة مباشرة بالرعاية او الرفاهة؟ نعتقد أن أهم هذه الأطـراف هم: العملاء أو مستخدمي الخـدمات الاجتماعيـة ذاتهـم، الحركـات الاجتماعية، المهنيين، البيروقراطيين، شبكات الـسياسة الاجتماعيـة، وأخيراً الأحزاب السياسية ورجال السياسة. ومن ثم لكي نتعرف علـى الآلية التى يعمل بها هؤلاء لصياغة السياسة الاجتماعية، يجب علينـا أولاً أن نتعرف على الكيفية التى يتم بها تحديد المشكلات الاجتماعيـة، بمعنى كيف نتأكد من وجود مشكلة ما على المستوى الاجتماعي. تبـدأ العملية من تحديد إحدى الجهات أو الأطراف من المشار إليهـا، إلـى

وجود مشكلة خطيرة مجتمعياً، ثم تبدأ في حشد الجهود والموارد لتعبئة الرأي العام والعمل على تغيير اتجاهات الأطراف الحكومية أو السلطتين الحكومية والتشريعية وعادة ما يشترك العديد من جماعات الضغط والمنظمات غير الحكومية في هذا الشأن للضغط على الحكومات، للتوصل لحلول أو بدائل حلول للقضايا والمشكلات المجتمعية القائمة. انظر مثلاً تصدي هؤلاء لمشكلة الارتفاع الحاد في معدلات البطالة، أو للتصدي لمرض الإيدز "مرض نقص المناعة المكتسبة".

قضايا روتينية "عادية" ومجالات سياسية حزبية:

عادة ما تكون مشكلة اجتماعية ما هي السبب وراء التدخل لتغيير سياسة اجتماعية، مثلاً ترتبط قضية النفقات الاجتماعية على الضمان الاجتماعي بتكلفة المعاشات والتأمينات التى يمكن للدولة أن تقدمها، من ناحية أخرى نجد أن المحاورات أو الجدل السياسي الدائر بين الأحزاب السياسية بدولة ما تؤدي إلى: الاتفاق أو الاختلاف على قضايا سياسية أو اجتماعية ما مما يسرع بتغيير بعض منها في صورة سياسات اجتماعية ضرورية. ما يفيد بأن الجدل السياسي الدائر بين رجالات السياسة والأحزاب السياسية تؤدي في النهاية إلى التعرف على رغبات وطموحات الناس والمجتمع نحو التغيير. انظر مثلاً المحاولات التى تمت بين الحزبين الكبريين، العمال والمحافظين ببريطانيا، وأثر هذا على نمط السياسات الاجتماعية فيما بعد ببريطانيا لعقود طويلة. من الأهمية بمكان أن نشير للدور الكبير التى تؤديه المنظمات غير الحكومية بالمجتمعات المعاصرة وبخاصة دول الشمال الغنية من حيث

التأثير على صناعة القرار، أو من حيث توصيل العديد من الخـــدمات الغنية من حيث التأثير على صناعة القرار، أو من حيث توصيل العديد من الخدمات الاجتماعية المختلفة والعمل بمناطق ومع فئات قد تعجــز الدولة ذاتها عن التدخل معهم.

جدل داخلي بين الفئات المهنية والبيروقراطية:

لا تقتصر المناقشات والمجادلات بشأن السياسات الاجتماعيـــة على الأطراف الحكومية أو رجالات السياسة والأحزاب أو المنظمـــات غير الحكومية، بل للمهنيين دورُ لا يستهان بـــه فـــي إثـــارة القـــضايا المجتمعية التى تشكل تهديداً او تغييراً بالسياسات الاجتماعيـــة القائمـــة فلهؤلاء رؤى سياسية مغايرة عما هي موجودة لدى الأطراف الأخرى. أيضاً لا ننكر حق أطراف أخرى في المشاركة في الجدل والحوار حول القضايا السياسية ومنها مثلاً، الشبكات المجتمعية أو شـــبكات الـــسياسة ونقصد بالشبكات هنا، جملة من الأفراد المجتمعين على غاية أو هـــدف ما وتحدث بينهم تفاعلات أو معاملات بغية الوصـــول لهـــذه الغايـــات وغالباً ما تهتم هذه الشبكات المجتمعية، أو السياسية بالعديد من القضايا المتخصصة، مثل الصحة النفسية والتعليمية، محاولة منها للتأثير علـــى صناع السياسات العامة لتبني وجهات نظرهم أو قضاياهم.

سياسات خاطئة: مساءلات وحركات اجتماعية للمواطنين:

ذكرنا أن للعناصر السياسية دوراً كبيراً في إجراء التغيير بالسياسيات الاجتماعية الحالية ومن ثم عند وجود أي سياسات أو برامج أو قرارات خاطئة نجد أن لهؤلاء الحق بالتدخل والمطالبة بإجراء استجوابات وطرح أسئلة عما يحدث ومطالبين في الوقت ذاته بالتغيير المطلوب للتغلب على المشكلات المجتمعية المترتبة على هذه السياسات الخاطئة أحياناً ما تثور قوى الجماهير على السياسات الخاطئة مثلما يحدث بالعديد من دول العالم النامي حيث تثور الشعور على السياسات والقرارات الاقتصادية الخاطئة ما يعني أن هذه القوى الشعبية وتلك المظاهرات الجماهيرية لها دوراً لا يمكن تجاهله في التأثير على عملية تغيير السياسات الاجتماعية.

٣- نماذج صنع سياسات الرعاية:

بعد أن تناولنا بالشرح العديد من المؤسسات الموجودة بالدولة والتى تمارس دوراً لا بأس به في التأثير على عملية تغيير السياسات الاجتماعية وتناولنا أيضاً الجهود التى تبذلها الأطراف الأخرى في السير في المجال ذاته من حيث التأثير على السياسات الاجتماعية تغييراً او تطويراً. **لذلك سوف نتطرق للعديد من النماذج المطبقة في سياسات الرعاية ومنها مثلاً:**

١- **النموذج التعدي**: وهو النموذج الأكثر شيوعاً وليبرالية على مستوى العالم الغربي وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتسم النموذج أو النظام

السياسي بالتعددية الحزبية وحيث توجد جماعات الضغط والمصالح، وتمارس كل تأثيرها على صانعي القرار والسياسة، بما يعني في النهاية أن السياسة الاجتماعية هي محصلة لضغوط متتالية من جهات وأطراف عديدة، تصل في نهاية لحالة من التوازن بين المصالح المتعارضة في المجتمع.

٢- **نموذج الصفوة أو النخبة:** حي يعتلي هؤلاء النخبويون قمة الهرم الاجتماعي ويتولون إجراء رسم السياسات الاجتماعية وغيرها، حيث تتضاءل إمكانية التأثير عليهم من باقي الأطراف المجتمعية الأخرى عند صناعة القرار أو وضع السياسة ويشيع هذا النموذج بوجه خاص بالمملكة المتحدة، حيث يبرر أنصار هذا الرأي بأنهم أقدر على فهم المشكلات المجتمعية من العامة وهم أجدر أيضاً على تلمس الحلول والبدائل لهذه المشكلات للتغلب عليها. ويعد نموذج النخبة أو الصفوة Elit Model في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية من أكثر النماذج توافقاً مع التغيرات العالمية الجديدة، حيث تبدأ عمليات التغيير من أفراد المجتمع المحلي وبمشاركة المخططين على هذا المستوى،

ويعتمد على اتساع دائرة التعاون والمشاركة وحقوق الأفراد، غير أن الصفوة الوطنية من أصحاب رؤوس الأموال يجب أن تتسع قاعدتها بوصفها قوة رأسمالية وطنية تُسهم بفاعلية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٣- **نموذج الشراكة:** فمن وجهة نظر أخرى نجد أن الجماعات التى تشكل السياسة الاجتماعية، تتأثر غالباً بالعديد من جماعات الصفوة وليس بجماعة واحدة فقط. ومن ثم فالسياسة تأتي في النهاية محصلة طبيعية لجملة من المصالح المتفق عليها بين أنصار أو أقطاب هذه الجماعات القليلة العدد بالمجتمع، وفي أحيان كثيرة تأتي السياسات الاجتماعية نتيجة لعملية تفاوض شاقة بين هذه الأطراف أو الجماعات للتوصل لحلول وسط.

٤- **النموذج الماركسي:** وهو النموذج الأخير، ويؤكد على أن السياسة في المجتمع تتشكل على أيدي الفئات أو القوى الأكثر نفوذاً وسلطة بهذا المجتمع وهي هنا القوى الرأسمالية، والنموذج هنا أقرب للتفسير الخاص بنموذج النخبة أو الصفوة حيث توجد جماعات محددة تتولى صياغة أو صناعة السياسات العامة للدولة وبصفة خاصة

السياسات الاجتماعية بها. ومن ثم فهي تعمل على تحقيق أكبر مكاسب ممكنة وفي الوقت نفسه تجهض أي محاولة للتغيير المجتمعي ومن ثم وبحسب رؤية هذا النموذج الماركسي، فإن السياسة الاجتماعية هنا تعمل على ترسيخ الأوضاع القائمة بدون تغيير، فقط تقدم مساعدات أو حلول جزئية للمشكلات الموجودة لكنها لا تتطرق لصلب المشكلة ذاتها والمتعلقة بالصراع الطبقي أو الصراع على الثروة والقوة النفوذ.

٤- نماذج أخرى لتغيير وتطوير سياسات الرعاية:

في القسم السابق من الكتاب، ركزنا على أنواع أربعة من النماذج التى تطبق غالباً في المجتمعات المعاصرة لصياغة سياسات للرعاية الاجتماعية، لكن من الأهمية بمكان أم نهتم أيضاً بالتطور والسياق التاريخي، لجملة سياسات الرعاية ويرجع هذا الاهتمام لسببين وهما:

١- أن العديد من القضايا المجتمعية والبنيات المجتمعية الموجودة حالياً ترتد بجذورها لمدد تاريخية زمنية طويلة، ومن ثم وجب دراسة السباق التاريخي لهذه السياسات.

٢- أيضاً نجد أن العديد من الأفكار التى دارت في المناقشات الخاصة بالرعاية، أثيرت في الماضي، ومن ثم فمن الضروري دراستها بسياقها التاريخي والزمني التى نشأت به.

أجر العمل وأسواق العمل:

لعل البداية الحقة في مناقشة أي تطورات تاريخية لقضايا الرعاية ترتبط بالصراع التاريخي المرير بين أرباب العمل والعمال على تحديد مستويات للأجور تتناسب مع المجهود الذي يُبذل في العمل الذي يقومون به. والبداية أيضاً تعود لبريطانيا في القرن التاسع عشر، حيث كان الصراع على أشده بين أرباب الأعمال والعمال، على الأجر وتحديد ساعات العمل، وتحسين ظروف العمل المادية القاسية. ترجمت هذه الحركات فيما بعد في صورة عهد جديد في الولايات المتحدة الأمريكية في الأربعينات، وفي ظهور مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية في بريطانيا في الوقت ذاته.

المواطنة:

من المناهج المتميزة الممكن تطبيقها للمطالبة بالتغيير المجتمعي المأمول على مستوى السياسات الاجتماعية والتدخل لصالح الرعاية الاجتماعية ما يعرف بمنهج المواطنة، الجدير بالذكر أن التراث الكلاسيكي المستمد من المجتمعات الصناعية حول المواطنة وحقوق المواطنة يرتد لسنوات بعيدة أيضاً وعامة يتكون هذا المنهج من أسس أو قواعد ثلاثة يقوم عليها وهي:

١- النص دستورياً وتشريعياً على أن للمواطن الفرد حقوق لا يجوز التنازل عنها، حتى إن رضى هو بذلك.

٢- الحق لكل مواطن في الوصول للخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وأي خدمات أخرى بالمساواة مع الآخرين.

٣- الحق للمواطن الفرد في الوصول للحقوق الأساسية من سياسية ومدنية وفي المشاركة بالقوة السياسية الموجودة في عمليات صياغة القرارات والسياسات.

يؤمن الكافة بالمجتمعات الحديثة على أن حقوق المواطنة لم تأتي عفواً لكنها ثمار كفاح طويل ومرير من المعاناة الإنسانية بين الفرد بضعفه أمام جبروت السلطة بوحشيتها وأنها تمثل في النهاية نصراً للمواطنة في التأثير على صناع السياسات والقرارات بدءً من الحق في التصويت في الانتخابات العامة، والحق في الترشيح أو التمثيل النيابي، بما في ذلك أيضاً الحق في المشاركة بالشأن العام الذي يؤثر على مجمل حياته بالمجتمع. أنظر في ذلك مثلاً النموذج الذي طرحه "**مارشال**" حول العلاقة بين التطور الديمقراطي بالعالم الغربي وبين تطور فكرة حقوق المواطنة وهو يصل لنتيجة مؤداها أن المواطنة فكرة لصيقة بالديمقراطية، إذ خلال الديمقراطية يمكن للكافة من الناس أن يشاركوا في الشأن العام، من قضايا وسياسات ومطالبات بالإصلاح الاجتماعي أو الاقتصادي، من ناحية أخرى يشير هذا الباحث إلى أن التطور والتقدم الاقتصادي يسهم بقدر وافر بجوار الديمقراطية في إرساء وترسيخ قيمة المواطنة من ناحية ومن تمكين الناس على التمتع بحقوق المواطنة من ناحية أخرى.

أنظمة أو أنماط الرعاية "أو الرفاه":

ترتكز هذه النقطة على النموذج الثالث، الذي يمكن للدولة أن تتبعه للتدخل بإقرار أو تعديل سياسات للرعاية الاجتماعية في المجتمع، وهذا النموذج يتناقض كلية مع ما ورد من أفكار لدى **مارشال**، فهذا

النموذج يقوم صراحة على المقارنة بين العديد من أنساق أو أنظمة الرعاية الاجتماعية والصحية على مستوى العديد من الدول للخروج بتحليل عن أيها الأفضل أو الأنسب.

٥- مراحل صنع السياسة الاجتماعية:

توضع السياسة الاجتماعية، بوصفها سياسة قومية، بواسطة مختلف السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بعناية ودقة، كما توضع السياسة الاقتصادية أو الدولية أو الأمنية على سبيل المثال وعلى مراحل معينة مدروسة بما يحقق الصالح العام للمجتمع.

وتوضع سياسات الرعاية الاجتماعية القومية النوعية مسترشدة بالإطار العام للسياسة القومية وملتزمة به.

ويفضل أن تنشأ أجهزة نوعية على المستوى القومي يختص كل منها بوضع سياسة نوعية في مجاله وتخصصه.

فينشأ مجلس متخصص لوضع السياسة النوعية لرعاية الشباب، وآخر للطفولة، ولمحو الأمية، البطالة، التأمين الصحي ..... إلخ.

ويضم كل مجلس في عضويته ممثلين عن الوزارات والهيئات المعنية وتقوم كل هيئة بوضع سياسة رعاية اجتماعية فيما يخصها، ثم يعرض مجموع هذه السياسات النوعية على المجلس المختص للتنسيق فيما بينها ووضع سياسة اجتماعية متكاملة في مجال التخصص، ثم تعرض هذه السياسة النوعية للمناقشة العامة وتعرض بعد تعديلها على الأجهزة المركزية والتشريعية لإقرارها.

وتقوم الأجهزة التنفيذية بتحويل هذه القوانين من خلال منظماتها المختلفة إلى خدمات للمواطنين.

وقد تؤدي هذه الخدمات إما عن طريق منظمات قائمة أو من خلال منظمات جديدة تنشأ بغرض تأدية خدمات جديدة، معينة لا يمكن تنفيذها من خلال المنظمات القائمة فعلاً.

ويتضح مما سبق أن وضع سياسة اجتماعية عملية قومية وليست قاصرة على هيئة أو عدة منظمات فحسب، كما تقسم عملية وضع السياسة الاجتماعية إلى:

- سياسة اجتماعية عامة.
- سياسة اجتماعية نوعية.

وليس من المفضل أن توضع سياسات اجتماعية نوعية كمجموعة عمليات فرعية منفصلة عن بعضها الآخر، كما لا يستحب وضع سياسات اجتماعية نوعية بمعزل عن سياسة اجتماعية عامة للمجتمع لأن البناء الاجتماعي كله يؤثر كل قطاع فيه في سائر القطاعات الأخرى، ومن ثم فإن التنمية الاجتماعية غير المتوازنة تؤدي إلى خلل في البناء الاجتماعي كله.

وتوضع السياسة الاجتماعية العامة للمجتمع عبر المراحل المتعاقبة التالية:

١- توضع في ضوء الاعتبارات الأيديولوجية العامة للمجتمع، وتؤثر أيديولوجية المجتمع على وجه الخصوص في مدى السماح ببرامج رعاية اجتماعية واسعة النطاق أو محدودة نسبياً كما تؤثر الأيديولوجية العامة للمجتمع في مدى استعداد المجتمع للإنفاق المادي العام على برامج السياسة الاجتماعية.

٢- تقترح الأجهزة التنفيذية المركزية في الدولة الأهداف العامة للسياسة القومية للرعاية الاجتماعية وتحديد اتجاهاتها وخطوطها الرئيسية وطرحها للمناقشة العامة والعلنية في وسائل الإعلام المختلفة والتنظيمات الشعبية والنقابية والحزبية.

٣- يقوم جهاز مكلف بالمتابعة بحصر نتائج هذه المناقشات، واستخلاص مقترحات بناءة منها وإجراء التعديلات اللازمة على مشروع السياسة الاجتماعية العامة.

٤- يعرض مشروع السياسة الاجتماعية العامة على الأجهزة التشريعية لمناقشته وإجراء التعديلات الضرورية عليه وإقراره.

٥- تصدر الجهات المختصة القوانين المنفذة للسياسة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية العامة، بهذا المفهوم، تعد إرشادية وتوجيهية بالنسبة للسياسات النوعية، وهي بذلك ذات طابع تنفيذي في حين أن السياسات النوعية هي المختصة بالجانب التنفيذي.

ويقترح تقسيم السياسات الاجتماعية النوعية إلى:

أ – سياسة محلية.

ب – سياسة قومية.

والسياسات الاجتماعية النوعية المحلية تتم في الوحدات الإدارية المحلية إذا ما كانت لها السلطات القانونية لرسم سياسة اجتماعية خاصة بها، فإذا ما توفرت لديها الميزانيات اللازمة لتمويل تلك السياسات.

وفي غالبية الأحوال، تعد السياسات الاجتماعية النوعية المحلية مكملة لسياسات قومية، أي أن السياسات الاجتماعية النوعية القومية تعد المصدر الأساسي لرعاية المواطنين اجتماعياً، ثم تقوم المحليات بتغطية تلك الأوجه التى لا تمتد إليها الرعاية القومية على المستوى المحلي.

وتعد سياسات الرعاية الاجتماعية المحلية سياسات نوعية لأنها تتجه مباشرة لتحقيق أهداف ذات صبغة محلية بحتة، بمعنى أنها قد تتعامل مع مشكلة أو مشكلات لا تنتشر بالحدة نفسها في مجتمعات محلية أخرى.

المؤسسات المعنية بصياغة وصنع السياسات الاجتماعية:

ولعل نقطة البدء في المناقشة هنا تقوم على فرضية مسئولية الحكومة والمجالس التشريعية بها أيضاً حيال صياغة وتنفيذ السياسات العامة مجملاً والاجتماعية منها على وجه الخصوص. فينظر للسلطة التشريعية نظرة المتلقي لمطالب ومشكلات وهموم العامة، محاولة صياغة أو رسم سياسات اجتماعية أو عامة الغاية منها معالجة تلك المشكلات. ومن ثم نجدنا هذا الفصل نعني بشكل خاص بهذه المؤسسات المعنية بصياغة السياسات الاجتماعية كما نلقي نظرة خاطفة على مجمل النسق المصري الذي يستجيب لحاجات الناس وتطلعاتها بهذه الصورة كما سنتعرف أيضاً على النماذج المتبعة في الصياغة للسياسات الاجتماعية والكيفية التى يتم بها تعديل هذه النماذج استجابة للمتغيرات الاجتماعية والبيئية. من ناحية أخرى سوف نتطلع للعلاقة بين الحكومة من ناحية والأجهزة البرلمانية من ناحية أخرى.

أ- نموذج الحكومة النيابية:

عندما نتحدث عن النظم السياسية الغربية وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فإننا نقدم النظام السياسي النيابي، حيث تأخذ الدولة هنا بالطابع النيابي التمثيلي من حيث انتخاب الشعب لمندوبين أو ممثلين له لتولي أمور التشريع ورسم السياسيات ومتابعة تنفيذها مع الحكومات المركزية والمحلية على السواء ومساءلتها حال التخلف عن تحقيق الغايات المستهدفة لتحقيق حاجات الناس وآمالها وبالطبع نجد أن الحكم النيابي يختلف كثيراً عن الحكم بالتفويض فهذا الأخير يعني أن المفوض عليه أن يرجع في كل كبيرة أو صغيرة لصاحب التفويض، وهو أمر من الصعوبة بمكان تحقيقه على مستوى حكم دولة ما، ومن ثم يُستعاض عنه بالحكم النيابي، والذي يعني أن يختار الشعب ممثلين له للحكم نيابة عنه ويتم اختيار هؤلاء طبقاً لشروط محددة يلزمها القانون وبطريقة الاقتراع السري المباشر. ومن ثم نجد أن ممثلي الشعب يتصرفون من منطلق المصلحة العامة أو من منطلق فهمهم للمشكلات والقضايا الاجتماعية المثارة أمامهم وهو هنا النموذج المطلق ببريطانيا وفي مصر حالياً، ومن ثم نجد أن السياسات العامة والاجتماعية منها تعد محصلة لبرامج ووعود سياسية من القوى والأحزاب السياسية الموجودة أي أنها ترجمة أمينة لأجندات عمل تأتي بها الأحزاب والقوة السياسية.

ب- نظام الحكومة المركزية:

مصر بوصفها دولة بها العديد من المؤسسات ذات الطباع الديمقراطي وذلك رغم أنها نشأت أصلاً في ظل عهود حكم غير ديمقراطية، ورغم أننا نجد أن معظم الدول المعاصرة بها نظم سياسية ديمقراطية قد وصلت لها عبر خوض العديد من الصراعات السياسية التى وصلت لحد العنف أحياناً كثيرة، إلا أن هذه النظم بدورها قد فشلت نسبيا متفاوتاً من حيث الوفاء بحاجات ومتطلبات وآمال الجماهير العريضة التى أتت بها إلى سدة الحكم.

ومن ناحية أخرى نجد أن ثمة إدارات أو وزارات حكومية معنية بصياغة أو بالتأثير على السياسات الاجتماعية ومنها مثلاً وزارة المالية، وزارة الصحة، وزارة التضامن الاجتماعي وغيرها ممن لها بالغ التأثير على رسم وتنفيذ السياسات الاجتماعية، وبخلاف هذا يقوم رئيس الوزراء بتعيين كبار موظفي الإدارات الحكومية على المستوى المركزي والمعنيين بتنفيذ وتطبيق السياسات العامة.

إن نظام الحكم في الدول الحديثة يتضمن أكثر من مجرد شبكة من الإدارات الحكومية التى يترأسها الوزراء فهناك أيضاً العديد من الأجهزة والهيئات العامة التى تخضع لمسئولية الوزير أيضاً لذلك لا غضاضة في القول أن مسئولية تخطيط السياسات الاجتماعية تقع بصفة مباشرة على أحد الإدارات أو الأجهزة الحكومية المركزية ثم بعد ذلك لمسئوليات السلطات المحلية لذلك أيضاً يجد الطالب المهتم بدراسة السياسات الاجتماعية أن عليه أن يدرس العديد من السلطات والإدارات المهتمة أو المتصلة بصياغة أو وضع السياسات الاجتماعية منها ما هو

على المستوى القومي الكبير أو على المستوى الإقليمي أو في النهاية على المستوى المحلي.

وعند الحديث عن صياغة سياسة اجتماعية ما يجب أن تتم على النحو الآتي (تمرير السياسة في صورة مشروع قانون يعرض ويوافق عليه بالبرلمان، قبل ذلك تتولى الوزارات الحكومية ومن خلال إداراتها التابعة لها بدراسة مشروع القانون وتقديم مسودات مبدئية له للمجلس) وبصفة عامة يتم صدور أي تشريع على النحو التالي:

- **القراءة الأولى:** والتي تتضمن ببساطة العرض المبدئي الرسمي للحكومة ممثلة في الوزير المختص لمشروع أو مسودة القانون أو السياسة.
- **القراءة الثانية:** وتتم غالباً على نطاق واسع بين أعضاء المجلس الحضور وتتعلق بالخطوط العريضة للتشريع المطروح على المجلس.
- **مرحلة اللجنة المتخصصة (بداخل المجلس):** حيث تتولى هذه الأخيرة تشريح القانون المعروض ودراسته دراسة تفصيلية متعمقة.
- **مرحلة التقرير، أو ما يطلق عليها القراءة الثالثة:** حيث تظهر خطوط أو معالم التشريع في صورته النهائية بعد تمحيصه ودراسته باللجنة المتخصصة.

ومن الواضح هنا أن أي عضو بالبرلمان يمكنه المشاركة الجدية في الحديث الدائر أو في النقاش المستمر حول التشريع المطروح مسودته، كما يمكن للأعضاء المعارضيين للمشروع الهجوم الحاد على

الحكومة ممثلة فيما تعرضه من مشروعات وتبيـان أوجـه الـضعف القانوني والدستوري أو العيوب التى تعتريه تشريعياً وقانونياً أو تبيـان تأثيراته السلبية اقتـصادياً أو اجتماعيـاً علـى المـستويين المحلـي والمركزي.

ولعل السمة المميزة للبرلمان المـصري بمجلـسيه الـشهيرين (الشعب والشورى) أنه يختلف كثيراً عن مجالس نيابية أو تشريعية على مستوى العالم. فالفكرة الرئيسية التى يحرص عليها البرلمان المصري، الأخذ باللجان المتخصصة لدراسة وتمحـيص المـشروعات للقـوانين والسياسات التى تعرض عليه قبل التصويت الفعلي لها، كمـا أن ثمـة قراءات كثيرة ومراجعات تتم لهذه المشروعات بحيث تخرج في نهايـة الأمر في صورة جيدة تصلح للتطبيق.

ج- التفويض:

من الملاحظ أن مصر في الآونة الأخيرة قد شـهدت اتجاهـاً إيجابيـاً نحـو تفـويض الحكومـة المركزيـة لـبعض صـلاحياتها واختصاصاتها للسلطات المحلية على مستوى المحافظـات ومـن ثـم الوحدات المحلية الأصغر، إلا أن السلطات المركزية لم تتخل كلية عن صلاحيات الهيمنة والسيطرة في الكثير من الأمور والقضايا التى تتصل بالشأن العام المحلي بل لها أيضاً مطلق الصلاحية في الرقابة على كافة الموارد بالمحليات.

د- الحكم المحلي:

فإذا كان الناس يتوقعون في كل مكان أن يحظوا بعيشة آمنة وبالمقدرة على العثور على العمل المناسب، وإذا كان الكافة بالمجتمع يبتغون نوعية مميزة من الخدمات العامة على درجة عالية من الجودة، ومع التطلع لمعايير عيش أفضل من السابق، نجد من الضرورة بمكان أن يهتم المواطنون بالمشاركة الجدية في الحكم المحلي في كل ما يتصل بالشأن العام من قضايا أو مشكلات، وبخاصة كيفية التوصل لنوعية مميزة من الرعاية لمن يحتاج لها في المجتمع. ومن ثم نجد أن الوصول للغايات المجتمعية للمواطنين تستلزم ضرورة إجراء تحديث لنوعية أو طبيعة الحكم المحلي الموجودة، من خلال ضمان تحقق عدالة اجتماعية وتنمية مستدامة بخلاف تحقق معدل نمو اقتصادي مناسب. ومن ثم يجب علينا "في مصر" العمل على تعديل أو تغيير الدستور بخلاف العمل على تطوير بنية سياسية قوية في كل محافظات وقرى مصر.

كذلك من الأهمية بمكان أن نطور من مؤسسات التنمية الإقليمية التى تعمل بدورها من خلال أو بالمشاركة مع القطاع التطوعي في مصر وعامة يأتي على رأس هذه الأجندة الإصلاحية العمل على تحديث الحكم المحلي في مصر وأقاليمها التابعة لها، بخاصة المجالس المحلية التى تملك سلطة القرارات ورسم السياسات التنموية بالمحليات، من خلال الأخذ بالهيئات أو السلطات المحلية المنتخبة، وطبقاً لهذه الانتخابات يمكن اختيار أو تحديد القيادات المحلية بهذه الإقاليم التى تتولى إدارة شئون الإقليم المحلية بالتشاور أو التعاون مع المجالس المحلية، ومن ناحية أخرى يحتاج الناس للمجالس المحلية لأن هذه

الأخيرة تقوم على خدمتهم على المستوى المحلي. ومن ثم نحن بحاجة للتأكد من أن هذه المجالس المحلية تعمل من خلال تعميق قيمة المشاركة بينها وبين الناس مستفيدة من قدرة هؤلاء الناس على المشاركة في الارتقاء بنوعية الحياة في المجتمعات المحلية المصرية، ومن ثم فإن المجالس المحلية بحاجة ماسة للتغلب على طريقة العمل والتفكير التقليدية التى سادت بها خلال العقود الماضية خاصة فيما يتصل بعلاقتها بالمجتمع المحلي والسكان المحليين.

ينبغي مراعاة أن المجتمع الدولي والمتغيرات العالمية في تباين مستمر، بالمقارنة بعقود مضت من السنون ما يعني أنه لا يوجد أدنى مستقبل للأساليب العتيقة للممارسة أو للعمل بالمجالس المحلية، فهذه الأخيرة لا توفر فعلاً الخدمات المحلية التى يحتاجها المجتمع المحلي بالصورة المناسبة ومن ثم لا تصلح لمقتضيات المرحلة الحالية بالمجتمع *المصري. ومن ثم فالضرورة ملحة لتطوير البنية التنظيمية* بهذه المحليات وبخاصة بالمجالس المحلية بها، ما يمكنها من الإنصات لمطالب أو حاجات هذا المجتمع المحلي.

وإن كان التحديث الذي نأمله يركز على التغيير الراديكال للتدابير أو الإجراءات التى تقوم المجالس المحلية بالأخذ بها، ومن ثـ أيضاً نجد أن أهم تلك التحولات التى طرأت على طريقة عمل هـذ المجالس المحلية ما يتصل بقدرتها على التجاوب لحاجات ومطالـب السكان في المجتمعات المحلية، ومن ثم أيضاً يمكن القول بأن أجنـد التحديث في المجتمع المحلي تقوم على فكرة تعميق المشاركة الإيجابي النشطة بين المجالس المحلية من جهة والسكان في المجتمع المحلي مر

ناحية أخرى، وتتجلى صورة المشاركة هنا في مختلف الأنشطة والمجالات التى تتصل بالقرارات والسياسات المحلية التى تؤثر على الشأن والمهم العام في المجتمع المحلي، وتؤثر في ذات الوقت على المواطن المحلي نفسه، أي أن الغاية من استراتيجية التحديث هنا، العمل على تقريب الفجوة بين المجلس المحلي والمجتمع المحلي بسكانه ونعتقد أن هذه الاستراتيجية يجب أن ترتكز على الكيفية التى يمكن للمجلس المحلي أن يقوم بها حيال المتغيرات السياسية والمجتمعية بما في ذلك تبني بنيات سياسات جديدة، أيضا الفصل بين الأدوار المختلفة للمجالس المحلية خاصة تلك التنفيذية والأخرى التشريعية. أيضاً من الأهمية بمكان أن تتعزز قيمة الديمقراطية المحلية على أوسع نطاق، من خلال ترسيخ فكرة الانتخابات المحلية في اختيار السلطات والقيادات المحلية المنوط بها إدارة الشأن المحلي، ومن ناحية أخرى يجب علينا أن نشجع المجالس المحلية على تحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية اللازمة لتحقيق مستوى عيش آمن للمواطن الفرد بهذه المجتمعات، من ناحية أخرى سنجد أن ثمة واجباً قوياً ملقى على عاتق المجالس المحلية بضرورة تبني أقصى فائدة تُرجى من وراء تقديم أو توصيل الخدمات المحلية للمواطن الفرد، كما أن عليه أن يصيغ من المؤشرات والقواعد ما يضمن الشفافية وقدر المساءلة والوضوح تحقيقاً للديمقراطية المحلية وحق المواطن الفرد في الرقابة والمشاركة في القضايا والمشكلات التى ترتبط بالشأن المحلي. ونعتقد مرة أخرى بأن هذه الرؤية مجرد خطوة بسيطة على طريق إحداث التغيير الاجتماعي والمحلي، وأن هناك الكثير مما يجب على المجالس المحلية أن تأخذ

خلال الفترة المقبلة لإحداث التغير المرجو. فمبجرد صياغة الإطار النظري الفكري للتغيير فنحن بوصفنا مجتمعاً مصرياً بحاجة ماسة أيضاً لإطار تشريعي يتمثل في منظومة مناسبة من التشريعات والقوانين. التى تهيئ المناخ لتحديث للحكم المحلي يمكن أن يحدث فقط من خلال إرادة، إرداة محلية داخلية ومن ثم لا يمكن أن يفرض فرضاً من الخارج بالمخالفة لإرادة ورغبة هؤلاء الذين يعيشون بهذه المجتمعات المحلية.

والخلاصة:

وبهذه الرؤية يمكن النظر في النقاط التالية:

١- كيفية صياغة استراتيجية للإصلاح والتحديث للحكم المحلي في بريطانيا، بوصفها أن هذه بمثابة أجندة للتغيير المجتمعي المحلي.

٢- أن المجالس المحلية الحديثة يجب أن تتماشى أو أن تتقرب كثيراً مع السكان بالمجتمع المحلي.

٣- أن التغيير أضحى مطلباً شعبياً لا مفر منه ومن ثم يجب التخلي عن البنيات التنظيمية والثقافية النمطية أو التقليدية أي ضرورة تغيير الأطر الفكرية التى تعمل المجالس المحلية من خلالها.

٤- لذلك على الحكومة المركزية أن تتخذ من التشريعات والتدابير التشريعية والقانونية ما يلزم لإجراء التحديث المطلوب للحكم المحلي.

٥- يمكن للحكومة المركزية أن تبدأ بعينة من هذه المجالس المحلية للقيام بتحديثها بحيث تتحقق من خلال عملية التحديث للحكم

المحلي هذه أكبر قدر من الشفافية والمساءلة والوضوح، ما يمكن المواطن المحلي من المشاركة الإيجابية بهذه الخطط التنموية المحلية الدائرة.

٦- ومن ثم يجب على المجالس المحلية أن تتبنى لنفسها بنيات سياسية خاصة بها، تتسم بالفاعلية والكفاءة على إدارة الشأن المحلي.

٧- من الأهمية بمكان أن توفر الحكومة المركزية النماذج الجديدة للإدارة السياسية لهذه المجالس المحلية مع ضرورة التمييز أو الفصل بين الشق التنفيذي عن السياسي بالأدوار التى يمارسها المجلس المحلي هنا. مع ضرورة الإشارة. **إلى أن هذه المجالس تقوم بالآتي:**

- الانتخاب المباشر للمحافظ أو للعمدة أو الحاكم المحلي "المسئول التنفيذي" مع فريق مساعديه بالحكم المحلي.
- انتخاب المجلس التنفيذي المحلي ورئيسه المباشر بمعرفة المجلس المحلي، على أن يضم المجلس التنفيذي هذا العديد من الاستشاريين والمعاونين المنتخبين أو المعنيين بمعرفة المجلس المحلي.
- الانتخاب المباشر للمحافظ أو العمدة أو الحاكم العام في المجتمع المحلي ضمانة للتأييد الشعبي الجماهيري من خلال استفتاء شعبي عام بعد انتخابه داخل المجلس المحلي.

٨- من واجبات المجالس المحلية ضرورة مراجعة وتقييم الترتيبات السياسية والأدوار العامة المنوط بها تحقيقاً على

المستوى المحلي، مع احتفاظ الحكم المركزي بالحق في التعقيب بالتصويت أو الإلغاء لهذه القرارات إن تعارضت مع الشأن أو الخطط القومية.

٩- من الأهمية بمكان أن تعمل السلطات المحلية على تعزيز فكرة المساءلة العامة المباشرة من خلال إتاحة الفرصة للسكان المحليين على المشاركة وحرية النقد للقرارات والسياسات العامة المحلية.

١٠- من الأهمية بمكان أيضاً أن تجري الانتخابات المحلية لكافة أعضاء المجالس المحلية من ناحية كما تجري أيضاً لباقي أعضاء المجالس التنفيذية.

١١- من ناحية أخرى يفضل لأن تجري عملية تسجيل شاملة لكافة المواطنين الذين لهم حق التصويت تمهيداً لتمتع هؤلاء بحق المشاركة في القرارات والسياسات العامة.

١٢- العمل على تحسين مفهوم أو آلية المساءلة العامة للنواحي المالية المحلية، سواء على مستوى تحصيل الضرائب المحلية أو إنفاقها على المشروعات والبرامج الاجتماعية والصحية.

١٣- لذلك من الضروري أن عمل السلطة المحلية على تحقيق الاستقرار المالي للمجالس والمناطق المحلية من خلال وضوح برامج المساعدات والمنح المالية لهذه المجالس لمدد أو تواريخ كافية.

١٤- ضرورة إنشاء إطار عمل جديد للحكم على سلوكيات وتصرفات أعضاء المجالس المحلية والموظفين العاملين بهذه

المجالس ومحاسبة من يخرج متعمداً على هذه القواعد الأخلاقية المهنية.

١٥- من الأهمية بمكان وجود العديد من اللجان المنوط بها دراسة وفحص الموضوعات المتخصصة ورفع تقارير بها للمجالس المحلية حتى يتسنى للسادة أعضاء هذه المجالس من مناقشتها.

١٦- من الأهمية بمكان أيضاً وجود لجان تتولى العمل وباستقلالية، مع الشكاوي أو الاعتراضات التى يقدمها السكان المحليون حول قرارات أو سياسيات المجلس المحلي.

١٧- من الأهمية بمكان أن تقدم نوعية عالية الجودة أو المستوى من الخدمات المحلية للسكان بغية العمل على تحسين نوعية الحياة بهذه المناطق على أن تصبح هذه الغاية استراتيجية عليا للمجالس المحلية تسعى لبلوغها.

١٨- من الأهمية بمكان وجود مؤشرات للقياس على المستوى القومي أو الوطني للوقوف على حجم أو مستويات الآداء المحققة فعلاً ومقارنتها بالمخطط ومن ثم التعرف على الانحرافات وردها لأسبابها الواقعية.

١٩- من الضروري أيضاً إجراء مراجعات شاملة لخطط الأداء على مستوى المجالس المحلية بصورة دورية، **بحيث تشمل أيضاً:**

- التعرف على الخدمات المحلية الموجودة بدقة.
- مقارنة هذه الخدمات المقدمة للمستخدمين بما يجب أن تقدم فعلاً من حيث مستوى الجودة.

- مشاورة أو أخذ رأي دافعي الضرائب فيما يتعلق بسياسات وبرامج العمل المحلية.

٢٠- من الأهمية بمكان أن تضع المجالس المحلية خطط سنوية بحجم ومستويات الأداء المطلوبة.

٢١- كذلك من المهم أن تجري مراجعات وتقييم مستمران لهذه الخطط لتعديلها بحسب المتغيرات.

٢٢- يمكن أن تجرى هذه المراجعات إما على المستوى الداخلي من خلال نظم الرقابة الداخلية أو من خلال مراجعات خارجية في صورة تعاقدات مع مراجعين أو مكاتب مراجعة من الخارج.

٢٣- من الضروري أن تعمل هذه المجالس المحلية على تقوية أواصر العلاقة بين كافة القطاعات الموجودة بالمجتمع المحلي، من ناحية أخرى نجد أن الحكم المركزي يقع على عاتقه مسئولية الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي.

٢٤- ذكرنا أيضاً أنه من الأهمية أن تجري شراكة بين القطاعين الربحي والعام بالمنطقة المحلية بغير تحقيق الغايات النهائية للسكان بهذه المناطق.

التأثير على عملية صنع السياسات الاجتماعية:

أ - جماعات الضغط:

عند الحديث عن الدور المهم والمؤثر التي تؤديه جماعات الضغط في الحياة السياسية وبالأخص على عمليات صنع السياسات

والقرارات العامة فإننا نحيل المهتمين لتناول ما يحدث بالولايات المتحدة الأمريكية حيث أن هذه الأخيرة هي موطن ونشأة مثل هذه الجماعات، فالنظام السياسي يختلف عن مثيله بأي من مثيله بدول العالم أجمع حيث يتيح نشأة ونمو جماعات الضغط **ولعل لذلك سبب:**

- أن القوة على المستوى العام بالولايات المتحدة الأمريكية مشتتة أو مجزأة بحيث لا يمكن لطرف ما الإدعاء بالاستئثار بها وبالتالي تتجه الجماعات الصغيرة او أرباب المصالح للتكتل والتجمع للتأثير على القرارات والسياسات التى تمس صلب شئونهم ومصالحهم.
- أن النظام السياسي هناك موزع بين قوتين اثنتين وهما رئاسة الجمهورية والكونجرس وبين الاثنين معاً وبين المحليات، فكل منهم يسعى لفرض هيمنته ونفوذه على الآخر ومن ثم تتجه جماعات المصالح للتفاوض بين الطرفين.
- نجد أن المصالح المحلية تؤثر بشدة على عملية صدور القرارات العامة.
- النظام الفيدرالي والحزبي هناك لا يجتمعان على عقيدة سياسية محددة ولذا سرعان ما تتأثر القوى السياسية بجماعات الضغط.
- ولكن على الرغم من هذه الأهمية البالغة التى يراها البعض في جماعات الضغط إلا أن آخرين يرونها أداة لفرض أجندة بالمصالح الخاصة بجماعات معينة على حساب أخريات قد تعجز عن توصيل صوتها، ويرجع ذلك للعلاقات المتشابكة التى تربط أعضاء هذه الجماعات بمختلف التيارات والقوى السياسية

المحلية أو الإقليمية ومن ثم تأتي السياسات التى تتبناها هـذه القوى السياسية معبرة عن هذه المصالح بدرجة قد تنأى بها عن المصلحة العامة الفعلية.

- من ناحية أخرى تؤثر هذه الجماعات وبشكل كبير على التيارات والقوى السياسية من خلال الدعم المالي والنقدي الذى تقدمه هذه الجماعات لتمويل الحملات الانتخابية ولذلك غالباً ما تسعى الأحزاب والقوى السياسية في أغلب الأحيان إلى إرضاء هذه الجماعات.

ومن السمات أو الخصائص التى تميز جماعات الضغط الآتي:

- أن النزعة الاستشارية تسيطر عليها ومن ثم تظهر في صورة الناصح الأمين والمساعدة للعامة أو الجمهور على تفهم أو بناء رأي تجاه المواقف والقضايا العامة المثارة على الساحة السياسية الداخلية أو الخارجية (وجهة النظر التكنوقراطية).
- بعض هذه الجماعات تتخذ شكلاً أكاديمياً تمتلك بموجبه الخبرات العلمية والنظرية بحيث تفرض شكلاً من المصداقية لإبداء الرأي في القضايا العامة.
- أحياناً ما تتخذ جماعات الضغط هذه شكل شبكات اجتماعية من المهتمين بالسياسات الاجتماعية، تنحصر مهمتها في الضغط والتأثير على السياسة وصناع القرار السياسي المتعلق بالأوضاع والقضايا الاجتماعية لتوجيهها منحي معين.
- من الأمور الخطيرة التى تميز جماعات الضغط أنها ترتبط ومنذ فترة طويلة بالقوى والنخب السياسية بالمجتمع، فتلك

الجماعات يسيطر عليها هاجس يتمثل في ضرورة القرب من النخب السياسية والروابط مع الإدارة الحاكمة بالدولة بوصفها شكلاً اجتماعياً جذاباً وورقة للتأثير على متخذي القرارات وصناع السياسات. أيضاً لا يمكن إغفال أن هذه الجماعات تؤدي دوراً رائداً في الدفاع أو الحديث باسم الجماعات المهمشة أو المستضعفة أو التى لا يصل صوتها لصانعي السياسات والقرارات.

- من ناحية أخرى تمتلك هذه الجماعات غالباً صوتاً مؤثر بأجهزة **الميديا**، بحيث تستطيع فرض أو خلق رأي عام تجاه موقف ما ترى ضرورة فرضه على صانعي السياسات الاجتماعية.

الجدير بالذكر أن جماعات الضغط قد تملك مقدرة كبيرة على النفاذ والاتصال بكافة التيارات والقوى السياسية سواء في صورة فردية أو جماعية بحيث تملك أيضاً المقدرة الملحوظة في التأثير على آراء السياسيين وكبار الموظفين، والتالي يصعب دوماً مقاومة تأثير هذه الجماعات أو حتى معاداتها بالرأي أو وجهات النظر.

ويملك الفرد المواطن هنا حقاً أصيلاً في الانضمام لواحدة أو أكثر من جماعات الضغط ممثلة في صورة جماعات غير حكومية أو منظمات مجتمع مدني بحيث يمكن إعادة تشكيل رأيه بطريقة أو بأخرى من جانب هذه الجماعات، والجدير بالذكر أيضاً أن منظمات المجتمع المدني وتلك غير الحكومية قد تملك مقدرة نفاذية أعلى في المجتمع بطريقة لم تتحقق أبداً للتيارات والقوى والأحزاب السياسية الأخرى العاملة بصورة رسمية في مصر ومع ذلك فليس من المستبعد أن تعمل

هذه الجماعات على تغليب مصالح خاصة بفئات أو جماعات سكانية محددة متعارضة أحياناً مع القضايا والمصالح العامة الكلية. كما يعني أيضاً أن هذه التيارات أحياناً كثيرة تعبر عن رأي الصفوة أو النخبة الحاكمة المؤثرة والمتأثرة بقضايا وهموم محددة ومن ثم فقد لا تُعبر بالضرورة عن هموم ومشكلات الكافة بالمجتمع المصري.

ب- النخبة السياسية:

يمكن تبين الدور المهم لجماعات الضغط في الحياة السياسية لأي دولة إذا أمعنا النظر في آلية صناعة القرارات وصناعة السياسات بتلك الدولة حيث يرى البعض من المنظرين السياسيين بأن نشأة جماعات الضغط تمثل ردة عن الديمقراطية الحقيقية إذ تعلى من شأن وأهمية جماعات على حساب آخريات في المجتمع كما تعطي لفئة دوراً مؤثراً في صياغة السياسات وصنع القرارات بصورة تعكس مصالحها هي فقط على حساب باقي فئات وقوى المجتمع المختلفة.

لذا يرى هؤلاء أن جماعات الضغط ما هي إلا صورة حديثة من فكر النخبة السياسية ويجعلنا نستعير أو نتذكر مقولات ماركس عن أن النخبة تسعى جدياً وحثيثا لبسط هيمنتها على عمليات وآليات صناعة القرار وآليات صناعة القرار بالنظم السياسية الديمقراطية الغربية. وعلى الشاكلة نفسها ترى النظريات السياسية الحديثة أن القوى السياسية المؤثرة أو صناعة السياسات والقرارات غالباً ما تنحدر من جذور وطبقات اجتماعية محددة. وإن كانت الرؤى والأفكار السياسية لتلك النخبة قد تغيرت حالياً كثيراً بالمقارنة بالماضي القريب فلم يعد هؤلاء

أسرى لماضيهم وطبقتهم ومصالحهم الاجتماعية فقط بل يسعون للحديث عن مصالح واهتمامات وقضايا اجتماعية وسياسية عامة أيضاً.

<u>ج- القوة الوزارية:</u>

دور كبار موظفي الدولة والجماعات الخارجية والمجتمعات المحلية في التأثير على السياسات:

تعرف "**هيل** ١٩٧٢، ١٩٩٧" على أنواع ثلاثة من النظم السياسية الموجودة وهي:

- **نسق للسياسات الأيديولوجية:** يرتبط بدوره بنموذج الحكومة النيابية الممثلة عن الشعب ولعل هذا النظام هو الشكل التقليدي للعلاقة بين الإدارة الحكومية والسياسات المتخذة، حيث نجد أن الأحزاب السياسية تتنافس فيما بينها للفوز بأصوات الناخبين من خلال طرح برامج سياسية تتضمن مطالب وغايات سعى هؤلاء لتحقيقها ومن ثم تعمل هذه الأحزاب على تدريب وتأهيل كبار الموظفين على صياغة هذه السياسات في صورة برامج تنفيذية واقعية أي قابلة للتطبيق.
- **النسق الثاني:** وهو ما يطلق عليه السياسات الإدارية، حيث نجد ان مطلق الصلاحيات والسلطات تكون لكبار الموظفين ولذلك تنحصر مهمة السياسات في الجانب التنظيمي فقط. لذا نجد أن أغلب النزاعات أو الصراعات التى تنشب هنا تكون فقط بين الإدارات الحكومية حيال تنفيذ أو الاستئثار بتنفيذ هذه السياسات في صورة البرامج التنفيذية.

• **الصورة أو النسق الثالث:** السياسات التفاوضية وهو نمط مستمد بالكامل من التنظير الأمريكي، ربما تأثراً بالقراءات للفكر السياسي الأمريكي، وعامة وفي ظل هذا التوجه نجد أن السياسات تتأثر في صياغاتها بمصادر القوة والنفوذ الموجودة في المجتمع سواء أكانت مصادر حكومية او حزبية أو غير حكومية. لذا نجد أن المرشحين أو السياسيين يتأثرون كثيراً بتوجهات وضغوط جماعات الضغط والمصالح، ومن ثم تتمثل السياسة المتخذة أو القرار الصادر في نهاية الأمر، نتيجة حملة من المفاوضات من جانب و بين أطراف عديدة.

القيم الفردية أو الجماعية وعلاقتهما بصياغة السياسات الاجتماعية:

هناك الكثير من القيم الاجتماعية التى تؤثر على عملية الاختيار من بينها الخصوصية، الكرامة، الاستقلالية، وهذه وتلك تؤثر بشدة على صياغة السياسات الاجتماعية، ومن ثم على نسق توصيل خدمات الرعاية الاجتماعية المختلفة، وتختلف طريقة صياغة أو تنفيذ السياسات الاجتماعية بحسب الاتجاه السائد بالمجتمع (النزعة الفردية أو الجماعية، عند تحديد الأولويات أو الأفضليات المطلوب إشباعها) تعطي النيوليبرالية أهمية كبيرة لمفهوم الفردية، إذ ترى أن للإنسان الفرد قيمة وأهمية على قيمة المجتمع أو الجماعة، أو الطبقة أو العرق، وتمثل وجهة النظر هذه مدخلاً طبيعياً وثابتاً عند الحديث عن المجتمعات ونشأتها. وطبقاً للفكر النيوليبرالي، فإن الفرد قادر بذاته على

تحديد مصالحه والحكم عليها بطريقة صحيحة، كما أنهم يرفضون فكرة الأنانية ويرونها تعبيراً فردياً صحيحاً عن ميل الفرد لتفضيل مصالحه على مصالح الآخرين، ويرون في المجتمع مصطلح غامض ينتقص كثيراً من حريات الأفراد ومقدرتهم الإبداعية على الحياة والعيش. بل يرون أن فكرة المجتمع غير صحيحة بالمرة وأنه لا يوجد ما نطلق عليه المصلحة العامة، إذ أنها بالنهاية جملة من مصالح طبقة مسيطرة ومهيمنة على ما عداها من الطبقات الاجتماعية، من ناحية ثانية يدافع أنصار الفكر النيوليبرالي عن فكرة السوق الحرة أو حرية السوق ويرون في هذه الآلية أداة عادلة لمقابلة احتياجات الناس من السلع والخدمات الضرورية وغيرها ويمثل السوق هنا مكان لقاء بين المشتري والبائع يستوفي فيه المشتري حاجاته المختلفة نظير سداد ثمن عادل للبائع. وطبقا لهذا الفكر، فإن السعر يتحدد طبقاً لأسس العدالة والمنطق خاصة وإن كافة المعاملات التى تتم بالسوق تتم طواعية واختياراً دون جبر من طرق آخر، ومن ثم يشجع هذا الفكر على حرية السوق دون قيود أو تدخلات من أطراف أخرى غير البائعين والمشترين حتى تتم المعاملات بداخله بموضوعية وعدالة. وطبقاً لهذا المفهوم تتحدد مستويات جودة السلع والخدمات بالسوق طبقاً لآليات العرض والطلب عليها فإذا أعرض المشترون عند شراء السلعة أو الخدمة لعيب أو لرداءة جودتها فإن هذه الحالة تدفع المنتجين لتحسين نوعية المنتج أو النزول بأسعارها رغبة للحفاظ على المشترين. يركز الفكر النيوليبرالي، على التأكيد على أهمية تقليص التدخل الحكومي الإيجابي بالأنشطة الدائرة بالسوق، ويرون في مثل هذه التدخلات

الحكومية معوق رئيسي لنمو السوق وأن دور الحكومة من وجهة نظر هذا الفكر ينحصر في تنظيم العمل بالسوق والتحكيم في المنازعات التى تنشأ بين أطرافه بخلاف التذكير بالوظائف الرئيسية للدولة من دفاع وصحة عامة وعدالة وأمن داخلي وسياسة خارجية، لذا فقد عبر هذا التيار الفكري عن عميق قلقه تجاه تزايد التدخل الحكومي في الأسواق خلال النصف الثاني من القرن العشرين بصورة غير مسبوقة.

الخلاصة أن التدخل الحكومي الإيجابي بطرق عمل السوق مرفوض كلية ويقتصر عملها على تنظيم السوق أو إعادة تنظيمه إذا حدث خلل أو اضطراب فيه.

وينتقد أنصار هذا الفكر التوجهات الفكرية الأخرى الداعية لتدخل الدولة أو لزيادة دورها بالحياة الاقتصادية أو الأنشطة الاجتماعية لأنهم يرون في هذا عدواناً على آليات السوق. وأن في التدخلات الرسمية للدولة انتقاصاً من مفهوم العدالة الطبيعية.

ويبين الجدول التالي أبعاد عملية الاختيار وقيم المنافسة على النحو التالي:

المنظور الفردي	أبعاد الاختيار	المنظور الجمعي
- فعالية التكلفة.	- التخصيص.	- فعالية اجتماعية.
- حرية الاختيار.	- التوزيع.	- ضبط اجتماعي.
- حرية الامتناع.	- التوصيل.	- كفاية.
- الاستقلالية.	- التمويل.	- مركزية.

من الجدول السابق يتبين لنا حجم الاختلاف أو الفـارق بـين المنظور الفردي والجمعي فيما يتعلق بعملية الاختيار وتحديد الأولويات لأنساق الخدمات الاجتماعية بالمجتمع.

فإذا كان المنظور الفردي يركز على فعاليـة التكلفـة والعائـد للخدمة المراد توصيلها للعميل، فإن فعالية الاجتماعية تهتم بمدى مقدرة الخدمة على تلبية الاحتياجات المجتمعية المحددة سلفاً. كما نلحظ اختلف أسس تخصيص وتوزيع الموارد المجتمعية الموجودة بين المنظـورين، فالنزعة الفردية تميل لإشباع احتياجات الفرد حسب مقدرته على دفـع المقابل لها "الثمن" بينما تقوم فكرة تخصيص وتوزيع الموارد المجتمعية "الخدمات الاجتماعية المختلفة" على الوضع في الحسبان مـدى مقـدرة الخدمة المقدمة على تلبية الاحتياجات للجماعة أو للمجتمع.

ولعل من المزايا المرتبطة بالنزعة الفردية، مقدرة الفرد علـى اختيار الخدمة المناسبة التى تشبع حاجة ماسة لديه، على العكس من هذا نجد أن نسق الخدمات المجتمعية "للجماعة ككل" ومن ثـم فقـد تكـون الخدمات المقدمة لا ترضي أذواق أو احتياجات العملاء لكنهـا تنظـر للمجموع العام ككل.

وعامة عند الحديث عن العوامل التى تؤثر على عملية صنع السياسية فإننا نقصد:

- ضرورة الحديث أولاً عن طبيعة ونوعية السياسات المطلوبـة، ولعل هذا يجرنا للحديث عن معنى السياسة، من أنها أكثر مـن مجرد قرار صادر عن جهة ما ومن ثم تعبر عن توجه فكـري خلال سياق اجتماعي أو اقتصادي معين ومرغوب تترجم فـي المستقبل القريب إلى قرارات واجبة النفاذ والتطبيق للوصـول لغايات محددة. ومن الضروري الإشارة أيضاً إلى أن الـسياسة

هنا غالباً ما تتم وفق نهج تشاروي بين أطراف عديدة مهتمة بها.

- بصفة عامة يصعب وضع تعريف قطعي أو نهائي للسياسة فأحياناً مثلاً نجد أن الوزير يتخذ قرارات هي أقرب للسياسات الإدارية وأحياناً أخرى تتم في صورة إدارية بحتة، من ناحية أخرى نجد أن السياسة أحياناً لا تقتصر فقط على القضايا العامة بلْ أحياناً ما يندرج تحتها قضايا أو مشكلات خاصة وفي أحيان كثيرة هي أمور تنظيمية الغاية تسيير أو إدارة قضايا محددة.
- في حالة وجود وزير جديد في الحكم، فإنه غالباً ما يصطدم بسياسات قديمة مستقرة متعارف عليها بالوزارة، فإذا كانت هذه السياسات أو إجراءات العمل تلقي هوى في نفس الوزير فسوف تتماشى الإدارات الحكومية التابعة له معها وإلا قام الوزير باستحداث سياسات تنظيمية وإجرائية جديدة تناسب ما يقوم عليه فكرة وسياسات الحزب الذي جاء به للوزارة.

الجدير بالذكر أن قصص نجاحات وفشل الوزارات المختلفة بالحكومات المتعاقبة مردها غالباً لفشل السياسات التنظيمية التى أتى بها هؤلاء لتغيير سياسات قائمة ومستقرة بالإدارات التابعة لوزارتهم ومن ثم تعجز هذه الإدارات عن تيسير دولاب العمل أو على الأقل تقصر في تنفيذ البرامج الحزبية السياسية الموضوعة من جانب الحزب السياسي الذي يمثله الوزير.

المراجع المستعملة

1- Nick Mamming: **The Politics of Welfare** , in : John Baldock, Nick Manning, Sarak Bickerstaff, 2ed nd. Ed. (N.Y: Oxford University Press, 2003).

2- Michael Hill: **Understanding Social Policy,** 7nd, ed (London: Blackwell Publishing, 2004).

3- Neil Gilbert, Paul Terrell: **Dimensions of Social Welfare Policy,** 6ed. (N.Y: Pearson Education, Ince., 2005).

4- Alex Marsh and David Mullins: **Housing and Public Policy** (Philadelphia: Open University Press, 1998).

5- Paul Spicker: **Social Policy Themes and Approaches** (N. Y: Prentice Hall, 1995).

٦- طلعت مصطفى السروجي: **نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية- رعاية المسنين نموذجاً**، ورقة عمل منشورة في المؤتمر العلمي- كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة القاهرة، خلال المدة من

الفصل السابع
السياسة الاجتماعية
(التطبيق والآثار، أساليب وطرق التحليل)

- مقدمة.
- كيف نستطيع تحديد السياسة؟
- تطبيق السياسة (نماذج تطبيق السياسة).
- القضايا المرتبطة بعملية تطبيق أو تنفيذ السياسة الاجتماعية.
- آثار السياسة الاجتماعية.
- أساليب وطرق تحليل السياسة الاجتماعية.
- الأخصائيون الاجتماعيون وممارسة تحليل السياسة.

لاشك أن دراسة عملية السياسة قد تطورت في العقدين الماضيين بصورة كبيرة، فخلال تلك الآونة ظهرت دراسات وتحليلات سياسية عميقة، عديدة تناولت عملية صناعة السياسة، وأهدافها لذلك فنحن في هذا الجزء سوف نركز وبإيجاز على بعض تلك القضايا ويمكن النظر لعملية السياسة من منطلق التمييز بين مراحل ثلاثة وفق هذه العملية:

أ- صناعة السياسة

ب- تطبيق وتحليل عملية السياسة.

ج- عوائد أو آثار السياسة.

وتتضمن عملية صناعة السياسية وأعدادها أو إقرارها كافة المراحل التى تسبق عملية تطبيق السياسة. وإذا بدأ التنفيذ فنحن نكون آنذاك أمام المرحلة الثانية وعقب مرور فترة من الزمن فإن السياسة تؤتي ثمارها ويمكن آنذاك تقييم تلك الآثار أو هذه العوائد وإذا كانت النتائج إيجابية يمكن الاستناد لهذه العوائد مستقبلاً كمدخلات لسياسات جديدة.

وبذلك فإننا سوف نركز هنا بصفة خاصة على المرحلة الثانية والثالثة من عملية السياسة وهي المتعلقة بتطبيق وتحليل عملية السياسة وآثارها.

ويدور سؤال حول الغاية من وجود فصل بهذا الكتاب يعني بتحليل السياسات، وتنفيذ أو تطبيق السياسات والآثار المترتبة عليها أو بصورة أخرى ما الغاية المهمة لهذه القضية على الموضوع الذي يتناوله هذا الكتاب؟

بصفة عامة نجد أن ثمة مبررات منطقية ثلاث تقف خلف أهمية دراسة موضوع تنفيذ السياسات، فكما رأينا بجلاء بالفصل السابق من هذا الكتاب، فعملية صياغة السياسة وتنفيذها يرتبطان رباطاً وثيقاً يتمثل في صورة تفاعل مستمر، بحيث يتأثر ويؤثر كلاهما بالآخر، لذا نجد حالياً أن الجدل المصاحب أو المرتبط بالحديث عن فشل أو قصور السياسات غالباً ما يتعلق بالفشل في عملية الصياغة قبل الحديث عن الفشل في التنفيذ، وكما يُثار التساؤل على مستوى القمة، حيال التوقعات التي يصعب بصورة عملية تحقيقها؟ فإن علامات الاستفهام تدور أيضاً وعلى مستوى القاع "المستويات التنفيذية للسياسات" حيال تلك التوقعات التي يرغب فيها البعض منهم لتحقيقها؟ بمعنى هل يمكن أن نعزو الفشل في السياسات لمرحلة التنفيذ فقط على مستوى القاع وحده؟ دون محاولة إلقاء اللوم أيضاً على عملية أو مرحلة الصياغة لهذه السياسات؟

نكاد نجزم بأن كل علامات الاستفهام هذه، صحيحة ولابد منها عند الحديث عن السياسات، كما نشير أيضاً إلى أن التنفيذ رهن بداية بعملية الصياغة أو التشكيل للسياسات. كما يجب أن نولي أهمية كافية لهؤلاء الذين يتأثرون بصورة أو بأخرى بهذه السياسات.

حيث من الخصائص التي تميز السياسات الاجتماعية عند تنفيذها، على مستوى الدولة البيروقراطية "الإدارة الحكومية" التي تعمل من خلالها والتي قد تؤثر عليها وتفقدها مغزاها النهائي التي تسعى إليه لذلك من الأهمية بمكان أن تتصف علمية تنفيذ السياسات الاجتماعية بالمرونة الكافية للتغلب على الروتين والمعوقات البيروقراطية وترجع مشكلة دراسة السياسة الاجتماعية إلى أنها تستمد جذورها من أنظمة أكاديمية مختلفة، ولكل من هذه وجهة نظرها في السياسة الاجتماعية

تعريفاً وتحديداً. وتعدد هذه الأنساق يؤدي بالضرورة لتعدد وتباين حجم المشكلات المرتبطة بتطبيقها أو تنفيذها.

لذا يهتم الباحثون والمهتمون بالسياسات الاجتماعية بالتعرف على السياسات العامة الموجودة في المجتمع وعلى طرق تنفيذها او تطبيقها وأيضاً على المؤسسات والمنظمات المجتمعية المنوط بها تنفيذ هذه السياسات ووضعها موضع التنفيذ الفعلي، ومن الأهمية بمكان أن يقوم الممارس أو الأخصائي الاجتماعي الدارس للسياسات الاجتماعية بالتعرف على حجم وطبيعة الأواصر والصلات بين المؤسسات الرسمية المنوط بها تنفيذ السياسات والمنظمات المدنية أو القطاعات الأخرى المشاركة في صياغة أو تنفيذ هذه السياسات.

أولاً: كيف نستطيع تحديد السياسة؟

ما الذي نعنيه بالسياسة؟

نعتقد أنها هي الموقف الذي يجمع فريق من الناس كي يتشاوروا في كيفية مواجهة مشكلة ما، والإجراءات أو التدابير الواجب أن يتخذونها حيال ذلك وكذلك قد ينظر للسياسة على أنها مشروعات القوانين أو التشريعات التى تعرض على السلطات التشريعية لإقرارها بغية مواجهة مواقف أو مشكلات محددة وقد تتصدى التشريعات هنا لإقرار سياسة جديدة أو لتغيير أخرى قائمة .

لذلك ثمة رأي بان ذلك المنهج المتبع في صياغة السياسة والذي يستند للقرار هو منهج استياتيكي (مستقر) فهذا القرار في حد ذاته هو وليد لسلسلة من القرارات الفرعية التى توجه نحو هدف أكبر (السياسة ذاتها) لذلك يعتقد "فريند" ١٩٧٤ أن دراسة عملية السياسة ينبغي أن تركز في الأساس على دراسة الجزئيات أو القرارات الفرعية الموصلة لها ومن الأهمية بمكان عند دراسة السياسة أن ندرسها من خلال السياق

العام الذي وضعت أو صيغت خلاله وإلا كـان التحليـل أو الدراسـة مضللة ومع ملاحظة أنه ن الصعوبة بمكان أن نقرر مدى استاتيكية أو مرونة قرار ما في التأثير على السياسة كذلك يعزز (فريند ١٩٧٤) هذا بأن السياسة عملية تحول مُستمر غير مستقرة على دال تراعى دومـا التقلبات والتغيرات والظروف الجديدة التى تؤثر على صناع الـسياسة ذاتها.

ومن الصعوبات الملازمة لعملية صـناعة الـسياسة اسـتناداً لصناعة القرار أن تلك السياسات وبهذا الشكل قد لا تعبر بالضرورة أو الوضوح عن البيئة أو المجتمع المخاطب بهذه السياسة (فهنا) الـسياسة تتأثر أو توضع وفق منظور أو رؤى صناعها فقط وهي رؤية أو رؤى في النهاية محدودة، لذلك يبذل هؤلاء جهوداً مضنية في إقنـاع العامـة بجدوى أو فعالية السياسات التى يضعونها، لذلك فإن نتـائج أو عوائـد لسياسة قد تكون مخيبة لآمال صناع السياسة.

لذلك لا نغالي في القول بأن التطبيق الفعلي للسياسة يظهر آثاراً أو نتائجاً مغايرة تماماً لما يراه أو يتوقعه واضعي السياسة ذاتها.

خاصة وإن صناع السياسة قد يُغلفـون الـسياسة الموضـوعة بإطار يخفي النوايا أو القصد الحقيقي من ورائها بحيث يُصعب ذلك من عملية تقييم أو تحليل تلك السياسة، ومن ثم يعتقد برلمـان ١٩٧١. أن بعض السياسات قد يكون لها أغراض رمزية من أهدافها قد تخلص في اتخاذ إجراءات محددة وليس مواجهة مـشكلات بعينهـا، لـذلك فـإن السياسات الرمزية هذه تعبر عن فشل الدول في مواجهة مـشكلاتها أو قضاياها، وتعبر كذلك عن القصور في الموارد في الـرؤى (بـارملي ١٩٩٣).

أيضاً يلاحظ كلٌ من "هل ، مان ١٩٩٣" أنه على طلاب دراسة السياسة أن يعوا جيداً الأهداف الخفية أو النوايا الكامنة وراء دراسة السياسة (أو السياسات المطبقة).

والفكرة هنا أن السياسة قد لا تعبر فعلية عن وجهة النظر الحقيقية من ورائها أو لصناعها، ولذلك نميل هنا لوجهة نظر "بارانز باشراسن ١٩٩٢" تجاه ما يسمى بنمو ما يسمى بعدم صناعة القرار" "Non- Decition- Making"وهما يريان أن هناك ثلاثة ميكانيزمات تحرك هذه العملية:

أ – العوامل أو عوامل القوة– عناصر القوة:

وفي ضوء ذلك العنصر يفشل صناع القرار في التنبؤ بحاجات أو رغبات فاقدي القوة أو المهمشين، فهؤلاء الأخيرون يتجاهلهم الجميع.

ب– وجود ما يسمى برد الفعل المتوقع: (انظر فريدريل ١٩٣٧) مثلاُ لوقوع الشخص (س) (ذي قوة نسبية ضعيفة) تحت تأثير الشخص (ص) ذي قوة أكبر والذي سوف يعترض أو يقاوم قرار سوف يتخذه (س) فإن هذا الأخير سوف يحجم عن صناعة أو اتخاذ قرار خشية بأس (ص) والذي يؤدي إلى وجود ما يسمى بحشد أو تعبئة الإنحياز بحيث يستحوذ أصحاب القوة والنفوذ على الحديث عن مشكلاتهم، ويسيطرون بذلك على النسق السياسي الموجود اجتماعياً، بحيث تتصدر قضاياهم أجندة المجتمع.... وبحيث يصعب فرض أي قضية أخرى تخالف اهتماماتهم أو مصالحهم.

وفي ضوء ما سبق يتبين لنا أهمية الحاجة إلى تفسير حساس وجديد عن أو حول صياغة السياسة، وفي ضوء المناقشة السابقة نصل

لنتيجة مؤداها أن وجود مجموعة من الإجراءات لمواجهة موقف معين قد يعقبه بالضرورة الكافية تطبيق تلك الحزمة من الإجراءات.

ثانياً: تطبيق السياسة:

منذ أن ألقى كلٌ من "برسمان، وايلر نسكي ١٩٧٣" الضوء على أهمية تطبيق السياسة بوصفها عنصراً مهماً وحيوياً عند محاولة فهم السياسة من خلال فكر تيار كبير من المؤلفات ترتد منه حول تلك الجزئية يمكن التمييز هنا بين نوعين من النماذج للتطبيق، إحداها من أعلى لأسفل، الأخرى العكس من أسفل لأعلى.

نماذج تطبيق السياسة:

لعلنا ندرك أن عملية صنع أو صياغة السياسة وعملية تطبيقها من العناصر المهمة والحيوية عند محاولة فهمنا لعملية السياسة ذاتها، وسوف لا نخوض فى تفاصيل كليهما، ويهمنا أن نوضح أن هناك نماذج متعددة لصناعة أو صياغة السياسة ولكن سنميز هنا بين نوعين من نماذج تطبيق السياسة، يمكن أن يكونا أيضاً من وجهة نظرى نموذجين لصنع وتطبيق السياسة فى الوقت نفسها وهما:

أ- النموذج الأول "من أعلى إلى أسفل":

حيث توضع السياسة من وجهة نظر هؤلاء القابعين فى قمة السلطة ثم تنحدر السياسة لأسفل، ثم يقوم القابعون فى أسفل بتنفيذها، ومن الملاحظ على هذا النموذج وجود فصل واضح بين مرحلتى صنع أو وضع السياسة، وتطبيقها، ويبرر هؤلاء الذين يتبنون هذا النموذج باهتمامهم بعملية تشخيص أسباب فشل بعض السياسات الخاصة فى تحقيق النتائج التى كانت تبشر بها، ومعرفة كيف يمكن تطبيق السياسة

بنجاح وتحت أى ظروف، **ولذلك يعتقد "هل، هام Hill & Ham"** أن **أفضل تلك الظروف لإنجاح أى سياسة هى:**

أ- أن تكون السياسة واضحة لا لبس فيها قدر المستطاع.

ب- أن تكون عملية التطبيق سهلة قدر المستطاع.

ج- البعد قدر المستطاع عن التدخلات الخارجية.

د- أن تخضع عملية التطبيق لسيطرة ورقابة واضعى السياسة.

ومع ملاحظة أن التطبيق الذي يحوي بداخله تنظيمات متعــددة أو إدارات حكومة عديدة قد يصاحبه فشل أو عيوب خطيرة إلا إذا تحدد دور كل منظمة أو أدوارها في عملية التنفيذ، مع ملاحظة مهمة أيــضاً وهي أن أي فشل ولو كان صغير، ولو كان فردي سوف يــؤدي إلـــى فشل عام في تطبيق السياسة.

ب- النموذج الثانى "من أسفل لأعلى":

فى هذا النموذج نلاحظ وجود أسلوب جديد فـــى فهـــم عمليـــة السياسة، فكتَّاب السياسة يرون أن عملية التطبيق هنا تسير وفـــق رؤى مَنْ فى القاع حيث هم صانعى السياسة أنفسهم بحيث لا يوجد انفـــصال بين عملية صنع السياسة، وتطبيقها، وهى عكس النموذج الأولى، كمـــا نلاحظ أن هذا النموذج يربط بين مسئولية منظمات المجتمـــع المـــدنى وقيادات المجتمع الحكومية والأهلية والأهالى أنفسهم فى صنع السياسة، وبين إسهامهم فى تطبيق السياسة (أى بين مرحلتى صناعة أو صياغة السياسة والتطبيق).

كما أن السياسة وفق هذا النموذج هى عمليـــة تفـــاوض بـــين أطراف عديدة بحيث تصل فى النهاية لتسوية واضحة هى: الـــسياسة" ولذلك يرى **"هل، باريت Hill & Barrett** " أن الـــسياسة "محـــصلة عملية تفاوض أو صراع بين قيم متناقضة أو متصارعة بحيث تـــصبح

عملية التسوية هى محور عملية السياسة، بدءاً من الصياغة وصولاً للتنفيذ وتقييم الآثار، وأن عملية السياسة آنذاك تكون بمنأى كلية عن المؤثرات الاقتصادية".

وبصفة عامة هناك أسباب تدعو صناع السياسة لهجر النموذج الأول، والاستناد إلى النموذج الثانى، ومن تلك الأسباب:-

أ- مستوى التشابك والتعقد لعملية السياسة ذاتها، بحيث يصعب حصرها فى فكر أو رؤية شخص ما، وأن القرار هنا هو حق لمطبق السياسة ومنفذها لأنه الأجدر والأقدر على مواجهة حقائق الواقع.

ب- كذلك من الصعوبة بمكان أن نستند لأسلوب صناعة القرار فى الأمور أو القضايا السياسية التى تحتاج لجهد وخبرات التفاوض خاصة إذا ما تعلقت القضية بتناقض أو صراع مصالح وقيم.

ج- كذلك يرى **Fimister, Hiel** ١٩٩٣ أن أسلوب الحكومات المركزية فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي كسياسة استندت في الأساس على حاجات ورغبات شرائح اجتماعية بصورة فعلية وبذلك فإن تلك الأسباب وغيرها تساعد على تجنب الوقوع في براثن السياسات الرمزية Symbolic.

ومع ذلك أيضاً، فإن كلا النموذجين له أنصاره والمدافعون عنه، لذلك يؤكد "ساباتير **Sabatire**" على ضرورة تجاوز الفجوة بين النموذجين، وأن نسعى للتوفيق بينهما، كما أن الدراسات الأمبريقية تؤكد صلاحية كلٍ من النموذجين فى حالات محددة.

ثالثاً: القضايا المرتبطة بعملية تطبيق أو تنفيذ السياسات الاجتماعية:

من الأهمية بمكان ألا نركز على عدم تجزئة الصورة عن عملية تنفيذ السياسات بصفة عامة، لذا من الضروري أن نلخص القضايا المتصلة بالتنفيذ بالآتي:

<u>١- قضايا متصلة بالكيفية التى يتم بها صياغة السياسات ذاتها:</u>

فعملية صياغة السياسة أشبه بعملية تصميم مبنى من حيث ضرورة وجود مهندس معماري متخصص بهذا النشاط، لذا نجد:

١- أنه عملية تنفيذ السياسات تؤثر بلاشك على عملية صياغة السياسة ذاتها "وبالأخص على التفاصيل الخاصة بمرحلة الصياغة" وشأن عملية تشييد المبنى المادي الملموس حيث نجد أن ثمة تعديلات كثيرة تجرى على أرض الواقع عند بدء التنفيذ للمبنى.

٢- أن السياسة الموضوعة يجرى عليها تعديلات كثيرة أثناء تنفيذها. بل على العكس نجد أن السياسة ونظراً لأنها موضوعة أو مصاغة من قبل جموع من البشر وتخاطب في الوقت ذاته مصالح واهتمامات جموع كبيرة من البشر في المجتمع أكثر عرضة للتغيير والتعديل والتبديل أثناء التنفيذ بصورة يجب أن ترضي مطالب وحاجات هؤلاء المستفيدين أو المتأثرين بها.

٣- أنه لا يجب أن تصاغ هذه السياسات بمعزل عن باقي السياسات الاجتماعية التى توضع على المستوى القومي، فالملاحظ وبصورة عملية أن أي سياسة موضوعة أو جديدة يجب أن تتصل بما قبلها تأثيراً وتأثراً.

٤- أن غايات أو أهداف السياسات الموضوعة يجب أن تكون واضحة وضوحاً لا لبس أو غموض بها والبعد عن كل ما يسبب الغمـوض أو الإبهام والبداية.

٥- أن تكون السياسات والغاية من ضروريتها واضـحة فـي أذهـان مخططي أو واضعي السياسات وأن يكون هؤلاء علـى علـم وإدراك بالمشكلات والقضايا المحلية والاجتماعية التى تتطلب ضرورة صياغة سياسة جديدة أو تعديلات أخرى قائمة بالفعل.

٦- من ناحية أخرى وقبل البدء بتنفيذ السياسة يجب أن نضمن وجود نوع من الاتفاق حيالها من قبل الجهات أو الأطراف المنفذة لها. فبدون رضاء أو اتفاق حول السياسة الجديـدة أو بـدون وضـوح الغايـات والأهداف من ورائها سيكون من الصعوبة بمكان التوصل لعملية تنفيذ موضوعية لها وسيكون من الصعوبة أيضاً إقناع الأطـراف المنفـذة بجدوى هذه العملية. فالغموض هنا حيال صياغة أو نشأة السياسة يعطي الأطراف المناوئة أو المعارضة الفرصة للتشهير بها وعرقلـة عمليـة تنفيذها والتقليل من أهميتها من الأصل. لذا حاول الـبعض التوصـل لأدوات تحليل لعملية تنفيذ السياسات للتأكد من توافر عنصري الرضاء أو الاتفاق عن السياسة من ناحية ووجود وضوح في الغايات والأهداف.

من ناحية أخرى ومن الملفت للنظر أن وضوح أو غمـوض السياسات لا يجب أن يقتصر فقط على عملية التنفيذ، بل يجب أن ينبع الوضوح من أذهان أو رؤى المخططين للسياسات أنفسهم أي أن تكون السياسة من الوضوح بحيث تدل بنفسها على وجودها وبدون أن يرتبط ذلك بعملية تنفيذها. كما يجب أن يستند ذلك الوضوح للسياسات علـى معايير أو أسس موضوعية وعقلانية يجـب أن يلتـزم بهـا هـؤلاء المصممون أو المخططون للسياسات. كما يجـب أن تتـضمن عمليـة

صياغة السياسات ومن ثم تنفيذها على قدر من المرونة العملية بحيث تتمكن الأطراف المنفذة لها من تعديلها أو تغييرها بسهولة بحسب المستجدات البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الموجودة.

٢- قضايا تتعلق بالمستويات أو المراحل التى تتكون منها السياسة:

من المتعارف عليه أن بعض السياسات الاجتماعية في بلدان كثيرة يتم صياغتها من قبل إدارات معينة ثم تقوم أخرى بتنفيذها، فمثلاً نجد أن الحكومة المركزية هناك تقوم في أحيان كثيرة بوضع وصياغة سياسات تاركة للسلطات المحلية الحرية في التنفيذ بالطريقة التى تحقق غايات السياسة الموضوعة. ويطلق على هذه العملية، تحويل السياسة من الجهة المصدرة أو المصممة لها للجهة أو للإدارة المنفذة لها، وتتم عملية التنفيذ هنا بصور وأشكال متعددة منها:

١- أن تفرض فرضاً على السلطة المحلية للتنفيذ كجزء من واجباتها ومسئولياتها قبل مواطنيها والسلطة المركزية.

٢- وأحياناً يتم التنفيذ خوفاً من فقدان السلطات المحلية قدراً من السلطة أو التمويل المتاح لها أي أن يتم الربط بين تنفيذ السياسات المركزية وبين صلاحيات أو مزايا تمنح للسلطات المحلية.

٣- ومن ناحية أخرى وبسبب العلاقة التى تحكم السلطتين المركزية والمحلية فيما يتعلق بصياغة السياسة وتنفيذها فإننا نجد أن أوامر وتعليمات السلطات المركزية سرعان ما تتحول لإجراءات عملية لتنفيذ السياسات الاجتماعية.

٤- وربما وحسب قول البعض فإن رضوخ السلطات المحلية رهن بمشيئة السلطة المركزية المالية فهذه الأخيرة هي القادرة على تمويل عمليات تنفيذ السياسات الاجتماعية.

٥- ومن ثم نجد أنه كلما كانت الموارد المالية المتاحة أمام السلطات المحلية محدودة كلما عجزت عن تنفيذ السياسات الموضوعة بالمستويات المطلوبة منها.

٦- والجدير بالذكر أيضاً أن السلطات المركزية قد تقوم بتفويض بعض المنظمات أو المؤسسات المجتمعية على المستوى المحلي لتنفيذ سياساتها الاجتماعية المختلفة.

٧- ومع ذلك لا ينبغي تجاهل أثر القوى والمؤثرات السياسية الموجودة في المجتمع والتى تؤثر على عمليتي صنع وتنفيذ السياسات.

٨- وفي أحيان كثيرة نجد أن السلطة المركزية وبسبب الفشل في تحقيق الغايات من وراء السياسات الموضوعة أثناء تنفيذها فإنها تقوم بالتضحية بالمستويات الإدارية بهذه المنظمات بدلاً من مساءلة المستويات الوزارية أو الحكومية المركزية.

ومن ثم تميل الحكومات المتعاقبة لفكرة إنشاء هيئات أو منظمات محددة الاختصاصات والوظائف وتتحدد مهامها بالعمل على تنفيذ السياسات الاجتماعية على المستويين القومي والمحلي أحياناً، خاصة أيضاً في الحالات التى ترى الحكومة المركزية ضرورة إسناد تنفيذ السياسة لطرف ثالث، ويشير هذا الفصل أن ثمة مبررات أو أسباب تدعو الحكومات للقيام بهذا الأمر منها:

١- التحرر من الضغوط والمؤثرات السياسية العامة الموجودة بالمحليات (خاصة أيضاً حال وجود جماعات مصالح أو ضغط بالمناطق المحلية الخاضعة لسلطان السلطات المحلية).

٢- أو إمكانية إخضاع المستويات الإدارية بهذه المنظمات للمساءلة العامة حال الفشل والإخفاق.

٣- أو بالرغبة الحكومية في تحقيق تمثيل كاف للمصالح المحلية المجتمعية الموجودة عند تنفيذ سياساتها الاجتماعية.

ومن هنا تتميز هذه النوعية من المنظمات بقدر عال من التحرر من قوة المؤثرات والعوامل السياسية من جهة وبقدر عالي أيضاً من الاستقلالية في اتخاذ القرارات بعيداً من هيمنة وتأثير السلطات المحلية وتبرر الحكومة المركزية ميلها هذا بالرغبة في إحكام السيطرة على الموارد التى تنفق على تنفيذ السياسات الاجتماعية، والرغبة أيضاً في تحقيق أكبر مستوى ممكن من الشفافية والمساءلة لقيادات هذه المنظمات حال وجود قصور أو فشل في مستويات الأداء. وللتغلب على التراث البيروقراطي العقيم الموجود بالحكومات سواء مركزية أو محلية فإن تنظيم تلك المنظمات المنوط بها تنفيذ السياسات الاجتماعية كان يتم في صورة أو شكل جديد بعيداً عن التنظيم الهيراركي المعتاد منعاً لبطء الأداء.

٣- العوامل التى تؤثر على استجابة المنظمات المعنية بتنفيذ هذه السياسات وكيفية التغلب عليها:

بينما تتضمن المناهج التقليدية للإدارة العامة تحديداً للأنشطة والمهام الواجب أدائها عند تنفيذ السياسات الاجتماعية، فإنها تتضمن أيضاً نمطاً هيراركياً أو هرمياً من التنظيم بحيث يمكن دراسة السلوك التنظيمي بالمنظمات العامة مثلاً للوقوف على حجم علاقات التبعية بين

المستويات الوظيفية والرئاسية بها. أيضاً نجد أن النمط التقليدي للإدارة تعتمد كلية على الإشراف والرقابة على كافة الأنشطة المركزية، ومن هذه العوامل:

١- المعوقات البيروقراطية الإدارية:

وعلى مستوى السياسات الاجتماعية الحالية نجد محاولات جادة للتغلب على المعوقات البيروقراطية الإدارية وبخاصة التوصل للآتي:

أ - ضرورة الاعتراف بأهمية الاستقلالية للمحليات.

ب- ضرورة التحسب جيداً للصعوبات والمعوقات السياسية التى تعوق تنفيذ السياسة.

ج- ضرورة وجود معايير منطقية لحل المشكلات والتغلب عليها في صورة سياسات.

ومن أجل التوصل للغايات السابقة لابد من التالي:

- ضرورة وجود حدود أو قيود للوائح والإجراءات.
- ضرورة التغلب على المشكلات التى تحد من الدوافع الإنسانية على العمل وعلى المستوى العام أو العملي، نجد ثمة ضرورة ملحة للتعرف عن قرب على السياسات الواجب تنفيذها وتحديد المهام والعلاقات أو الإجراءات البيروقراطية وبعد ذلك حشد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الغايات.

٢- الجدير بالذكر أن الكوادر الإدارية الموجودة بالمحليات وبسبب نقص الموارد والدعم الحكومي العام لهم، يمكنهم تعطيل أو تنفيذ السياسات الاجتماعية بالصورة المطلوبة.

٣- ومن ناحية أخرى نجد أن هؤلاء الموظفين يهتمون كثيراً بدراسة تأثير عمليات تنفيذ وتطبيق السياسات على علاقاتهم بالأفراد أو بالمجتمعات التى يحيون بها أو يعملون بها.

٤- لذا يميل هؤلاء وعند الضرورة أو عند تعارض المصالح لتغليب هذه العلاقات على التطبيق الحرفي لتلك السياسات الاجتماعية.

٥- لذا نجد أنه في من الخطورة بمكان تجاهل الدور المؤثر الذي يمكن لهؤلاء الموظفين أو الإداريين والمهنيين من القيام به لتعطيل أو تحقيق السياسات الاجتماعية بمستويات تقل كثيراً عن مستويات الأداء والتنفيذ المرغوبة لذا نجد ضرورة ملحة لتدريب وإعادة تأهيل هؤلاء كل فترة.

٦- الجدير بالذكر أيضا أن قدرة هؤلاء على السيطرة أو التحكم في عمليات التنفيذ للسياسات الاجتماعية تخضع أو تتأثر أيضاً بمقدرة نسق الرقابة التنظيمية الموجودة على العمل، بمعنى أنه كلما كان هذا النظام قوياً في إحكام السيطرة والرقابة على عمليات تنفيذ السياسات الاجتماعية كلما جاءت نتائج هذا التنفيذ قوية ومجدية.

٧- ونشير هنا لقضية تتعلق بالمقدرة على تجاوز الدور البيروقراطي، ونقصد به هنا درجة الحرية والاستقلالية المهنية، التى تتسلح بها بعض الأطراف المنفذة للسياسات الاجتماعية وهي هنا تضم فئات مهنية كثيرة تتطلب ضرورة تمكينها وتعزيزها بالقوة والصلاحيات اللازمة التى تعينها على أدائها لأدوارها المتصلة بالممارسة وتنفيذ السياسات وبرامجها المختلفة. وبالطبع يرى البعض أن مصدر الحرية المهنية هذه لها بالغ الأثر على النواحي التالية:

- المهنة ذاتها ومستوى أو درجة تطورها.
- المناخ أو البيئة التنظيمية التى يعمل هؤلاء من خلالها.

- السياسات اللازمة لتنفيذ هؤلاء لأدوارهم المهنية.
- تتبع مشكلة الخبراء أو المهنيين هنا أنهم يعملون بدرجة كبيرة أو يتعاملون مع قضية الحتمية بمعنى وحسب زعم البعض أن هؤلاء المهنيين يعملون وفق أسس ومبادئ يمكن التنبؤ بها أو توقعها مسبقاً بدرجة عالية من الدقة. مثال ذلك طريقة عمل أو ممارسة الطبيب أو المهندس لمهنته. فتلك المهن وغيرها الكثير تعمل وفق أسس ومعايير كثيرة ومتعددة لكن يمكن تلمسها والتنبؤ بها بكل دقة، بحيث يرى البعض أيضاً أن تلك المعايير والأسس قد تقف أحياناً حجر عثرة ضد أي تطور أو تقدم في الخدمة المقدمة. وأحياناً وبزعم الحفاظ على مستوى أو درجة الاستقلالية يقاوم هؤلاء المهنيون لأي تطورات في مستوى الخدمة أو نوعيتها أيضاً. وتتزايد حدة المشكلات هنا على مستوى الوحدات التنظيمية العامة.

٨- فنجد أحياناً أن البيروقراطية المعوقة للأداء التنظيمي الجيد لتنفيذ السياسات، هنا رهن بالعلاقة بين المهنيين من ناحية وبين المنظمة ذاتها، ففي أحيان كثيرة أيضاً نجد أن لهؤلاء المهنيين أحكاماً كثيرة تؤثر على مستويات الأداء التنفيذي للسياسات وقد يبتعدون بالتنفيذ عن الغايات النهائية من وراء وجود أو نشأة السياسة.

٩- ومن المشكلات التى لم تحل حتى الآن، تلك العلاقة الغامضة بين المهنيين والعملاء، والتى تؤثر على مقدرة المهني على المشاركة بصياغة أو ممارسة التنفيذ للسياسات الاجتماعية. أو التى تؤثر أيضاً على مقدرة أو درجة مشاركة العميل بعمليتي صياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية، فالمهنيون يرون أنهم أقدر

على رؤية المشكلات التى يصطدم بها الأفراد ومن ثم هم أيضاً أجدر على المشاركة بعمليتي صياغة وتنفيذ السياسات التى تخص العملاء بصورة أكبر من مقدرة هؤلاء العملاء أنفسهم. وأنه ونظراً لوجود أولويات متضاربة ومتنافسة يسعى إليها العملاء فإن المهنيين، أقدر على حصر هذه الحاجات وترتيبها في سلم من الأولويات وبصورة منطقية بعيدة عن اندفاعات العملاء للوصول لها.

١٠- ومن ثم يدافع هؤلاء المهنيون عن مستويات استقلاليتهم بصورة يرون في هذه الاستقلالية معيناً ودعماً مستمراً لحاجات ومصالح العملاء. ومن ثم يواجه هؤلاء المهنيون أيضاً وبشراسة أي محاولات للتضييق من مستويات هذه الاستقلالية ولو اتخذت أيضاً درجة من المساءلة أو المحاسبة عن تصرفات هؤلاء وبالكاد يلتزمون بأسس ومواثيق أخلاقية ومهنية لمواجهة سلوكياتهم التنظيمية المهنية.

٤- العلاقات التنظيمية البينية الأفقية:

وتمثل هذه العلاقات بدورها مشكلة أو تعقيداً جيداً حيال الالتزام بتنفيذ السياسات الاجتماعية في أي دولة حيث نرى ان ثمة أنشطة عديدة وكثيرة تتعلق بصياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية تتم في صورة تعاون أو مشاركة بين أطراف متعددة وحيث نرى أيضاً أن هذه الأطراف ترتبط فيما بينها بعلاقات تنظيمية أفقية وبينية في الوقت ذاته، فهناك مثلاً منظمات فردية مركزية وأخرى محلية عاملة في هذه المجالات وأخرى مترابطة فيما بينها، تعمل أيضاً بدورها في عمليات تنفيذ السياسات الاجتماعية، وفي أحيان كثيرة تقوم المنظمات أو الإدارات المركزية بتفويض سلطاتها لمنظمات محلية أو إدارات محلية أقل في

المستوى بحيث تُنيط الأولى بالثانية مهمة تنفيذ السياسات والبرامج الاجتماعية الموضوعية من قبل الحكومة المركزية. ومن هنا يمكن الجزم بان كافة المنظمات سواء المركزية أو المحلية في أي دولة ترتبط فيما بينها بشبكة عنكبوتية ضخمة بحيث تتداخل الأدوار والمؤثرات تأثراً وتأثيراً كل على الأخرى فيما يتعلق بآلية وديناميكية تنفيذ السياسات الاجتماعية. لذا تكون العلاقات التنظيمية بين تلك المنظمات على اختلاف أنواعها من الاستمرارية والتطور بحيث تسعى كافة الأطراف للحفاظ عليها، ولعل المبرر لهذا الترابط التنظيمي مرده على أن ثمة حاجات عديدة تقدم للأفراد يجب أن تتم في صورة تعاونية ضخمة على المستويات المحلية والقومية. ومع ذلك نُشير الدراسة الواردة بهذا الفصل إلى أن تلك العلاقات التنظيمية الموجودة أفقياً بين هذه المنظمات في مصر بحاجة ماسة للمراجعة للوقوف على أوجه القصور فيما بينها وللعمل على تقوية وتعزيز آليات التعاون فيما بينها والعمل على تشجيع كافة الأطراف المهتمة بالتنفيذ وبخاصة المهنيين والمستويات الإدارية على التعاون بما ينعكس في صورة إيجابية بناءة على عمليات تنفيذ السياسات الاجتماعية .

٥- تأثير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على عملية التنفيذ:

يمكن النظر للسياسات على أنها ترجمة أو ردة فعل لحاجات أو متطلبات بيئية اجتماعية ملحة، وهذه المشكلات تدفع الساسة دفعاً للتدخل لإيجاد حلولاً لها في صورة سياسات اجتماعية تحمل بشارات وعلامات على قرب زوال المشكلة أو حلها بطريقة موضوعية، ومن ثم نجد أن الحكومة يقع على عاتقها النظر في المشكلات الموجودة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والعمل على صياغة السياسات والبرامج

الاجتماعية المناسبة للتصدي لهذه المشكلات ولكن في أحيان كثيرة نجد أن الحاجات التى تقوم الحكومات بتلبيتها في صورة سياسات اجتماعية قد لا تغطي مطالب أو حاجات الناس والجماعات الموجودة في المجتمع ويعزوا البعض ذلك لوجود قصور في عملية صياغة السياسات بعيداً عن المشاركة الفعلية للناس. بما يعني أن ثمة فارقاً كبيراً بين نسق صنع السياسات الاجتماعية في أي دولة وبين البيئة أو المناخ الفعلي الذي تُطبق به هذه السياسات. **فمثلاً عند الإشارة للمحددات الخاصة بسياسة رعاية الطفولة نجد منها:**

أ – قدرة البعض على الرعاية الذاتية للطفل دون الاعتماد على نسق الرعاية الرسمي الموجود.

ب – الأنشطة والعلاقات السوقية الموجودة فعلياً وأثرها على نسق الرعاية.

ج– سلوك الاطراف الأخرى مثل مانحي الرعاية غير الرسمية.

د– الدور التى تؤديه الدولة وتؤثر به على جملة السياسات الاجتماعية.

ولذا يؤمن البعض بمقولة أن دراسة نسق أو سياسات الرعاية الاجتماعية وعلى الأخص رعاية الطفولة، يستلزم أيضاً ضرورة التعرف على المحددات والقيود التى يمكن أن تعوق التنفيذ لهذه السياسات كما قدر لها في صياغتها الأولى. وبعبارة أخرى نجد أن العلاقة بين نسق السياسة الاجتماعية والبيئة الخارجية التى يتم بها التنفيذ علاقة نشطة وفاعلة للغاية، وتؤثر فعلاً على عمليتي الصياغة والتنفيذ، بحي يجب البدء بدراسة هذا المناخ أو تلك البيئة قبل إجراء عملية الصياغة الفعلية للسياسات. وبحيث تأتي هذه الأخيرة معبرة عن حاجات وطموحات الأفراد والجماعات بالمجتمع. ولا يجب أن نغفل أيضاً أن نسق الرعاية أو سياسات الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية

والتى سادت في معظم دول العالم لفترة كبيرة من الزمن (الاقتصاديات المختلطة)، تتطلب من المخطط الحصيف للسياسات الاجتماعية ضرورة الحرص على دراسة مكوناتها وأركانها للتعرف فعلاً على عمق العلاقات التنظيمية الموجودة على المستوى المجتمعي بين المنظمات العاملة بتنفيذ أو تطبيق هذه السياسات من ناحية وضرورة التعرف على عمق العلاقة بين نسق السياسة ذاتها وبين ارتباطها بالبيئة أو بالمناخ التى تعمل فيه بصورة فعلية.

ومن الضرورة بمكان أن ندرس أو أن نتعرف على حجم الضغوط التى تفرض على الأفراد والأسر جراء سياسات اجتماعية محددة، مثل الخصخصة مثلاً، الضمان والتأمين الاجتماعي بما يعني ضرورة التعرف على الفئات السكانية المتضررة من هذه السياسات قبل البدء بتنفيذها فعلاً للتقليل من حجم هذه المضار.

والخلاصة يمكن لنا القول بأننا تعرفنا عن قرب على عمليات تنفيذ السياسات الاجتماعية ورأينا أنها تتسم بالتداخل والتعقد، وأنه على المهتم بدراسة السياسة الاجتماعية وأن يولي اهتمامه بعمليات صياغة السياسة وتنفيذها على السواء كما أن عليه أيضاً أن يهتم بشكل خاص بالبيئة أو بالمناخ الذي تطبق فيه هذه السياسات ومن ثم عليه أيضاً أن يعتد كثيراً بالمشكلات المصاحبة لعملية التنفيذ هذه.

من ناحية أخرى يجب معرفةالعلاقات التنظيمية بين القطاعين العام والخاص ودرجة تأثر وتأثير كل منهما بالآخر وأثر هذا كله على عمليات تنفيذ السياسات الاجتماعية، من ناحية أخرى رأينا أن ثمة تحيزاً أو تجاهلاً من جانب كبار الموظفين العموميين فيما يتعلق بعملية تنفيذ السياسات الاجتماعية، خاصة وأن هؤلاء هم الذين يقع على عاتقهم وضع السياسات الاجتماعية موضع التنفيذ. لذا من الأهمية بمكان أن

نراعي أو أن نهتم بدوافع هؤلاء وسلوكياتهم التى تدفعهم للتقاعس عـن تنفيذ السياسات.

من ناحية أخرى ولقد تعرفنا على علاقة المهنيين بعملية صياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية والمدى الذي يتمتع به هؤلاء بالاستقلالية، والكيفية التى تسعى بها الحكومة المركزية لتطبيق سياساتها الاجتماعية على المستوى المحلي من خلال منظمات مختصة بذلك تبتعد كلية عن شبح وقيود البيروقراطية.

رابعاً: آثار السياسة الاجتماعية:

١- كيفية قياس حاجات الرعاية الواجب الوفاء بها من خلال السياسة الاجتماعية؟

لعل أهم القضايا التى يتطرق لها هذا الفصل، تتعلق بالكيفيـة التى نقيس به الحاجات الواجب الوفاء بها من خلال سياسات الرعاية الاجتماعية والتى تتم من خلال:

أ - **الاعتماد على منهج ذاتي**: يتمثل في سؤال الفرد المستخدم عـن حاجاته ورغباته، يعاب على هذا المنهج أن الناس تميل لمطالب ورغبات غير واقعية بالمرة.

ب - **الاعتماد على آراء الخبراء**: مثل سؤال الخبراء والمهنيين العاملين بمجالات الرعاية الاجتماعية منذ فترة طويلة وأكثر دراية بحاجات الناس فعلاً. أيضاً نجد أن الخبراء والمهنيين، يميلون للحفاظ على الأوضاع الحالية وتقنيتها من الناحية المهنية.

ج- **افتراض أن السياسة أو البرامج الحالية تفي بحاجات الناس بصورة فعلية وهو هنا منهج تفاؤلي**: يرى في الموجود تعبيراً واضحاً

وفعلياً عن حاجات الناس ومطالبها، حيث يعتمد أكثر علـــى تـــصنيفات الناس في مجموعات بحسب مطالبها دون النظر للفرد.

ومن التقسيمات أو التصنيفات الشهيرة للحاجات الإنسانية، مـــا يتصل بالحاجات الرأسية والأفقية، حيث ينظـــر لمجمـــوع الحاجـــات الاجتماعية التى يسعى الناس جميعاً لإشباعها على أنها حاجات أفقيـــة، بينما عندما نتحدث عن إشباع حاجة الفرد الواحد، نقصد البعد الرأســـي منها، وبصفة عامة نجد أن الحديث عـــن قيـــاس سياســـات الرعايـــة الاجتماعية يأتي دائماً بعلامات استفهام أبسطها مـــا إذا كانـــت صـــور الرعاية الاجتماعية الحالية تفي فعلاً بحاجات ورغبات الفرد المـــواطن في الدولة. أو هل من قياس حقيقي لحاجات الناس في المجتمـــع، عنـــد صياغة أو رسم السياسات الاجتماعية. كيف نحدد أكثر متلقي الخدمـــة فهل نعتمد على آراء الخبراء المتخصصين في المجال، أو نعتمد علـــى تصورات متلقي الخدمات الاجتماعية؟

٢- مقابلة حاجات الرعاية:

من السهولة بمكان أن نسأل أنفسنا ما المقصود بمقابلة حاجات الرعاية، ولكن من الصعوبة أن نتوصل لإجابة قاطعة، مثلا الطفل في مقتبل عمره بحاجة للخدمة التعليمية حيث نجد أن هذه الخدمة التعليمية مفروضة من المجتمع وعبء على الدولة، لذا نجد في معظم دول العالم ان الوفاء بهذه الخدمة يتم من خلال المؤسسات التعليمية المتخصـــصة ممثلة في المدارس الإلزامية أو الابتدائية، ولعل بهذا التحليل نتوصـــل لفكرة أن تحقيق أو الوفاء بالتعليم الابتدائي الإلزامي، رهن بوجود العدد الكافي من متلقي الخدمة من التلاميذ بالمداس الابتدائية. ومن ثم تصبح القضية كيفية توحيد عملية توصيل الخدمات الاجتماعيـــة المرغوبـــة. ولكن ونظراً لوجود مناطق كثيرة محرومة من الخـــدمات الاجتماعيـــة

وبالذات خدمات الرعاية الاجتماعية، لذا نجد أن ثمة تفاوتاً كبيراً بين مدارس إلزامية ابتدائية بها كافة المقومات اللازمة لتقديم خدمات تعليمية للأطفال، وأخرى بمناطق مهمشة أو معدمة، تفتقر لهذه الخدمات ومن ثم تأتي الخدمة بها فقيرة للغاية بحيث لا ترقي للخدمة التعليمية المطلوبة للنشء. لذا يشير البعض من المهتمين بالرعاية الاجتماعية لمبدأ المساواة والتناسب في تخصيص الخدمات الاجتماعية كوسيلة لقياس حاجات المناطق المختلفة بحسب مستوى الحرمان أو العوز الذي يسيطر عليها.

٣- قياس حجم أو مستوى السياسة الاجتماعية:

في النهاية ولكي يمكننا تقييم تأثير هذه السياسات الاجتماعية على الفرد أو المجتمع بأسره، فنحن بحاجة ماسة للتعرف على (قياس) حجم الخدمات الاجتماعية المتوافرة من خلال هذه السياسات الاجتماعية ونشير هنا لمقياسين اثنين لقياس خدمات الرعاية الاجتماعية هما: **الأول: يعتمد على قياس المدخلات:** بمعنى قياس أو تقدير حجم المدخلات من الخدمات التى خصصت لسياسات الرعاية الاجتماعية (أجور، مرتبات، سلع، وخدمات، إنفاق رأسمالي).

المقياس الثاني: يعرف بمقياس المخرجات، حيث نقيس حجم الخدمات المقدمة نفسها والتى أمكن للمستخدم الوصول لها بصورة فعلية، مثلاً، عدد الأسرة بالمستشفيات المختلفة التى تقدم الخدمات الصحية، الخدمات الفعلية التى تقدم للأطفال والأمهات بالمناطق المحلية المختلفة. وبصفة عامة ثمة علاقة أكيدة بين المدخلات والمخرجات، فبدون هذه المدخلات لا يمكن التوصل لخدمات اجتماعية فعلية تقدم للفرد أو للمجتمع وتحت مقياس المخرجات، تقف عملية قياس مستويات الأداء الفعلية للمنظمات العاملة بمجالات الخدمات الاجتماعية.

وبصفة عامـــة، نجد أن المشكلة التى تتعلق بهذه المقاييس، أنها تعكس وجهات نظر مقدمي الخدمات، دون أن نتطرق لوجهـــات نظـــر متلقي الخدمات الاجتماعية فمثلاً إذا تم قياس مستوى أو زمـــن تقـــديم الخدمة للعميل أو المريض بالوقت الذي يلي اتخاذ القرار بتقديم الخدمة للمريض وحتى لحظة الحصول عليها، فهذه وجهـــة نظـــر المنظمـــة المهنية مقدمة الخدمة نفسها، لا تلتفت للوقت الذي استنفذه العميل فـــي تقديم الطلب للحصول على الخدمة وحتى صدور القرار بالموافقة على تقديم الخدمة له وهو ولا ريب وقت طويل ومن ثـــم نجـــد أن القيـــاس الحقيقي لمستوى الأداء لتقديم الخدمة قد جاء مخالفاً للواقع "الواقع الذي يعايشه العميل فعلاً".

٤- قياس تأثير السياسة الاجتماعية:

وفي ضوء ما سبق، كيف يمكن القيـــاس الحقيقـــي لتـــأثيرات السياسات الاجتماعية على الفرد أو المجتمع بكامله، أو تحديـــداً كيـــف يمكن التعرف على العلاقات بين المسبب/ الأثر، وبصفة عامة نجد أن ثمة معضلات ومشكلات عديدة ترتبط بقياس آثار السياسات الاجتماعية ولعل أهم تلك المشكلات هي:

١- أن المجتمع الإنساني معقد ومتشابك بدرجة لا يمكن الاعتقـــاد اليقيني بإمكانية القياس الحقيقي للسياسة الاجتماعية بها، فثمـــة عوامل وعناصر عديدة تتداخل فيها بينها للتأثير على قرارات صنع السياسة نفسها فما بالك بالآثار الناجمة عنها.

٢- ان السياسة الاجتماعية بدورها عرضـــة لمتغيـــرات سياســـية واجتماعية واقتصادية تؤثر كل منها على عمليـــة صـــناعتها بحيث لا يمكن عزل السياسة الاجتماعية عـــن غيرهـــا مـــن

السياسات العامة عند قياس آثارها الفعلية وللحكم بدقـة علـى آثار السياسة الاجتماعية بحيث توافر الظروف التالية:

أ) أن السياسة الاجتماعية، يجب أن تكون موجودة قبل حدوث النتيجة، أي أن تكون النتيجة أمراً منطقياً لوجود السياسة الاجتماعية نفسها.

ب) أن أي تغييرات في السياسة الاجتماعية يصاحبها دائماً تغييـرات في النتيجة الفعلية لها، ومن ثم يجب الاقتناع بأن التغيرات السياسية والاقتصادية الجارية تحدث تأثيراتها الفعلية على نتـائج الـسياسة الاجتماعية.

ج) مراعاة أن هناك عوامـل عرضـية موجـودة تـرتبط بالـسياسة الاجتماعية تؤثر عليها وتتأثر بها في حركة دائرية لا تنتهي، وهي عوامل أحياناً لا نلحظها بصفة مباشرة، وأحياناً نجـد مـسببات أو عوامل عديدة تؤثر على السياسة الاجتماعيـة ولا يمكـن فـصل بعضها عن بعض أو لا يمكن الحكم على دقة تأثيراتهـا بـصورة فعلية.

بما يعني في النهاية أن الصورة متشابكة ومعقدة على المستوى المجتمعي بحيث لا يمكن تجنب أو تجاهل هذه العناصر أو العوامل التى تؤثر على هذه السياسات الاجتماعية عند التطرق لتأثيراتها المختلفـة، ومن ناحية أخرى لا يمكن تجاهل وجود غايـات ومـصالح لـصناع القرار والسياسات الاجتماعية، ومن ثم قد تنشأ مـستقبلاً تعـارض أو اختلاف في وجهات النظر بينهم، بما ينعكس في النهاية علـى تـأثير السياسة الاجتماعية بصورة فعلية أو على الأقل على عملية قياس آثار هذه السياسة. لذا من الأهمية بمكان أن نربط بـين وجـود جماعـات المصالح أو جماعات الضغط وبين عملية صنع الـسياسة الاجتماعيـة

ومن ثم يجب مراعاة هذه العوامل عند التطرق لعملية تقييم آثار السياسة الاجتماعية.

٥- تأثير السياسة الاجتماعية على الفرد والأسرة:

عند الحديث عن تأثير السياسة الاجتماعيـــة علـــى الفـــرد أو الأسرة، من الأهمية بمكان أن نعتد بالآتي:

- من المفيد رسم صورة كاملة عن أنماط الإنفاق العام الاجتماعي على السياسة الاجتماعية. ونصيب كل سياسة اجتماعية من هذا الإنفاق العام.
- من الأهمية أيضاً أن نحدد العناصر أو العوامل "حصراً شاملاً" التى يمكن أن تؤثر على السياسة الاجتماعية الجارية، بخاصـــة التالية:

١- الحاجات الأفقية.

٢- الحاجات الرأسية.

٣- التكلفة الأولية والنهائية للخدمة المقدمة للمستخدم.

٤- فعالية أو كفاءة الخدمة المقدمة بما تفي بحاجات المستخدم فعلاً.

وعند تقدير أثر هذه السياسات الاجتماعية يجب التعرف علـــى الأدوار التالية:

- كيفية تقدير الحاجات الأفقية بصورة فعلية.
- كيفية تقدير الحاجات الرأسية بصورة حقيقية .
- التعرف على التكلفة الفعلية للخدمات مع مراعاة أن أي زيادة بالتكلفة تنعكس في صورة إحجام عن الإقبال على هذه الخدمة من قبل العملاء أو المستخدمين لها.
- الفعالية، بمعنى الحكم على مدى كفاية الخدمة المقدمة بالوفاء بحاجات العملاء.

ومن ثم يمكن القول بأن التكاليف الفعلية، وطبيعة الخدمة المقدمة يؤديان دوراً مهماً في الحكم على مصداقية السياسة الاجتماعية، وعلى إمكانية تقدير آثارها بصورة فعلية على الفرد والأسرة على السواء.

٦- تأثير سياسات الرعاية الصحية على الأفراد والأسرة:

الآن سوف نتعرض لدراسة تأثير السياسات الاجتماعية على طبيعة ونوعية خدمات الرعاية الصحية للفرد والأسرة، حيث ينظر لخدمات الرعاية الصحية على أنها إنفاق عام موجه للخدمات الصحية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن ما يقارب ٣% فقط من جملة الإنفاق على الرعاية الصحية بالولايات المتحدة الأمريكية من نصيب القطاع الخاص والباقي يمثل إنفاق عام، بما يعني غلبة الصفة العمومية للإنفاق على السياسات الصحية، بالنسبة لقياس المدخلات لقطاع الخدمات الصحية نجدها تتمثل في الإنفاق العام نفسه على خدمات الرعاية الصحية، حيث تسعى هذه السياسات إلى ضمان فرصة الفرد للوصول للخدمات الصحية بطريقة مناسبة تحفظ عليه كرامته وحياته، ومن ثم كلما زاد حجم الإنفاق العام على الخدمات الصحية كلما دل ذلك على كفاءة ونجاح الخدمات المقدمة للعملاء. كما أن الإنفاق العام على الخدمات الصحية يعكس:

- أن الحاجة للخدمة متزايدة بدورها.
- التكلفة لا تذهب سدى لكنها تخصص للوفاء بحاجات العملاء.
- الرعاية الصحية كلما ارتفعت تكلفتها زادت فعاليتها وكفاءتها والعكس صحيح.

لذلك تشير الدراسات إلى أن الزيادة في تكاليف الخدمات الصحية قد ارتفعت في الفترة من ١٩٨١- ١٩٩٥ بمقدار ٥٥%، بما

يعني زيادة الطلب على هذه الخدمات الصحية بمرور الوقت، لذلك يرى البعض أن زيادة التكاليف الخاصة بالخدمات الصحية، ترجع في الأساس لزيادة عوامل اللامساواة في الوصول للخدمات الصحية والتمييز بين الفئات السكانية بحسب عوامل أخرى، مثلاً غياب العدالة الاجتماعية، ومن ناحية أخرى يرى رأي معاكس أن زيادة متوسط الفرد من الناتج القومي الإجمالي يعكس زيادة مطردة للمرضى الراغبين في الحصول على خدمات الرعاية وهذه بدورها تترجم في صورة أرقام وتكاليف نهائية والمقياس الثاني المستخدم هنا يتعلق بمقدرة السياسة الاجتماعية فعلاً على توصيل الخدمة الصحية للمرضى.

٧- تأثير الخدمات الاجتماعية على وجه الإجمال، منهج الأجر الاجتماعي:

محاولة من المؤلف للقيام بتقدير واسع النطاق لتأثير السياسة الاجتماعية على الإجمال على الفرد من زاوية الخدمات الاجتماعية. حيث تسير المناقشة هنا من منطلق دراسة التأثير الكلي لهذه السياسات الاجتماعية (الخدمات الاجتماعية) على الفرد أو الأسرة، حيث نفترض هنا أن السياسة الاجتماعية تعمل على تقديم يد العون والمساعدة للفقراء، كما يرى البعض أيضاً أن هذه السياسة الاجتماعية تهتم بدعم ومعاونة أبناء الطبقة الوسطى، ربما تميل السياسة الاجتماعية لهذه الطبقة الوسطى لأنها الأكثر تنظيماً وقدرة على التأثير على صناع السياسة ومتخذي القرارات. بالمقارنة بالطبقة الفقيرة حيث التشتت وغياب التنسيق سمتان أساسيتان بين أبنائها، ومن ثم نجد أن الطبقة الأكثر انتفاعاً بمزايا خدمات الرعاية الاجتماعية تكون في نهاية الأمر حكراً على الطبقتين المتوسطة والعليا. وبصفة عامة ولكي نتعرف على كيفية توزيع هذه الخدمات الاجتماعية فنحن بحاجة ماسة للتعرف على الآتي:

١- التكلفة الإجمالية النهائية للخدمة المقدمة للمستخدم.

٢- خصم ذلك الجزء من الخدمة التي لا يمكن توزيعها على الأفراد أو الأسر.

٣- تحديد أكثر الخدمات تقبلاً من الغالبية من الفئات الاجتماعية الموجودة.

٤- توزيع تكلفة هذه الخدمات الاجتماعية بحسب استهلاك أو استغلال كل فئة لها.

يطلق على هذا المنهج أو المدخل الجديد مسمى الأجر الاجتماعي ونعني به: ربط تكلفة الخدمة التى يحصل عليها الفرد بقدر استغلاله الفعلي لها، بحيث يمكننا تحويل هذه الخدمات لصورة كمية وبحيث يمكننا التعرف على الفئات الأكثر استخداماً بصورة فعلية لهذه الخدمات، وقد لوحظ أن الأقل استهلاكاً للخدمات الاجتماعية بصفة عامة هم الفقراء، ربما لعجز هؤلاء عن الوصول لقنوات أو طرق تقديم الخدمات أو المطالبة بها وتوصيل أصواتهم بين صناع السياسة. حيث لاحظ البعض من المهتمين بهذه القضية أن أبناء الطبقتين العليا والوسطى في أغلب الدول أكثر إقبالاً على الخدمات الاجتماعية وأقل الفئات السكانية إنفاقاً للحصول عليها، وذلك على الرغم من كونهم أكثر من الفقراء دخلاً، وأكثر منهم مقدرة على النفاذ للموارد والحاجات والخدمات الأساسية، كما أنهم الأقدر في الوصول لهذه الخدمات الاجتماعية بشتى أنواعها، كما أنه من الصعوبة بمكان لهم التأثير على متخذي القرارات وصانعي السياسات بما يعني في النهاية أن تأثير السياسات الاجتماعية يدور فقط حول فئات سكانية أو طبقات اجتماعية بعينها، تعمل هي على صياغة السياسات والقرارات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية ويمكن ملاحظة تلك الأمور فيما يتصل بالسياسة المتعلقة

بالتعليم العالي، وكيفية إقرار صور من الرعاية الاجتماعية لدعم المؤسسات التعليمية العالية على أداء رسالتها في خدمات أبناء الطبقتين المتوسطة والعالية على السواء بينما نجد تقشفاً شديداً إزاء الخدمات الاجتماعية الموجهة لخدمة الفقراء والمهمشين. لذا يمكن استخلاص رأي نهائي ويرى **"أن تأثير السياسة الاجتماعية على وجه الدقة محل شك، حيث تتأثر السياسات الاجتماعية بكافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بخلاف تأثرها الشديد بتوجهات جماعات المصالح والضغط، التى تدافع فقط عن اهتماماتها، بينما تتوارى جانباً مصالح وحاجات الفقراء والمعوزين بالمجتمع".**

٨- تأثير السياسة الاجتماعية على المجتمع:

يؤمن البعض من أنصار الفكر الكلاسيكي، بأن السياسة الاجتماعية تؤثر بشكل مباشر على المجتمع من حيث:

١- أنها تعمل على إشاعة الاستقرار الاجتماعي بين طبقاته المختلفة.

٢- تمثل سوقاً اجتماعياً لإعادة تخصيص أو توزيع الموارد والثروات الموجودة بالمجتمع، على المحتاجين والفقراء.

٣- السياسة الاجتماعية وجودها مرادف موضوعي للنمو الاقتصادي، حيث أنها تعمل على تصريف فائض الإنتاج الذي يمثل بدوره مشكلة اقتصادية يجب التخلص منها سريعاً.

٤- تعمل السياسة الاجتماعية على تحقيق التماسك بين جنبات المجتمع الواحد.

٥- تعمل السياسة الاجتماعية على تخفيض حالات التوتر والحرمان والمعاناة الشخصية على مستوى المجتمع برمته.

٦- لكن أيضاً السياسة الاجتماعية تعمل على شخصنة المـشكلات الاجتماعية الموجودة أي حصرها في قصور الفرد أو الأسـرة وليس نسبتها للمجتمع كله ومن ثم يمكنها التعامل معها بسهولة بالغة، ومن ثم تتعامل مع هذه المشكلات الاجتماعية على أنها محصلة وجهات نظر فردية أو حالات فردية لا ترقى لظاهرة اجتماعية عامة.

٧- التخلص أو التخفيف من حدة المعاناة والحرمان، تعنـي فـي النهاية تقليلاً من الصراع الاجتماعي أو حالات الاضـطراب. ولما يعمل في النهاية على توطيد أواصر العلاقة بين الطبقات الاجتماعية المخصصة للتعامل مـع المـشكلات الاجتماعيـة الحرجة، وقد يدفع الأمور دفعاً في طريـق الخـروج علـى الشرعية والسلطة وتحول الأمر لحالة من السخط والعـصيان ومن ثم الصراع الاجتماعي بكل أبعاده وآثاره.

٩- العلاقة بين السياسة الاجتماعية وفكرة السوق:

من المتعارف عليه أن السوق يعني مكان يلتقي به الطلب على السلعة أو الخدمة مع العرض منها، ومن ثـم تعمـل فكـرة الـسوق كميكانيزم تضبط العلاقة بدقة بالغة بين العرض والطلب، وينعكس ذلك في صورة السعر للسلعة أو الخدمة المطروحة بالسوق ولكـن تختلـف فكرة وآلية السوق العادية عن تلك التى يشير لها مناهضوا الـسياسات الاجتماعية فهؤلاء يربطون بين السوق وبين ضرورة إشباع الحاجـات للفرد في المجتمع، ويرون في السياسات الاجتماعية مثالب خطيرة تهدد استقرار وأركان النظام الاجتماعي على الوجه المبين كالآتي:

١- ان الاعتماد على الخدمات الاجتماعية التى تقرها هذه السياسات الاجتماعية تقتل روح الإبداع والحافز على العمل بين الأفـراد

وتدفعهم دفعا للتواكل والاعتماد على المعونـــة والمـــساعدات الاجتماعية.

٢- أن الخدمات الاجتماعية توزع بحسب حاجة الفرد منها ولـــيس بحسب مقدرة الفرد على دفع مقابل الخدمة وهذا أمر يتعارض مع قوانين السوق (العرض والطلب).

٣- أن السياسات الاجتماعية بحسب حاجة الفرد تعمل على الإفراط في استهلاك الخدمات والسلع بصورة كبيرة ومغالي فيها.

٤- على العموم تشير الدراسة إلى أن آلية السوق لا تصلح تمامـــاً للعمل مع تخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية.

ومن الآراء المؤيدة للسياسات الاجتماعية أنها تعمل على، تنمية قدرات الأفراد وزيادة إنتاجية الأفراد من خــلال الارتقـــاء بالمـــستوى التعليمي وتنمية المهارات لهم ومن ثم دفعهم لسوق العمل.

خامساً: أساليب وطرق تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية :

تخضع سياسات الرعاية الاجتماعية للتحليل وفق نماذج علميـــة مقننة بهدف الوقوف على مدى فاعلية تلك السياسات في تحقيق أهدافها، لذا يهتم هذا الفصل بتحديد مفهوم تحليل السياسة وأهميته والمهـــارات والمعارف التى يجب أن يتزود بها محللي السياسة الاجتماعيـــة كمـــا يعرض الفصل لطرق تحليل السياسة ونماذج تحليل وتطبيق الـــسياسة الاجتماعية وأخيراً الأخصائيون الاجتماعيون وممارسة تحليل السياسة الاجتماعية.

١- مفهوم تحليل السياسة الاجتماعية:

قبل أن نبدأ الحديث عن تحليل السياسة، يمكننا القول أنه على الرغم من أن كل فرد تقريباً تكون له وجهة نظر خاصة عن السياسات وعن العمليات التى تشكل هذه السياسات. إلا أننا لا يمكن أن نعد ذلك الفرد محللاً سياسياً، فتحليل السياسة بوصفه تخصصاً دقيقاً حديث النشأة يندرج تحت مظلة العلوم الاجتماعية بصفة عامة، بالإضافة إلى أنه يدخل ضمن كلٍ من علم الاقتصاد، علم الاجتماع، وعلم السياسة، كما يقع فى إطار عمليات فكرية تسمى العلوم السياسية.

ولقد تطورت عملية تحليل السياسة نحو العمل المتكامل المنظم، وقد يرجع ذلك إلى تعدد الخلفيات الأكاديمية للمحللين السياسيين، ونتيجة لذلك أصبحت الحدود المنظمة لتحليل السياسة غامضة، وأصبح هناك تداخل بين مناهجها وأسسها المعرفية، وفى الوقت نفسه فإن هذه التطورات تقوى عملية تحليل السياسة، وتجعل من الصعوبة وضع تعريف محدد ودقيق لعملية تحليل السياسة ذاتها، كما يعتبر الهدف من تحليل السياسة مصدراً آخر لغموض هذا المصطلح، حيث تعد السياسة ظاهرة دينامية فى تغير مستمر.

وسوف نعرض لبعض التعاريف التى أمكن الحصول عليها حول مفهوم تحليل السياسة فى الآتى:

- يمكننا أن نعرف "تحليل السياسة" بأنه صياغة لبعض الآراء والأفكار التى تتطور لتصل إلى أوضاع مهنية.
- وإذا تحدثنا عن ماهية "تحليل السياسة" فإننا نستطيع القول إن تحليل السياسة يعد بمثابة صياغة لبعض الآراء والأفكار التى يقوم بها

المحللون السياسيون، ومن ثم تستخدم توصياتهم وتوجيهاتهم الناتجة عن تحليلاتهم السياسية للتأثير فى صياغة السياسات.

- ولقد عرف "وينر - فيننج **Weiener & Vining**" تحليل السياسة بأنه عملية يتم من خلالها تزويد العميل بالتوجيهات فيما يتعلق بالقرارات العامة والاستفادة من القيم الاجتماعية.
- وتشير عملية تحليل السياسة إلى استخدام مجموعة من المهارات الفنية لوصف وتقدير التأثير فى السياسات الاجتماعية، وكذلك تشير إلى وجهة النظر المتعلقة بماذا يجب أن تفعله الحكومة، وأن ذلك يعتمد على تقدير الأوضاع والظروف والتدخلات المحتملة للوصول إلى أوضاع أفضل(١).

ومن ثم يمكن وضع تعريف إجرائى لعملية تحليل السياسة فى الآتى:

أ- بعض الآراء والأفكار.

ب- مصاغة- بصورة مكتوبة فى صورة توصيات وتوجيهات، تشريعات، قوانين.

ج- توصل إليها المحللون السياسيون والمتخصصون من ذوى المهارات الفنية العالية.

د- نتيجة تحليلاتهم للسياسة من خلال وصف وتحديد تأثيرها فى السياسة الاجتماعية أو غيرها من السياسات.

ه- من خلال تقديرهم للأوضاع والظروف والتدخلات المحتملة، والقيم الاجتماعية السائدة.

و- والتى قد تفيد فى تقييم سياسات قديمة، أو صياغة سياسات جديدة أو اختيار حلول سياسية جديدة.

ز- يتم من خلالها تزويد المتأثرين بها بالتوصيات والتوجيهات، وكذلك تزويد الحكومة بما يجب أن تفعله للوصول إلى أوضاع أفضل للناس المخاطبين بهذه السياسات فى بيئاتهم الاجتماعية.

٢- أهمية تحليل السياسة الاجتماعية:

أ- قد تساعد عملية تحليل السياسة على تجنب النتائج غير المرغوبة والتى تعرقل عملية التنمية، ويعد تحليل السياسات الاجتماعية طريقة للتعامل العقلانى مع هذه الآثار أو النتائج.

ب- قد تساعد التوجيهات والتوصيات الناتجة عن تحليل السياسات فى التأثير على صياغة سياسات أخرى جديدة، كما أن نتائج تحليل السياسة تدخل ضمن العناصر التى تستخدم فى صياغة ووضع وتقويم وتعديل أو تغيير السياسات على كل المستويات الحكومية والخاصة، كما توضح لنا كيف أن هذه التغيرات تنعكس وتظهر من خلال كل أوجه الحياة الحديثة.

ج- من خلال عملية تحليل السياسة نستطيع كشف النقاب عن الدوافع أو الأهداف الكامنة للسياسة من خلال وثائقها (كافة التشريعات، والتقارير، والنظم، والقواعد، ومشروعات القوانين أو القوانين.

٣- المهارات والمعارف التى يجب أن يتزود بها محلل السياسة:

وبناءً على ما سبق إيضاحه، فإن تحليل السياسة يتطلب معارف ومهارات متخصصة، ومن بينها ما يلى:

أ- القدرة على الاتصال، وجمع وتنظيم المعلومات إذا ما تم تحديد الوقت والوسيلة.

ب- القدرة على تقديم تصورات فيما يتعلق بدور الحكومة فى الشئون الخاصة.

ج- المهارات التقنية.

د- الإلمام بالإحصائيات والاقتصاديات فى جمع وتفسير البيانات.

ه- اكتساب المعارف المتعلقة بالأنشطة السياسية والقدرات التنظيمية فيما يتصل بالموضوعات السياسية.

و- هذا بالإضافة إلى إطار عمل أخلاقى ليرشد ويوجه من يقوم بتحليل السياسة.

ز- المعرفة الضرورية للممارسة المهنية من جهة السياسة والمتعلقة تحديداً بقياس تأثير سياسات الرعاية الاجتماعية وغيرها على طرق وأساليب الممارسة المهنية.

ح- القدرة على تحليل السياسة والتغيرات التى تطرأ على السياسات كجزء من ممارسة السياسة، ويجب على الأخصائي الاجتماعي أن يحلل تأثير سياسات الرعاية الاجتماعية المختلفة الموجودة بالمجتمع على العملاء ويستدعى هذا الآتي:

- ضرورة معرفة كيفية جمع البيانات أو المعلومات اللازمة لإجراء هذا التحليل.
- كيفية عرض نتائج تحليل السياسات "بما في ذلك الخيارات المتاحة".
- تحرير أو تدوين الملاحظات الخاصة بتحليل السياسات.

المعرفة بالسياسات والمدافعة:

من الأهمية بمكان أن يعرف الأخصائي الاجتماعي جيداً كيفية أو طرق المدافعة والتوقيت المناسب لإجرائها كما يجب أن يكون على علم بالمتغيرات والمستجدات الاجتماعية التى قد تنتج عن هذه المدافعة، وبالضرورة يجب أن يلم بكيفية جمع البيانات وتحليلها، بخلاف ضرورة

معرفته بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ لأي استراتيجية تُعرض عليه أو له ومن هذه الطرق.

١- **طرق المدافعة التشريعية أو السياسية:** تركز غالباً على المدينة أو الدولة أو على المستوى الفيدرالي أو القومي، وتسعى لإجراء تغيير تشريعي لقضايا ومشكلات موجودة ومؤثرة على المستوى القومي ومن ثم يجب أن يمتلك الأخصائي الاجتماعي المعرفة بالنظم التشريعية الموجودة بالمجتمع. والمقدرة على تعبئة وحشد الجهود والرأي العام تجاه قضية أو مشكلة محددة.

٢- **طرق المدافعة القانونية:** فالكثير من مشكلات تطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية ترتبط بجوانب قانونية، لذا يجب على الاخصائي الاجتماعي أن يلم جيداً بالتشريعات والقوانين الخاصة بترجمة السياسة الاجتماعية ووضعها موضع التنفيذ.

٣- **المعرفة المهنية بطرق البحث والتقييم والتقدير:** وتستخدم هنا لتقدير حاجات العملاء. ففي السنوات الأخيرة بدأ الاهتمام بالجانب البحثي وبالتعرف على نتائج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية بطريقة علمية، كأحد مكونات الخدمة الاجتماعية المهنية.

٤- طرق تحليل السياسات:

ولأن تحليل السياسات يتضمن عدداً كبيراً من المهارات، ولأن جذور تحليل السياسات يعود إلى العديد من التخصصات، كما سبق وأن أوضحنا، لذا نجد أن هناك العديد من طرق التحليل، ولكل طريقة مركزها وأغراضها.

وفى الغالب فإن كل طريقة من طرق البحث العلمى تستخدم فى وصف وشرح وتحليل السياسات وتأثيراتها، وإلى حد ما فإن تحليل

السياسة لا يستند إلى نظرية علمية أو منهجية خاصة به، ولكنــه يعــد مجالاً حديثاً نشأ من خلال احتياجات الدراسة أو البحث، ولــيس مــن خلال أى نظرية علمية أو طريقة من طرق البحث، وبناء على ذلك فإننا لا نستطيع أن نعد قائمة بطرق تحليل السياسة، كما أن تحليل الــسياسة من الممكن أن يدرس سياسة واحدة أو يقارن بين سياسة وأخــرى، أو يصوغ ويشكل المحتويات المستقبلية للعديد مــن التغيــرات الــسياسية المختلفة(٦).

كما أن تحليل السياسة من الممكن أن يقتصر على تناول مرحلة واحدة من مراحل التطور السياسى، أو أنه ينظر إلى كل مراحل صنع السياسة.

وفيما يلى مراجعة لغالبية المناهج البارزة والمهمة المستخدمة فى تحليل السياسة أو وصف وتحليل ومقارنة السياسات:

أ تقدير الاحتياجات:

السياسات الاجتماعية تحدد المشكلات الاجتماعية، وحتى تحدد المشكلة تحديداً دقيقاً أو تقدر نتائج التحــسين، فيجــب أولاً أن يحــدد المحللون السياسيون كلاً من طبيعة ومجال ومدى حدوث المشكلة، فهم يقومون بتقدير مدى الحاجة، بطرق متعددة ومن خلال مناهج مختلفــة، حيث يحصلون على المعلومات المتعلقة بمدى حدوث المشكلة من خلال المعلومات الموجودة فى الكتابات المنشورة وغير المنشورة، وكذلك من البيانات الأساسية المستقاة من الإحصاءات الرسمية، أو المسوح، أو دار المحفوظات، أو من خلال المقابلات مع الخبراء والمتخصصين.

ويمكن للمحللين السياسيين أن يستخدموا مثل هذه المعلومات فى وصف الوضع الحالى للاحتياجــات ومحاولــة التنبــؤ بالاحتياجــات المتوقعة.

ب تحليل التكلفة والفائدة:

ولقد تطور هذا النموذج بدرجة كبيرة على يد علماء الاقتصاد، ويحاول هذا النموذج ربط التكاليف المباشرة وغير المباشرة للسياسات والبرامج الاجتماعية بالفوائد المباشرة وغير المباشرة.

ومن النقد الموجه إلى هذا النموذج، أنه يتطلب أن تحسب كلاً من تكاليف وفوائد السياسات والبرامج الاجتماعية بشكل عملى ونقدى، وهذا من الصعب تحقيقه، لأن المحللين السياسيين غالباً ما يكونون غير قادرين على تزويدنا بالعدد المناسب والدقيق للتكاليف الحقيقية اللازمة- مثلاً- للاحتفاظ بالحياة وتدعيم الأسرة، أو مساعدة الطفل على الاحتفاظ بالحياة الكريمة.

ج تحليل الفاعلية والتكلفة:

وينظر هذا النموذج إلى تكاليف السياسات المختلفة التى من خلالها تتحقق النتائج السياسية المطلوبة، وعلى عكس النموذج السابق، فإن هذا النموذج لا يتطلب سك العملة للفوائد المنتظرة من كل سياسة، وبالرغم من أن المحللين السياسيين لا يكونون على علم بالقيمة الحقيقية للتكاليف، إلا أنهم يستطيعون المقارنة بين السياسات والبرامج واختيار السياسة أو البرنامج الذى يحقق النتيجة المطلوبة بأقل التكاليف، أيا كانت القيمة النقدية للفوائد المتوقعة.

د-دراسة النتائج:

وهنا نستطيع تقييم فاعلية السياسة بدون معرفة تكلفة السياسة ومن الممكن أن يستخدم هذا النموذج فى مقارنة فعاليات الاختيارات

السياسية المختلفة، وباستخدام التصميمات البحثية التجريبية وشبه التجريبية التقليدية يستطيع المحللون السياسيون تقييم مدى التأثير المطلوب من التدخل السياسي فى المشكلات الاجتماعية التى يتعاملون معها، ومناقشة النتائج بطرق متعددة ومختلفة ومنها:

أ- استخدام المقاييس الاجتماعية والنفسية للأفراد.

ب- اختيار الاتجاهات المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية مثل: الفقر، الجريمة، معدلات وفيات السكان... الخ.

ج- دراسة سلوك الجماعات والمنظمات.

هـ- دراسة الحالة:

فمن الممكن أن نضيف العديد من دراسات السياسات الاجتماعية وكأنها دراسات حالة مقارنة، ودراسة الحالة تتضمن الوصف المفصل والمنظم والتحليل الدقيق لعملية تشكيل وأداء وتقييم السياسات الاجتماعية، ومن أمثلة دراسات الحالة ما يلى:

- تحليل مبادرة الحرب ضد الفقر.
- تحليل عملية توزيع الدخل.
- تحليل جهود الدوة فى رعاية الطفل والأسرة.
- تحليل أثر تجارة المخدرات على سياسة مكافحة الجريمة على المستوى القومي.
- وعلى أية حال هناك العديد من الاتجاهات الأخرى المتطورة التى تستخدم لدراسة وتحليل السياسة ومن ضمنها: تكنيكات التطور الصغرى، والانحدار المتعدد، وكما هو الحال مع أى نماذج أو مناهج أخرى، فإن جودة النتائج تتوقف على جودة البيانات المستخدمة، بما يؤدى إلى فهم نتائج تحليل السياسة(٨).

٥- نماذج تحليل السياسة الاجتماعية:

- ومن هذه الاتجاهات، بعض النماذج الأجنبية التى تستخدم فى تحليل السياسات الاجتماعية ومنها سياسة الرعاية الاجتماعيـــة، ســوف نتناولها بإيجاز فى الآتى:

أ- نموذج فريمان وشيروود Freeman & Sherwood:

ويركز هذا النموذج على ثلاثة مداخل لتحليل السياسة هى:

١- دراسات العملية: Studies of Process

٢- دراسات الناتج: Studies of Product

٣- دراسات الآداء: Studies of Performance

وكل مدخل يبحث فى تحليل السياسة من خلال اهتمامات معينة، وذلك بالرجوع إلى مجموعة من الأسئلة المحددة والتـــى لهـــا علاقـــة أساسية بالأدوار المهنية للتخطيط والإدارة والبحث، وعلى المهنيين أن يكرسوا طاقاتهم للأسئلة التى تركز على العملية ونتائجها والأداء، وقـــد يؤدى الأدوار الثلاثة نفس الأخصائى The Same Worker ، وفـــى الهيئات الكبرى قد يركزوا على مدخل واحد (تخصص).

ب- نموذج "نيل جلبرت وهارى سبكت

N. Gilbert & H.Specht :"

ولقد قدما إطاراً تحليلياً لسياسة الرعاية الاجتماعيـــة تتكـــون عناصره الأساسية من أربعة مستويات للتحليل هى:

- ما الأساس الذى يتم عليه تخصيص الفوائد؟
- ما أنواع الفوائد؟ هل هى عينية أم نقدية؟ وما مزايا وعيـــوب كـــل منها؟
- ما استراتيجيات تقديم الخدمات؟

- ما طرق أو بدائل التمويل؟

ج- نموذج "جيل David G.Gil" :

ولقد وضع مجموعة من الأبعاد أو العناصر التى فى ضوئها يتم تحليل السياسة الاجتماعية للتعرف على مسار واتجاهات السياسة الاجتماعية فى المجتمع. **وتتبلور هذه الأبعاد فى الآتى:**

البعد الأول: مناقشة القضايا المجتمعية التى تتصل بالسياسة الاجتماعية.

البعد الثانى: التعرف على الأهداف والقيم المتصلة بالسياسة الاجتماعية.

البعد الثالث: الجوانب التطبيقية للسياسة الاجتماعية أو استنتاج العمليات الرئيسية ومجالات السياسات الاجتماعية.

البعد الرابع: التعرف على آثار التفاعل بين السياسة الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضع وتنفيذ السياسة.

البعد الخامس: وضع سياسات اجتماعية بديلة أو التعرف على الخطط البديلة لتحقيق أهداف الخطط الأصلية.

وهذه هى العناصر الرئيسية العامة التى قام عليها بناء نموذج جيل.

ومن خلال الطرح النظرى السابق، أمكن استنباط بعض الاعتبارات التى يجب مراعاتها عند دراسة وتحليل عملية السياسة ومنها:

أ- من الأهمية بمكان أن ندرس ونحلل السياسة من خلال السياق العام الذى وضعت أو صيغت خلاله، بمعنى ألا نعزل السياسة الموضوعة عن سياقها.

ب- التركيز على دراسة وتحليل الجزئيات أو القرارات الفرعية الموصلة لعملية السياسة، مع ملاحظة أنه من الصعوبة بمكان أن نقرر مدى استاتيكية أو مرونة قرار ما فى التأثير على السياسة.

ج- أن صناع السياسة قد يغلفون السياسة الموضوعة بإطار يخفى النوايا أو المقاصد الحقيقية من ورائها بحيث يُصعب ذلك من عملية تحليل أو تقييم تلك السياسة، كما أن بعض السياسات قد يكون لها أغراض أو أهداف رمزية، كما أن أهدافها قد تتلخص فى اتخاذ إجراءات محددة وليس مواجهة قضايا أو مشكلات معينة.

د- أنه فى بعض الأحيان قد لا تعبر السياسات بالضرورة أو الوضوح عن البيئة أو المجتمع المخاطب بها، لكن قد تكون معبرة عن رؤى صناعها (بناء قوة، نخبة، جماعات مصالح..الخ).

هـ- أن عملية السياسة عملية ديناميكية غير مستقرة على حال تراعى دوماً التقلبات أو التغيرات أو الظروف الجديدة التى تؤثر على صناعتها.

و- قد يأتى التطبيق الفعلى للسياسات بآثار أو نتائج مغايرة تماماً لما يراه أو يتوقعه واضعوا السياسة ذاتها.

ز- أن يراعى محللو السياسة جيداً الأهداف الخفية أو النوايا الكامنة وراء دراسة وتحليل السياسات المطبقة فعلاً.

ح- أن ثمة اختلافاً بين المناطق المحلية من حيث تطبيقها للسياسات أو قياس نتائجها.

٦- الأخصائيون الاجتماعيون وممارسة تحليل السياسة:

* لم يبدأ الاهتمام بقضية ممارسة السياسة أو مشكلاتها إلا فى السبعينات على أيدى علماء الاجتماع الأمريكان، وبصفة خاصة، عندما بدأت الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة فى السياسة تحليلاتها فى

التعرض لممارسة السياسة، وبدأ اهتمام وتركيز علماء الاجتماع الأمريكان على عملية تطبيق السياسات ودراسة آثارها، وخاصة بعد ظهور مجلة Trans-Action والتى عنيت بالسياسات الاجتماعية، ورغم اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية بالسياسة الاجتماعية، إلا أنها فى النهاية لم تولِ عملية ممارسة السياسة الاهتمام الكافى وربما يعزى ذلك لأسباب منها:

أ- أن للأخصائى الاجتماعى اعتقاداً راسخاً بأنه جزءٌ لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية وأن عملية الممارسة شئ طبيعى لا يستدعى تركيز الاهتمام عليه.

ب- أظهرت الدراسات التى أجرتها الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين بأمريكا NASW بأن عدداً لا بأس به من الأخصائيين الاجتماعيين يعملون بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى مكاتب أو إدارات تابعة للسلطات التشريعية، ومن ثم فهم راضون تماماً عن دورهم فى صياغة أو إعداد السياسة.

ج- ومن ناحية أخرى أظهرت دراسة أجراها مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية بأمريكا CSWE وغيرها من الدراسات أن هناك قصوراً شديداً فى تعليم الخدمة الاجتماعية تجاه تحليل وممارسة السياسة، وخاصة أن شواهد الحال تؤكد على أن زيادة تدريب هؤلاء الذين يمارسون السياسة سوف يأتى بنتائج طيبة على آثار السياسة ونواتجها النهائية.

د- أوجه القصور هذه نجدها فى تناول الدوريات أو المجلات العلمية المتخصصة فى قضايا ممارسة وتحليل السياسة، حيث اتضح من دراسة أجريت حول تلك الدوريات والمجلات، ندرة الموضوعات الدائرة حول ممارسة السياسة، وتركيزها جميعاً على التحليلات والدراسات النظرية.

هـ- ومن الصعوبات التى تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية نحو إرساء وجود لها عند ممارسة السياسة، ميل المهنة ذاتها للتركيز فقط على المعرفة دون الاهتمام بالأساليب.

ما الذى يمكن أن تقدمه الخدمة الاجتماعية فى مجال ممارسة وتحليل السياسة بوجه عام والسياسة الاجتماعية بوجه خاص؟

لا يزال هناك الكثير الذى يمكن أن تقدمه مهنة الخدمة الاجتماعية فى هذا المجال، حيث نلاحظ أنه:

أ- هناك اهتماماً متزايداً من جانب الأخصائيين الاجتماعيين لغزو أو تقلد المناصب القريبة من صناعة السياسة، وليس هذا قاصراً على أمريكا فقط ولكن هذا ما نشاهده فى مصر، سواء فى الأحزاب السياسية، أو المجالس الشعبية سواء المحلية (قرى- مراكز- محافظات) أو فى مجلس الشعب والشورى.

ب- على الرغم من أن دراسات ممارسة السياسة وتحليلاتها قد تبوأت مركز الصدارة فى اهتمامات مهنة الخدمة الاجتماعية حديثاً، ورغم أنها لم تصل بعد للمستوى المطلوب مع الممارسة الفعلية، إلا أننا نعتقد أن تطوير مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية، وإدخال مادة ممارسة السياسة سوف يساعد فى النهاية على تخريج ممارسين جيدين للسياسة مما ينعكس فى نهاية الأمر على السياسة الاجتماعية برمتها.

ج- من خلال اهتمام الخدمة الاجتماعية بالأساليب بجانب اهتمامها بالمعارف النظرية حيث إن المهنة فى حاجة ماسة للبحث عن مناهج تطبيقية جديدة لممارسة السياسة لذلك ينبغى اقتناص الفرصة لزيادة مستوى تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على ممارسة السياسة، واكتشاف الأساليب التى تساعد على ذلك.

د- ينبغى تدريب طلاب الخدمة الاجتماعية على كيفية ممارسة (تطبيق) السياسة وألا تتقيد عملية الممارسة بالسياسة الاجتماعية فقط، بل ربط ذلك بأى أفكار جديدة أو مبادرات خلاقه.

هـ- على ممارسى السياسة من الأخصائيين الاجتماعيين أن يستغلوا قدراتهم العقلية والفكرية وتطويرها فى تفهم المشكلات التى تواجههم والعمل على حلها، وخاصة أنهم يمتلكون أدوات ومبادئ فكرية يمكن أن يستندوا إليها أثناء الممارسة السياسية، وأن يتجنبوا الجمود القيمى، بمعنى أن الأخصائى الممارس من المرونة بحيث لا يقيد نفسه أو ذاته ويكون أسيراً لنسق قيمى معين، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمهارات الشخصية والفردية لهؤلاء الممارسين.

و- أن تراعى مهنة الخدمة الاجتماعية أن وجود أساس منظم وثابت لممارسة السياسة للمهنيين من أبنائها سوف يقود حتماً لزيادة عدد ممارسى السياسة المتخصصين فى ذلك المجال.

ز- أن التخطيط الاجتماعى وهو أحد المواد التى تدرس لطلاب الخدمة الاجتماعية، وأحد المجالات الهامة فى صنع وتطبيق السياسة العامة والسياسة الاجتماعية بصفة خاصة، يحتاج إلى بعض التحليلات السياسية، لكونه أشمل وأعم من تحليل السياسة، حيث أن التخطيط يتضمن كلاً من: تعريف المشكلة- التطور المقترح، صناعة القرار، تخطيط وتصميم البرنامج، والتقييم النهائى، كما يرى **"تروبمان Tropman"** أن المخططين الاجتماعين من الممكن أن يستخدموا مهارات تحليل السياسة فى كل مرحلة من مراحل عملية التخطيط، من ثم، فإنه من الصعوبة أن نضع خطاً فاصلاً بين المخطط الاجتماعى والمحلل السياسى[١٣].

ح- يرى **"ميكال، ويبر Mecall & Welber"** أن غالبية المهنيين ممن يقوموا بتحليل السياسة تكون لديهم خلفيات فى مجال العلوم

الاجتماعية، كما تكون لديهم اهتمامات خاصة فى بعض مجالات الدراسة، ومن ثم تضم قائمة المحللين السياسيين كلاً من علماء الاقتصاد، السياسة، المؤرخين، وعلماء النفس والاجتماع، والمخططين الحضريين والأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين، كما أن هناك من يعملون من الفئات السابق ذكرها من المهنيين فى وظائف إدارية وإشرافية يقومون بعمل تحليل السياسة كجزء من طبيعة عملهم.

ط- وعلى الرغم من أن اهتمام الخدمة الاجتماعية جاء حديثاً بالسياسة الاجتماعية، والتخطيط الاجتماعى وتحليل السياسة، إلا أن الأخصائيين الاجتماعيين أسهموا فى تطوير هذه المجالات حتى ولو كان ذلك قد تم على أساس محدود.

ى- ووفقاً لما قاله **"تروبمان Tropman"** يشترك الأخصائيون الاجتماعيون فى وضع السياسة الاجتماعية وتحليلها ولو حتى عن طريق غير مباشر، حيث يشتركون ومنظماتهم المهنية التى يعملون بها فى كل مراحل وضع السياسة، وفى محاولة التأثير فى اتجاه الأحداث.

ك- ويؤكد **"جانسون، وويرز Jansson & Wyers"** على مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين فى ممارسة وتحليل السياسات ويعلل ذلك بأنهم يعتمدون على رؤيتهم المباشرة من خلال الواقع، على العكس من هؤلاء الذي الذين يعتمدون أولاً على المنظومات الأكاديمية- للخدمات المحتاجة ورؤيتهم لما هو مطلوب، ومعرفتهم للنتائج غير المتوقعة لتأثير السياسات الاجتماعية القائمة على عملائهم.

ل- كما يؤكدان، أن الأخصائيين الاجتماعيين من الممكن أن يؤثروا فى السياسة الاجتماعية، وذلك من خلال أدوارهم بوصفهم خبراءً، وباحثين، مدافعين، جماعة ضغط، منظمين للمجتمع، مخططين، معالجين، كما أن بعض الأخصائيين قد أسهموا فى هذا الميدان الناشئ، والآخرين عملوا

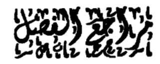
على تطوير اتجاهات البحث فى الخدمة الاجتماعيـة وتوجيهـه نحـو السياسة الاجتماعية وتحليل السياسة على اعتبار أنه ممارسة للسياسة.

م- كما يؤكدان- أيضاً- على أنه يتوافر -ولحسن الحظ - العديد مـن الأرضيات المشتركة بين الخدمة الاجتماعية وممارسة وتحليل السياسة بشكل عام، والسياسة الاجتماعية بوجه خاص، وهذا شئ مهم بالنـسبة لمستقبل الخدمة الاجتماعية كمهنة.

ن- تحليل السياسة وسيلة يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون لتحسين السياسات الاجتماعية، وكذلك فإن تحليل السياسة أحد الطـرق المهمـة التى تجعل أصوات المهنة والعاملين فيها وأصوات عملائهم مـسموعة بين الآخرين(١٤).

ومن خلال طرق الخدمة الاجتماعية سواء التى تتعامـل مـع الأفراد أو الجماعات أو التى تتعامل مع المجتمع، يستطيع ممارسـوها تشجيع عملية المشاركة فى صنع القرارات، لصنع سياسـة صـريحة وواضحة تمثل حاجات الناس فى مجتمعاتهم، وتشجيعهم علـى كيفيـة المشاركة بقوة فى المنظمات والمؤسسات المجتمعية مع الوضـع فـى الحسبان المحافظة على الممارسات الديمقراطية بوصفها أساسـاً جيـداً لصنع السياسة، مع ترسيخ مفهوم أن صناعة السياسة ليست عملية تـتم فى المستويات العليا فقط، وإنما هـى محـصلة للتـشاور والتفـاوض والتشابك بين كافة المستويات المجتمعية.

وهكذا تعمل الخدمة الاجتماعية كمهنة بصفة عامة تحت مظلة السياسات الاجتماعية ومن أجل أن يكون الأخصائي الاجتماعي عضو مشارك في عمليات اتخاذ القرار، يحتاج الأخصائي الاجتمـاعي إلـى تنمية وزيادة المهارات اللازمة لتحليل وتقييم وتنفيذ الـسياسة العامـة لطريقة منظمة وجيدة.



1- Norma Kolko Phiullips, Shulamith Lala Asherberg Straussmer: Urban Social Work on Introduction to Policy and Practice in the Cities (London: Allyn and Bacon, 2002).

2- Neil Thampson: **Understanding Social Wprk Preparing for Practice** (Londdon: Palgrave, Macmillan Press Ltd., 2000).

3- **Susan D. Einbinder:** Policy analysis, in: Richard L. Edwards, Editor- in- chief: Encyclopedia of social work, 19th Edition, vol .3, NASW 1995.

4- **Department of the Premier and Cabinet:** Coverning Queensland: The Queensl and policy handbook Australia: Queensland, 2001.

5- **John E. Tropman:** Policy analysis: Methods and techniques, in: Ann minahan, Editors- in-chief, Encyclopedia of social work, vol. 2, NASW, 1987, P.280.

٦- ماهر أبو المعاطى على: **التخطيط الاجتماعى ونموذج السياسة الاجتماعية فى المجتمع المصرى** (الفيوم: مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).

7- **Alex Marsh and David Mullins:** Housing and Public policy, citizenship, choice and control (Philadelphia: open university press, 1998).

8- **William G. Brueggemaann:** The practice of macro social work, (U.S.A: Brooks, Cole, 2001).

9- **W. David Harrison**: Community Development, in : Richard L. Edwards, Editor- in- chief: Encyclopedia of social work, vol (1).

١٠- **طلعت مصطفى السروجي**: الآثــار الاجتماعيــة لخصخـصة مشروعات المجالس المحلية فى الريف، بحث منــشور فى المؤتمر العلمى الحادى عشر للخدمة الاجتماعيــة، "الخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادى والعشرين"، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٣١مــارس-٢أبريل ١٩٩٨).

١١- **سامية جابر**: تنمية المجتمعات الحديثة (الإسكندرية: دار النشر الجامعية، ١٩٩٥).

12- **Michael Hill: Understanding Social Policy,** Seventh Edition (Oxford: Blackwrll Publishing. Ltd, 2003).

13- Chris Pickirance: **The Impact of Social Policy,** On John Baldock, Nick Mamming, Sarah Vickerstaff: Social Policy, Second Edition(Oxford: University Press, 2003).

الباب الثالث

بعض قضايا سياسة الرعاية الاجتماعية

الفصل الثامن

السياسة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين

- مقدمة.
- من هم المعاقون؟ موقف السياسة الاجتماعية منهم؟
- تغيير الإدراك الاتجاه مفهوم الإعاقة والعجز.
- الفرق بين العجز والإعاقة.
- نقد الحركات الاجتماعية المعينة بالدفاع عن المعاقين.
- أنواع الإعاقة.
- السياسة الاجتماعية للمعاقين على المستوى الدولي.
- السياسة الاجتماعية للمعاقين في المجتمع النامي.
- الرعاية الاجتماعية ومشكلات الصحية النفسية.

مقدمة:

المعاون هم أناس محبطون، مهمشون موجودون بكل دول العالم يعانون من الظلم التجاهل والتمييز المؤسسى ضدهم، برغم صراع أولئك ضد الأحباط والإضطهاد الذي يسيطر على مناحي حياتهم.

فإنه من خلال ربع القرن الأخير سلطت الأضواء على اتجاهات المعاقين وبين الإعاقة بصفة عامة. ولقد أدى قيام مجلات للنشر أو الدعوة المساواة والعدالة الاجتماعية أن تم التوسع في إنشاء منظمات تقدم المساعدات الذاتية ومن خلال المجتمع أيضاً جرت محاولات حشد وتعبئة جهود أولئك المعاقين وصياغة بروتوكول دولي للمعاقين وعلاوة على ذلك وبرغم الارتداد خطوات لظهور تيارات يمين الوسط والحكومات المتطرفة فإن حركة مناصر المعاقين قد حققت جذب انتباه عالمي لا يمكن تجاهله.

من هم المعاقون وما موقف السياسة الاجتماعية منهم؟

ثمة دليل على أن الإعاقة تسبب نوعاً من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي لصاحبها مما يؤثر على المعاق نفسياً وجسدياً وعاطفياً، وقد تدفعه دفعاً للنأي جانباً بنفسه عن الغير والمجتمع ولذا تهتم الدول المعاصرة بمشكلة الإعاقة والمعاقين وكيفية الاستفادة منهم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

لذا تصاغ السياسات الاجتماعية لرعاية هؤلاء المعاقين، من حيث تخصيص خدمات رعاية صحية وطبية لهم، أو تخصيص نوع من الخدمات التعليمية من خلال مدارس خاصة بهم، الجدير بالذكر أن السياسات الاجتماعية في أغلب الدول في صدر نشأتها لم تكن تتبع

برامج خاصة لرعاية المعاقون بما كان ينعكس في صورة نتائج غير مؤكدة عند التعامل مع مشكلات المعاقين في المجتمع.

حتى أجريت الكثير من الدراسات المتخصصة من خلال مراكز بحثية، ركزت على ضرورة تقديم أو توصيل نوعية خاصة من خدمات الرعاية لهؤلاء المعاقين بما يتفق مع ظروفهم ومشكلاتهم النفسية والاجتماعية "مدارس مهيأة أو مخصصة لتقديم خدمات تعليمية للمعاقين مثلاً.

وهنا يجب التمييز بين من ولد بإعاقة جسدية تمنعه من الحركة الطبيعية وبين الإعاقة التى تتم بعد الوصول لسن المعاش، الفئة الأولى يمكن التعامل معها من خلال خطط الرعاية الاجتماعية بينما الفئة الثانية، يتم العمل معها طبقاً لنظم التأمينات والمعاشات، بصفة عامة يمكن ملاحظة أن الإعاقة، بدورها تؤثر على علاقة المعاق بالمجتمع الذي يعيش فيه.

فعند تعريف مفهوم أو مصطلح الإعاقة، نجد أنه يتضمن: "عجز الفرد عن القيام بالوظائف أو الأنشطة الطبيعية أو الجسدية العادية نظراً لفقدان أو تعطل أحد أعضائه الجسدية أو العقلية".

الجدير بالذكر أن المجتمع لا يستطيع تقديم كافة الخدمات أو الحاجات اللازمة للمعاقين. حيث نجد أن نسق الرعاية الشائع في المجتمع هنا يرتبط بالنموذج العلاجي الذي يرى في الإعاقة عجز للفرد عن القيام بالمهام والأنشطة المجتمعية التى تقوم بها قرينه العادي. أي أنه ينظر لهؤلاء على أنهم في حاجة للعلاج والرعاية وأن ليس بمقدورهم رعاية أنفسهم أو تولي زمام أمورهم وبديلاً عن هذا النموذج العلاجي الطبي يقترح البعض استبداله بآخر اجتماعي يرمز على الاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم حيث يراعى هذا النموذج، التركيز

على الاستفادة من قدرات هؤلاء المعاقين من خلال توظيف قدراتهم وتمكينهم من العيش بطريقة طبيعية شأنهم شأن الغير، من ناحية أخرى يحاول هذا النموذج الاجتماعي التعامل مع المعاقين من خلال محاولة تغيير الاتجاهات المجتمعية السائدة عن الإعاقة الجسدية والعقلية وتغيير طبيعة المؤسسات الاجتماعية كما يسعى أيضاً لإصلاح نسق الرعاية الاجتماعية السائد في المجتمع والذي يخول للأشخاص الطبيعيين حقوقاً تمييزية على سواهم ن البشر ممن أعيقوا جسدياً أو عقلياً يركز هذا النموذج أيضاً على تغيير البنية الاجتماعية الثقافية السائدة بالمجتمع والتى ترسخ بين الناس فكرة التمييز.

الجدير بالذكر أن النموذج الاجتماعي للتعامل مع قضية أو مشكلة الإعاقة والمعاقين، يحاول جاهداً استئصال الاتجاهات السائدة بالمجتمع والتى تمجد فكرة أن سلامة الجسم والعقل عاملان يسهمان في تهميش وتجنيب الفرد من الحصول على كافة المستحقات والامتيازات التى يتحصل عليها آخرون مناظرون له بالمجتمع، وثمة أمثلة وحالات عملية نعرفها على مستوى العالم للعديد من المعاقين ممن تمكنوا بجهد وقدرة فردية بحتة على التغلب على إعاقتهم هذه والعيش حياة طبيعية بل والتفوق في مجالات كانت وتظل حكراً على أشخاص طبيعيين.

وبرغم أن فكرة دولة الرفاهة الاجتماعية أتت وفي جعبتها مساعدة هؤلاء المهمشين والمستضعفين بالمجتمع ومن بينهم النسوة والمسنون والمعاقون وأبناء الاثنيات إلا أن دولة الرفاهة هذه سعت لتغيير شكلاً ظاهرياً لكنها عجزت وطوال أكثر من خمسين سنة على استئصال تيارات واتجاهات فكرية سائدة بالمجتمع حيال من يفتقر للمقدرة الطبيعية على الوصول والتسابق والتنافس للوصول للفرص الحياتية. نموذج الرفاهة إذا كان علاجياً بالمقام الأول يقدم الدعم

والخدمات لهؤلاء مع التركيز فقط على جانب الإعاقة من حيث إظهارها وإبرازها وتركيز نسق الرعاية عليها، بينما أهمل كلية فكرة تمكين هؤلاء ومساعدتهم على العيش والتغلب على إعاقتهم، وهو ما حاول النموذج الاجتماعي تلافيه. حيث يعمل على تهيئة الظروف والأوضاع بسوق العمل والمجالات الاجتماعية الأخرى لتمكين هؤلاء المعاقين من الولوج لسوق العمل. كما يمنحهم هذا النموذج كامل الحق بالمشاركة بمختلف الأنشطة الاجتماعية وعليات صياغة وتنفيذ الخطط المتعلقة بشئون حياتهم وعلى مستوى قضية أو مشكلة المعاقين فقد ظهرت في بريطانيا خلال عقدي السبعينات والثمانينات بعض الحركات الاجتماعية المهتمة بقضايا ومشكلات المعاقين بالمجتمع، بعضها يترأسها معاقون جسدياً، وبعضهم يعيش أيضاً في دور مخصصة للمعاقين، الغاية من هذه الجماعات أو المنظمات الاجتماعية العمل على التصدي للممارسات التمييزية ضد المعاقين والتى تمنعهم من العيش بأمن وآمان مع الآخرين، ومن هذا المنطلق، تضغط هذه الجماعات على متخذي القرارات وصانعي السياسات، بهدف لفت النظر لضرورة مراعاة حاجات ومشكلات المعاقين عند صياغة السياسات الاجتماعية، لذلك ظهرت في التسعينات اتجاهات تنظر للإعاقة على أنها ليست حالات أو ضحايا فردية، بل هي حالات تعكس فشلاً في أنساق الرعاية الاجتماعية الموجودة في التعامل مع مشكلات هؤلاء ومنعها قبل أن تتحول للإعاقة جسدية أو عقلية ثابتة، فقد يتسبب ضيق الطريق أو عدم تمهيده لإصابة فرد ما بحادث يترتب عليها إعاقته، أو قد تنتج جراء إهمال في الصيانة لجهاز ما، مصعد أو حافلة أو خلافه ما يتسبب بحادثة مأساوية تؤدي لإعاقة لصاحبها. وقد تنتج الإعاقة جراء عدم

الرعاية الطبية المناسبة أيضاً، لذا فقد صدر قانون ١٩٩٥ بشأن المعاقين ومعاملة المعاقين وضرورة تمكين.

تغيير الإدراك تجاه مفهوم "الإعاقة والعجز":

ليس غريباً على المجتمعات أن يوجد بها حالات عجز فكري أو جسدي أو صعوبة تحكم في أنشطة أجهزة الجسم المختلفة ومع حلول القرن الثامن عشر قرن الثورة الصناعية تصاعدت الصيحات تحذر من بعض الاضطهاد الاجتماعي لأولئك المعاقين (اقتصادياً واجتماعياً).

وبالنسبة لأولئك المعاقين كانت هناك معوقات أو صعوبات تمنع تفاعل النظام الاجتماعية والاقتصادي العادي مع هؤلاء ترتب على ذلك زيادة اللوائح والقرارات التى تنظم شئون هؤلاء في علاقتهم بالمؤسسات المختلفة بحيث اقتصر مفهوم المشاركة في النهاية على أولئك الاصحاء فقط ومع مطلع القرن الحديث جرت تغييرات (نسبية) على أوضاع تلك الفئات من حيث (المعاناة من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والتعامل معهم على أساس تهميشهم واستبعادهم مما أدى إلى ظهور البطالة بينهم ومن ثم الفقر بكل مستوياته والاعتماد في معيشتهم على المعونات من الغير.

أن النتيجة بعد ذلك كانت إحساس هؤلاء بالتبعية والخضوع وضآلة الإحساس بالكرامة أن الممارسات اليومية لهؤلاء تعكس سلبية لهم تجاه الواقع.

والشخص المعاق ينظر إليه بوصفه مأساة خاصة لأقاربه وذويه من الناحية العملية يعالج هؤلاء بوصفهم ضحايا سلبية وبسبب تلك النظرة حياة أولئك المعاقين فقد انعكست على السياسة الاجتماعية الحكومية تجاههم ونظر إليهم بوصفهم عجزة غير قادرين على المشاركة واتخاذ قرارات تخص شؤون حياتهم وبسبب رواج تلك

الصورة الخائفة (تبعيتهم المطلقة) فقد سيطر النموذج الطبي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأذهان عند طرح مشكلات هؤلاء المعاقين (العلاج فقط) وفي حالة فشل العلاج الطبي كان البديل إنشاء مؤسسات لتعزل هؤلاء تحت مسمى مؤسسات التفاعل مع الحالات الخاصة أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن ناحية أخرى فإن تدابير وإجراءات السياسة الاجتماعية تضمنت استفادة هؤلاء المزايا والخدمات الاجتماعية وفقاً لقدرتهم الوظيفية في الوقت نفسه أدى المهنيون وقطاعات الرعاية الاجتماعية دوراً لا يستهان به في ترسيخ صورة المشكلة الطبية لهؤلاء المعاقين، لقد تحمل هؤلاء المعاقون عبء تسطيح مشكلاتهم وصدها في النطاق العلاجي الطبي فقط.

وبمرور الوقت تصاعدت الاتجاهات لرفض مدخل الضحية Viction تجاه المعاقين والبحث عن نموذج اجتماعي بديل للتفاعل مع هؤلاء، ترتب على ذلك إعادة تعريف العجز بوصفه محدودية حركة الفرد، الإعاقة بوصفها قيود اجتماعية يفرضها المجتمع أصبحت الإعاقة لذلك محور اهتمام وانتباه الناس ترتبط بالنسق المعقد، المتشابك للقيود والصعوبات الاجتماعية المفروضة على الناس ذوي الحالات في ظل مجتمع يتعامل بعنصرية معهم.

أيضاً سلطت الأضواء على علاقة العجز والإعاقة بالنوع، العرق والصفات الجنسية، وربط ذلك بالأشكال الخاصة من الاضطهاد والإحباط من مقبل الأفراد الأصحاء والمؤسسات.

أيضاً سلطت الأضواء على الآثار السلبية على تبني النموذج العلاجي فقط واستبعاد هؤلاء من ممارسة الأنشطة الاجتماعية المختلفة،

لقد بينت الدراسات المختلفة أن المعاق موجود في كل مكان على الأرض.

في البداية ركزت الحملات السياسية على تحسين أحوال وخدمات هؤلاء تلى ذلك الاهتمام بضمان استقلاليتهم واستئصال الاتجاهات الاجتماعية السلبية ضدهم.

(حتى الآن لازال نموذج المعوقات الاجتماعية ضد المعاقين هو السائد) لقد تقلصت الاتجاهات التى كانت تركز فقط على النموذج العلاجي الطبي إلا أن لذلك المدخل (كمعرفة) لازال سائد تجاه التعامل مع هؤلاء المعاقين... حتى أن الاتجاهات الحديثة في الطب قد أوجدت بدائل وأساليب فحص جيني بالأشعة تتيح للمرأة الإجهاض في بداية الحمل وقاية لها وللمجتمع من قدوم طفل معاق (مازالت الصورة سيئة تجاه هؤلاء) ولاشك أن تلك النظرة لها جذورها الاجتماعية والاقتصادية خاصة تجاه مفهوم الإعاقة (في الماضي كان ثمة اعتقاده بأن ٥/١ المعاقين من الأطفال ناجم عن سوء التغذية حيث اتضح أن هناك أسباب بعضها صناعي كالملوثات البيئية، الاجهاد، التوتر، العنف الجسدي، الحروب).

الفرق بين العجز والإعاقة

العجز فقدان طرف أو اكثر من أطراف الجسد أو أصابته بالتلف الوظيفي له اما الإعاقة ، ظروف أو أوضاع تنظيمية اجتماعية تفرض على العاجز جسديا أو عقليا وتمنعه من التمتع بحياته بطريقة طبيعية بالمقارنة بأقرانه الطبيعيين .

الجدير بالذكر أن نموذج الإعاقة الاجتماعي المطبق حاليا يجد نقد شديد من حيث الجوانب التالية :-

١- " بوري ١٩٩٥ " يرى أن هذا النموذج لا يصلح سوى مع عينة منتقاة فقط من المعاقين ولا يعكس اهتمامات الأغلبية منهم .

٢- " موريس ١٩٩٧ " يؤكد على أن نماذج الخدمات الاجتماعية الموجودة حاليا على المستوى المجتمعي ، ترسخ فكرة الخجل من مطالبة المعاق للخدمة تحت دعوى التأثر بإعاقته وإظهارها

٣- " هوفس & بيترسون ١٩٩٧ " يريا أن ثمة تمييزا كبيرا بين العجز والإعاقة ، وان هذه النماذج الاجتماعية قد تتعامل مع حالات الإعاقة دون النظر عن قرب لحالات العجز الفعلية . بمعنى التعامل بالعلاج مع حالات العجز التي قد يتعرض لها عضو جسدي أو اكثر ، دون الاهتمام بالكل أو بالإنسان على وجه العموم .

نقد الحركات الاجتماعية المعنية بالدفاع عن المعاقين :

يؤكد موريس على أن السياسات الاجتماعية الموجهة للمعاقين لا تعمل بالطريقة المناسبة التي تفي بحاجات هؤلاء المعاقون ، إذ أنها تركز فقط على الناحية العاطفية أو التركيز على المشاعر الإنسانية للمعاق دون أن تتطرق للتعامل مع القضية الحقيقية للمعاقون ، أيضا ينتقد موريس فكرة الربط بين الرعاية الاجتماعية للمعاقين وبين الرعاية الأسرية غير الرسمية النسوية ، ويرى أن هذا الربط من شأنه التخلص من عبء هؤلاء المعاقين بصفة رسمية وإلقائه على عاتق النساء بالأسرة بصفته نوعاً من الرعاية غير الرسمية .

أنواع الإعاقة:

الإعاقات المختلفة المعرفية، العقلية، الجسدية، المرتبطة بالتنشئة، تشير الدراسات المعاصرة لتباين الإعاقات سواء الجسدية أو

النفسية، وأن هناك ما يقرب من ٤٩ مليون مواطن أمريكـــي يعـــانون بصورة أو بأخرى من مثل هذه الإعاقات، من ناحية ثانية من الأهميـــة بمكان أن نشير لتغير تعريف مفهـــوم الإعاقـــة بـــاختلاف الـــزمن أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية، مثلاً، قديماً كـــان ينظـــر لإدمـــان الكحوليات على أنه وصمة أو عار اجتماعي، إلا أنه حالياً ينظر لهـــذه النوعية من الإدمان على أنها أحد أنواع الإعاقات. وبعـــض المهنيـــين يرون أن إدمان الكحول يعبر عن اضطراب نفسي ذي أساس وراثـــي بحت ومن ثم فبعض هذه الإعاقات تؤثر على سلوك الفرد أو تصرفاته دون أي يعي هذا، **وسوف نتناول أنواع الإعاقة كالآتي:**

- الإعاقة الخاصة بالتنشئة أو بالنمو، وهي نوعية مـــن الإعاقـــة المرتبطة بحجم ووزن المولود أو بنوع من الإصابة أو العاهات الوراثية التى يولد بها وتؤثر على نموه بشكل صحيح فيما بعد ومنها التخلف العقلي، صعوبات الـــتعلم، الـــصرع، إصـــابات الدماغ، مشكلات الصمم والعمى.
- الاضطرابات النفسية والعقلية، ويقصد بها تلك الحالة الـــصحية أو النفسية التى تسيطر على الفرد نتيجة لتغيـــر فـــي الحالـــة المزاجية أو السلوكية لديه نتيجة لظروف خارجة عن إرادتـــه، وتؤثر هذه الظروف على مقدرة الفرد علـــى القيـــام بوظائفـــه الطبيعية وتشير الدراسات النفسية المعاصرة إلى الآتي:

السياسة الاجتماعية للمعاقين على المستوى الدولي:

توجد دولاً قليلة على مستوى العالم التى لها تاريخ طويل فـــي العمل في دعم المعاقين والتى بها منظمات نشطة في تلك المجـــالات.. خاصة منذ بدايات خمسينات القرن الماضي. ولعل بعض هذه الجهود قد شكلت بعد ذلك توجهاً عالمياً وإدراكاً ووعياً بمشكلات فئات المعـــاقين

مما دفع إلى القيام بمبادرة لإنشاء الاتحاد الدولي للمعاقين أن تم تجميع المنظمات الإقليمية في وحدة واحدة.

وهنا نشير بوجه خاص إلى أحد أشهر المشروعات في مجال دعم المعاقين وهو مشروع Pro-Jimo في المكسيك حيث تأسس كمبادرة لوضع أساس رعاية صحية للقرى.. توجه مساعدات إلى المعاقين بتلك المناطق .. تولى هذا المشروع تجميع المعاقين وتعليمهم مهارات وتدريبهم بمساعدة مهنيين وأخصائيين اجتماعيين مما نمى لديهم الثقة بالنفس والإحساس بالذات لتحقيق الدخول الاقتصادية وظهور فكرة الملكية .. وبنمو هذا المشروع التفت إليه الساسة وأخذ طابعاً سياسياً حكومياً.. وهذا المشروع من أوائل المبادرات التي نبذت المدخل العلاجي الطبي لهؤلاء وركزت على تحقيق فكرة العدالة الاجتماعية لهم.

وفي الهند حدث الشيء نفسه حيث تركزت جهود المنظمات هناك إلى العمل على إعادة تأهيل هؤلاء المعاقين.

وعلى مستوى الممارسة طبقت تلك الأفكار فعلاً وأعطيت لهؤلاء الفرصة لتحقيق السيطرة على شؤون حياتهم.

والأمر قد استغرق وقتاً كبيراً في اقتناع هؤلاء المعاقين وتدريبهم على ذلك وبصفة عامة فإن تلك المشروعات المجتمعية لدعم المعاقين ليست خياراً سهلاً رخيصاً فبعضها فشل بسبب ضيق الوقت والآخر توقف بسبب قصور التمويل المخصص لها.

وأخرى عانت بسبب ضيق الوقت الآخر توقف بسبب قصور التمويل المخصص لها وأخرى عانت من صراعات داخلية أدى إلى وأد الفكرة في مهدها حتى أن البعض في هذا الخصوص يرون أن ثمة فارقاً بين النظرية والتطبيق عن إثارة موضوع المشاركة المجتمعية

وبخاصة بسبب مقاومة التيارات التقليدية (أفراد، مهنيون، منظمات) كفكرة مشاركة المعاقين أيضاً يرون هؤلاء أن CBR قد لا تصلح الآن على نطاق ضيق. رغم دراسة أجراها Miles ١٩٨٠ حول المعاقين في أفغانستان وجد أن الأسلوب المطبق للتعامل مع هؤلاء المعاقين مازال هو الأسلوب التقليدي الطبي العلاجي عكس ما يحدث ذات أهداف متفق عليها (أى أن الواقع يؤكد صعوبة إنشاء منظمة دولية مستقلة بذاتها ويرجع ذلك إلى قصور الموارد المالية).

وعلى المستوى العالمي لاحظنا نفور من أولئك المعاقين للانتماء لمنظمات أو جماعات تهتم بشؤونهم وارجعوا ذلك إلى أن تلك المنظمات أو الجماعات تخضع لإشراف وإدارة أصحاء أسوياء.

ولعل الدافع وراء تغيير أوضاع أولئك الناس على المستوى العالمي هو المؤتمر الدولي لإعادة تأهيل المعاقين في Winnipag بكندا في سنة ١٩٨٠ وفي هذا المؤتمر ظهر مصطلح المعاقين الدولي (DPI) وما تبعه من الترويج لمصالح ومشكلات هؤلاء المعاقين وبحلول ١٩٨١ كانت قد انضمت لحركة DPI حوالي ٤٠٠ جماعة من دول العالم المختلفة.

وفي عام ١٩٩٢ عقد المؤتمر الدولي للمعاقين في ثانكوفر وأصبح تابعاً بعد ذلك للأمم المتحدة وقد خصصت U.N تسعينات هذا القرن للمعاقين DPI الآن تضم أعضاء من أكثر من ١٠٠ دولة وقد أظهر مؤتمر فانوكوفر أن تلك المنظمات العاملة في مجال دعم المعاقيين على مستوى العالم، العمل كلوبي أو جماعة ضغط على الحكومات والمنظمات الدولية والحصول على استشارات ونصائح من وكالات دولية مثل Un, Unesco, ILo في سنة ١٩٨٢ أصدرت U.N سياسة رسمية خاصة بها تحت عنوان البرنامج العالمي للاهتمام

بالمعاقين وأطلق علي المعاقين وبالرغم أن البعض أعلان تمكين المعاقين وهذا البرنامج كان بمثابة دعوة لتحقيق المشاركة يرون أن DPI لم يحقق نتائج كافية مرضية بسبب تدخل الحكومات ألا هذا البرنامج DPI مازال يعد الرائد في مجال الدفاع عن حقوق المعاقين ومازال يرفض بشدة تطبيق المنهج العلاجي الطبي.

أيضاً ركز DPI جهوده على العمل في الدولة النامية حيث غالبية المعاقين يعيشون هناك وهي في ذلك اعتمدت على إحصائيات أكدت أن أقل من ٢% فقط من معاقي العالم النامي هم فقط من يحصلون على خدمات حقيقية.

لذلك سعت Who بكل طاقاتها لا طلاق حملات مشروعات لمواجهة الإعداد المتزايدة من المعاقين عل المستوى العالمي لضمان تقديم الخدمات الإنسانية المناسبة لهم (برغم أن U.N قد أعلنت أن ١٩٨٢ عام المعاقين وحددت العقد من ١٩٨٣- ١٩٩٢ عقداً للمعاقين على مستوى العالم إلا أنها بنهاية سنة ١٩٩٢ كانت حكومات قليلة العدد من استجابات تلك الدعوات والحملات وفي تقرير ختامي للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان للمعاقين سنة ١٩٩١ خلص هذا التقرير إلى نتيجة مريرة وهي إن الإنسان المعاق لا ينال ما يكفيه من خدمات أو حقوق إنسانية بطريقة كريمة بعيدة عن القسوة.

الرعاية الاجتماعية ومشكلات الصحة النفسية للمعوقين:

أيضا تعد قضية الصحة النفسية من القضايا أو المشكلات الاجتماعية التي تختلف فيها التعريفات والمفاهيم وبصفة عامة نتفق على أن الحالة الصحية النفسية ، هي جملة الظروف او الأحوال التي يمكن التوصل لها من خلال التشخيص النفسي والجسدي للعميل ، وتصنف الحالة بحسب الأعراض أو مواطن الخلل الحادث ، حيث يمكن

التعامل حاليا مع المرض النفسي أو العقلي من خلال الجراحة أو باستخدام العقاقير والأدوية ، ومن الأمراض النفسية الشهيرة هنا الفصام والاكتئاب بأنواعه ، أو إدمان المخدرات والكحوليات والسلوكيات العدوانية ضد النفس أو الغير أو المجتمع .

تصنيف الأمراض النفسية والعقلية

يمكن النظر للأمراض النفسية أو العقلية من حيث كونها :-

١- أمراض عصبية ، مثل الإصابة بالفصام أو الاكتئاب واضطراب الشخصية أو تعدد الشخصية ، أو الهوس . وهي يمكن التعامل معها بالجراحة أو الأدوية للتغلب عليها .

٢- أمراض ذهنية ، أو عقلية ، مثل حالات التخلف العقلي . وهذا يصعب الشفاء منها كليا .

وبصفة عامة تشير الدراسات إلى أن شخص من بين كل سبعة أشخاص ، بالمجتمعات الغربية حاليا مصاب بعلة نفسية ، بسبب الضغوط والمشكلات الاجتماعية والحياتية التي يحياها الفرد بهذه المجتمعات . وتشير الإحصاءات المتوفرة عن الأمراض النفسية بالمجتمعات الغربية للأتي :-

* أن أعراض الاكتئاب والقلق الحصري ، شائعة اكثر بين المنفصلين والمطلقين والأرامل.
* أن الأطفال الذين يبعدون فترة طويلة عن ذويهم اكثر عرضة للإصابة بالأمراض النفسية.
* أن معدلات الاكتئاب عالية جدا بين المتعطلين عن العمل.
* تزداد الأمراض النفسية بين هؤلاء الذين يبيتون بملاجئ أو بدور رعاية من التشرد.
* أن الاكتئاب يزداد بين صغار السن من الشباب بشكل خاص.

تبين لنا الدراسات أن الغالبية من كبار السن فوق الخامسة والستين من العمر يصابون بأعراض خرف الشيخوخة أو الزهايمر أو الفقدان الكلي أو الجزئي للذاكرة .

المهن المرتبطة بالأمراض النفسية

١- الاخصائي النفسي ، وهو طبيب في المقام الأول ومتخصص ثانية في علم النفس والأمراض العقلية والنفسية .

٢- عالم نفس الإكلينيكي ، ليس طبيباً ، لكنه يحمل درجة علمية في علم النفس والأمراض النفسية ,بخلاف انه معتمد مهنيا لممارسة المهنة .

٣- المحلل النفساني ، يعمل طبقا لأسلوب ومدرسة فرويد في التحليل النفسي للتعرف على جذور أو مسببات المشكلة .

٤- المعالج النفسي ، يستخدم الحديث والمناقشة مع العميل وسيلة للتعرف على العلة النفسية ومن ثم التغلب عليها ، وان كان عمله يتسم بقصر المدة والسعي لتغيير نمط حياة العميل .

الأخصائي الاجتماعي المؤهل ، نوعية من الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين بصفة رسمية ومهنية للعمل مع المشكلات النفسية وأصحابها والتصدي لها لمساعدة هؤلاء في التغلب عليها.

إستراتيجيات التعامل مع الأمراض النفسية

يجب تبني خطة عاجلة للتعامل مع المشكلات النفسية الصحية ، تتكون من نقاط أربعة هي :-

١- العمل على تحسين الرابطة بين الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية في صورة شراكة بينهما وبين المنظمات المعنية بتقديم هذه الخدمات للمستخدمين .

٢- البحث عن منهج فعال ونشط لعلاج المرضى بأقل التكلفة العلاجية الممكنة وبطريقة تبعد هؤلاء عن الممارسات العلاجية التقليدية سيئة السمعة .

٣- العلاج من خلال أو داخل المجتمع ؛ بحيث نتخلص تدريجيا من المستشفيات العلاجية النفسية التقليدية ونحل محلها أساليب علاج تأخذ بالرعاية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية على السواء .

٤- بالنسبة للأشخاص من ذوي التاريخ المرضي النفسي ، الذين يعدون خطرا على الأمن العام وعلى سلامة ذويهم ، من المفترض حجز هؤلاء بالقوة الجبرية في أماكن معدة لذلك على أن يتلقوا العلاج المناسب لحالاتهم . وتحت إشراف طبي نفسي متخصص ، شريطة عدم الاعتداء على الحريات أو الحقوق الأساسية لهؤلاء المرضى وبما لا يمكن حدوث أي انتهاكات جسدية او نفسية لهم جراء الحجز أو العلاج ، كما لا يجوز إعطاء هؤلاء أدوية تحت التجربة من دون علمهم او علم ذويهم المسبق وموافقتهم على ذلك

العجز عن التعليم والرعاية الاجتماعية

ويقصد بها قديما ، الإعاقة العقلية أو النفسية التي تعيق أو تقيد حركة المريض عن التعلم الطبيعي ، فأحيانا ما يصاب الفرد بإعاقة جسدية أو عقلية وهو صغير السن تمنعه من الحصول على القدر الكافي من التعليم . وقديما كان العلماء يعتمدون على قياس مستوى الذكاء للدلالة او للوقوف على درجة التعلم ، والآن ثمة اهتماما متزايدا ، بالتطور او التنشئة الاجتماعية ودورها في تنمية مهارات وقدرات هؤلاء بحيث لم يعد مقياس الذكاء هو المعيار الوحيد لتقييم هؤلاء .

المراجع الانجليزية في الفصل

1- Colin Barnes And Geof Mercer: **Disability: Emancipations,** . Community Participation and Disabled Pegile, in: Cory Craic& Marjorie Mayo: Community Empowerment, London, Zed Books ltd, 1995.

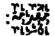
2- Mike Olivre: **Disabled People** , in: Pete Alcock, Angus Erskine and Margaret May: the Student's Comonion to social Policy, London, Blackwell Publishing, 2nd, ed., 2003.

3- Norma Koho Phillips & Shulamith Lala Ashen berg Straussner: **Urpan Social Work,** an Introduction to Policu and Practice in the Cities (London: Allyn and Bacon, 2002)

4- John Baldac, Nick Manning and Sarah Vickerstaff : **Social Policy** , Secand Edition, (N . Y . Oxford University Press, 2003).

الفصل التاسع
السياسة الاجتماعية في مجال
رعاية المسنين

* مقدمة.
* قضية المسنين عالمياً ومحلياً.
* مفاهيم المسنين والمفاهيم المرتبطة به.
* عملية حدوث الشيخوخة والمشكلات المرتبطة بها.
* السياسة الاجتماعية والتجاوب مع المشكلات الاجتماعية للمسنين.
* مناقشة: هل ينبغي تشجيع المسنين على العيش في دور مخصصة لهم؟
* التخطيط والسياسة الاجتماعية لرعاية المسنين.
* اسهامات كبار السن في المجتمع: رؤية إيجابية.
* الاتجاهات النظرية المفسرة لمشكلات المسنين.



نرى جميعاً الآن علامات الوحدة والغربة على وجه المسنين والعجائز، سواء رجالاً أو نساءاً نراهم يجلسون بلا هدف واضح في التنزهات والحدائق العامة، خاصة وأن المجتمعات الغربية لا تولى هؤلاء المسنين الاخترام الكافى، لذلك نرى لزاماً علينا أن نولى هؤلاء بعض الاهتمام وأن نلقى الضوء على ما يعانونه من مشكلات تتصل بشيخوختهم، ويجب أن نهتم بهذه المشكلة منذ اللحظة الراهنة لأن نسبة الشيخوخة في تزايد مستمر بخاصة في المجتمعات الغربية منذ أكثر من عشرين سنة مضت، ويجب أن نتعرف على بعض المشكلات التي يعانى منها هؤلاء الشيوخ، من فقر واعتلال بالصحة، بطالة واخيراً عجز جسدى، أيضاً يجب أن نتيقن من أن هذه المشكلة لا تقتصر بوضوح وفهم على العمليات النفسية والجسدية البيولوجية التي تسبب الشيخوخة، ثم النظر لهذه المشكلة بعمق وعلينا أن نؤمن عن يقين بأن مرحلة الشيخوخة للإنسان تترك أو تسبب مشكلات شأنها شأن مرحلة المراهقة التي مر بها في صباه أيضاً، كما علينا أن ندرك أن الشيخوخة ليست علة في حد ذاتها بل أن هذه المرحلة عمرية يجب أو من المحتم أن يمر بها الفرد. لا جدال فيها فقط يجب أن يتكيف معها وأن نعلم كيف نتصرف معها أو مع من يمر بها. خاصة وأن مشكلات هذه المرحلة أقل خطراً بكثير من مشكلات حياتية آخرى أشد مر بها المرء بحياته قبلاً.

ولا يزال المسنون يمثلون هماً كبيراً للسياسة وصانعى السياسة الاجتماعية في معظم دول العالم، ولعل هذا مرده أن أغلب المجتمعات أصبحت تشهد حالة من الشيخوخة التي تضرب حنباتها منذ فترة ليست

بالقصيرة، كما تشير الإحصاءات إلى وجود زيادات كبيرة سنوياً بأعداد المسنين ونقصد تحديداً تلك الفئة من السكان الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والستين من العمر.

وتقوم تلك الدول بوضع الكثير من البرامج الصحية والاجتماعية لخدمة هؤلاء المسنين، كما تسبغ عليهم نظاماً تأمينياً، لتوفير حد أدنى من الدخل اللازم لوصولهم لاحتياجاتهم الأساسية ولعل الاختلاف الرئيسي بين السياسات الاجتماعية المخصصة لمواجهة مشكلة مثل البطالة وبين مثيلاتها المخصصة للتعامل مع المسنين، أن الشيخوخة ينظر لها كظاهرة طبيعية مرتبطة بالتقدم في السن ومن ثم فهي ليست حالة مرضية بقدر ما هى مرحلة يمر بها الكائن الحى، ولعل مكمن المشكلة حالياً، يتمثل في أن التطورات الصحية التقنية في العلاج من خلال الخدمات الصحية قد أسهمت بقصد مباشر وغير مباشر في زيادة متوسط العمر للفرد بصورة غير مسبوقة على مر البشرية ومن ثم، يصل الفرد لمرحلة عمرية متقدمة بكل ما تحمله من علامات تدهور لمختلف الأجهزة الحيوية "الجسدية" ومن ثم فالسياسات الاجتماعية الموضوعة للتعامل مع مشكلات المسنين تعمل على توفير الحماية وخدمات الرعاية الصحية وغيرها ما يكفل لهؤلاء حياة إنسانية مناسبة للفترة المتبقية من حياتهم.

أولاً: قضية المسنين عالمياً ومحلياً-

تمثل مسألة النمو المستمر للأفراد المسنين قضية لها تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي ليس على دول الجنوب فقط، ولكن يعانى منها أيضاً- دول الشمال، لقد أوضح تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٤، أن النمو المتزايد في أعداد المسنين سيكون محل اهتمام البلاد النامية، ففي عام ١٩٩٠ بلغ عدد المسنين في العالم نصف بليون تقريباً فوق (٦٠

سنة) ويشكلون نسبة ٩% من إجمالى عـدد سـكلان العـالم، سـوف يتضاعف ها الرقم بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ١,٤ بليون مسن، وسـوف تكون معظم هذه النسبة في الدول النامية، وأن أكثر من نصفها في آسيا، وأكثر من الربع في الصين بمفردها.

ومن ثم، نلاحظ من الجدول السابق أن الزيادة في المسنين فوق ٦٠ سنة تتباين من مجتمع لآخر باختلاف درجة التقدم، ففى المجتمعات المتقدمة تكاد نسبة المسنين (+٦٠) تصل إلى ربع السكان، أمـا فـي الدول الأقل تقدماً (ومنها مصر) فما تزال النسبة المناظرة حوالى ٥%، وسوف تشهد السنوات القادمة تباطؤ معدلات التعمر فـي المجتمعـات المتقدمة وتسارعها في المجتمعات الأقل تقدماً (النامية).

وإذا ما نظرنا إلى توزيع سكان مـصر بحـسب العمـر فـي التعدادات العشرية الأخيرة، نلاحظ أن إجمالى عدد كبار السن في تزايد مطرد: من ١,٥٨ مليون نسمة في تعداد سنة ١٩٦٠، إلى ٢,٢٨ مليون نسمة في تعداد ١٩٧٦، إلى ٢,٧٣ مليون في تعداد ١٩٨٦، إلى ٣,٠٤ مليون في التعداد الأخير (١٩٩٦). ومع ذلك، فإن نسبة المـسنين فـي مجموع السكان الآن (في تعداد١٩٩٦) هـي ٥,١٢% تقـل بدرجـة واضحة عن تعداد ١٩٦٠ وكانت ٦,٠٧% وقد تذبذبت صعوداً هبوطاً بين التاريخين، فكانت ٦,٢٣% في تعداد ١٩٧٦، ٥,٦٦% في تعـداد ١٩٨٦، ومن أهم أسباب ذلك أن نسبة السكان أقل من ١٥ سنة، ونسبة السكان في الأعمار ١٥-٥٩ سنة لم تتغير بصورة جذرية على مـدى أكثر من ثلاثة عقود، ولقد ظلت تتغير ببطء شديد حتى آخر تعداد.

وإذا ما قارنا بين نسبة المسنين (٦٠ سنة فأكثر) في بعض دول العالم حسب أحدث تقديرات تم الحصول عليها، نجد أن مصر تقع فـي فئة التقديرات الأدنى، التي تقل عن ١٠% من مجموع السكان، وعلـى

الرغم من ذلك يتوقع ارتفاعاً مطرداً في نسبة كبار السن (٦٠ سنة+) في مصر من حوال ٦% الآن، إلى ٧,١% في سنة ٢٠٠٦ إلى ٨,٩% في سنة ٢٠١٦، إلى أكثر ن ١٠% في نهايات الربع الأول من القرن الحادى والعشرين، وفي حين يتوقع أن يزيد إجمالى السكان في مصر من أقل قليلاً من ٦٠ مليون في سنة ١٩٩٦، إل أقل قليلاً من ٩٠ مليون في سنة ٢٠٢٥، أى بزيادة قدرها ٥٠% عل الأرجح، كما أنه من المنتظر أن يزيد عدد كبار السن (٦٠+) من أكثر قليلاً من ٣ ملايين الآن إلى أكثر من ٩ ملايين في عام ٢٠٢٥، أى بزيادة قدرها ٣٠٠%، ويتضمن هذا زيادة عدد ونسبة الطاعنين في السن (٧٥+) ونظراً لأن هؤلاء يعدون من الفئات الأكثر ضعفاً، وبعضهم يصاب بالعجز، ومن ثم، فإن رعايتهم تقتضى ترتيبات خاصة أكثر تعقيداً أو أكبر تكلفة مع الإشارة أيضاً إلى أن ما سيتحقق من تقدم في إعداد ونسب كبار السن سيختلف حسب النوع، حيث ستزيد نسبة كبار السن من الإناث على نسبة الذكور في في معظم فئات السن، بفروق غير صغيرة أحياناً، ولما كانت أوضاعهن التعليمية والعملية أسوأ من أوضاع الذكور من كبار السن عادة وكانت نسبة الترمل بينهن أعلى من نظريتها عند الذكور، فمن المتوقع أن تكون أحوالهن الاقتصادية والاجتماعية أسواء من نظيرتها عند الذكور، وسيكون لهذه الظاهرة أثاراً مهمة، وستفرض مطالب خاصة على مخططى وواضعى السياسة الاجتماعية لرعاية المسنين في مصر.

وتخبرنا الاحصاءات بما هو متوقع مستقبلاً، فليست هناك حروباً عالمية أخرى، ولكن مخاطر الزيادة المتوقفة للمسنين هى ما يخشاه الجميع، بما تمثله تلك الزيادة من انعكاسات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما يحتم الاهتمام بقضية الرعاية المتكاملة

للمسنين ووضع السياسات والخطط على المستوى المحلــي والقــومي لتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية لهم، بوصفها واجبــاً تمليه القيم الأاخلاقية، وأمر يفرض الاعتراف بما قدموه للمجتمع مــن خدمات، وتعبيراً، عن بعض ما أسهموا به من خدمة لــبلادهم خــلال سنوات عطائهم، وكذلك باعتبارها واجب ديني، حيث أن العناية بكبــار السن نقطة أولتها الأديان السماوية بالرعاية والاهتمام، حيث أكدت على تقدير واحترام كبار السن ورعايتهم.

كما تؤكد لنا هذه الاحصاءات أن الشيخوخة "تزحــف لتغطــى أرجاء المعمورة، وتؤكد لنا أيضاً تباين فئات السن من حيــث النــسبة والعدد بين كبار السن، مما يشير إلى تباين احتياجات هؤلاء المــسنين من فئة إلى أخرى.

وتشير الأرقام والإحصاءات – أيضا- إلــى أن كبــار الــسن أصبحوا الآن الشريحة المرئية من بين سكان المجتمــع العــالمى، ولا تطلق ذلك عشوائياً، ولكن من خلال استقراء الواقع العالمى للمــسنين، ويرجع ذلك للتغيرات السكانية للهرم السكانى العالمى، والزيــادة فــي متوسط العمر المتوقع، ومعدلات المواليــد المتحقــق، والناتجــة عــن التغيرات المعيشية التي طرأت على حياة الإنسان في العصر الحــالى، والتطورات الإيجابية في في عدة قضايا مهمــة للإنــسان [الــصحة- الإسكان- الصرف الصحى- الميا النظيفة- التعليم] والقضاء على أوبئة وأمراض عديدة كانت تهدد الجنس البشري مثل : الكــوليرا، التيفــود، الجدرى، والطاعون .... وغيرها.

ومع زيادة أعداد المسنين في الدول النامية، وانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع معدلات الفقر بما يؤدي إلــى الكثير من المشكلات لأولئك الأفراد، حيث الصراع اليومي للحــصول

على ضروريات الحياة في أغلب تلك الدول، فبينما يتحدثون في دول الشمال الغنى عن استقلالية المسن في إدارة شئون حياته، نتحدث نحن في دول العالم الجنوب الفقير عن مدى فرصة المسن في البقاء على قيد الحياة.

ومن ثم فإنه من المتوقع أن يكون للعوامل الاقتصادية والاجتماعية آثاراً سيئة على وضع المسنين أثناء عملية الحضرنة والتصنيع الجارية حالياً في البلدان النامية، حيث تضعف هذه العملية تدريجياً أشكال العلاقات الأسرية التقليدية والتي توفر دوراً اجتماعياً لكبار السن، وتضمن أن يقوموا بدور محورى في المجتمع حتى مع تقدمهم في السن، والمسألة الحاسمة هنا هى، إذا كانت القواعد الأخلاقية في هذه البلدان ستظل قوية بما يكفى لتحافظ الأسر على روابطها مع كبار السن مع زيادة اعتمادهم عليها.

وبرغم التحسن الواضح في نشاط تلك الدول في إصدار التشريعات الخاصة برعاية المسنين، إلا أنها عانت في أواخر الثمانينات بسبب تبنى أغلبها لسياسات تقشف اقتصادية، والتي أثرت أول ما أثرت على برامج الرعاية الاجتماعية وخاصة المقدمة للمسنين، مما حفز بعض تلك الدول للبحث عن أشكال بديلة للدعم تقدمه لهؤلاء المسنين، ولم تضع في الحسبان أن نمط الدعم الوارد من دول الشمال لا يتناسب مع دول الجنوب، ولذلك وجهت انتقادات كثيرة للنمط التقلدي لمؤسسات دعم ورعاية المسنين في تلك الدول منها: أنه معزول عن الواقع، ويخضع لإدارة قلة محترفة توجه اهتمامها إلى المناطق الحضرية، لوحظ أن هذا النوع من المؤسسات يستهلك ميزانياته في أمور قد تكون أحياناً بعيدة عن القضايا التي تتعامل معها. كما أوضحت بعض نتائج

الدراسات التي أجريت في مصر عدم فعالية الرعاية المؤسسية للمسنين نتيجة لوجود:-

١- خلل في المدخلات والعمليات التحويلية.

٢- نقص الإمكانيات المادية والبشرية يتمثل في:-

أ- ضعف الميزانية.

ب- قلة عدد الأخصائيين.

ج- عدم وجود فريق عمل مهنى.

د- كثرة المسئوليات الملقاة على عاتق القائمين على رعاية المسنين.

٣- أن الإيداع بمؤسسات الرعاية الاجتماعية يشكل أزمة للمسن وكذلك لأسرته.

وعليه فهذه الأجهزة المجتمعية مازالت في بدايتها، وهى في حاجة إلى كل دعم ممكن، نظراً للتزايد المضطرد في أعداد المسنين، ومازالت لدينا بعض المواقف والاتجاهات الأسرية السلبية من إقامة غريب بالبيت أو بقائه ساعات طويلة (كجليس المسن أو الممرضة، وإذا وضعنا في الحسبان ارتفاع تكاليف رعاية المسنين بأنواعها، فلابد أن نسجل في الوقت نفسه قصور إمكانيات الدولة، وتواضع الإمكانيات المادية للغالبية العظمى من المسنين مما لا يسمح لهم بأن يوفروا لأنفسهم الخدمات التي يحتاجونها أشد الاحتياج.

لذلك جرت محاولات جادة في تلك الدول للبحث عن صيغ ونماذج دعم بديلة تتسم بالكفاءة والفعالية، مما أدى إلى ظهور المبادرات المجتمعية حول أهمية تطوير وإصلاح نسق الدعم الأسرى، وزيادة درجة مشاركة هؤلاء المسنين الذين يعيشون في دول الجنوب، والاهتمام بإعادة التأهيل المجتمعي لهم ليندمجوا في شئون المجتمع وتحمل قدرة المسئولية المجتمعية، مع لاهتمام بالموارد المحلية، وتقوية

مفاهيم الاعتماد على النفس وتنمية مهاراتهم وإثارة والحمية والحماس لديهم.

وإذا كان العلم النامي يعتمد على القرابة بوصفها الآلية الأساسية للعنايةو بكبار السن، ومن ثم فإن اهتمام السياسة الاجتماعية يجب أن تركز على الأسرة وأن ذلك سيحتاج إلى تدابير قوية عامة من الحكومة والمجتمع، حيث أن للأعداد المتزايدة للمسنين آثاراً كبيرة على أشكال التبادل والمعاملة بالمثل بين الأجيال، وإذا ما كانت تلك البلدان تعتمد على الأسرة بوصفها الهيكل الأساسي لتوفير المشاركة الاجتماعية والعناية بالكبار، إذن فمعظم المسئولية ستقع على عاتق الأبناء الصغار.

وإذا كانت الخدمة الاجتماعية هي المهنة التى نمت تقليدياً لأستثمار الموارد العلاج المشكلات الاجتماعية التي يعطيها المجتمع أهمية، فإن من ضمن المشاكل التي تقابلها الخدمة الاجتماعية عند العمل مع المسنين، الحاجة إلى تغيير الاتجاهات نحو المسنين، لأنها مشكلة من المشكلات التى تعوق كثيراً من المحاولات لتحسين الخدمات للمسنين وتطويرها، كما أنه من خلال التعرف على الصورة العامة للمسنين لدى المجتمع، يتم التعرف على الاحتياجات الأساسية لهم والتخطيط لسد النقص في الخدمات المقدمة لإشباعها، وعليه فإن الاتجاهات السائدة في المجتمع عامة نحو المسنين، وبالمثل اتجاهات المهنيين المشتغلين معهم، ثم اتجاهات المسنين أنفسهم نحو حاجاتهم، ونحو كونهم كباراً للسن، ونحو الرعاية التى تقدم لهم، هى من العناصر المهمة لتطوير وتنمية الخدمات للمسنين.

ثانياً: مفهوم المسنين والمفاهيم المرتبطة به:-

تباينت تعاريف المسنين بتباين الاهتمامات والرؤى المختلفة للعلماء ومشرعى القوانين، بل وبتباين المتعارف عليه في كل مجتمع على حدة، والمدقق جيداً لتلك التعاريف يجد معظمها يهتم بالجانب الباثولوجى، ترتبط بالعجز وعدم القدرة على إدارة الشئون الشخصية للفرد الهرم، كما يستخدم الباحثون في مجال دراسة المسنين -بغض النظر عن تخصصاتهم- أحياناً مفهوم الشيخوخة، وأحياناً أخرى مفهو التقدم في العمر، ومترادفات كثيرة أخرى منها، الكبر، المسنين، العمر الثالث، وسوف نستعرض هنا بعض المفاهيم المرتبطة بموضوع هذا الفصل:

١) **المسن:** هو شخص معال من الغير، بحاجة ماسة لأشكال مختلفة من الرعاية والدعم.

* هو من بلغ سن الشيخوخة وافتقد المكانة والفاعلية الاجتماعية ليواجه مرحلة (فك الارتباط بينه وبين المجتمع أو ما يعرف بـ di-engagement كظاهرة يعبر بها عن انتها ارتباطات الإنسان بمجتمعه الخارجى سواء في العمل أو المسئولية الاجتماعية أو الأسرية.

* أنها فئة لا تحدد بعمر زمنى معين، ولكنهم أناس انقلت عنهم القدرة على النمو والإسهام في إضافة شئ للحياة، ولكن بدعوا في الانحدار نحو الاستهلاكية والمطالبة بأن يرد لهم المجتمع ما يعتقدون أنهم أسهموا به.

* هم أولئك الذين تخطوا سن الستين، ويعانون من التدهور التدريجي في قدراتهم على التكيف مع التغيرات التي يواجهونها وتفرضها عليهم ظروف الحياة.

ونظراً لأن معظم التعاريف السابقة أقرب إلى الاتفاق منها إلى الاختلاف رغم تعداد ارتباطاتها العلمية، وتحقيقاً لأهداف هذا البحث، سوف يأخذ الباحث التعريف الإجرائي التالي:

١- كل من تعدى سن التقاعد (٦٠-٦٥ سنة) حسب القوانين والقواعد المهنية والإدارية والتأمينية.

٢- فرض هذا التقاعد التوقف الكامل عن الإنتاج والعمل.

٣- بدايات لضعف أو تدهور في الحالة الصحية العامة.

٤- انعكاس هذه الجوانب على التنظيم النفسي والسلوكى والاجتماعي للفرد في محيط بيئته الاجتماعية.

أما كل من لا تتوفر له أو أكثر من هذه الشروط فهو ليس (بالمسن) الذى يتطلع لجهود الخدمة الاجتماعية وأنشطتها الخاصة بالمسنين، وإن كان يتطلع إلى جهود مهنية أخرى.

٢) كبير السن (كهل):

يمثل حالة مرعبة ومخيفة لأصحابها، خاصة من تمتع بالنشاط منهم في مقتبل العمر، وبذلك فإن ما يدخره، أو الدخل المتولد لديه في شيخوخته هو الشئ الوحيد الذي يمكن أن يحد من مخاوفه هذا بشأن حالة الشيخوخة، وعندما نتحدث عن كبار السن، فإننا نقصد أولئك الذين يعيشون بعد سن الستين، فإن كبار السن هم من طال بهم العمر أكثر من غيرهم.

ويستخدم هذا التعبير لتمييز الشخص الذي تخطى السن الرسمى للتقاعد كما يستخدم تعبير ما قبل الكهولة per elderly للأفراد الذين هم أقل بعقد من الزمن من سن التقاعد.

٣- الشيخوخة:

إن الشعور بالشيخوخة والعجز من وجهة نظر المسنين هي الحالة التي تعترى النفس البشرية وتجعل الإنسان يعزف عن العمل، النشاط، أو الاثنين معاً، وهذه الحالة ليست قاصرة على من تعدى أرذل العمر، بل قد تصيب الشباب، حيث من فقد دوره الاجتماعي، يصبح من وجهة نظر نفسه مسناً.

وهى حالة من الضعف والقصور الوظيفي لقدرات الإنسان الجسمية أو السلوكية أو العقلية أو الإدراكية، مرتبطة بتقدم السن، تعجزه عن الوفاء باحتياجاته الضرورية للحياة دون مساعدة خارجية.

كما أنها مرحلة طبيعية من مراحل الحياة لا يمكن تفاديها وهى لا تعنى تزايد سنوات العمر فقط لأنها لا تشكل تغيرات جسدية فقط، ولكن نفسية واجتماعية أيضاً.

ومن ثم، ينظر لكبر السن أو الشيخوخة على أنها تحول طبيعي أو تغير يطرأ علي وضع أو حالة الجسد، وهى لهذا، ووفقاً لاعتماد البعض، ليست بذى مشكلة وكبر السن أو الشيخوخة تتحدد بمجموعة عوامل بيولوجيةو تتسارع مع تقدم السن، وتنتهى بوفاة الكائن الحى، إلا أن المشكلة هنا ليست في تدهور العمليات الحيوية للجسد بقدر ما هى في زيادة حالة تبعية المسن على من حوله.

يقصد بكبار السن أو المسنين، من تجاوز من البشر سن الخامسة والستين ولا يوجد لدية مقدرة على إشباع حاجاته الشخصية الجسدية والنفسية بنفسه، ولا يشترط أن ترتبط الشيخوخة هنا بالعجز الجسدى نتيجة الإصابة بمرض مزمن، بل هى نتيجة أو مرحلة طبيعية تمر بها الكائنات الحية فقد لا يشعر الفرد بمشكلات صحية خطيرة طوال حياته ومع ذلك فهذا لا يعفيه من المرور بحالة الشيخوخة أو كبر

السن، وهى تمثل تدهور في القدرات الجسدية والعقلية بفعل التقدم بالسن مثلاً تشير الاحصاءات أن نسبة ٩% من كبار السن فوق الخامسة والستين يعجزون بأنفسهم عن إدارة شئون حياتهم العادية ١١% فوق سن السبعين من العمر لا يقدرون على ممارسة حياتهم الطبيعية بطريقة عادية أى من دون مساعدة خارجية من المحيطين بهم، الجدير بالذكر أيضاً أن هناك بعض الأمراض العقلية التي ترتبط بالتقدم بالسن، مثل الزهايمر وخرف الشيخوخة، وفقدان الذاكرة الكلى أو الجزئي من ناحية أخرى تشير الدراسات إلى أن كبار السن من أكثر الفئات السكانية استهلاكاً لخدمات الرعاية بأنواعها المختلفة. وتتفاقم مشكلات هؤلاء المسنون خاصة مع العجز عن إدارة الشئون الخاصة لهم، كلما كان الفقر أو العوز من نصيب هؤلاء لذلك يؤمن البعض بأننا لا يمكن لنا تفهم حالة الشيخوخة لفرد ما من دون التطلع للحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يعيشها هذا المسن من قبل.

ويرى البعض أهمية التمييز بين (مفهوم المسنين ومفهوم الشيخوخة) بالمعنى المستخدم في معظم الدراسات الطبية والنفسية والاجتماعية، فبينما يشير مفهوم الشيخوخة إلى حالة من الوهن والضعف البدنى والنفسي والاجتماعي التي تعترى الإنسان في مراحل متقدمة من العمر، نجد أن مفهوم المسنين يعد مفهوماً أشمل من هذه الناحية حيث يجمع تحت لوائه من هم في كامل نضجهم واعتمادهم على أنفسهم، وأولئك الذين في أشد العجز والاحتياج للغير، وذلك أن التمييز بين أولئك القادرين والممتلئين حيوية ونشاطاً وبين أولئك العجزة وغير القادرين أمراً ضرورياً بالنسبة للمخططين وصانعى سياسات رعاية المسنين، كما يجب عدم الخلط بين مفهوم كبر السن (التقدم في العمر)، ومفهوم الشيخوخة، فالأول يعنى الزيادة في العمر، أما الثانى فقد يعنى

الأعراض أو التغيرات البيولوجية والفسيولوجية التي تصاحب التقدم في العمر، وقد يعنى أحد مراحل التقدم في العمر وهي تتضمن اضــمحلال القدرة الوظيفية للجسم، وتبقى واضحة وهى أن معظم كبار السن ليسوا في حالة شيخوخة.

وتأسيساً على ذلك يمكن حصر الخصائص العامة للــشيخوخة في الآتي:

١- حالة من الضعف: وليست في ذاتها مرض أو علة يمكن علاجها.

٢- رغم ارتباطها بالسن عامة، ولكن ليست لها بداية سنية معينة (السن الشائع ٦٥ سنة).

٣- تؤثر بالضرورة في الأداء الاجتماعي للفرد.

٤- مرتبطة باستجابات سلبية من الآخرين.

٥- تتأثر هذه الاستجابات بالنسق القيمي والثقافى للمجتمع فهى أكثــر سلبية في المدن عنها في القرى.

٦- تتطلب - من ثم - بيئة اجتماعية خاصة للتفاعل الاجتماعي.

٧- لها أشكال ونماذج فئويةهى (الشيخوخة الصحية، النفسية، العقليــة، الاجتماعية)

٨- تؤثر هذه الأشكال كلّ في الآخرى وتتأثر بها.

ومن ثم فمصطلح الشيخوخة هنا مــصطلحاً حكميــاً يختلــف باختلاف الظروف.

٤- الشيخوخة المنتجة: Productive Aging

هذا المفهوم يتناقص مع الرأى السلبي القائل بــأن المــسنين لا يستطيعون المشاركة في أمور المجتمع، ومن ثم يقول "فيليب رازاريــو Philip Rorzario أن المشكلة لا تكمن في أن الأسد عجــوز، ولكــن لمشكلة تكمن في "مدربه" والمدرب وفقاً لهذا الرأى هو المجتمع غيــر

المستعد للاستفادة من فئة كبار السن بما لديهم من خبـرات ومهـارات ودافعية عالية للمشاركة.

كما أن هذا المفهوم يتناقض في معظمه مـع النظـرة الـسلبية القائلة بأن كبار السن يوصفون بالضعف والوهن وعدم القـدرة علـى التحرك، وانهم سريعوا التأثر وغير قادرين على المشاركة في المجتمع، كما أن هذا المصطلح، قد وجه الانتباه نحو عملية التقدم فـي العمـر، وليس إلى السلوكيات أو الأنشطة، حيث هناك مصطلحات قد بدأت تحل محله مثل "النشاط المنتج" "المشاركة المنتجة".

ويسعى رواد "الجيرونتولوجى" وهو علم دراسة التقم في العمر، إلى تغير الظروف المحيطة من خلال تناولهم لمفهوم الشيخوخة المنتجة أو المسنين المنتجين، وهو المفهوم الذى نشأ وتطـور علـى أيـديهم بوصفهم رواداً في هذا المجال، والذي يـسعى إلـى تعزيـز وتنميـة اسهامات كبار السن في المجتمع بما لديهم من ملكات وقدرات اجتماعية واقتصادية.

٥- الشيخوخة الناجحة:-

ليس مستغرباً إذا وضعنا في الحسبان مدى الغموض الكامن في مصطلح النجاح نفسه، إنه ليس هناك تعريف واحد للشيخوخة الناجحـة متفق عليه بين الجميع، ،وإنما يتعرض المصطلح للاختبار والتمحيص على مر الوقت، ومن أهم التعاريف التى تناولته هى:

١) لقد عرفه Havighurst على أنه إضافة الحياة والحيويـة للأعـوام التي يعيشها الإنسان، وأنه الحصول على الإشباع من الحياة.

٢) وعرفه ريف Raff وهو عالم نفسي بأنه "الأداء الاجتماعي الوظيفي المتعلق بالأنشطة التنموية على مر عمر الإنسان.

٣) ومن خلال دراسة أجراها "فيشر Fisher" عرف الشيخوخة الناجحة في ضوء استراتيجيات التوافق ، وقرر "جيبسون Gibson" أن الشيخوخة الناجحة إنما تشير إلى توصل الفرد إلى بذل أقصى جهد يستطيعه، والوصول إلى مستوى الرفاهية الاجتماعية والبدنية والنفسية في السن المتأخر، مما يبعث السرورة على النفس وعلى الآخرين.

ويقول " بالمور Palmore" أن ثمة تعريف شامل للشيخوخة الناجحة من شأنه أن يجمع أو يربط بين البقاء (طول العمر) وبين الصحة (عدم وجود إعاقة أو عجز) وبين الإشباع الحياتى (السعادة).

٥) ويرى "جيمس بيرين J.Biran أن ثمة محكين رئيسيين للشيخوخة الناجحة، أحدهما سيكولوجى داخلى يتعلق بالمسن نفسه، والآخر اجتماعي خارجى يتعلق بالسياق المجتمعى الذي يعيش فيه المسن، حيث أكد برين على أن هذين المحكين بينهما ارتباط وثيق وتفاعل حتمى يتضمن:

المحك الأول: الرضا عن الحياة كما يعرفها المسن نفسه، بما لديه من اتجاهات إيجابية خاصة باعتبار الذات (بمعنى نظر المسن لذاته).

المحك الثانى: فيتعلق بأداء المسن لأدواره الاجتماعية بكفاية، ويتحدد ذلك بموقف المجتمع من المسنين، ومن ظاهرة تقدم العمر، ويظهر ذلك بوضوح في اتجاهات الأبناء والشباب الراشدين نحو المسنين ونحو ظاهرة الشيخوخة بوجه عام.

ثالثاً: عملية حدوث الشيخوخة والمشكلات المرتبطة بها:-

يعتقد الغالبية من الناس بأن الشيخوخة عملية بيولوجية بحته، ولكن في الحقيقة فهى عملية اجتماعية أيضاً فقد وجد بالدراسة أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تؤثر على عملية حدوث

الشيخوخة، كما أن هذه العوامل تحدد لنا ماهية الشيخوخة بالنسبة لنـــا وكيف نستجيب لها، وعامة الشيخوخة تتضمن عــدد مــن التغييــرات البيولوجية التي تحدث للجسم البشرى، ضعف المكون العظمـــى، كلـــل النظر، ضعف السمع اشتعال الرأس شيباً، ويتساوى البشر في المـــرور بنفس الأعراض عند حدوث الشيخوخة. ومن أشد التأثيرات الاجتماعية للشيخوخة أنها تنبئ الفرد بدنو الأجل، ويرى علماء الاجتمـــاع أن أى مجتمع ينقسم إلى مجموعات عمرية متماثلة وينتظر البعض أن يتصرف أعضاء كل مجموعة عمرية بطريقة محددة لا يخرجــون عنهـــا، وإن كانت ثمة فوارق بين المجموعات العمرية أعضاء كل مجموعة عمرية بطريقة محددة لا يخرجون عنهـــا. وإن كانـــت ثمـــة فـــوراق بـــين المجموعات العمرية من حيث السلوك والتصرف من مجتمـــع لآخـــر. والجدير بالذكر أنه حتى مطلع الثورة الصناعية لم تكن البشرية تمر بما يطلق عليه الآن مرحلة المراهقةوالبلوغ والتي تعنـــى تحمـــل الفـــرد للمسئوليات الاجتماعية. ومن ثم كانت مرحلة الكهولة والشيخوخة تأتى مبكراً عن المعتاد الآن. فقط الثورة الصناعية والإقبال على التعليم هما اللذان أخرا مرحلة النضج، وأدخلا ما يسمى بالمراهقة لـــدى الإنـــسان المعاصر فقط رأينا في الخمسينات بـــدايات ظهـــور مـــصطلح الفـــرد المراهق في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثـــم يعتقـــد الـــبعض أن مشكلات هؤلاء المراهقين رهن بالدور الذي يؤديه المجتمـــع حيـــالهم. وبالنسبة للشيخوخة فنجد أنها سلسلة من التحولات مـــن ور اجتمـــاعي آخر أى من الطفولة إلى المراهقة إلى النضج ثم مرحلة منتصف العمر ثم أخيراً العجز وكبر السن. ونحن كبشر نتعرف على حياتنا من خلال الأدوار التي تؤديها في الحياة التي نحياها، ومن ثم يتكيف مع المرحلة العمرية الجديدة بكل مشكلاتها ويتقمص الدور المناسب لها، وقد يبدأ في

مواجهة صعوبات تعلم أدوار جديدة لهذه المرحلة العمرية، فـإذا كـان ذلك، نجد أيضاً أن الشيخوخة من أصعب المراحل العمرية التي يمر بها الإنسان ربما لاقتناعه بأنه لن يأتى بعدها مرحلة أخـرى خاصـة وأن المراحل العمرية الأولى أو السابقة تأتى دائماً ومعهـا مـصدر قوتهـا ومكانتها الاجتماعية، خلاف مرحلة الشيخوخة التي تأتى مـع العجـز وفقدان القوة، ومن ثم نجد أن معظم الثقافات الإنسانية الحالية والقديمـة احتفل بكل مرحلة عمرية يمر بها الفرد، وتعمل على دعمـه معنويـاً واجتماعياً، ميلاد، بلوغ، زواج، باسـتثناء مرحلـة الـشيخوخة التـي يتجاهلها الجميع، ويعتبرونها نذيراً بالنهاية وعلامة على قـرب دنـو الأجل للفرد.

المشكلات المرتبطة بالشيخوخة:-

في المجتمعات التقليدية، التي تشيع بها الأسر الممتدة، نجـد أن التقدم بالعمر يصاحبه دوماً زيادة الهيئة والمكانـة الاجتماعيـة للفـرد المسن، أنظر مثلاً أوضاع المسنين بالمجتمع الصيني القديم، من احترام قد يصل أحياناً لحد التقديس بعد موته، ولكن وبعد تدهور فكرة الأسرة الممتدة بالمجتمعات الغربية عقب الثورة الصناعية والتحديث بها أضحى كبار السن عبئاً على الأسرة وفقدوا كل هيبة أو احترام لهم فـي هـذه المرحلة العمرية، فقط فرضت عليهم العزلة والوحدة، وأضحى ثمة قيمة ثقافية في الغرب بأهمية الشباب وأن كبار السن أو الشيوخ لم يعد لديهم ما يقدمونه للمجتمع، ومن هنا عنيت المسنين في ازدياد مستمر، خاصة أيضاً مع زيادة متوسط العمر المتوقع زيادة كبيرة مما كان عليه الوضع قبل بدايات القرن الحالى "تضاعفت أعداد السكان فوق ٦٥ سنة بمقدار الضعف حالياً بالمقارنة بسنة ١٩٠٠".

١- الصحة :-

كل المشكلات التى تحدث لكبار السن ترتبط في مجملها بالصحة العامة له. وهذا طبيعي بحكم التغييرات الفزيولوجية التي يمر بها الجسم البشري، لذلك تؤكد دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية بأن ٨٦% من المسنين في أمريكا فوق الخامسة والستين يعانون على الأقل من مرض مزمن، مثل القلب أو السكر والغريب أن هؤلاء الشيوخ نسبة الإصابه لديهم بالبرد الشديد أو النزلات الشعبية قليلة بالمقارنة بصغار السن، وإن كانت قدرتهم على الشفاء والعلاج نادرة إذا أصيبوا فعلاً بهذه الأمراض. ويعتقد هؤلاء أنهم بصحة جيدة وذلك لقدرتهم على التكيف مع الظروف المرضية المزمنة التي يمرون بها، وعامة وبالرغم من تلك الأزمات الصحية التي يمر بها هؤلاء فإن نسبة ١٥% فقط من هؤلاء هم الذين يعجزون عن رعاية أنفسهم، والملاحظ أن المستشفيات قد صممت للعناية بأصحاب الحوادث والأمراض الشديدة الحرجة للشباب أو صغار السن نسبياً لكنها لم تخصص لهؤلاء كبار السن غير القادرين على رعاية أنفسهم بأنفسهم لفترات طويلة، ومن ثم يحتاج هؤلاء لرعاية خاصة ومن ثم لمال أكثر بمقدار الضعف، بالمقارنة بالأحوال العادية.

٢- المال:-

الملاحظ أن كبار السن دائماً فقراء خاصة في هذا القرن الذي نحيا فيه، وتشير الإحصاءات المتواترة حيال هذه القضية إلى أن الشيوخ يصيبهم الفقر كلما تقدموا في العمر، ويرجع ذلك لأنهم يعجزون جسدياً على بذل ذات المجهود القديم لكسب الدخل والمال اللازم

لإعالتهم، وبالرجوع للإحصاءات الرسمية نجد أنه في سنة ١٩٨٣ كان ١٤,١% من جملة المسنين فوق ٦٥ سنة في عداد الفقراء، بينما نسبة من يقعون تحت خط الفقر لمجمل السكان في حدود ١٥,٢% ويرجع سبب هذا التدهور في الوضع الاقتصادي لهؤلاء المسنين إلى أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة كانت تقوم بتقويم أو تعديل نظام الضمان الاجتماعي كل فترة بما يتناسب مع معدلات التضخم الحادة التي كان الاقتصاد الأمريكي يمر بها وبالطبع التضخم معناه ارتفاع في الاسعار وتدنى للقوة الشرائية للمال أو الدخل لهؤلاء المسنين البؤساء، والمؤكد أن هؤلاء لا يمرون بظروف جيدة بالمقارنة بما كان يحدث بالماضي لهم، فعامل السن والمرض والتضخم الاقتصادي كلها أمور تسهم في زيادة حدة المشكلات التي يعانى منها هؤلاء المسنون.

٣- العمل:

كلما كبر الفرد كلما زادت قدرته على العمل، تؤكد الدراسات أن ٩٠% من الأفراد في أمريكا من الفئة العمرية" منتص العمر" ضمن القوة العاملة، تهبط هذه النسبة لتصل إلى ١٨% بالنسبة للمسنين فوق الخامسة والستين البعض يعزون هذا لعجز المسنين عن بذل المجهود الجسدى كالسابق، بخلاف تشتت الذهن وعدم القدرة على التركيز "معظم المسنين بين ٥٤- ٦٥ سنة ممن تركوا العمل بسبب العجز الجسدي أو المرض المزمن" ومن ناحية أخرى نجد أن عامل المهارة لدى المسنين لا يتناسب البته مع طرق وأساليب العمل الحالية، نظراً لأن هؤلاء قد نشأوا على طرق تقليدية في العمل عفى عليها الزمن الآن. من ناحية ثانية نجد أن المسنين يشعرون وعن حق بالغبن نتيجة للتميز الواقع عليهم بسبب عامل التقدم بالسن، خاصة في الرواتب والأجور، من ناحية أخرى ثمة اعتقاد بأن المسن يأخذ وقتاً أطول في

التعلم خلاف العامل الصغير السن نسبياً، ولـذلك يـرفض رجـالات الأعمال توظيف المسنين في وظائف قيادية أو إشرافية بزعم أنهم مـن التصلب والجمود بحيث يعجزون عن إدارة العمـل بطريقـة عقلانيـة سليمة، أيضاً يحجم رجالات أو أرباب الأعمال عن توظيـف المـسنين لإعتقادهم بأنه هؤلاء لن يستمروا طويلاً بالعمل.

٤- المعاشات:-

يحصل العامل سواء أكان رجل أو امرأة على مقابل نقدى نظير تقاعده عن العمل، يطلق عليه المعاش وهذا الأخير يمثل عائداً يحـصل عليه المسن نظير الاشتراكات والاستقطاعات التي أجريت على أجـره طوال خدمته بالعمل والجميع يحلمون بالحصول على معاش كبير فـي نهاية الخدمة. لكن الدراسات تؤكد أن أغلبية من يحاولون للمعـاش أو التقاعد لا يحصلون سوى على معاشات تقاعد هزيلة للغاية لا تكفى لسد رمقهم، وتتفاقم الأزمة إذا ارتفعت معدلات التضخم بطريقة تقضى عل ما تبقى من هذه المعاشات. ومع ذلك فالصورة ليست دائماً قائمة بهـذا الشكل، فالمحالون للمعاش أو التقاعد من موظفى الحكومـة يحـصلون على مزايا قد لا تتوافر للآخرين من نظرائهم بالقطـاع الخـاص. ولا يجب أن نعول كثيراً على الإسهامات النقدية المقدمة من الأقارب لهؤلاء المسنين فهذه المساعدات النقدية لا تزيد بأى حال من الأحوال عن ١% من جملة الدخول التي يتحصل عليها هؤلاء المسنون.

٥- المسكن:-

لا شك أن المسكن شيئ ضروري وحيوي للفرد المسن، فهـو غالباً ما يقضى جانباً كبيراً من حياته عند الـشيخوخة فـي المنـزل. وبسبب غلو أسعار المساكن والإيجارات بالمدن الكبرى المعاصرة نجد أن هؤلاء المسنين يحيون في أماكن هى في حد ذاتهـا خطـراً علـى

أوضاعهم الصحية بخلاف كونها أماكن قرب العشوائيات والأحياء المتخلفة.

حيث التلوث والازدحام ومن ثم فمن الصعب على هؤلاء المسنين أن يمتلك الواحد فيهم مسكناً إذ لا يقدر على الشراء والتأجير أو لا توجد لديه الضمانات الكافية للحصول على مسكن، وكلما تقدم المسن في العمر كلما تفاقمت أزمة السكن أو المأوى لديه حتى قد يبيت في العراء. حتى أن الإحصاءات تؤكد على أن مسن من بين كل عشرين مسناً يبيتون في مؤسسات رعاية لعدم وجود المأوى المناسب، كما أكدت نفس الدراسات على أن هذا الدور لا تستطيع توفير الخدمات الصحية الإشرافية لهؤلاء المسنين، ولا يحصل عليها فعلا سوى أقل من الثلث بكثير، بخلاف أن هذه الدور أو المؤسسات تفتقر أحياناً لأبسط الخدمات الأساسية الصحية.

٦- النقل والانتقال:-

يعتمد نظام النقل والانتقال في أغلب الدول بصفة أساسية على السيارات، وبحيث كلما فقد المرء القدرة على ركوب السيارة كلما عجز عن الحركة أو الذهاب يمنة ويسرى، وتتفاقم المشكلة لمن يمتلك سيارة ولا يستطيع أن يحصل على رخصة قيادة لها. ومشكلة كبار السن، أنهم يفقدون القدرة على التحكم والسيطرة على السيارات الحديثة هذه مما يجعل القيادة بالنسبة لهم خطراً، ومن ثم تحجم إدارات المرور عن منح هؤلاء رخص للقيادة. أو قد تسحب الرخص التي لا تزال سارية لهم، وبالنسبة لهؤلاء ثمة مشكلة في استخدام وسائل المواصلات العامة إن وجدت أو استخدام السيارات الأجرة، فهذه بدورها تتطلب دخلاً عالياً لإستخدامها في التنقل.

٧- مشكلات التحول:-

ذكرنا سابقاً أن هؤلاء المسنين يمرون بمرحلة أو مراحل من التحولات الجسدية أو الفسيولوجية الطبيعية بسبب التقدم في السن، ومن ثم يجد هؤلاء صعوبة في التكيف مع الأدوار الجديدة المصاحبة لهذه التحولات، خاصة وأن التحول العمرى للصغير يصاحبة وضعاً اجتماعياً أفضل بينما العكس بالنسبة لكبير السن إذ أن كل تحول عمرى يعنى فقدانه جزء من وضعه في المجتمع وتعجيل له بالتقاعد، والتهميش ومن أهم التحولات التي يمر بها المسن:

١- مرحلة فقدان المعايير والحكم على الأمور.

٢- العزلة.

٣- الموت.

٨- التقاعد:-

جديدة هى فكرة قيام الفرد المسن بالتقاعد عن العمل نظير الحصول على معاش يؤمن له حياته، وما من شك أن هذه الفكرة صاحبت الثورة الصناعية وما أحدثته من تغيرات وتحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية أيضاً. ولعل أول برنامج للتقاعد بالمعاش كان سنة ١٨٩٠. على الرغم من أن ٧٠% ممن كانوا فوق الخامسة والستين من الأمريكان وقتها كانوا يعملون بجدية ونشاط، بينما هم أقل من الخمس حاليا. وتكمن مشكلة المسن بالنسبة للتقاعد في الألم النفسي لذى يحدثه التقاعد بالنسبة له، بعد سنوات طويلة من العمل الجاد. ويشعر هؤلاء بأن تقاعدهم معناه أنهم أضحوا حملاً أو عبئاً زائداً عن الحاجة بالمجتمع، خاصة أيضاً ممن يعجزون عن تدبير أمراً أو عملاً آخر يشغلهم، والمشكلة الأكبر أن المجتمعات الغربية لا تعيد التقاعد قيمة إيجابية بل تقلل من قيمته كثيراً للمسن. بخلاف هذه الأعباء النفسية

تكمن مشكلة أكثر خطورة ومرتبطة بالتقاعد وتتمثل في انخفاض الدخل بصورة كبيرة غير متوقعة بحيث لا يستطيع المسن أن يتكيف مع هذا التدني في الدخل. مما قد لا ينقله من خانة اليسر المادى إلى خط الفقر أو مادونه، وتدنى الدخل معناه تدنى في كافة صور الحياة اليومية من صحة او مأكل أو ملبس أو مسكن أو وسيلة انتقال مناسبة.

٩- مشكلة فقدان المعايير والقدرة على الحكم على الأمور:-

لا يتمثل كبر السن أ، الشيخوخة فقط في التقاعد أو تدنى الدخل النقدى، بل الخطر الحقيقي فيما يعترى الجسد من وهن قد يصيب القدرات العقلية والإدراكية للمسن. مما يجعل هؤلاء لا يشعرون بالعزلة، والوحدة ويؤثرون عدم الدخول في حوارات أو معاملات مع الآخرين منعاً لمشكلات سلوكية قد تضر بهم، من ناحية أخرى نجد أن المسن يفقد القدرة على صياغة أهداف أو غايات له، إذ يشعر بعدم جدوى أى شئ وينتظر دايماً النهاية بهدوء، ومن هنا تتضاءل علاقاته واتصالاته الاجتماعية بالأصدقاء والأقارب. وهم بهذه السن المتقدمة من العمر يتصرفون ويسلكون سلوكيات مختلفة عن ذى قبل. مشكلة أخرى تكمن في موت أحد الرفيقين أو الزوجين المسنين مما يعني أن على المسن أن يتكيف مع فكرة النهاية أو الموت. وأن يتكيف بصورة أكبر على وجوده بالحياة بدون رفيق أو قرين، والغريب أو الوفاة أكثر بين الأزواج الرجال دون النساء ولعل هذا يعود إلى أن النساء أطول من الرجال عمراً، الدراسات تؤكد على أن الأرملة في سن السادسة والخمسين والتي يموت عنها بعلها يمكنها أن تعيش بعد في حدود عشرة سنوات أخرى، ولكن كلما تقدمت المرأة الأرملة في السن كلما تفاقمت مشكلاتها، حيث الدخل متدنى للغاية، لا عاطفة أو حب ولا مهام وأعمال يومية تقضيها، قضاءاً لوقت الفراغ، ذلك أو الوضع الصحى

يكون في تدهور من سئ لأسواء. ومن ناحية أخرى ورغم وجاهة الرأى القائل بضرورة أن يبدأ المسن حياته من جديد والزواج مرة أخرى، فهذا حلاً قد لا يحبذه هؤلاء المسنون إذ أن الزواج التزام وانفاقاً لا يقدرون عليه بدوره.

١٠- الموت أو الوفاة.

الموت هو النهاية الطبيعية لكل كائن حى على الأرض، كما أنه خاتمة للتحولات التي يمر بها الإنسان طوال عمره ولكن نلاحظ أن المسنين هم ألأكثر تفكيراً في الموت من الآخرين ربما يعزى هذا لكونهم قد وصلوا إلى المحطة الأخيرة من العمر، والغريب أن الموت يحتفل به الإنسان شأن الميلاد أو الزواج فنجد له مراسم وطقوس تؤدى، والغريب أيضاً أن الإنسان المعاصر بالمجتمعات الغربية قد يصطدم بالموت، من خلال جنازة يحضرها لكنه قد ينكر بداخله أنه سيمر بذات الموقف إن عاجلاً أو آجلاً، ويجمع المسنون الذين يفكرون في الموت سمات منها العزلة والوحدة وحالات الإكتئاب الشديدة وفقدان الرغبة والأمل بالحياة، ويهتم الطلاب الذين يدرسون علامات ومظاهر الموت على عامل الوحدة العزلة وتأثيرهما على التعجيل بالوفاة للمسن، وعلى الرغم من ذلك فهناك الكثيرون من المسنين من يسعون للتكيف مع وجود شبح الموت ويستعدون له، بعضهم يعده بشيراً بالخلاص من آلام الحياة وشقائها، وبعضهم ممن يؤمنون بالله والحياة والآخرة يرون في الموت مرحلة انتقالية بدورها لعالم آخر، لذلك يرى العلماء بأن المسن المؤمن بديانه ما أكثر قدرة على التكيف مع الموت.

رابعـاً: السياسة الاجتماعية والتجاوب مع المشكلات الاجتماعية للمسنين:-

جزء كبير من مشكلات المسن، هى مشكلات شخصية، فمن الصعوبة بمكان مثلاً أن نفعل شيئاً حيال تدهور القدرات الجسدية للمسن نتيجة للتقدم بالعمر ، أو حيال العجز عن بذل الجهد والعمل، مامن شك أيضاً أن حياة الشيخوخة تتأثر بدورها بالمجتمع وبالقيم الثقافية السائدة، وبالرغم من أن المرء يعجز عن إيقاف شبح الشيخوخة إلا أن المجتمع يمكنه أن يمارس تأثيراً إيجابياً لصالح هؤلاء بما يساعدهم على التكيف الإيجابي مع علامات ومظاهر الشيخوخة وأن يوفر لهم عيشاً آمناً.

١- التشغيل:-

والطريقة الأكثر فعالية للتعامل مع مشكلات المسن، من خلال ضمان توفير عمل ملائم له ولحالته الصحية والجسدية بما يمكنه من الحصول على دخل ملائم للعيش بكرامة. يمكن للحكومة ممثلة في المؤسسات الرسمية من توفير برامج تدريب أو إعادة تأهيل لهؤلاء المسنين. كما يجب على المجتمع العمل على تغيير الاتجاهات السائدة بشأن تفضيل الشباب على كبار السن في الوظائف أو الأعمال المختلفة، وأيضاً لا يجب أن ينظر المجتمع لهؤلاء نظرة سلبية أو دونية لأوضاعهم هذه.

إلا أن عملية التمييز لا زالت لها آثاراً باقية بقاء لنسق القيمي والثقافي السائد حالياً في المجتمعات الغربية والأمريكية بالأخص. مشكلة أخرى تتصل بالحصول على معاشات التقاعد، وهى ضرورة وصول الفرد لعمر معين، فنجد أن هؤلاء وبالرغم من قدرتهم على العمل والعطاء مطالبون بالتوقف عن العمل والتنحى جانباً، وتتجلى المشكلة صعوبة عندما يكون مرتب أو أجر العامل كبيراً وينخفض

المعاش بدرجة كبيرة عقب تقاعده ويرتبط الأجر بالمعاش، فكلما يتزايد الأجر الشهرى أو السنوى للعامل الفرد كلما كان المعاش كبيراً لدرجة تجعله يفكر على التقاعد.

٢- الرعاية الاجتماعية:-

الشيوخ شأنهم شأن لشباب صغار السن، بحاجة ماسة للرعاية، لأنهم غير قادرين على العناية أو رعاية أنفسهم ومن ثم كلما تقدم الفرد في العمر وتدنى الدخل النقدى لديه كلما زادت تبعيته للآخرين. وقد يحصل المسن على مساعدات من الأقارب أو الأصدقاء أو حتى من بعض الوكالات الرسمية المتخصصة في مساعدة المسنين.

٣- دخل التقاعد:-

يعد الضمان الاجتماعي المصدر الوحيد للدخل لبعض المسنين، والمصدر الأكثر أهمية للبعض الآخرمن المسنين الأمريكيين، والفكرة الأساسية وراء نشأة الضمان الاجتماعي أن كل العاملين مجبرون على الاشتراك بهذا النظام التأميني من خلال دفع جزء أو التنازل عن جزء من دخلهم الشهرى أو السنوى بصفة منتظمة حتى بلوغ سن التقاعد وذلك لتمويل صندوق مالى للمعاشات ينفق على المتقاعدين الخارجين على المعاش، وتكمن المشكلة أيضاً في أن من يحالون للتقاعد أحياناً أكثر من الداخلين لسوق العمل مما يعنى أن صندوق التأمين للمعاش يصل لنقطة لا يستطيع تغطية الالتزامات المالية المفروضة عليه حيال المتقاعدين المسنين. لذلك يسعى الصندوق لزيادة إيراداته من خلال زيادة معدلات الخصومات أو الاشتراكات الشهرية من أجور المشتركين به، من ناحية أخرى ثمة جهوداً تبذل لوضع خطط الضمان المعاشات الخاصة أو للعاملين بالقطاع الخاص، وإن كانت خطط صغيرة غير

فعالة بطبيعتها لضآلة الإشتراكات لهؤلاء ومن ثم ضآلة المعاشات عند التقاعد لهم.

٤- المسكن:-

المجتمعات التي يقطن بها المسنون عند التقاعد جاءت بمثابة استجابة ناجحة لحاجة هؤلاء لمسكن ملاءم يتناسب مع حاجاتهم في هذه السن المتقدمة، بكل ما تحمله لهم من عجز ومرض ووهن جسدى، ولكن ينبغى الإشارة إلى أن هذه المساكن من فعل القطاع الخاص فقط وهى لذلك تخصص لهؤلاء مقابل نقدى مرتفع قد لا يقدرون عليه سوى القلة منهم ممن يحصلون على معاشات تقاعد كبيرة. (تتسم هذه المساكن بإضاءتها الطبيعية، تعرضها للشمس، بها تهوية مناسبة لهؤلاء، المدخل مريح وأرضى لا يحتاج لسلم يرتقيه المسن للوصول للمنزل). وبديلاً عن هذه المساكن التي تطرحها الشركات الخاصة، هناك أيضاً مساكن يقدمها القطاع العام – الحكومى، وإن كانت الأقل جودة ونوعية من سابقتها التي يقدمها القطاع الخاص، ولكنها على أى حال تقدم لهؤلاء المسنين الذين يحصلون بالكاد على معاش ضئيل لا يكفى بالكاد الوفاء بحاجاتهم الأساسية بالحياة، ولكن من سوء حظ هؤلاء أيضاً أن الإقبال على هذه المساكن الحكومية كبير لدرجة أن هناك صفوف انتظار لأكثر من ٣٠٠٠٠ مسن بولاية كاليفورنيا فقط الآن. من المشكلات المتعلقة بالسن والمسكن، الالتزامات الضريبة الملقاة على عاتق المسن، الذي قد يعجزعن الوفاء بها، بحيث قد يفقد مسكنه الآمن لسداد الضرائب المستحقة عليه، أو قد تنتزع ملكيته لمسكنه وفاءاً لمستحقات أو ديون للضرائب عليه "بيع جبري".

خامساً: مناقشة:

هل ينبغى تشجيع المسنين على العيش بدور مخصصة لهم؟

المؤيدون: لا شك أن المسنين يستطيعون أن يحصلوا على أفضل الخدمات الممكنة وبخاصة الأساسية التي يحتاجون إليها بهذه المجتمعات، حيث تتوافر لهم كافة أشكال الرعاية، لذلك من الواجب علينا تشجيع هؤلاء المسنين على القيام بهذه الدور. خاصة أيضاً وأن هذه المجتمعات تتميز بالآمان لدرجة تحافظ على سلامتهم الجسدية الواهنة، أيضاً يكونون على مبعدة من ساحات الجريمة والعنف المجتمعى المنتشر بالمجتمع الطبيعي المحيط بهم من كل حدب وصوب ويقيم هؤلاء في بيوت أو أبنية محاطة بأسوار منيعة أشبه بالحصول لحمايتهم من كافة أنواع المخاطر والمشكلات الاجتماعية التي قد تنغص عليهم عيشهم العادى ما تبق لهم من أيام قليلة في الحياة. والمشكلة أن هذه المجتمعات تقدم خدمات مميزة للمسنين، لكنها لا يمكنها أن تفى بكافة احتياجات المسنين على طول البلاد وعرضها فالعدد كبير والموارد للوفاء بحاجات هؤلاء محدودة للغاية، مما قد يفقد هذه الدور أو المجتمعات قوتها في التصدى لعلاج مشكلات المسنين فيما بعد ما لم تكن هناك مساعدات ودعم لهؤلاء وأولئك .

المعارضون لهذه الفكرة:-

تنبع فكرة تخصيص أماكن للمسنين لتجميعهم بزعم تقديم خدمات خاصة تتناسب مع احتياجاتهم، لا تلقى القبول الكافي إذ أنها فكرة نابعة من إحساس المجتمعات الغربية المعاصرة بأن المسن المتقدم بالعمر يصبح بعمره هنا عبئاً على المجتمع غير نافع يحصل على كل شئ ولا يعطى أى شئ، ويرى هذا الرأى المعارض أيضاً أن تقدم المرء في السن حالة طبيعية يمر بها كل كائن حى، ولكنها لا يمكن أن

تعيقه عن العمل، والكسب وإعالة نفسه ولا يمكن أن يقضى الإنسان كل حياته الباقية في لعب الورق وانتظار الموت. وأنه بدلا من تجميع هؤلاء المسنين في حصون مشيدة لإبعادهم عن أنظار الجميع كما لو كانوا قد ارتكبوا جرماً في حق المجتمع بتقدمهم في العمر، بدلاً من هذه النظرة المتدنية لهؤلاء، علينا أن نغير اتجاهتنا حيالهم وأن نمعن التفكير في كيفية إرجاعهم للمجتمع الكبير قوة نافعة منتجة، فالغالبية من هؤلاء قادرون على التحول مرة أخرى كقوة إنتاجية مدرة للدخل، وعلينا أن ندرك أهمية أنه سيأتى يوم وتتحول فيه الطاقة العاملة بكاملها في بعض المجتمعات لمرحلة الشيب أو الشيخوخة وقتها سنصطدم بهذه المشكلة وسنضطر وقتها للتدخل، فلماذا الانتظار حتى حدوث هذا؟ ومن هنا قامت الدول بالتعهد بتحمل كامل المسئولية تجاه المشكلات الصحية التي يتعرض لها المسنون.

التغير الثقافي:-

جانب لا بأس به من المشكلات التي يتعرض لها المسنون بالمجتمعات الحديثة مردها للنسق الثقافى التقليدي الذى يرى في هؤلاء المسنين عبئاً على المجتمع وأنهم طاقة غير إنتاجية تستفيد فقط دون أن تقدر على تقديم شيئاً. ومع ذلك فعملية تغيير الأوضاع الاقتصادية المتردية لهؤلاء المسنين ليست كافية في حد ذاتها لتغيير الواقع الاجتماعي الذين يحيون به، فالأهم ، العمل على تغيير النسق الثقافى التقليدي إزاء الشيخوخة وكبر السن، من الأهمية بمكان أن ننظر لهؤلاء المسنين على أنهم طاقة إنتاجية إيجابية في المجتمع، أى أن الفقر فقط ليس هو مشكلة المسنين بل هو الواقع الثقافى المسيطر على الاتجاهات المجتمعية حيال هؤلاء، والذي يفرض نمطاً تقليدياً ثقافياً. من أنهم أقل نشاطاً وأن العمر المتوقع الباقى لهم ضئيلاً جداً مما يدفع أرباب العمل

للإحجام عن توظيفهم وتعيينهم، ومن ثم النتيجة الطبيعية، هو إقصاء هؤلاء عن الساحة المجتمعية وعما يتصل بالمشاركات اليومية الحياتية، ولعل أفضل السبل لتغيير هذه الممارسات الثقافية إزاء المسنين، هو العمل على دفع هؤلاء وتشجيعهم على المشاركة الجادة الإيجابية بكافة الأنشطة بالمجتمع، للإستفادة من طاقاتهم الإنتاجية ومن مخزون الحكمة والخبرة لديهم والتي قد لا تتوافر لدى الشباب أو صغار السن. أيضاً من الأهمية العمل على تقوية مشاركة هؤلاء المسنين في الأعمال التطوعية الاجتماعية التي تستنفذ جزءاً كبيراً من طاقاتهم في أنشطة يستفيد منها ويفيد المجتمع المحلى، ومن الأهمية بمكان أن نعمل من خلال جهود السياسة والبرامج الحزبية السياسية على تغيير القوالب الثقافية الجامدة السائدة إذاء المسنين. ويمكن أيضاً حشد جهود المنظمات غير الحكومية العاملة ذات المجالات كسباً لدعمها.

خامساً: الصورة العامة عن كبار السن في المجتمع:-

من الشائع القول بأن الشيخوخة تعنى الاضطراب، الخرف، الإعاقة أو العجز، بعضهم محدد لنا كالأجداد، وبعضهم عبء علينا كالغرباء... هؤلاء يكون المجتمع عنهم صورة نمطية يتوافق معهم ومعها، ويحدد لكل منهم موقعاً ومهاماً.

فثمة مشاعر واتجاهات متباينة ووجهات نظر عديدة تجاه الشيخوخة، والعجز، ولا تسيطر فقط على أعضاء الأسرة، الجيران، الأصدقاء، بل أيضاً تسيطر على بعض المهنيين، فقد يواجه المسنون، اتجاهات عامة سلبية عند المطلبة بالمزيد من الأنشطة العامة، لاعتقاد راسخ في إذهان العامة بأن المسنين هم أناس تجاوزوا الزمن أو تجاوزهم الزمن، والأولى بهم أن يرتاحوا، ويفسحوا الطريق لغيرهم من

النشئ لممارسة حياتهم، كما ينظر البعض للمسنين على أنهم فئة خاصة محرومة أو مهمشة تحتاج لأسلوب أو منهج خاص للدعم والحماية.

ويراهم البعض أنهم قد شاخوا أو بلغو سن العجز، عكس ما يشعر به المسنون أنفسهم تجاه ذلك، فالشيخوخة تعد مرحلة عمرية مفاجئة للمسن، لم يكن يتوقعها، فالبعض منهم يشعر أنه مازال في عز الشباب وأن نظرته للحياة لازالت كما هى رغم مرور سنوات العمر، وقد يشعر أو يدرك المرحلة العمرية التي وصلها، إلا أنها تشكل شيئاً بداخله، إنها الخوف والخطورة تأتى من نظرة الناس له، فهو يرغب دوماً في ممارسة حياته كما كانت تسير دونما اختلاف، إنما يحدث ذلك الاختلاف من الآخرين تجاه سلوكه أو تصرفاته، ويفرضون عليه التقولب في سلوك أو شكل معين.

وعلى اية حال، تختلف النظرة للشيخوخة من ثقافة لآخرى، ومن مجتمع لآخر، كما تختلف من حيث النوع، والطبقة، بل من منطقة جغرافية لآخرى داخل المجتمع الواحد.

ومن ثم، يعد كبر السن تركيب تاريخي وثقافى بقدر ما هو ما هو ظاهرة طبيعية، أنه مبنى على عوامل بيولوجية وديمغرافية اقتصادية وسياسية، ولكنه مبنى على صورة كبار السن، وهى في بعض الحالات إيجابية ، وفي حالات أخرى أقل إيجابية (سلبية)- والتي يشكلها كل مجتمع بالتطابق مع قيمه ومع مفهومه للإنسان المثالى.

وخلال الخمسين سنة الماضية تشكلت رؤية خاصة عن المسنين في أغلب دول العالم، حيث أكدت بعض الثقافات الجانب الإيجابي في كبر السن بالنظر إلى التنمية البشرية بوصفها عملية تستمر طوال العمر، والتي يحصل فيها الفرد المسن صفات وتجارب جيدة، ويمكن أن يوجد مثال لذلك في المجتمعات الريفية التقليدية، في أفريقيا، حيث

يتم التمييز الاجتماعي على أساس السن الذي يؤكد تفوق الجيل الأكبر سناً على الجيل الأصغر، وفي هذه المجتمعات رغم قلة عدد كبار السن، لكنهم يؤدون دوراً كبيراً في هذه الأنظمة حيث تسود التقاليد الشفهية، تكون المعرفة –ليست الفنية– ملكاً للكبار جداً في السن، ومن ثم عليهم دور تعليمي ذو أهمية حيوية لأنهم متمكنون من المعرفة، وهكذا فإن صورة كبار السن إيجابية جداً، الرجل المسن رجل حكيم، يقدم القدوة، ويمكنه أن يستمر في أن يكون مفيداً للمجتمع بأن يقدم هبات للأبد لذريته، وفي مثل هذا المجتمع يتمتع الناس بكبر السن بالقول بأنهم كبار في السن، بل وحتى كبار السن جداً جداً ومن ثم فإن الاصطلاح له تداعيات إيجابية كثيرة.

وهذه الصورة الإيجابية نجدها في أغلب الدول النامية، حيث هم: أصحاب الحكمة والعقل، ويؤدون أدوراً مهمة في المجتمعات الأوروبية، وهم أصحاب مخزون لا يقدر بثمن من المعارف والمعلومات، وأيضاً في قارة أسيا، فإن النظرة لكبار السن كلها إجلال واحترام، وهم مصدر للحكمة، ونبع المعارف، وهم مكون أساس من الحياة الاجتماعية.

وإذا نظرنا لمجتمعاتنا العربية الإسلامية، وبرغم من بروز مشكلة المسنين في السنوات الأخيرة، لا ينفى أن هناك جوانب إيجابية يمكن استثمارها وتدعيمها والاستفادة منها لصالح المسنين حيث:

- أن هذه المجتمعات لم تعرف بعد المشكلات التي يتعرض لها كبار السن بالحدة نفسها التي عرفتها المجتمعات الصناعية المتقدمة، وأن مشكلة المسنين عربياً لم تأخذ بعد شكلاً صارخاً وحاداً.
- ارتباط كبار السن بالسلطة والمكانة داخل الأسرة وخارجها الأمر الذي يتصل بدوره بالعلاقة بين كبر السن والاتزان والحكمة.

- ارتباط الكبر بطبيعة العلاقة بين الأبناء والأبـاء خاصـة الاتجـاه الإيجابي القوى من الأبناء نحو آبائهم، وذلك الاتجاه المستند بـشكل قوى على القيم الإسلامية السائدة.
- إن هذه المجتمعات انطلاقاً من تعليم الإسلام وقيمه السامية -مازالت تقدر قيمة المسنين وتعطيهم حقهم في الاحترام والتقدير والمـشورة والقيادة.
- إذا ما تحدثنا عن المسنين في مصر الأفريقية العربيـة الإسـلامية، لوجدنا أن نسق القيم في الحضارة المصرية في مختلف العـصور- منذ عهد الفراعنة حتى الآن- ينطوى على توفير واحترام كبيـرين للمسنين، وعلى مر العصور حتى عهد قريب، كان بلوغ الـشيخوخة يحمل للشخص -عادة- مكانة أكبر ودوراً أكثر تميزاً، وذلك لأنه - فضلاً عن الاعتبارات الأخلاقية- فإن التقدم في العمر كـان يعنـى مزيداً من الخبرة والحنكة والحكمة، ولهذا لم يكن من يبلغ الشيخوخة يخبر أزمة التقاعد، ولا يعيش محنة العجز والوحدة والعوز، ومازال شئ غير قليل من هذا موجوداً في القطاع الأكبر من الريف المصري والأحياء الشعبية في المدن، وإن كانت رياح التغيير قد بدأت تفرض أوضاعاً وترتيبات مختلفة.
- أما الشيخوخة في المجتمعات الغربية المتقدمة، فهى ظـاهرة ملفتـة للنظر، ينفق الملايين من الدولارات لإنتاج أدويـة ومستحـضرات تجميل للتخلص من علاماتها على جسم الإنسان يتطلع الجميع نحـو الشباب، كارهين الشيخوخة كدليل على المرض، والعجز، والنهايـة، فإن ما تسمية المجتمعات الغربية فقدان القدرات، وعجـز جـسدى وانحلال، وما هى أعراض لعملية التحول نحو مرحلة سنية أعلـى، ومن ثم، فإن الناس في تلك المجتمعات يحاولون مقاومة آثار الزمن

المدمرة، وأن يعيشوا حياة صحية، وأن يستفيدوا من كل وسائل العلاج التي يقدمها العلم، والغرض من ذلك ليس تنمية قدرات الشخص على العيش، ولكن رفض هذه المرحلة من العمر لأنها تعد مهنية، لقد دخلوا في كبر السن، سن الاعتماد على الغير، والمعيار الذي يبنى عليه هذا التحول ليس اجتماعياً أو ثقافياً، بل بيولوجياً أنه يتوقف على القدرات الجسمانية للفرد وليس على عمره الزمني، وبصفة عامة، بالنسبة للمجتمعات الغربية، هذه الفترة تسودها الصور السلبية، الوحدة والعجز، وعدم إفادة المجتمع، ومن ثم، يصيغ المجتمع وجهات نظر أو اتجاهات ثابتة تجاه المسنين، الشيخوخة بوجه عام، حيث يطلق لفظ "المسن Old" على الشخص الذي نريد أن نحط من قدره... (مثلاً أن نقول على إنسان أنه شخص مخرف، عجوز) وقد يرى المسنون دليلاً على التدهور أو النهاية، مظاهر بعينها مثل العجز، الهرم، الاضطراب، الجمود وصعوبة الحركة، ولا شك أن تلك التصورات تؤثر على تركيبة شخصية المسن في المجتمعات الغربية وعلى سلوكياته بدرجة كبيرة.

وعليه اعتقد أن سبب شيوع تلك التصورات عن المسنين تعود إلى:-

١- القصور في الاتصالات بين المسنين و المجتمع.

٢- عزوف المجتمع عن الاستفادة من خبراتهم وتجاربهم.

٣- الحراك الاجتماعي، وما أدى إليه من عدم تواصل عدد كبير من الشباب مع أهاليهم المسنين بصفة خاصة- بدرجة كافية.

٤- الوسائط الثقافية تؤدي دوراً لا يستهان به في تلك الصورة السلبية عن المسنين، ولعل التلفزيون يسهم بدرجة كبيرة في ذلك.

ولا ننسى أيضاً أن جزءاً كبيراً من شيوع تلك التصورات عن الشيخوخة مرجعها المسن، نفسه ويرجع ذلك إلى التصورات السلبية التي وصلت له من المجتمع الخارجى تجاه تلك المرحلة العمرية المتقدمة، ولذلك ينبغى بذل الجهد في تغيير نظرة المجتمع، ونظرة هؤلاء المسنين تجاه أنفسهم، ولا يأتى إلا من خلال تحقيق المشاركة لهؤلاء في مختلف شئون المجتمع وزيادة وعى المجتمع بقضايا الشيخوخة.

سادساً: لتخطيط السياسة الاجتماعية لرعاية المسنين:-

لوحظ أن هناك تعرضاً أو تناقضاً بين سياسات رعاية المسنين في بعض الدول، والوعى الاجتماعي بمعنى كبر السن، فبعضها يحيط به الغموض أو الخرافة، مع الوضع في الحسبان أن أى خطط أو سياسات أو قرارات تتخذ بشأن المسنين سوف تتقيد بالصورة العامة عن هؤلاء المسنين، ومن ثم، فالواقع الفعلى من الصعوبة للغاية بحيث يمكن الإحاطة بصورة كاملة عن أوضاع كبار السن، خاصة مع تعارض أو تضارب المصالح لهؤلاء وأولئك، وتزداد المشكلة أكثر إذا ما كان المسن فقيراً، وإذا كانت أمرأة، كما أن إدارات الخدمات الاجتماعية – أيضاً- ليست بمعزل عن تلك التصورات مع غياب التخطيط الجاد عن قضايا وأحوال المسنين فالمخططون غالباً ما يضعون خططهم وتصوراتهم عن الفئات السكانية بأسرها دونما استثناء متجاهلين وجود المسنين، أو وجود حاجات لهؤلاء خاصة من تجاوز منهم الخامسة والثمانين، مع أن الواقع يؤكد أن المسن تتزايد احتياجاته بدرجة كبيرة تفوق احتياجات أى فرد آخر في مراحل سنية أقل بسبب ضعف قواه وتدهور ملكاته العقلية، وأن التخطيط الجيد هنا هو الذي يراعى مختلف الاحتياجات لمختلف الشرائح السكانية في المجتمع وإن كان الواقع

يخبرنا باستحالة الوصول لذلك المستوى من التخطيط لعدة أسباب نوجزها في الآتي:-

١) لما سبق قوله من شيوع فروض أو تصورات معينة عن الشيخوخة.

٢) نادراً ما نجد شبكات معلوماتية تتيح لنا الحصول على معلومات تفصيلية عن المسنين، مشكلاتهم وأوضاعهم، العلاقة بين المسنين والأجيال التالية لهم، أو مستوى الإدارك والوعى المجتمعى لكبار السن وحاجاتهم، وخاصة إدراك أسرهم وأبنائهم لهم.

وعليه نرى ضرورة مراعاة العنصرين السابقين وإعادة النظر في خدمات الرعاية المقدمة للمسنين، في ضوء دراسات وبحوث مكثفة حول تلك الموضوعات، للحصول على مؤشرات تخطيطية لرعاية المسنين مع الوضع في الحسبان المبدأ الذي ينبغي أن يحكم خطط وبرامج رعاية المسنين وهو أن لهؤلاء المسنين الحق كاملاً في الحصول على خدمات رعاية جيدة ومناسبة لاحتياجاتهم بوصفهم فئة سكانية أو شريحة لها احتياجاتها الخاصة ومن الخطورة تجاهلها.

ومن ثم يجب أن يكون هناك نسق خدمات اجتماعية مرن يحقق الوفاء باحتياجات كل الفئات السكانية من مسنين وغيرهم.

ومن ثم تتباين طبيعة الرعاية المقدمة للمسنين بحسب ما إذا كانت رسمية أو غير رسمية.

١- الرعاية الحكومية وغير الحكومية للمسنين:-

أ- الرعاية الحكومية الرسمية:-

وتتمثل في الشبكات الرسمية للدعم من الامتيازات المالية الأساسية المتاحة لكبار السن (المعاشات، الضمان الاجتماعي) ويتم ذلك من خلال وكالات رسمية، وتقوم بتنفيذ السياسات والقوانين التي

تصدرها السلطات المركزية والمحلية وهى تستعين بممارسين وأخصائيين على درجة عالية من المهارة والخبرة، مثل:-

- خدمات اجتماعية رسمية محلية (نوادى، دور إيواء، المعاشات، التأمينات، والضمان الاجتماعي والإعفاءات والمساعدات المادية والعينية للمسنين).
- خدمات صحية: العلاج، التمريض المنزلى، الفحص والتشخيص، التأمين الصحى، ومن ثم يرى الباحث أن الرعاية الرسمية ما هى إلا عملية مساعدة مالية ومعنوية تقدم للمسنين بصفة شخصية من خلال وكالات رسمية تنشئها الحكومة وتضع لها سياساتها وخططها، وتوفر لها العاملين المتخصصين لتقديم تلك الخدمات.

أهداف الرعاية الرسمية للمسنين:-

لقد حدد "جريفت- وجوليانا" أهدافاً ستة ضرورية للرعاية المؤسسية للمسنين هى:

١) تقديم الخدمات الاجتماعية بصورة يومية كى يستطيع المسن المعيشة.
٢) إعطاء أولويات لمانحى الرعاية لهؤلاء المسنين.
٣) إجراء تقييم ملائم لحاجات ورغبات هؤلاء المسنين.
٤) التركيز على جوانب الاستقلالية وتقدير الذات لهم.
٥) تحديد المسئوليات للوكالات، والمهنيين تجاه هؤلاء المسنين.
٦) ضمان أن أموال الضرائب تخصص للإنفاق الاجتماعي الجيد.

ب) الرعاية الأهلية (الأسرية - التطوعية):-

وتتكون شبكات الدعم غير الرسمية من صلات القرابة الأولية (الأسرة الممتدة، الأسرة النواة، الصدقاء، الجيران) وتعد الجماعة غير

الرسمية الأولية (الأسرة) صغيرة الحجم ذات باع طويل في الاتـــصال والتواصل مع كبار السن وغالباً ما يرتبطـــون عاطفيـــاً مـــع هـــؤلاء المسنين، وهى تتميز في عملها بالاستمرارية، والمرونة وهـــى عكـــس الوكالات الاجتماعية غير الرسمية (التطوعية) فتلـــك كبيـــر الحجـــم، واتصالاتها ليست بدرجة القوة الموجودة في شبكات الدعم غير الرسمية الأولية (الأسرة)، وإن كانت تتضمن خبرات ومهارات فنية عالية. ولكن تواجهها بعض المشكلات، حيث تجد تلك الوكالات غير الرسمية نفسها في أحيان كثير بينَ شقى الرحى لضغوط جماعات المصالح، ومصالح كبار وضغوط رجال السياسة، اعتقاداً منهم بأن التغيير المجتمعي، يجب أن يتم وفق وجهات نظرهم فقط، وبصفة خاصة مـــا يتعلـــق بقـــضية الجماعات المستضعفة المهمشة كالمسنين.

وتميز "باركر" بين الرعاية الرسمية بوصفها مساعدات ماديـــة ومعنوية شخصية، والرعاية الأسرية غير الرسمية، والتي يقصد بهـــا الدعم العملى والذي يقدم من خلال شبكة لكل عضو فيهـــا مـــسئوليات ومهام محددة، وفي دراسة أجراها "بيثواى Bytheway" وضـــع مـــن خلالها تقريراً خاصاً للطبيعة المعقدة للرعاية، اعتمد عليه بعـــد ذلـــك "داتلاند Datland" في وضع الإطار النظرى له، عن الرعايـــة غيـــر الرسمية في الأسرة، حيث أجرى دراسته في منطقة "ويلز" على (٤٤) أسرة، وذلك للوقوف على أنماط أو نماذج الرعاية الأسرية للمـــسنين، وتوصل من خلال تلك الدراسة أن الرعاية غير الرسمية في الأسرة هى "علاقة شخصية بين شخص متوسط السن والشخص متلقـــي الرعايـــة (مسن- معاق) كما أنها استجابة جماعية من أفراد الأســـرة لحاجـــات هؤلاء (المسنين- المعاقين).

ومن ثم يمكن القول، أن رعاية المسنين ينبغى النظر إليها على أنها مكون أو جزء أساسي من الحياة الأسرية ــ بوصفها نشاطاً صريحاً وواضح داخل الأسرة، تتمثل في علاقات مواجهة بين فردين (مانح رعاية وهم الأبناء، ومتلقى للرعاية وهم الآباء، والأجداد وغيرها)، لذا ينبغى أن توضع في سياقها الأسرى أو المجتمعى الطبيعي، بوصف أن الأسرة نسق منح الرعاية الأول في حياة المسن.

وخاصة، وأن الأبحاث والدراسات تؤكد أن حوال ٨٠% من هؤلاء المسنين يتلقون الرعاية في منازاهم وبين ذويهم، وتمارس الأسرة تلك الرعاية بدافع أخلاقى وديني، والمسئولية الملقاة عليهم من خلال ذلك، وبدافع الانتماء والترابط الأسري والعائلى، وأيضاً بدافع الرغبة في رد الجميل لأمور مماثلة حدثت معهم في الماضى مع هؤلاء المسنين، كما بينت الدراسات أيضاً، أن الرعاية الرسمية هى مجرد صورة بديلة للرعاية الأسرية غير الرسمية، حال عدم توافر تلك الأخيرة، حتى الأسر التي تتلقى دعماً ورعاية رسمية، تعيد تقديمها لأعضائها خاصة المسنين منهم.

وعليه يجب النظر للمسن بوصفه وجوداً إنسانياً يمر بظروف خاصة تستدعى تكاتف كل الجهود لرعايته، وأن رعايته هذه يجب أن تتم من خلال أنساقٍ عديدة من بينها نسق الرعاية الرسمى وغير الرسمي، من أسرة نواه أو أسرة ممتدة، أو البيئة الثقافية، والاجتماعية، أو حسب الحالة الصحية والجسدية للمسن نفسه، إذا ما وضعنا في الحسبان أن الرعاية سواء الرسمية أوغير الرسمية مفهوم أساسي متفق عليه، ضرورى لنمو وتطور العلاقات الإنسانية وبقاؤها على قيد الحياة للمسنين، لذا، فمن الضرورى وجود نوع من التعاون والتنسيق بين

مختلف الجهات التي تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية للمسنين (الصحة، التعليمي، الإسكان، النقل .... الخ).

وذلك وصولاً لبيئة جيدة يعيش فيها المسن متمتعاً بصحة جيدة، وسيلة مواصلات واتصال سهلة، مسكن مناسب، تدريب وتعليم .... الخ)

كما تؤكد البحوث والدراسات أيضاً- ضعف فعالية الرعاية المؤسسية للمسنين، مع قصور في طبيعة الرعاية الاجتماعية المقدمة للمسنين، ووجود خلل في المدخلات والعمليات التحويلية، مع وجود تخبط وعدم فهم للممارسة المهنية، مع ارتباط عناصر الممارسة المهنية ببعضها البعض، وجود اختلاف في المشكلات النفسية والاجتماعية بين المسنين في دور الأيواء والمسنين في بيئاتهم الطبيعية، وان حدة هذه المشكلات تقل للمقيمين مع اسرهم، وأن الخدمات التي تقدم للمسنين بأحد نوادى المسنين ذات معدل فعالية متوسط، وذلك يؤكد ما سبق القول عليه، في وصف الأسرة هى نسق منح الرعاية الأول في حياة المسن ولذلك يرى البعض من أمثال "جرانت، ونولان Grant & Nolan/ أن الرعاية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، هى في حد ذاتها عملية متواصلة، وعلاقة مستمرة بين من يعطى ومن يأخذ، وأن تلك العلاقة تحقق مستوى إشباع لكليهما (المانح- المتلقى)، وليس ثمة علاقة بين الرعاية والعبء الناجم عن تقديمها، كما أن الغرض منها هو تحقيق مستوى معيشي مناسب، مع تأكيد استقلالية الفرد، وخاصة كبار السن، المعاقين والعجزة، وذوى الأمراض المزمنة، ولقد حدث تحول في مفهوم الرعاية، فبدلاً من العناية بهؤلاء، أصبح الأمر هو كيفية مساعدتهم على العناية بأنفسهم، وأصبح غرض الرعاية هو تحسين أو تنمية وتطوير مستوى المهارة وزيادة التعليم، ويطلق البعض على ذلك

مصطلح "دعم المدافعة الذاتية" بحيث يصبح دور الأخصائي الاجتماعية هنا هو "دور تسهيلي" أو مساعدة خفيفة ، وتقوية ، وتمكين للعملاء من المسنين والمعاقين، والعجزة، أو ذوى الأمراض المزمنة في الحصول على الخدمات اللازمة لاحتياجاتهم.

ومن ثم تقع مسئولية كبيرة على الحكومة فى تقديم مختلف صور الدعم المادى والمعنوى لمثل هذا النوع من الرعاية.

سابعاً: إسهامات كبار السن في المجتمع.. رؤية إيجابية:

تضيف الشيخوخة عمقاً ودفئاً للحياة، وهى ميزة وفرصة للشخص للتمتع بثمار وجهد الحياة، وبالخبرات والمهارات والقدرات الخاصة التي اكتسبها من مشواره الكبير فيها، من خلال التعامل مع أكثر من جيل، ومن ثم، ينبغى النظر لهؤلاء المسنين على أنهم كوادر أو أصول يمكن الاستفادة من جهودهم مجتمعياً، وخاصة أن المجتمع قدم لهم في شبابهم وحتى كبر سنهم الكثير، ومازال يقدم لهم.

وعليه، فإن عملية تقييم اجتماعي لأوضاع المسنين (وظيفياً) سوف تلفت الأنظار لنوعية وكمية الراوبط الشخصية التي تصل أو تربط المسن بالمجتمع المحيط به، والمدقق لأدبيات التقييم الاجتماعي يجد أنها عملية تستند لأربعة أمور هى:

١- الأسرة والمنزل   ٢- الصداقة الاجتماعية.

٣- المشاركة المجتمعية   ٤- قدرة المسن على العمل.

ومع ذلك فإن الاهتمام ينصب على نوعية وكمية احتواء أو اندماج المسن مع كل من الأسرة، الأصدقاء، والمجتمع، ويرتبط المسن بعلاقات قوية مع العناصر الثلاثة المشار إليها وفقاً لمقدار الثقة التي يوليها إياها، أو توليها أياه، وبناء عليه يتحدد مقدار ونوعية الدعم

الاجتماعية المخصص لكبار السن، والمحفز للمشاركة في أمور مجتمعاتهم المحلية.

وإذا ما اتفقنا على أن مشاركة المسنين في أمور مجتمعهم هى جزء أو مكون مهم وحيوي من المساعدة الذاتية بوصفها أنها تهدف إلى زيادة الثقة لدى هؤلاء (الضعفاء المهمشين) في أنفسهم، ومساعدتهم على تحقيق ذاتهم، زيادة معارفهم ومهاراتهم لمواجهة الصورة السلبية عنهم بوصفهم فئة ضعيفة، مريضة، عاجزة عن إدارة شئون حياتهم، كما أن مشاركة المسنين وفقاً لرأى "مك أردل Mc-Ardle" هى العنصر الوحيد لتحقيق التمكين للمسنين والذي يقوم على مشاركة هؤلاء الضعفاء والمهمشين في صنع القرارات الخاصة بهم، أو حتى استشارتهم في تلك القرارات (التعرف على الاحتياجات والبدائل المتاحة).

وعليه، تزداد أهمية ذلك مع تنامى الاتجاه نحو الخصخصة، والانسحاب التدريجي للدولة في الانفاق على برامج الرعاية الاجتماعية، ومطالبة الكثيرين بعودة الاهتمام بهؤلاء المسنين إلى المجتمع نفسه (مساعدة- ذاتية- مشاركة) والبحث عن موارد لدعمهم)، والواقع يؤكد أن الجهود المبذولة من اجل ذلك حتى الآن لصالح كبار السن، لازالت ضعيفة للغاية ولا تفى بالغرض المطلوب، ومن ثم فالحاجة ماسة لتضافر وتكثيف جهود الهيئات السياسية، والمنظمات غير الحكومية في التأكيد على مفهوم المشاركة لهؤلاء المسنين، بما يؤدي إلى تحسين صورة الشيخوخة وكبر السن أو تعديلها، وزيادة وعى المجتمع بقضايا الشيخوخة.

ولعل من أنسب الأساليب المفضلة في التعامل مع قضية المسنين، هى بالتركيز على الجوانب الإيجابية المصاحبة لحالة

الشيخوخة (نموذج الدور الإيجابي) منها الاهتمام بالنشاط الإيجابي للمسن في الحياة بصفة عامة، وفي المجتمع بصفة خاصة، والترويج لتلك النماذج بصورة تستهدف استئصال الجانب السلبي لنظرة المجتمع للمسن، مع ضرورة دمج المسنين في المجتمع بكافة أنشطته فمثلاً:

١- المسن بوصفه متطوعاً:-

من الطرق التي يتعرف بها المسن على الاتجاهات السلبية التي يكونها المجتمع تجاه كبار السن.. هى انخراطهم اجتماعياً في الأنشطة التطوعية، خاصة وأنها تمثل فرصة اجتماعية للمسن لملئ وقت فراغه، والاستفادة من خبراته ومهاراته في تقديم خدمات اجتماعية لذوى الاحتياجات الخاصة، أو الجيران، أو الأصدقاء، أم المسنين أمثالهم.

وقد تمثل الحركة التطوعية فرصة جيدة للمسن لإقامة شبكات اجتماعية وصداقات جديدة كما يمكن استغلال النزعة التطوعية في علاج المسن وإخراجه من حالة الاكتئاب التي قد تسيطر عليه، لذلك من الأهمية بمكان تطوير نسق رعاية يستفيد من النزعة التطوعية لهؤلاء المسنين في دعمهم أو رعايتهم أنفسهم بأنفسهم، كذلك أن يدرك الأخصائي الاجتماعي ومن بعده المؤسسات الاجتماعية قيمة التطوع في علاج أو دمج المسن في المجتمع من جديد.

٢- المسن كمانح للرعاية:-

من الشائع أن نقابل المسنين بوصفهم متطوعين، ومن المؤكد أن نقابلهم أيضاً كمانحى رعاية، فقد لوحظ أن الأغلبية الأكبر من نشطاء المسنين هم مانحو رعاية في المقام الأول فإن من المدهش الآن أن مقدمى الرعاية للآخرين في المجتمعات الغربية هم من المتقاعدين وأصحاب المعاشات، وقد يقدم المسن الرعاية إما لقرينه (زوج / زوجة) أو لجيرانه أو لأصدقائه أو الآخرين من خلال وكالة أو

مؤسسة، وإذا ما أردنا دمج المسنين في نسق الرعاية كمانحى رعاية فينبغى أولاً إحاطة هؤلاء بالدعم العاطفى ودون أن يمس ذلك شعورهم بصورة صريحة.

٣- المسن بوصفه ناصحاً أو مستشاراً:

في ظل مجتمع سريع التغير في المعرفة والتكنولوجيا، ومع أن السلوك الإنساني يتغير بمعدل أقل من تلك التغيرات المعرفية، فإن الإنسان يحتاج دوماً لمهارات وتقنيات معرفية جديدة كل يوم، ومع ذلك تظل للنصيحة والاستشارة دورها المهم في الحياة اليومية، ولا نستطيع أن نحصل عليها سوى من كبارنا (الشيوخ) فهؤلاء قد تحققت لديهم خبرات ومعارف تراكمية يمكن الاستفادة منها مجتمعيا بصورة جيدة، ولعل القيام بدور المستشار واحدة من المهارات التى قد يمتلكها العاملون المسنون، ويصنف "هنترلونج Hinterlong " كيف أن شركات الإنترنت والتى قد بدأت تنفيذها بصغار السن، وطاقم عمل من الشباب، قد تحولت إلى استئجار كبار السن وذلك لنضجهم وفهمهم للأمور وخبراتهم التى جنوها أثناء توليهم لمناصب سابقة.

٤- المسن وأداء الرسالة التعليمية (بوصفه مدرس):

يمكن الاستفادة من وجود المسن مجتمعياً في إعطاء الدروس أو تعليم الآخرين، وبذلك يمكن تحقيق استفادة للطرفين، تعويض نقص أعداد المدرسين وإشباع حاجة ذاتية لدى المسن في التواجد المجتمعي وأداء دورٍ مهمٍ فيه.

ومن ثم فهناك أمثلة ونماذج عديدة مشرفة يمكن للمسن خلالها أو بها أن يتواجد بوصفه عنصراً فاعلاً مجتمعياً، كذلك ينبغي أن يستفيد الشباب من تجارب وخبرات ومعارف ومهارات هؤلاء الشيوخ في حياتهم، وفي تجنب العثرات أو نقاط الضعف التى وقع فيها هؤلاء

المسنون سواء سياسيون أو رجال اقتصاد وأعمال أو مفكرون وأدباء وفنانون... إلخ، بل أن هناك رجالاً ونساءاً بلغوا من العمر عتياً ومازالوا ينتجون ويبدعون جيداً بمعنى أن المسن لديه الكثير ليقدمه للمجتمع، بشرط أن يتقبل المجتمع وجوده بوصفه عنصراً نشطاً أو فاعلاً.

ومن هذه الأمثلة الناجحة:

١- على مستوى الحياة السياسية والحياة العامة، نجد أن تلك الساحة غالباً ما يسيطر عليها كبار السن ولازال هؤلاء يبدعون ويتواجدون بقوة، مثلاً "رونالدريجان" وتوليه الرئاسة في أمريكا، وفي بريطانيا "ونستون تشرشل" وتوليه قيادة بريطانيا وهو في سن السبعين من عمره، و "مارجريت تاشر" و "ادوارد هيث" وجهودهم في إقرار نظم المعاشات والضمان الاجتماعي، والملكة "اليزابيث" الملكة الأم ظلت حتى التسعين من عمرها نشطة اجتماعية ومتواجدة بالحياة العامة، وفي مصر أغلب أعضاء مجلس الشعب والشورى، وبعض الوزراء، وبعض رؤساء الوزارة السابقين مازلوا متواجدين على الساحة السياسية، قادرين على العطاء والإنتاج، وأغلب علماء الأزهر الشريف والذين بلغوا سن الشيخوخة مازلوا رمزاً للعطاء والتواجد في ساحة الدعوة الإسلامية، ولعل فضيلة المرحون السيخ/ **محمد متولي الشعراوي**، ظل حتى وفاته رمزاً للداعية الإسلامية الصحيح.

٢- على مستوى الفنون والآداب والتى تخبرنا بأن المرء كلما طالت حياته، كلما زادت قدرته على الإنجاز والعمل الخلاق، لذلك نجد الكثيرين من الموهوبين، الأدباء والفنانين وصلوا

للتوهج الإبداعي الخلاق بعد أن بلغوا سن الشيخوخة، كما أن من بين هؤلاء مسن كان مرشداً أو دليلاً للآخرين من النشء والشباب، ومن أولئك (فإن جوخ، بيكاسو، شارل شابلين، وآرثر روبنشتاين والذي تجاوز عمره (٩٥) سنة ولعب وعزف على البيانو، وغيرهم الكثير، وفي مصر (نجيب محفوظ، ثروت أباظه، أغلب الممثلين سواء في المسرح أو السينما، السيدة أم كلثوم ظلت تعطي في مجال الغناء إلى نهاية عمرها، وغيرهم كثير من الذين نعرفهم أو لا نعرفهم من المسنين النشطين.

ثامناً: الاتجاهات النظرية المفسرة لمشكلات المسنين:

مشكلات المسنين من منظور علم الاجتماع:

من وجهة نظر علماء الاجتماع وشتى العلوم الاجتماعية فإن مشكلات الشيخوخة أو كبر السن شأنها شأن أي مشكلات أخرى يتعرض لها الفرد يجب التعامل معها بجدية، ومحاولة التوصل لها لحلول بناءة. وبالنسبة للشيخوخة نجد أن ثمة مشكلة أزلية تتولد عنها مشكلات أخرى يتعرض لها المسن، وهي مشكلة تعامل المجتمع والآخرين معه، بحيث يفرض المجتمع وهؤلاء الآخرون نمطاً ثقافياً عليه، مما يسبب عزلة المسن والتفكير في النهاية وأنه لا طائل من وراءه. ونحن هنا لا نتحدث إلا عن مجموع المسنين، وليس عن حالات فردية استطاعت أن تخرج وتثور على هذه الوضعية المجتمعية الثقافية التى فرضت عليها. ومن ثم يجب العمل على تغيير هذه المنظومة أو النسق الثقافي السائد حيال المسنين.

مشكلات المسنين من المنظور الثقافي:

يرى الوظيفيون أن المشكلات التى تتعلق بالمسنين ترجع في جزء كبير منها للطبيعة المؤسسية السائدة بالمجتمع وإلى فشل المؤسسات الموجودة بالمجتمع عن الوفاء بحاجات وآمال هؤلاء المسنين. فقديماً كان الناس يموتون تقريباً في سن أو أعمار صغيرة وكان من النادر أن نجد مسناً أو شيخاً ومن ثم كان هؤلاء يلقون الرعاية والاحترام الكاملين خاصة إبان وجود الأسر الممتدة بالعالم الغربي، ولكن مع التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التى صاحبت هذه الثورة الصناعية بخاصة على المستوى الصحي والخدمات الصحية وإطالة الأعمار، فقد تغير مفهوم الأسرة وتقلصت مساحتها وحجمها للنوعية التى نراها بين ظهرنينا اليوم ومن ثم لم يعد للمسن مكاناً فيها بالقدر نفسه قديماً. وفي ضوء ما سبق يجب إعادة النظر في وظيفة المؤسسات تجاه مشكلات المسنين، بحيث يقع اليوم عبئاً كبيراً على الدولة يتمثل في ضرورة رعاية هؤلاء والاعتناء بهم في أخريات أيامهم. أيضاً ينبغي الإشارة إلى أن المؤسسات الرسمية قادرة على أداء دور كبير في تغيير الواقع الثقافي تجاه هؤلاء المسنين.

مشكلات المسنين من وجهة نظر أصحاب نظرية الصراع الاجتماعي:

يعتقد البعض من علماء الاجتماع ممن يؤمنون بنظرية الصراع الاجتماعي أن مشكلات المسنين ليست عفوية أو نتاج عدم وجود الإشباع اللازم لحاجاتهم بقدر ما هي إنعكاس لصراع اجتماعي مرير، ويؤكدون على صدق كلامهم هذا بالقول بأن أصحاب الثروات وذوي النفوذ يعملون جهد المستطاع عن عدم مساعدة هؤلاء المسنين لأن

مساعدتهم للمسنين في غير صالح هؤلاء الأثرياء فهم أي هؤلاء الأغنياء لا يحتاجون المساعدات الحكومية من قريب أو بعيد عندما يصلون لسن الشيخوخة أو الوهن فهم يملكون ما يكفيهم باقي حياتهم، بخلاف ذلك نجد أن الصراع على القيمة يؤدي دوراً أيضاً في منع الدعم والمساعدة عن هؤلاء المسنين، فطبقاً لهذا الرأي فالغلبة دائماً لقيمة المنافسة، وحيث أن هؤلاء المسنون لا يقدرون على مجاراة المنافسة وآلياتها بالمجتمع فإنهم ينزون عن الأنظار منعزلين، ونجد ذلك واضحاً بالمجتمعات الغربية حيث تسود قيم الفردية والمنافسة وتمجيد حب الاعتماد على النفس، وتحقير كل من يطلب المساندة والدعم أو المساعدة، وحي لا مكان سوى للقوى فقط ويعتقد هؤلاء أن النشاطات السياسية خير معين للتغلب على هذه الأفكار أو النزعات. أي أن العمل السياسي فقط هو الحل من وجهة نظر أنصار نظرية الصراع الاجتماعي للتغلب على مشكلات المسنين.

<u>مشكلات المسنين من منظور نفس- اجتماعي:</u>

يرى أنصار المنظور النفس اجتماعي ان مشكلات المسنين، ترتبط بالأصل بالتغيرات الجسدية الفزيولوجية التى تعتري الجسم البشري نتيجة التقدم بالعمر. فتدني القدرة الجسدية العضلية وتشتت الذهن ووهن الذاكرة كلها وغيرها أعراض لعملية الشيخوخة التى يمر بها الفرد وعلى الرغم من أن التقنيات والعلاجات الطبية الحديثة يمكناه أن يؤخر إلى حد ما من هذه العملية، لكنها لا تلغيها كلية فإن عاجلاً أو آجلاً ستحدث الشيخوخة وتدهور وظائف الجسم البشري، ويعزوا البعض ذلك التدهور الفزيولوجي لسوء التغذية أحياناً أو لغياب الخدمات الصخية الملاءمة للمسن، أو للإفتقار لكليهما معاً. ولكن يعتقد علماء أو أنصار المذهب النفس اجتماعي أنه من الأهمية عند التعامل مع

مشكلات المسنين أن نركز على الجانب الاجتماعي وأثره علـــى هــذه المشكلات زيادة أو انخفاضاً. خاصة أن العديد من المــسنين يجــدون صعوبة بالغة في التكيف مع أدوار الشيخوخة هذه خلاف باقي الفئـــات العمرية الأخرى ومن ثم يمكن القول "من وجهة النظر هذه" أن مشكلات المسنين تبدأ بعدم المقدرة على التكيف مع المرحلة العمريـــة الجديـــدة وتنتهي بجملة من الأعراض الجسدية والنفسية التى تسيطر على المسن وتدفعه دفعاً للعزلة، ويرى العلماء هنا بأن تجنيب المــسنين التعــرض لقسوة هذه المشكلات لا يكون سوى بضمان استمراريتهم فـــي الحيـــاة الاجتماعية، والمشاركة النشطة بمختلف جوانـــب الحيـــاة الاجتماعيـــة الجارية. وعلى أمل تجنيب المــسنين وصــمة العجــز والخــوف أو الشيخوخة، ينبغي التأكد دوماً من دمج هؤلاء بالسياق الاجتماعي العام. مع ضمان حدوث التغيرات المطلوبة بالنسق الاجتماعي والثقافي القائم.

ملخص:

رأينا في هذا الفصل أن الشيخوخة عملية بيولوجيـــة بجانـــب كونها عملية اجتماعية. وأن كافة المجتمعات الإنسانية تقسم الناس بهـــا إلى فئات عمرية، تبدأ بالطفولة أو الميلاد، وتنتهي بالشيخوخة والموت. ورأينا أيضاً أن لكل فئة عمرية سمات وعليها واجبات ولها أيضاً حقوق تتمتع بها ورأينا كذلك أن لكل مرحلة عمرية أدوار جديدة يمارسها الفرد ويستمتع بها إلى أقصى حد ممكن، وأنه على العكس لا يتمتع المسنون بأي حقوق خاصة بهم بل ينظر المجتمع الغربي المعاصر إليهم نظـــرة سلبية كمن على وشك الموت أو الرحيل. ورأينا أن المجتمـــع الغربـــي الحديث يمجد من قيمة العمل والنشاط والحيوية الجسدية وأنـــه يـــصم هؤلاء الشيوخ أو المسنين بصفات التيه والكسل والخمول وعدم الرغبة في بذل الجهد بخلاف أن مجهودهم العضلي يتضاءل بـــشدة. تعرفنـــا أيضاً على أن من مشكلات المسنين، ندرة أو قصور في الـــدخل.. وأن نظم المعاشات والضمان الاجتماعي لا تكفي لتخصيص معاشات للتقاعد تفي بحاجات هؤلاء الأساسية، أيضاً أدركنا أن مـــشكلات الـــشيخوخة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنسق الثقافي السائد والأنماط أو القوالـــب التـــي يفرضها المجتمع على المسنين، حديثاً وسلوكاً.

المراجع المعتمدة في الفصل

1- James William Coleman & Donald R. Cressey: **Social Problems** (N.Y.: Harber & Row, Publishers, 1986).

2- Johm Baladac, Nick Manning and Sarah Vickerstaff: **Social Policy,** Second Edition (N.Y: Oxfforf University Press, 1999).

3- Alan Walker and Tony Malthby: **Older People,** In,: Peta Alcock, Angus Erskin and Margaret may: the student's Companion to Social Policy (London: Blackwell Publishing, 2nd, ed, 2003).

4- Devija Tamang: **With Contribution form Ann Marie Sharman, Susan Conner and Karem Peachey, Help Age International:** Working with Older Prople in Urban Areas In: Nicalas Hall, Rob Hart and Diana Nitlin (Editors): the UsBan Opportunity, London: Intermediate Technology Publications Ltd, 1996)p. 39.

٥- عزت حجازي" **المسنون في مصر**، الندرة العلمية "المسنون في مصر الواقع والمستقبل"، الإدارة العامة للأسرة والطفولة، وزارة الشئون الاجتماعية، مصر، أكتوبر، ١٩٩٨، ص ص ١٩-٢١٠

٦- ماهر أبو المعاطي علي: **رعاية المسنين عالمياً**، في ماهر أبو المعاطي وآخرون، **الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين**،

مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، ٢٠٠٢، ص ص ٣٨- ٤٠.

7- Eastern Area Healh Education Center: **Effective Social Work Practice In Adult Services:** Acore Curriculum in Geriatrics, 1992, p.67.

8- Colin Barnes and Geof Mercer: **Disability, Emancipation,** Community Participation and Disables People, In: Cary Craic & Marjorie Mayo: Community Empowerment (London: Zed Books, Ltd, 1995).

٩- نانا آيت Nana Apt: **خيارات صعبة للعالم الثالث، الموجه الجديدة من كبار السن**، رسالة اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، يناير ١٩٩٩.

10- Jenny Onyx and Pa, Benton: **Empowerment abd Aging:** Toward Honored Places for Cronses and Sages, In Cary Craic& Marjorie Mayo).

١١- محمد الجوهري: **احتياجات كبار السن بالوطن العربي ومواجهتها بالاستفادة من التجارب العالمية**، ورقة عمل مقدمة بالتعاون مع الجمعية العامة لرعاية المسنين، ج.م.ع، للاجتماع التنسيقي للجان الوظيفية للمسنين جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية من ٢-١٩٩٥/٥/٥.

١٢- مدحت فؤاد فتوح حسين: **تنظيم مجتمع المسنين**، سلسلة كتب تنظيم المجتمع في مجالات الخدمة الاجتماعية، الكتاب الأول، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٤٢.

١٣- عبد الفتاح عثمان، علي الدين السيد: **الخدمة الاجتماعية والفئات الخاصة- المسنون**، القاهرة، مؤسسة نبيل للكمبيوتر، ١٩٩٩- ٢٠٠٠.

١٤- محمد شعلان: **من هم المسنون**، ندوة نحو رعاية متكاملة للمسنين، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٣-٥ مارس ١٩٩١.

15- Gerald Cj Bennett & Shah Elrahim: **The Essentional, of Helth Cars in Old Age,** 2ed, London: Amember of the Hodder Headline Group, 1995.

١٦- أحمد شفيق السكري: **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠٠.

17- Mary Marshall and Mary Dixon: **Social Work With Older People,** 3ed, London: Macmillan Press Ltd, 1996.

١٨- علا غنام" **أمراض المسنين**، القاهرة، الجمعية العامة لرعاية المسنين، ع١١، ١٩٩٢.

١٩- عصام فكري: **علم الشيخوخة**، الكويت، عالم الفكر، المجلد (٦)، العدد (٣)، وزارة الإعلام، أكتوبر، نوفمبر- ديسمبر، ١٩٧٥.

20- Jauuiary Wood: **Productive Agine, Highlights Shrengths, From February 2001,** NASW News.
21- Nancy Morrow Howell, James Hinteriong and Michael Sherraden: **Productive Aging. Concepts and Challenges,** 2001.
22- Lucille B. Bearan: Successful Aging: **What Does the "Godd Life" Look Like?** Unl, He Forum for Family and Consumer Issuer, Vol. 1, No3, Summer 1996.
23- J.E. Biran: **Psychology of Aging** (New Jessy: Prentice Hall, Inc, 1978).
٢٤- برناديت بويجالون، وجاكلين ترينكلز Roradette Puigalon and Jacqueline Teincanz: **حكمـــاء أم مفسدون للمجتمع**، رسالة اليونسكو.
٢٥- أحمد يوسف بشير: **السياسة الاجتماعية لرعاية المسنين فـــي مصر**، دارسة بعض الأبعاد الاجتماعية، بحث غير منشور، مقدم للمؤتمر الخامس للتوجيـــه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، بالتعـــاون بـــين جامعة الأزهـــر، والمعهـــد العـــالي للخدمـــة الاجتماعية بسوهاج، ٢٠٠٠.

الفصل العاشر

الرعاية الاجتماعية للفقراء

* المقدمة
* طبيعة الفقر
* مدخل الفقر المطلق
* مدخل الفقر النسبي
* من هو الفقير
* نسق الرعاية
* لمن تخصص خدمات الرعاية الاجتماعية

الفصل العاشر

الرعاية الاجتماعية للفقراء(*)

الفقراء

من هو الفقير ؟

لماذا هناك فجوة بين الأغنياء والفقراء في عالم اليوم ؟

هل يلام الفقير على فقرة ؟

هل نسق الرعاية عادل ؟

هل يمكن التخلص من الفقر حقاً ؟

تكونت ثروات كبيرة وعظيمة للغاية نتيجة للتقدم الاقتصادي الصناعي ؛ فنجد أن أبناء الطبقة الوسطي الأمريكية قد تمتعوا بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بصورة لم تحلم بها من قبل ، ويمكن أن نلاحظ أوجه هذه الرفاهية بالنظر لأفلام ومسلسلات التلفاز الأمريكية عن حياة الطبقة الوسطى والعليا . ولكن ليس هذا هو فقط الجانب المضيء من الصناعة المعاصرة ، فهناك أيضا جوانب معتمة تتماثل في ملايين الأسر الذين تعج بهم المجتمعات الغربية ، يحيون على هامش الحياة ولا يستطيعون التمتع أو حتى الاقتراب من ثمار هذه النهضة الصناعية المعاصرة ، على انه وللحق ، لهؤلاء الفقظراء في أمريكا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقارنهم بأولئك الفقراء في العالم الثالث الذين يتضورون جوعا لحد الموت ، فعلى مستوى الدول الغنية ، تظهر حدة

(*) **Massina Livi-Bacci, Gustavo De Santis: Population and Poverty in the Developing World Oxford: (Laredo Press, 1998) P.P.9 - 28 .**

الفقر وقسوته بعكس الأوضاع في العالم النامي أو الثالث ، فالتفاوت بين المستويات الاقتصادية بالعالم الثري يظهر التفاوت الطبقي بشكل مذهل ، يوضح بجلاء مآسي الرأسمالية الصناعية المعاصرة . حتى أنه عندما أطلق الرئيس الأمريكي " ليندون جونسون " حربه الشهيرة على الفقراء بأمريكا سنة ١٩٦٥ ، قدرت إعداد هؤلاء الفقراء بحوالي ١٩ % من جملة السكان آنذاك أي حوالي ٣٦ مليون نسمة تقريباً ، يحيون تحت خط الفقر ، ولا شك أن معدل الفقر قد انخفض في العقد التالي لهذه الحرب حتى وصل لمستوى ١١,٤ % سنة ١٩٧٨ . ثم ارتفع مرة أخرى سنة ١٩٨٣ ليصل إلى ١٥,٣ % من جملة السكان ، والجدير بالذكر أن نسبة الفقر تحسب على أساس تقديرات خط الفقر في السنة ذاتها، كما أن التقديرات الحكومية لدخل القطاع العائلي بالاقتصاد الأمريكي بدورها قد اختلفت كثيرا عن ذي قبل ، على كل فالمشكلة كبيرة تتعلق بالبنية الداخلية للاقتصاد ، بحيث يمكننا القول بان الفقر هو تعبير عن خلل في نسق توزيع ثمار ونتائج النمو الصناعي الرأسمالي الحديث .

الأغنياء والفقراء

الثروة والفقر يرتبطان بعضهما ببعض بطريقة مثيرة للدهشة ، فنجد انه على مستوى العالم اجمع وأمريكا على الأخص ، الثمار والخيرات لا تتوزع بطريقة متساوية أو عادلة بين البشر بحيث نجد في النهاية أن هناك من يملكون وهناك أيضا من لا يجدون قوت يومهم ، وعامة توجد طريقتان لتحديد أوجه اللامساواة الاقتصادية وهما :-

*- من خلال قياس الاختلافات في الدخل .

*- من خلال قياس الاختلافات في الثروة .

وبالنسبة للدخل فيقصد به كمية المال التي يتكسبها الشخص خلال سنة واحدة ، بينما الثروة تعبر عن جملة الأصول التي يمتلكها الفرد من عقارات وأموال واسهم وسندات .. الخ وغالبا ما نتحدث عن عملية توزيع الدخل ، ربما لأن الاقتصاديين يجمعون فقط المعلومات المتعلقة بالدخول الفردية ثم الجماعية ، وعامة يشهد المجتمع الأمريكي تفاوتا حادا في الدخول بين الأفراد فنجد انه سنة ١٩٨٣ كان هناك عشرون بالمائة من الأغنياء بالولايات المتحدة الأمريكية ، يملكون دخولاً تمثل ٧٢,٧ % من جملة الدخل بينما أفقر عشرين بالمائة من المجتمع لا يتحصلون سوى على ٤,٧ فقط من جملة الدخول النقدية . بينما أعلى خمسة بالمائة من الأثرياء تتحصل على ١٥,٤ % من جملة الدخول على مستوى الدولة كلها ؛ أي ثلاثة أضعاف ما يتحصل عليه العشرون بالمائة من أفقر الفقراء بالدولة كلها . بينما من الصعوبة بمكان أن نتعرف بدقة على توزيعات الثروة بالولايات المتحدة الأمريكية لان الحكومة لا تقوم بتجميع البيانات بطريقة كافية أو منتظمة ، إلا انه في سنة ١٩٨٣ وجد أن أغنى عشرين بالمائة من السكان يسيطرون على ما يقدر بستة وسبعين بالمائة من جملة ثروات البلاد . على النقيض من ذلك وجد أن أفقر عشرين بالمائة يملكون اقل من اثنين من العشرة بالمائة من جملة هذه الثروات . وتعكس هذه الأرقام على الرغم من ندرتها عمق المشكلة التي تواجه المجتمع الأمريكي . خاصة عندما نعلم أن اقل من الواحد بالمائة من الأغنياء بأمريكا يمتلكون بما يقدر بثلث ثروات البلاد كلها أي أكثر من ستين ضعف ما يملكه الفقراء.

جدول "١"

يوضح توزيعات الثروة والدخل في الولايات المتحدة الأمريكية

خمس السكان	نسبة جملة الثروة التي يمتلكها كل خمس عام ١٩٦٢	نسبة جملة الدخل التي يتلقاها كل خمس عام ١٩٦٠	نسبة جملة الدخل التي يتلقاها كل خمس عام ١٩٨٣
الخمس الأول	٠,٢	٤,٨	٤,٧
الخمس الثاني	٢,١	١٢,٢	١١,١
الثالث	٢٠	١٧,٨	١٧,١
الرابع	١٥,٥	٢٤	٢٤,٤
الخامس	٧٦	٤١,٣	٤٢,٧
أعلى خمسة بالمائة		١٥,٩	١٥,٨

وبالرجوع للجدول السابق نقف تفصيليًا على حجم التفاوت في الدخول والثروات بين الفقراء والأغنياء في المجتمع الأمريكي ، ومن ثم تؤثر في هذه الأوضاع على كل أطراف المشكلة ؛ بحيث نجد أن هؤلاء الفقراء يفتقرون للقدر الكافي من الحريات والاستقلالية ، فهم أسرى لمشكلاتهم وبفقرهم يعيشون على الهامش ويميلون للعنف والجريمة ، محاطين من كل جانب بمصادر الثروة والرخاء والرفاهية ولكنهم لا يملكون فقط سوى النظر والتطلع أليها هم أيضا يفتقرون للتعليم الجيد ومن ثم ليست لديهم المهارات والقدرات التي تعينهم على تحسين دخولهم النقدية أو الحصول على وظائف جيدة أو دائمة ، كما أن الأوضاع الصحية لديهم اقل بكثير من الأوضاع الصحية لأبناء الأغنياء . ويمكن التعرف على حجم التفاوت الرهيب بين الأغنياء

والفقراء بالرجوع لحجم ونوعية وجودة الخدمات التي يتلقاها الطفل الغني بالمقارنة بما يتحصل عليه نظيرة الفقير وقد لا يفصل بينهم سوى شارع فقط في المدينة ذاتها.

توسعة الفجوة

لم تمر فترات طويلة حتى أمن صناع السياسة بأن الفقر يمكن التغلب عليه من خلال صنع آليات لتوزيع الثروات من جديد في البلاد . ويرى هؤلاء بأن تحسين الظروف الاجتماعية للفقراء تحد كثيراً من الآثار الضارة والسلبية للفقر .وقد يقال أن المجتمع الأمريكي قد شهد نسبيا تحسن في أوضاع الفقراء في عقدي الستينيات والسبعينيات ؛ إلا أن هذه التوجهات سرعان ما إرتدت على أعقابها في ثمانينات وتسعينيات هذا القرن ؛ فنجد خلال هذين العقدين الأخيرين أن ثمة زيادة كبيرة في أعداد الفقراء الذين يحيون تحت خط الفقر من ١٥ % سنة ١٩٧٤ إلى ٢٠% سنة ١٩٨٣ اتزامن ذلك مع زيادة أسعار القوة والشراء المعروفة بالتضخم بنسبة ٦٩ % عام ١٩٨٣ بالمقارنة بسنة ١٩٦٩ ، مما يعكس عمق التدهور في الأوضاع الاقتصادية للفقراء من سيئ لأسوأ ، كما وجدنا أيضا أن معدل استهلاك الفقراء قد تدنى كثيرا في الثمانينات بالمقارنة بفترة الستينات والسبعينيات . وعامة نجد أن ثمة قوى متداخلة ومتشابكة تؤثر على تعميق هذه الفجوة بين الثراء والفقر بالولايات المتحدة الأمريكية ومنها على الأخص :-

١- أن الاقتصاد نفسه يميل في السنوات الأخيرة لتقيد حق الفقراء في التمتع بثمار النمو .-

٢- أن التركيز ينصب أساسا على المنافسة الشرسة التي لا مكان بها للفقراء . ومن ثم وجدنا إقبال رجال الأعمال وأرباب الصناعات

الأمريكية على جلب العمالة الأجنبية الماهرة وبمعدلات أجور اقل بكثير من العمالة الأمريكية ذاتها .

٣- الخلاصة تدني في معدلات الأجور الحقيقية للعمالة الأمريكية في مجملها ومعنى هذا تدني مماثل في القوى الشرائية وفي قدرات هؤلاء على الاستهلاك والنتيجة فقرا مستمراً .

٤- لا يمكن إغفال السياسة وتأثيراتها على عملية تعميق الفجوة بين الثروة والفقر بأمريكا ، فنجد أن الأغنياء يتمتعون بإعفاءات ومزايا ضريبية مثلا بينما تنحني ظهور الفقراء من كثرة الضرائب والرسوم التي يتحملونها لتعويض العجز في الموازنة الفدرالية السنوية .

طبيعة الفقر

لكل فرد تصور حول معني الفقر ، لذلك من الصعوبة بمكان أن نحدد معني أو تعريف دقيق للفقر لكن المؤكد أن الفقير هو ذلك الشخص الذي لايستطيع الوصول للخدمات والسلع الأساسية التي تبقية علي قيد الحياة ۰ فهو يعاني أيضاً من سوء الغذاء ونقص حاد في الملابس التي تقية حر الصيف أو برد الشتاء ۰ لكن هذا التعريف يعد الأن قاصراً عن تحديد مفهوم الفقر والفقراء بدقة فهل الفقير الأن من يفتقر لمواصلة خاصة به ؟ الجميع يؤكدون علي بعض السكان فقراء ، ولكن كيف نقف علي تعريف دقيق للمواطن الفقير ؟ عامة يمكن تحديد معني الفقر بطريقتين :

*- الفقر المطلق ، في هذا التعريف نقسم الفقراء بين من يملكون الأساسيات الحياتية للمعيشة وبين أولئك الذين يفتقرون لكافة مقومات الحياة من دخل وخدمات وسلع رئيسية لازمة للإعاشة ۰ من مأوى ، ملبس ، مأكل ومن ثم يقاس الفقر هنا بإجمالي الدخل التي تتحصل علية الأسرة ۰

*- الفقر النسبي ، يربط بين الفقر والمجتمع ، ففقراء أمريكا يختلفون كثيراً عن الفقراء بالعالم الثالث • فالفقير نسبياً هنا ، هو من يتخلف عن مسايرة من حوله بالمجتمع من حيث الثروة والدخل النقدي •

وتنبع أهمية الوقوف علي تعريف دقيق للفقر ، من رغبة المجتمع في تحديد السلع والخدمات الرئيسية التي تبقي الفرد علي قيد الحياة ، دون المساس بكرامته في العيش

مدخل الفقر المطلق

الفقير فقراً مطلقا ، هو من يفتقر لكافة مقومات الحياة الضرورية ويعجز دخله النقدي عن الوفاء بهذه الاحتياجات الأساسية ، وعلى مستوى الاقتصاديات المعاصرة ثمة أرقام للدخل السنوي او الشهري التي تمثل حد او خط الفقر التي إذا نزلت الأسرة عنه تعد فقيرة ، ويقاس خط الفقر هنا بقدرة الفرد او الأسرة على شراء المواد الغذائية على اعتبار أن الأسرة الأمريكية تنفق ما لا يقل عن ثلث دخلها على الغذاء ، ومن ثم فمن خلال تحديد احتياجات الأسرة من الغذاء المناسب أمكن حصر الكميات الشهرية من هذه الضروريات الغذائية ثم تحويلها لأرقام مالية عبرت في النهاية عن الدخل اللازم لحصول الأسرة على الغذاء الضروري لإبقاء أفرادها على قيد الحياة . ومع ارتفاع معدلات التضخم بصفة منتظمة فان سقف الطموحات والخدمات الضرورية التي يحتاجها الفقراء تتزايد ويتزايد أيضا خط الفقر ارتفاعاً.

مدخل الفقر النسبي

رغم القبول واسع النطاق للفقر المطلق ، إلا أن العديد من علماء الاقتصاد يهتمون اهتماما بالغا بالفقر النسبي ويرونه مؤثراً على حياة المرء بالمجتمعات الغربية التي يندر أن يوجد بها فقرا مطلقا ، ويرون أن الفقر النسبي هذا يقف خلف الكثير من المشكلات الاجتماعية

من جريمة وعنف مجتمعي . ومن وجهة نظر علماء الاقتصاد المعاصرين فان المجتمع نفسه هو الذي يفرض مفهوم الفقر النسبي بصورة فعلية ، من خلال التفاوت الطبقي المادي والتعليمي ، بل والتفاوت أيضا في الاستهلاك بحيث يكون هناك دائما من يتمتع بكل شئ ومن يكتفي بالمشاهدة أو التطلع ، ومن ثم فالفقر النسبي يرتبط بكل مجتمع على حده ويختلف من مجتمع لأخر ومن فترة زمنية لأخرى .

من هو الفقير ؟

من أهم الأسباب التي تقف خلف ضرورة تعريف دقيق للفقير ، بغرض اكتشاف طبيعة الفقراء وتوزيعهم في المجتمع والوقوف على المشكلات المرتبطة بالفقر وقد بينت الدراسات والإحصاءات أن الفقر يرتبط بالعديد من العوامل ومنها :-

١- **السن:** حيث تشير هذه الدراسات أن النشء وكبار السن والنساء هم أكثر الناس فقرا بالمجتمعات الإنسانية والفقر يتركز أكثر بين الفئات العمرية صغيرة السن تحت ١٨ سنة وكبيرة السن فوق الخامسة والستين من العمر ، ويرجع هذا غالبا لسببين اثنين وهما ، الحالة الاقتصادية للأطفال أو المراهقين والتي تعتمد في الأصل على آبائهم بخلاف الثانية وتتعلق بالبطالة الكبيرة بين المراهقين . أيضا المسنين يمثلون قطاعا كبيرا من فقراء المجتمع الأمريكي ، بخاصة عقب موجات التضخم العاتية التي أطاحت بثمار الضمان الاجتماعي وأدت إلى قصور كبير في قدرة المعاشات على تحمل تكاليف المعيشة الحالية

٢- **بنية الأسرة الأمريكية نفسها :** ثمة زيادة مطردة في أعداد الأسر التي يعولها فقط أحد الأبوين ، وعلى الأخص الأسر التي تعيلها نسوة فتقدر الإحصاءات المعاصرة سنة ١٩٧٠ أن حوالي ١٠,٨ % من

جملة الأسر الأمريكية تعولها نساء،بينما قفزت هذه النسبة إلى ١٥,٤ % ، وبالطبع وفي ظل مستويات المعيشة والتضخم العالية التي تميز المجتمع الأمريكي المعاصر نجد أن الفقر يخيم علـــى رؤوس هـــذه الأسر فالفقر بين هذه الأسر التي يعيلها أحد الأبوين أكثـــر مـــرتين ونصف من تواجده بين الأسر العادية التي يعيلها كلا الأبوين .

٣- **الخلفية الإثنيه** : خلاف الخرافات السائدة عن توزيع الفقـــر بـــين المواطنين الأمريكان نجد أن ثلثين الفقراء هناك من البيض على أن من يقع منهم تحت خط الفقر اقل كثيرا مـــن الإثنيـــات والملـــونين الآخرين ومع ذلك أن البطالة تشيع أكثر بـــين الملـــونين والإثنيـــات الأخرى اكثر من البيض بخلاف ذلك نجد أن ثمة تميـــزاً عنـــصريا يتعرض له أبناء الأقليات والإثنيات والملونين تجعلهم يدفعون تكاليف معيشة أعلى بكثير من البيض بالمجتمع الأمريكي .

٤- **الموطن** : عندما نمعن التفكير في الفقر والفقراء ، ينصرف الذهن للمناطق الحضرية العشوائية المزدحمة بالسكان مما يعني أن غالبية الفقراء يحيون في مدن حضرية كبيرة وكثيفة السكان لكنهم أيـــضا يتركزون على التخوم أو الأطراف أو المناطق الهامشية بهذه المدن أو المجتمعات الحضرية .

٥- **طول مدة الفقر** : يربط البعض بين الفقر وضرورة تعرض الفقير لمدة محددة زمنية لهذه الحالة من الفقر كي يمكن وصمه بصفة الفقير منها مثلا البطالة على الأقل سنة كاملة ، الطلاق لفترة زمنية طويلة للمرأة وإعالتها لأسرتها خلال هذه المدة . أو تدهور حالة الفرد بحيث يهبط من طبقة اجتماعية متوسطة لطبقة أخرى متدنية لفترة طويلـــة مع عجزه عن الخروج بنفسه من هذه الهاوية .

٦- **الاتجاهات السائدة حيال الفقراء :** التفكير الاقتصادي الكلاســيكي يرى في الفقر كسل وعجز من الفرد عن التصرف ، ويؤمن هــؤلاء الكلاسيكيون بأن الفقير ، يستمتع بهذه الحالة ويعزف عن البحث عن عمل أو مورد رزق إضافي ، وانه لا يجوز مكافئة العاطل بــالمنح والمساعدات على حساب من يجتهد في العمل . فكل فرد مسئول عن نفسه وعن الحالة التي وضع نفسه فيها وهم أي الكلاسيكيون يــرون أن الفرد يتمتع بالرشادة والعقلانية وانه يسعى بيديه لتعظيم المنــافع والمسرات والبعد عن الألم والمشكلات فإذا حدث خلاف ذلــك فهــو عمل يديه لا يجوز تحميل الأخريين بمشكلات خلقها هو بنفسه .

وطبقا لهذه النظرة ورغم وجاهة هذا الرأي ، إلا ان هذا يعنى ان الغنى مسئول فقط عما وصل أليه من نجاح وتقــدم ، ولا ينبغــي أن يعيــر الآخرين انتباه أو أهمية ، **ويمكن تلخيص وجهة النظر هذه في النقــاط التالية :-**

*- على كل فرد أن يبذل الجهد في العمل لتحقيق النجاح الذي يــصبو أليه

*- هؤلاء الذين يعملون بكد ، ينبغي تعويضهم ومكافآتهم على جهدهم هذا .

*- لهؤلاء الناجحين حق التمتع بالثروة والنفوذ الاجتماعي .

*- أن الفشل الاقتصادي من نصيب الكسالى فقط .

وتبين الإحصاءات والدراسات الحديثة أن هذه النظرة لا زالت متأثرة ببنية المجتمع الأمريكي أو الغربي عامة فعندما تثار قضية الفقر ومسبباته ، نجد التحليل الفردي للقضية ينحو نحو تحميل ولوم الفقــراء عما وصلوا هم أليه بأنفسهم . ومن ثم وبسبب هذه الملامة على الفقراء بسبب كسلهم نجد أن الفقير يوصم بالمجتمعات الغربيــة خاصــة مــن يمدون أيديهم للحصول على المعونة أو خدمات الرعاية الاجتماعيــة ،

ولا ريب أن هذه النظرة الظالمة لهؤلاء الفقراء وللفقر عامة تجهض أي جهود مبذولة للتعامل مؤسسيا مع هذه القضية بالمجتمع الأمريكي .

نسق الرعاية

يعد المذهب الفردي ، من أهم المعوقات التي تحد كثيـرا مـن التعامل مع قضية الفقر والفقراء بالمجتمعات الغربية المعاصرة فهؤلاء الذين يحصلون على خدمات الرعاية والمساعدات الحكومية يوصـمون بالعار يكن المجتمع عظيم الاحتقار ناحيتهم إذ لا يتصور البعض كيف يمكن لشخص يمتلك من أسباب القوة البدنية والجسدية ما يجعله لا يعمل ويعيش عالة على مجهود وعرق الآخرين من دافعي الضرائب ، لذلك تفشل غالبا كافة الجهود التي تبذل لتأسيس برامج للرعاية الاجتماعية أو لتخصيص مساعدات رسمية لهؤلاء الفقراء إذ انهم لا يتجهـون إليهـا بضغط اجتماعي ويرى فيه تطفلا منهم علـى موائـد الـذين يكـدون ويعملون ليل ونهار ، وحتى لو حصل الفقير على هذه المساعدات فهو لن يستمر في ذلك طويلاً وفي الماضي كانت الأسرة الممتـدة تتحمـل إعالة ومعيشة لكافة أعضائها بينما مع تقدم الثروة الصناعية وتشجيعها لفكرة الأسرة والنواة فقط ، فقد شجعت أيضا فكرة العمـل والمجهـود والربط بين الجهد والأجر ومن ثم شاعت مقولة أن مـن لا يعمـل لا يستحق أن يعيش على أنه تاريخا فان أولى محاولات تأسـيس بـرامج رعاية اجتماعية تعود للقرن السادس عشر بإنجلترا مع بدايات ظهـور بعض الآثار السلبية للثورة الصناعية حيث شهدت المجتمعات البريطانية الريفية موجات هجرة واسعة للمزارعين نحو المدن بحثا عـن فـرص عيش أفضل ومن ثم اكتظت المدن بالمتسولين والفقراء خاصـة بعـد تحول أسباب القوة والنفوذ من طبقة الأرستقراطيين إلى طبقة العمـال وأصحاب رؤوس الأموال . ومن هنا طرحت عدة أفكار بشأن التعامل

مع قضية الفقر والفقراء ، تحملت فيها المحليات تحملا كبيرا في دعم ومساعدة هؤلاء الفقراء ، وعلى نفس المنوال سارت الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعدُ عند مواجهتها لذات القضية فقد لاحظت الإدارة الأمريكية أن التوجه نحو التصنيع والنمو الاقتصادي المتزايد والتوجه بقوه نحو الحضرية كلها أمورا أسهمت في نزوح مئات الآلاف من المزارعين ممن يفتقرون لأسباب العيش والعمل في المدن للتوجه إلى المدن الحضرية الكبيرة وقتها بحثا عن حلم تحقيق مستوى معيشي أفضل ، ومن ثم نشأت مشكلة الفقر والفقراء بالمجتمعات الأمريكية المعاصرة في القرنين الثامن والتاسع عشر ، والجدير بالذكر أيضا أن ثمة جهودا قد بذلت للتعامل مع هذه المشكلات الاجتماعية بطريقة مؤسسية ولكن ومع شيوع القيم الفردية التي تمجد الفرد والعمل والمجهود ظلت قضية الفقر حبيسة صدور الفقراء وحدهم وتتطرقت الحلول فقط لأساليب أشبه بالمسكنات الطبية دون التطرق لعلاج جراحي شامل لاستئصال المشكلة من جذورها . ومما زاد من الطين بله أن أتت فترة الثلاثينات ومعها ما يعرف بالكساد الكبير والذي عصف وأطاح بآمال العديد من الفئات والطبقات الاجتماعية في تحقيق مستوى معيشي كريم ، فزادت معدلات الفقر والفقراء بصورة غير مسبوقة ، ورغم جهود الإصلاحيين العديدة للخروج بالاقتصاد من هذه الأزمة إلا أن المشكلة كانت من العمق والقوة بحيث احتاج الأمر لسنوات طويلة وتضحيات " بالفقراء بالطبع " لكي يقوم الاقتصاد الأمريكي من عثرته هذه ، لذلك رأينا مبادرة الرئيس الأمريكي " روزفلت " وما أطلق عليه " العهد الجديد " والعمل على إنشاء العديد من المؤسسات الجديدة التي تتولى التعامل مع قضية البطالة ومعدلات الأجور السائدة ، وطرح فكرة توصيل نوعية جيدة وجديدة من خدمات

الرعاية ولكن وكما سبق لنا القول فإن المشكلة تتعلق باتجاهات مجتمعية كامنة ببنية المجتمع الأمريكي حيال الفقر والتوجهـات الفرديـة فـي ضرورة بحث الفرد عن حلول لمشكلاته بنفسـه مـن دون أن يـسبب للآخرين مشكلة أو أن يشغلهم بهمومه ومشكلاته التي تسببت فيها إرادته ويديه فقط . ولا شك أن فترة الستينيات قد شـهدت ضـغطا وتوجهـا رسميا تمثل في إنشاء وتأسيس العديد من البرامج الاجتماعية المتـصلة بالرعاية الاجتماعية للفقراء بخاصة لدعم الأسرة والطفولة فقد قامـت فكرة هذه البرامج على فرضية أن الفقير فقير بطبعه لندرة المهـارات والقدرات التي تعينه على تلافي هذا الفقر أو تجاوزه ومن ثم ركـزت هذه البرامج على تدريب أو تنمية قدرات هؤلاء الفقراء في مجالات أو أعمال جديدة تعينهم على كسب المزيد مـن الـدخل المـادي وتبـذل الحكومات الفدرالية والمحلية بالولايات المتحدة الأمريكية جهودا كبيرة في التصدي للفقر وكيفية تحسين مستويات المعيشة بخاصة ما يتـصل بالأسر التي يتزايد أعدادها يوميا وتعيلها نسوة أو طرف واحد فقط وفي هذا السياق تعمل الإدارة الأمريكية جاهدة علي تغيير الاتجاهات الفردية التي توصم الفقير بالعار وتجعله يـأبى الحـصول علـي المـساعدة الاجتماعية المخصصة لدعم الفقراء بضغط مجتمع متزايد ولا يرحم ،

البنية (التركيب)

بالنسبة للتمويل التي تعتمد عليه برامج الرعاية الاجتماعيـة ، نجد أنها تنحصر في تمويل فيدرالي ومحلي وبعض الإعانات الأخـرى التطوعية ، ولكن بالنسبة لمن يستفيدون بهذه البـرامج فهـم بـدورهم يتفاوتون من ولاية لأخرى بل من مدينة لأخرى بالولاية ذاتها، بعـض هذه البرامج أنشأت لتخصيص وتوصيل المساعدات للمعاقين وبخاصـة من فئة العميان ، بخلاف الفئات الأخرى غير القادرة على العمل بسبب

إعاقة جسدية او عقلية ، وتقوم فكرة بعض هذه البرامج على تخصيص كوبونات للغذاء تكفي حاجة الفرد لفترة زمنية محددة بعدها عليه أن يبحث عن عمل او مصدر دخل لإعالة نفسه ، وقد تأخذ صورة دعم مالي بما يطلق علية إعانة البطالة ويعيب أنصاف المذهب الفردي على أن هذه البرامج الخاصة بدعم الفقراء تجعل هؤلاء لا يفكرون جديا بالعمل أو بذل الجهود والعمل إسوة بباقي المواطنين بالمجتمع ، وترى أن برامج الرعاية الاجتماعية المخصصة لمحاربة الفقر آو للتخفيف من قسوته تعمل على تعطيل آلية التطور والتقدم الاقتصادي بالمجتمع الأمريكي ، إذ أن الرأسمالية بوصفها مذهباً يتضمن ما يعرف " **باليد الخفية** " وهي آلية تعمل على تصحيح أي اعوجاج يصيب النظام الرأسمالي في الأجل الطويل ومن ثم فبرامج الرعاية الاجتماعية تعطل هذه الآلية وتخلق مشكلات اهرى لا حد لها مستقبلا مثل التضخم الجامح ، التضخم الانكماشي ، بمعنى أن ثمة ترديا وكسادا يصيب الاقتصاد ولكن مع ارتفاع حاد من مستويات الأسعار وهي كلها أمور يردها هؤلاء الكلاسيكيون لوجود برامج الرعاية الاجتماعية والتي تهدد بناية النظام الرأسمالي ذاته .

لمن تخصص خدمات الرعاية الاجتماعية

ثمة خلطا وتشويشا كبيرا في أذهان الأمريكان حيال الفئات المستحقة لخدمات الرعاية الاجتماعية ، فهم يرون أن جانيا كبيرا ممن يحصلون على هذه الخدمات أصحاء جسديا ونفسيا للعمل البدني او الذهني وإنهم قادرين على الكسب المادي بسهولة ولكنهم يستمرون في الحصول على خدمات مجانية ومن دون تعب يذكر . إلا أن هذه الرؤية خاطئة تماما فثلث من يحصلون على هذه الخدمات بالفعل من الأطفال او المعاقين غير القادرين على الكسب من طلقاء أنفسهم ، او من النساء

وكبار السن ممن يتجاوزوا الخامسة والستين بمراحل ، كما تبين الدراسات أن اقل من ثلث الفقراء يحصلون على بعض من هذه الخدمات . وان اقل من الواحد بالمائة من جملة هؤلاء قادرون على العمل جسديا ونفسيا مما يعني أن المقولات الشائعة عن تخصيص او توصيل هذه الخدمات لأناس أصحاء جسديا ونفسيا ، كلها أباطيل الغاية منها التقليل من أهمية هذه البرامج اجتماعيا وفي الوقت نفسها التأليب الرأي العام على فئات الفقراء ووصمهم بأنهم مسئولون بأنفسهم عما وصلوا أليه فعلا من وضع متدني .

خدمات الرعاية للأغنياء

على الرغم من أن برامج الرعاية الاجتماعية قد صممت في الأصل للفقراء ، وان هؤلاء الفقراء كانوا دائما محل هجوما اجتماعيا عنيفا لحصولهم على هذه المساعدات او الخدمات وقد تناولنا ذلك النقد المرير لوضعية الفقراء بالمجتمع الغربي المعاصر ، إلا أن الغريب أيضا أن الأغنياء بدورهم يستولون على مخصصات هذه البرامج الاجتماعية ، حتى أن أحد علماء الاجتماع يعرف هذه الظاهرة بنسق رعاية الثروة "wealthfare system" وذلك للدلالة على محاولة الأغنياء وأصحاب القرار على مساعدة هؤلاء في الاستيلاء على مخصصات البرامج الاجتماعية ولكن تحت دعاوى شتى . أنظر مثلا المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدولة الرأسمالية لمساعدة رجال الأعمال والصناعة على دوام واستمرارية نجاحاتهم الاقتصادية هذه ، للاعتقاد بان ذلك يدعم الاقتصاد الكلي للدولة ، ونفس الأمر ينطبق على مساعدة الحكومة الفيدرالية لبعض القطاعات الاقتصادية بزعم مواجهة تكتلات اقتصادية دولية أو تحقيقا لوضعية اقتصادية تنافسية على المستوى العالمي أو للمحافظة عليها إن وجدت أو الأمثلة الأكثر

وضوحا على هذه المساعدات الحكومية الخاصة او للأغنياء صراحة ، هي في الإعفاءات الضريبية أو الجمركية ، في حين أن الفقراء تئن كواهلهم من الأعباء والرسوم الضريبية الفادحة التي تخصم من المنبع وعلى كل سلعة أو خدمة يتقدمون للحصول عليها . بل أن المشرع الأمريكي يعفي أصحاب رؤوس الأموال من خضوع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الإنتاجية المملوكة لديه من الضرائب والجمارك وشتى أنواع الرسوم بزعم تشجيعه على إعادة تدويرها واستثماراتها مرة أخرى بالاقتصاد القومي .

توضيحات متعلقة بالفقر

هش للغاية الأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه العديد من المجتمعات ؛ فنجد أن الجوع والفاقة سمتان رئيسيتان بهذه المجتمعات ، كما نجد أن الندرة شئ ثابت يحيط بها من كل جانب ندرة في الغذاء والملبس والمسكن الملائم للبشر بها ومع هذه الندرة الشديدة أحيانا والموجعة تنشا مشكلة الفقر بهذه المجتمعات ، أي أن الفقر هو عرض طبيعي لندرة الموارد وفي الوقت نفسه توجد حاجات متعددة ومتزايدة للفرد بالمجتمع ، وعلى الرغم من أن الوضع الاقتصادي العالمي يبين لنا بجلاء ثمة أمم غنية يموت بعض من أبنائها من فرط التخمة بينما دولا وشعوبا بأكملها تئن من نير الفقر والفاقة وسوء التغذية ،فهذه وتلك تعبيرا نهائيا عن سوء أو عدم عدالة توزيع الموارد الطبيعية على كوكب الأرض

تفسيرات اقتصادية للفقر

البعض يؤمن بان الفقر يرتد بجذوره لأسباب اقتصادية بحتة مثلا تدني مستويات الأجور وندرة الوظائف مما يترتب عليه زيادة أعداد العاطلين ، فمن غير المعتقد أن الفرد غير المتعلم أو غير الماهر

المدرب على قدرات وأساليب عمل معينة من أن يحصل على فرصة عمل طيبة تحقق له دخلا مناسبا . ولذلك نرى أن أكثر الفئات فقرا بالمجتمعات الصناعية الغربية هم الأطفال والنساء هم كبار السن ، وبالطبع يضاعف لهؤلاء المعاقين والمتخلفين عقليا . ومن ثم فالعامل الحاكم هنا في القضاء على فقر هؤلاء (من الوجهة الاقتصادية البحتة) ، هي من خلال التعليم والتدريب الجيد والمستمر بحثا عن فرصة عمل أفضل ودخلا أعلي . ولذلك نجد أن البطالة المستمرة هي السمة الغالبة للفقراء بهذه المجتمعات ، ولذلك وبسبب التقدم التقني وعدم مواكبة العديد من الناس للتدريب على هذه التقنيات ، فأنهم يتخلفون عن اللحاق بركب الوظائف الجيدة وقد يفقدون أيضا وظائفهم الأساسية ، ان غاية تعظيم الربحية هي المحرك الرئيسي والدافع وراء إقبال القطاع الخاص على التطوير والبحث للتوصل لأقل تكلفة ممكنة تبقية في عالم الأعمال وتمكنه من الحصول على شريحة سوقية جيدة وبصفة مستمرة ومن ثم نجد أن القطاع الخاص أو بالأدق أصحاب رؤوس الأموال يسعون للعمالة الرخيصة الأجر او الماهرة ويتخلون بسهولة عن العمالة الأقل مهارة وتدريبا . لذلك كثيرا ما نصطدم بظاهرة البطالة الجماعية ببعض المدن والمناطق الصناعية الأمريكية وقد يتجه أرباب العمل لاستيراد عمالة اقل أجرا وأكثر كفاءة ومهارة للعمل بمصانعهم وأعمالهم لتدنيه التكلفة لأقل قدر ممكن ما يبقيهم في السوق التنافسية الشرسة . ومن ثم يمكن القول بان الفقر قرين للمهارة المتدنية لدى العامل .

أو أن ثمة رابطة بين التعليم والتدريب المستمر ورقي العامل وحصوله على دخلا اقتصاديا أعلى ومن ثم الخروج من عنق الزجاجة " الفقر " بمعنى آخر أن المسئولية هنا تقع على عاتق العامل نفسه فيمكنه أن يخرج من دائرة الفقر الجهنمية بالتعليم والتدريب وتنمية

المهارات لديه بما يتفق مع متطلبات السوق . ولكن من المشكلات الرئيسية المرتبطة بالفقر التي يتغافل عنها الاقتصاديون عن عمد أن ضآلة الدخول النقدية للفقير تجعله يحيا مستوى اجتماعي متدني وهذا ببساطة ينعكس في قدرته على الحصول على الغذاء المناسب لبناء جسمه او عقله وفي الوقت نفسه يمنعه نقص الدخل من الوصول لمصادر المعرفة والتعليم والتدريب .

تفسيرات ثقافية للفقر

ثمة تفاوت واضح بين القيم الثقافية للأغنياء عنها بين الفقراء . ومن ثم يميل بعض العلماء للاعتماد على هذه الفوارق الثقافية في رد الفقر لأسباب او مبررات ثقافية كامنة بأبنية المجتمع نفسه انظر الدراسات " **أوسكار لويس** " حول مفهوم ثقافة الفقر ، وذلك على الرغم من أنه يتجاهل تماما البعد الاقتصادي للفقر ، وهو يرى أن الفقراء قد طوروا بأنفسهم نسقا ثقافيا خاص بهم للدفاع عن أنفسهم ضد الفقر المحيط بهم ، وضد صور وأشكال الحرمان التي يعانون منها ، وفي ثقافة الفقر نجد أن الأسرة النواة تعيلها امرأة ، تتولى بنفسها أداء كافة المهام بالأسرة وتعمل جاهدة على بقاء الأسرة حية اجتماعيا بينما الأب وعلى فرضية وجوده ليس له التأثير المناسب او الملحوظ بالأسرة وتنتشر العلاقات الجنسية المفتوحة بين الأطفال بهذه المجتمعات التي يخيم عليها الفقر ، وتنتشر أيضا عادة الزواج المبكر وبالطبع حالات الطلاق والانفصال بكل ما يخلفه الزواج من أطفال مشردين ومآسي اجتماعية ، ونجد أن وحده الأسرة في مهب الريح وغير مستقرة بالمرة ، ونفسيا وجد العلماء أن الأفراد الذين يعيشون في ظل ثقافة الفقر يعانون من تشوه الذات والانا ، لا ضابط أو رابط للعلاقات الجنسية الإباحية لديهم ، ويعكس هذا إحساس عالي بالدناءة والعجز عن مواجهة

الواقع ، ورغم أن العلماء يميلون للقول بان بعض من أراء لويس هـذه فعلا تتحقق بين مجتمعات الفقراء إلا أنهم أيضا يرفضون فكرة شـيوع ثقافة الفقر بكل مجتمعات الفقراء ، فمن غير الضروري أن يرتبط الفقر بتدني العلاقات الاجتماعية بالأسرة أو بالإباحية الجنسية أو العنـف أو الجريمة ، فما ينطبق على مجتمع ما لا ينطبق بذات الـضرورة علـى مجتمع فقير أخر وان تجاوروا في الزمان والمكان . أي انه لا يوجـد دليل دامغ على أن الفقر يدمغ صاحبه بشخصية او سمات معينة يمكـن من النظر إليه أن نشخص حالته على انه فقير . فـاختلاف الثقافـات والحضارات واختلاف المسافات الجغرافية ، جميعها أمورا تسهم فـي التأكيد على انه لا يوجد نسقا ثقافيا محددا للفقراء ، وكما ذكرنا ، فـان رؤية " لويس " لا تخرج عن تصورات الكلاسيكيين للفقـر والفقـراء ووصمهم بالعار الاجتماعي بل وتجاه وجودهم كلية ، بل ووصل الأمر هنا بالقول بان لهؤلاء الفقراء نسقا ثقافيا خاص بهم تتكيف حياتهم مع ما يعانونه طبقا لذلك النسق ، او انهم لا يبغون في التمرد على هذا الواقع بل يسعون للتالف معه .

تفسيرات سياسية

يرى هؤلاء أن الفقر مشكلة سياسية في المقام الأول ، لا يقـل هذا التفسير من وجهة نظرهم عن الربط بين الفقر والحالة الاقتـصادية السائدة . فمن الشواهد والأدلة ما يؤكـد لهـؤلاء أن ثمـة أمـم ودولا صناعية رأسمالية اقل في المرتبة من الولايات المتحدة الأمريكية لكنها استطاعت السيطرة على الفقر وبها معدلات فقر وفقراء اقل بكثير ممـا هو موجود بأمريكا . مما يعني أن المشكلة كامنة ببنية النظام السياسي الأمريكي نفسه ، فهذه البنية السياسية القائمة تشجع على شيوع صـور وأشكال عديدة من اللامساواة المادية والتعليمية والاجتماعية والثقافيـة

أيضا ، مما يختلف عنه في نهاية الأمر وجود فقراء فقرا مدقعا وأغنياء يموتون من التخمة ، والمشكلة أيضا من رأي هؤلاء تعود لغياب العدالة في توزيع الموارد الطبيعية وهذه مشكلة ترتد بجذورها لطبيعة البنية السياسية الكامنة بالمجتمع الأمريكي التي تمجد كل ما هو فردي وتعمل على إقصاء الكسالى و المهمشين اجتماعيا من المشهد في العالم .

التجاوب مع مشكلة الفقر

لا أحد يعرف بالضبط كيف يمكننا أن ننشئ مجتمع بدون طبقات اجتماعية حيث يستطيع كل فرد الحصول على حاجته من السلع الأساسية له ، فهذا حلم راود الكثيرين من علماء الاقتصاد والسياسة والفلاسفة على مر التاريخ ، فقط يمكننا اليوم أن نتعامل مع مشكلة الفقر المطلق ، بينما الفقر النسبي متروك للعلاقات الإنسانية بين البشر والتفاوت الطبيعي في الحاجات والرغبات الإنسانية والتي لا يمكن الجزم بإمكانية الوفاء بها جميعا في أن واحد فقط ونحن نهدف الى الوصول لمستوى مُعيشي يحقق للمواطن الأمريكي الحد الأدنى من السلع والخدمات التي تقيه غائلة الفقر المطلق ، خاصة وان دولة مثل السويد قد استطاعت فعلا القضاء على الفقر بتدابير تحقق للفرد الوصول للسلع والخدمات الأساسية التي يحتاجها فعلا

دور الإصلاح الضريبي في القضاء على الفقر

الضريبة سلاح قوي وأداة رئيسية تستخدمها الدولة في إعادة توزيع الثروات والموارد بين الأغنياء والفقراء ، ومن ثم يجب استخدام الضريبة للعمل على تحقيق المساواة في الأعباء وفي تخصيص الموارد بين كل طبقات المجتمع ، دون محاباة طبقة على أخرى ، فالضريبة تمثل استقطاعا من دخل الغني ثم إعادة توجيهها في صورة خدمات رعاية اجتماعية للفقراء ، او في تشييد بنية تحتية تخدم هؤلاء وأولئك ،

على انه يجب أن تحدد الأوعية الضريبية بحسب قدرة كل فرد بالمجتمع على تحقيق الدخل ، فأصحاب الدخول العالية يتحملون ضرائب عالية والعكس بالنسبة للفقراء .

مناقشة

هل يجب على الحكومة أن تضمن وظيفة لكل فرد يحتاج أليها ؟

المؤيدون

إذ كان المجتمع المعاصر يؤمن بفكرة ضرورة بذل الجهد والعرق بالعمل لتحسين وضعية الفرد من وراء المجتمع بأسره ، فمن باب أولى أن توفر الحكومة او الدولة الفرص الوظيفية لهؤلاء حتى يحققوا ما يصبون إليه خاصة وان هؤلاء غير مسئولين عن التقدم التقني المستمر بحيث يعجز هؤلاء فعلا وبغض النظر عن قدراتهم المالية على اللحاق بركب التطور هذا ، فأين دور الدولة في مساعدة هؤلاء على تجاوز هذه الأزمة التقنية أولا وتؤكد الدراسات أن العمال اليوم يشعرون بتدني كبير نحو الذات ، مما يفقدهم القدرة على تحقيق إنتاجية عالية ، ومن ثم نرى اليوم شتى صور العنف الأسري والمجتمعي وإدمان كافة أنواع المخدرات والكحوليات وسيلة منهم للهروب من واقعهم المهني او الوظيفي المؤلم .

المعارضون

يؤمن الكلاسيكيون من رجال الاقتصاد أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي شرا مسيطراً وانه في نهاية الأمر يعد وبالا على المجتمع التي تريد هي مساعدته ، يؤمن هؤلاء أكثر بان النظام الرأسمالي بطبيعته يحمل آليات للتصحيح تعمل على تلافي أي معوقات ، او عيوب خفية بداخله ، كما يؤكدون على أن البطالة مثلا ، ليست كلها شرا فهي تعد تعبيرا مجازيا عن جيش من العمالة الاحتياطية يتجه

أليها أصحاب الأعمال للموازنة بين الأجور وأسعار السلع والخدمات ، وانه لولا تدخلات النقابات المهنية والعمالية لامكن السيطرة على معدلات التضخم العالية والتي لا تعكس بأي حال من الأحوال حقيقة تكاليف الإنتاج ، فالتكلفة المرتفعة لا يد لرب العمل بها بل هذه ممارسات سياسية من الحكومة وأعضاء النقابات المهنية والعمالية للحفاظ على مكاسبها ولو كان ذلك على حساب المستهلك النهائي للخدمة او المنتج .

تخفيض البطالة

الحد من معدلات البطالة المرتفعة هو الاهتمام المشترك بين الحكومات الغربية ، وعلى الرغم من الجهود المتركزة فمن الصعوبات بمكان أن نحقق ما يطلق عليه التشغيل الكامل ، بمعنى حصول كل فرد قادر على العمل وراغب به في العمل فعلا ، فالطلب على العمل يخضع لذات قوانين العرض والطلب الاقتصادية فالمعروض من فرص العمل ، هو الذي يخلق مشكلة البطالة فثمة فارق كبير بين الطلب على العمل والمعروض فعلا من فرص وظيفية منه بالسوق ، لذلك استعاضت بعض الحكومات الغربية الصناعية بأساليب جديدة ، مثل التدريب المهني ، التدريب التحويلي ، تنمية المهارات بغية خلق عمالة مؤهلة تعليميا ومهاريا على أداء العمل حسب حاجات السوق وهي تنطلق هنا من فرضية أنها يمكنها أن تحدد حاجة السوق والوظائف المختلفة وان تحدد أوجه النقص والقصور بالوظائف أو المهن المختلفة ومن ثم إعادة توجيه القدرات العاطلة على تنمية قدراتها المهنية ، بحسب حاجات السوق الفعلية من هذه المهارات . ولكن مع وجود الكساد الاقتصادي لا تجدي مثل هذه التدابير فتيلا ، مما يترتب عليه اتجاه بعض الحكومات إلى خلق وظائف خدمية حكومية جديدة بغية خلق الطلب

على السلع والخدمات ومن ثم إنعاش الحركة التجارية بالسوق ودفع رجال وأرباب العمل لإعادة استثمار أموالهم لتلبية المتزايد على السلع والخدمات .

التوسع في المساعدة العامة

يتسم نسق الرعاية الاجتماعية الأمريكي باحتوائه على معوقات بيروقراطية عديدة ، تجهض بدورها أي بادرة للتعامل مع مشكلات الفقر والفقراء ، منها استنفاذ الوقت في دراسة وتحديد من يستحق المساعدة العامة فعلا ، يمكن التغاضي عن هذه البيروقراطية العقيمة اذ ما اعتمدنا على فكرة توصيل خدمات الرعاية لكافة المواطنين وليس للفقراء فقط ، فهذه ليست بدعة فجميع الدول الاوروبية الصناعية الغنية تطبق برامج مشابهة للتعامل مع الكافة بمنطق المساواة .

نحو ضمان دخل سنوي ثابت

يمكن الحد من أثار الفقر المطلق من خلال تحسين مستويات الأجور بالمجتمع الأمريكي حيث تتفق مع القوة الشرائية المتأثرة بدورها بمعدلات التضخم السارية على أن تراجع هذه المستويات للأجور كل فترة لضمان تحقيق دخل سنوي ثابت لكل فرد تقيه من مغبة عدم الحصول او الوصول للخدمات الرئيسية الضرورية واللازمة لإبقائه على قيد الحياة . يمكن أيضا تطبيق نصيحة الاقتصادي الأمريكي الشهير " ملتون فريدمان " حول ما اسماه (**بضريبة الدخل السلبية**) ، والفكرة ببساطة أن الأسرة التي يقل دخلها عن خط الفقر الرسمي وتحصل على مساعدات حكومية تعوض لها هذا الفارق . بينما تدفع الأسر التي يزيد دخلها عن خط الفقر ضريبة دخل إيجابية ، مما يحقق المساواة . بين جميع المواطنين ، ويضمن أن يحصل كل فرد على حاجته من الضروريات التي تبقيه على قيد الحياة بكرامة بمعنى

أخر تحقق القدرة على القضاء على الفقر المطلق ، الجدير بالـذكر أن هذه الفكرة قد طبقت في عهد إدارة الرئيس " نيكسون " بنجاح تام ، ثم تراجعت عنها الإدارة الحكومية التي تلتها .

نحو تنظيم الفقراء

نقصد بهذا، أن المواطن الأمريكي الفرد يعني بدرجة خاصـة بقيمة جودة الخدمة او السلعة التي يحتاجها ومن ثم وحـسب تـصور البعض فان المساعدات المالية قد تفرض على الفرد خيارات او خدمات بعينها لا يستطيع تغييرها بإرادته ، مما يتعارض الأمر هنا مع منطلق حرية الفرد في الاختيار . لذلك يفضل هنا إعادة تنظيم جهود وقـدرات هؤلاء الفقراء بحيث تستطيع مؤسسات الرعاية الاجتماعية أن تخـرج بالعديد من الخيارات الجديدة لهم.

مشكلات الفقر من منظور علم الاجتماع

تناولنا سابقا وبهذا الفصل الـرؤى التـي سـادت بـالمجتمع الأمريكي حيال الفقر والفقراء ، وكيف أن هؤلاء هم ضحايا لتصرفاتهم وسلوكياتهم أنفسهم فقط وخلال الخمسين سنة الماضية بـدا الاهتمـام بمقولة أن الفقر نتيجة عرضية لعدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية القائمة بالفعل . وكان الدليل على ذلك ما حدث بالكساد الكبير في ثلاثينيات هذا القرن ومن ثم بدا الاهتمام بدراسة الفقر من زاوية أنه مشكلة اجتماعية تعكس خللا المؤسسات الاجتماعية الموجودة .

مشكلة الفقر من منظور وظيفي

الطبيعي أن يرى هؤلاء الوظيفيون ، أن الفقر نتيجـة منطقيـة للقصور الوظيفي بالمجتمع وبالاقتصاد على وجه الخصوص ، فالنزعة التصنيعية المتزايدة على مستوى مناطق عديدة من العالم قـد أحـدثت

اضطرابا كبيرا بالمنظومة الاقتصادية الموجودة بهذه الدول ، فالعمـــال مثلا الذين ليست لديهم القدرات والمهارات اللازمـــة للحـــصول علـــى وظائف جيدة يرغمون على العمل بوظائف اقل أجرا ، وبعد فترة ومع زيادة الاعتماد على اتمام العمليات الإنتاجية نجد أن هؤلاء ملقى بهـــم على قارعة الطريق بدون عمل او دخل ومن ثم تنشا مـــشكلة الفقـــر . وتتفاقم المشكلة إذا كانت المراكز التدريبية والجامعات تخـــرج أفـــرادا غير مؤهلين بالدرجة الكافية مما يجعلهم ينضمون الى زملائهم بجـــيش الاحتياط من البطالة ، محققين الغاية التي يسعى إليها رجال الأعمـــال من مساواة العمال على معدلات اجر اقل وإلا المصير لهؤلاء هو الطرد وجلب عمالة أخرى بمستويات أجور اقل من جيش الاحتياط هذا ويرى هؤلاء الوظيفيون أن من السهولة بمكان أن نغير من هذا الواقـــع مـــن خلال إعادة تنظيم نسق خدمات للرعاية الموجود بالفعل ، بحيث يتحقق لهؤلاء الحماية اللازمة ومن المهم العمل أيضا على تنميـــة مهـــارات هؤلاء بما يتفق مع حاجة السوق ولا شك أن التدخل الحكومي مطلوب هنا بشدة لدعم هؤلاء الفقراء .

مشكلة الفقر من منظور الصراع

أنصار الصراع يرون في الفقر ظاهرة طبيعية تعبر عن الصدام بين أصحاب الثروات ورؤوس الأموال من ناحيـــة وبـــاقي الطبقـــات الاجتماعية الأخرى وتحسم هذه المعركة بالطبع لصالح الأغنياء فهـــم يسيطرون على مصادر الثروة والنفوذ . والفقر أيضا من وجهة نظـــر الصراع نتيجة عرضية لاستغلال العمال على نحو يحقق لأرباب العمل التراكمي الرأسمالي ، ويحقق للعمال في النهاية الفقر والفاقة . فمعدلات الأجور لا تتناسب مع معدلات الأرباح التي يحققها الرأسماليون .

مشكلة الفقر من منظور علم النفس الاجتماعي

يدرس علماء النفس الاجتماعي مشكلة الفقر من زاوية أنها تعبر عن اتجاهات كامنة ومعتقدات راسخة بالمجتمع حيال الفقر والفقراء ، وتصم هؤلاء بسلوكيات ورأينا كيف أن البعض حاول أن يصيغ نسقا ثقافيا يصلح لترتيب حياة هؤلاء الفقراء (ثقافة الفقر) ويعتقد هؤلاء بان النسق الثقافي العام بالمجتمع الأمريكي يمنع بشدة أي جهود لترتيب برامج رعاية اجتماعية للفقراء ، ومن ثم يؤمن هؤلاء العلماء بان العمل على تغير هذه الاتجاهات وعلى الأخص القيم الثقافية ، بمثابة الخطوة الأولى والضرورية للتعامل مع مشكلة الفقر بعد ذلك . ويرى هؤلاء أيضا بان العمل على إعادة توزيع الثروات والموارد بين الجميع بطريقة عادلة من العوامل المهمة عند التعامل مع قضية الفقر خاصة الفقر المطلق ويعني العلماء أيضا بتباين اثر الماديات على تشجيع السلوكيات الاستهلاكية بالمجتمع وكيف إنها تشجع الفقراء أنفسهم على المقارنة بين أحوالهم وأحوال او أوضاع الأغنياء مما يخلق لدى الفقراء الإحساس بالفقر النسبي . ومن الأهمية بمكان أن نشجع الفقراء على زيادة ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على تغير الواقع الأليم الذي يحيون به .

ملخص

سواء قيست مشكلة اللامساواة من خلال الدخل النقــدي الــذي يتحصل عليه الفرد ، او من خلال قياس حجم الثروة لكـــن المؤكــد أن هناك فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء ، تناولنا أيضا مشكلة الفقر من زوايا وأبعاد بعضها يتصل بالثقافة السائدة او بالصراع الاجتمـــاعي ، ورأينا أن أنماط الحياة الغربية تشجع على الاستهلاك والتفـــاوت فـــي الحصول على الثروة والدخل ، أيضا تعرضنا بالشرح للفرق بين الفقر المطلق والفقر النسبي ، وتعرضنا للاتجاهات السائدة مجتمعيا بأمريكـــا إزاء الفقر وكيفية التعامل معه

أيضا تعرفنا على النزعة الفردية السائدة والتي تمجد قيمة العمل الفردي . ورأينا أيضا علاقة الثروة الصناعية بالتشوهات الوظيفية التي حدثت بالبنية الاجتماعية بالمجتمعات الغربية والأمريكية على الأخص ، حيال الفقر والفقراء ، وتطرقنا للحلول المختلفة المتعلقة بكيفية دعـــم أو تقوية نسق خدمات الرعاية الاجتماعية للتصدي لمشكلات الفقر والفقر.

ف: 1 ت:3/9/2009

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول **السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية**	٧- ٩٢
الفصل الأول: السياسة الاجتماعية – المفهوم– الأهداف– الركائز	٩- ٣٩
الفصل الثاني: السياسة الاجتماعية في محيط الخدمة الاجتماعية.	٤٠- ٥٦
الفصل الثالث: الخدمة الاجتماعية وممارسة السياسة الاجتماعية.	٥٧-٩٢
الباب الثاني **الأطر الفكرية المستخدمة في دراسة وتفسير وتحليل وتطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية**	٩٣- ٢٦٢
الفصل الرابع: الأطر الفكرية المستخدمة في دراسة سياسة الرعاية الاجتماعية.	٩٥- ١١٦
الفصل الخامس: المداخل الأيديولوجية المفسرة لسياسة الرعاية الاجتماعية.	١١٧- ١٦٣
الفصل السادس: صنع وصياغة سياسة الرعاية الاجتماعية.	١٦٤- ٢٠٩
الفصل السابع: السياسة الاجتماعية: التطبيق والآثار– أساليب وطرق التحليل.	٢١٠- ٢٦٢
الباب الثالث **بعض قضايا سياسة الرعاية الاجتماعية**	٢٦٣-
الفصل الثامن: السياسة الاجتماعية في مجال رعاية المعوقين.	٢٦٥- ٢٨٢
الفصل التاسع: السياسة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين.	٢٨٣-٣٣٨
الفصل العاشر : الرعاية الاجتماعية للفقراء.	٣٣٩- ٣٦٧


Bibliotheca Alexandrina
0690832